



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

التحديات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي : دراسة في الآثار وسبل المواجهة (ليبيا أنموذجا)

أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية

تخصص : دراسات مغربية

إشراف الدكتور :

علي ربيع

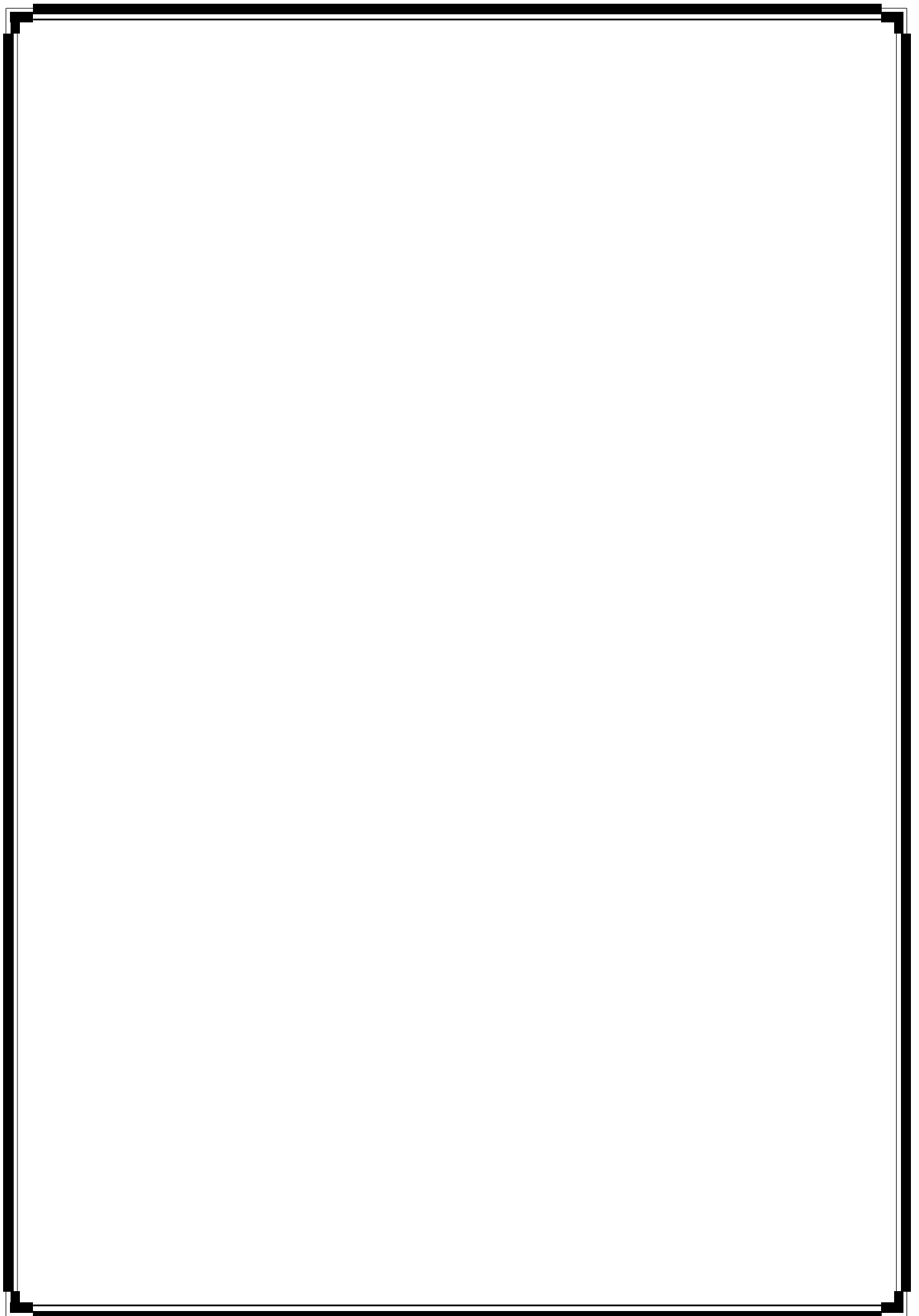
إعداد الباحث :

عبد الله صوان

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
تسعديت مسيح الدين	أستاذة محاضرة أ	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
علي ربيع	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
سيد احمد كبير	أستاذ محاضر أ	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
ايمان بلقرشي	أستاذة محاضرة أ	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
عبد الوهاب بن خليف	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة الجزائر 3
كنزة مغيث	أستاذة محاضرة أ	عضوا	جامعة الجزائر 3

السنة الجامعية : 2022 - 2023



بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرّفان

اشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر والتقدير والعرّفان إلى الدكتور المحترم علي ربيع جراء إشرافه على عملي هذا ، وعلى نصائحه وتشجيعه لي طيلة مدة انجاز أطروحتي ، وعلى توجيهاته القيمة ودعمه المستمر، بارك الله فيك أستاذي الفاضل

اشكر أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة أطروحتي وعملي وتحملهم مشقة القراءة والتصحيح وتوجيهي إلى ما يخدم مجال البحث العلمي

أتقدم بالشكر الجزيل والخاص إلى الدكتورة بقدي فاطمة أستاذة العلوم السياسية في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 على دعمها ومساعدتها لي

اشكر الدكتور العزيز والصدّيق رشيد بلقرع على الدعم والنصح والإرشاد طيلة مدة انجاز أطروحتي

إلى جميع أساتذتي منذ المرحلة الابتدائي لغاية الطور الجامعي ، شكرا لكل من علمني حرفا وعِلما ، جازاكم الله خيرا

الباحث عبد الله صوان

إهداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما ، إلى من
تعب وسهر لرعايتي وتربيتي وكافح من اجل نجاحي ، ها قد
تحقق حلمهما وأصبح ابنهما دكتور

إلى والدي زوجتي الذين لم يبخلا عليا بالدعاء والدعم
والتشجيع

إلى زوجتي الرائعة التي آمنت بقدراتي ونجاحي وتحملت الكثير
من المشقة والصبر والتعب في سبيل تحقيق حلمي،
ومساعدتي في أحلك الظروف ، إليها اهدي عملي

إلى ابني الغالي محمد زياد حفظه الله

إلى أخواتي ألابي كن خير سند طيلة مدة انجاز أطروحتي

إلى جميع الدكاترة زملائي ، وإلى جميع أصدقائي
وكل شخص ساندني ، إليكم جميعا اهدي عملي

بحمد الله

مقدمة .

الفصل الأول : دراسة نظرية مفاهيمية

المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني : مقومات دول المغرب العربي.

المبحث الثالث : البعد التاريخي ومقومات الدولة الليبية

الفصل الثاني : انعكاسات سقوط نظام القذافي في تدهور الأوضاع الأمنية داخل ليبيا

المبحث الأول : الأزمات الأمنية الكبرى في ليبيا.

المبحث الثاني : انتشار السلاح والجماعات المسلحة.

المبحث الثالث : فقدان السيطرة على الحدود وبروز خطر التقسيم الفدرالي.

الفصل الثالث : الوضع الأمني في ليبيا ودوره في انتشار التهديدات الأمنية الجديدة داخل منطقة المغرب العربي

المبحث الأول : تضاعف خطر الهجمات الإرهابية داخل منطقة المغرب العربي

المبحث الثاني : ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث : تضاعف خطر الجريمة المنظمة.

الفصل الرابع : آثار التهديدات الأمنية الجديدة في ليبيا على الساحل الإفريقي ودول أوروبا جنوب المتوسط وإستراتيجيات التصدي لها

المبحث الأول : انعكاسات التهديدات الأمنية في ليبيا على الساحل الإفريقي ودول أوروبا جنوب المتوسط.

المبحث الثاني : إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

المبحث الثالث : الإستراتيجية الدولية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من ليبيا.

خاتمة واستنتاجات.

مقدمة

تمهيد :

عرفت بعض الدول العربية اضطرابات أمنية حادة ضمن سياق ما عرف بالربيع العربي العام 2011 ، امتدت تبعاته ونتائجه الأمنية نحو المركب الإقليمي الذي تنتمي إليه ، ولعل الأمثلة عديدة في سوريا اليمن وليبيا ، فالأخيرة أفرزت بيئة أمنية ذات تهديدات خطيرة على المحيط الإقليمي " المغرب العربي ، شمال إفريقيا ، الساحل الإفريقي ، المحيط المتوسطي".

شهدت الجزائر وتونس في إطار مركب الأمن الإقليمي المغاربي تهديدات أمنية مصدرها ليبيا بسبب الحدود البرية التي تربط الدولتين معها ، فيما لم تشهد باقي دول الإقليم تأثير مباشر بسبب البعد الجغرافي ، ففي إطار نظرية مركب الأمن الإقليمي ، فان حدوث أي خلل امني داخل وحدة معينة يعني بالضرورة تأثير باقي دول الإقليم ، فالنموذج الليبي عرف اضطرابات أمنية بعد سقوط نظام القذافي ومخالفات التدخل الأطلسي وتدمير البيئة التحتية ما جعل البلاد تدخل حيز الدول الفاشلة ، وهو ما انعكس سلبا على المركب الإقليمي للمغرب العربي ، إضافة إلى تضرر مركب الأمن الإقليمي للساحل الإفريقي الذي يشكل الجنوب الليبي جزء مهما منه.

تجلت أهم النتائج الأمنية التي خلفتها الأزمة الليبية تجاه المركب الإقليمي للمغرب العربي في انتشار الأسلحة في المنطقة ما يعني استفادة الجماعات الإرهابية " تنظيم داعش ، تنظيم القاعدة " في كل من الجزائر وتونس من اجل القيام بأعمال مسلحة مثل الهجوم الإرهابي على حفل تيقنتورين الغازي بواسطة أسلحة قادمة من ليبيا ، الهجمات الإرهابية في جبال الشعابني التونسية وعلى منتجعاتها السياحية من طرف إرهابيين تلقوا تدريباتهم في ليبيا وبأسلحة تم تهريبها من مخزون نظام القذافي ، إضافة إلى تضرر دول الساحل الإفريقي من خلال تمويل مناطق النزاع بالأسلحة القادمة من ليبيا نظرا لضعف الحدود البرية وسماح القبائل والميليشيات بعبورها مقابل مغريات مالية ضخمة.

كما توسعت الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل النيجر ، مالي ، إفريقيا الوسطى ، التشاد ، السودان وغيرها ، كتهديد خطير على المنطقة المغاربية وجنوب المتوسط ، لتصبح ليبيا محطة عبور المهاجرين الذين وجدوا الملاذ آمنا تجاه أوروبا في ظل ضعف التغطية الحدودية ، وتبرز ايطاليا كأكبر الدول المتوسطة المستقبلية للمهاجرين القادمين من ليبيا بسبب القرب الجغرافي ، في حين تولد الهجرة تهديدات أخرى مع إمكانية انخراط المهاجرين في هجمات إرهابية في العواصم الأوروبية وتجارة المخدرات أو نقل امراض معدية داخلها.



ووفقا لهذا شكلت الأوضاع في ليبيا ضرورة ملحة من اجل محاولة التقليل من حجم التهديدات الأمنية ، لتحاول الدراسة عرض أهم الحلول والاستراتيجيات الليبية المحلية ، والإقليمية ، والدولية لمواجهة التحديات الأمنية المنطلقة من ليبيا ، بيد أن ذلك وحده لا يعد كافيا قياسا بان نجاح وخروج طرابلس مأزقها الأمني يرتبط أساسا بتضحية الفواعل الداخلية بمصالحها الشخصية من اجل المصلحة الوطنية العليا.

إشكالية :

تأتي الدراسة من اجل الإجابة عن العلاقة القائمة بين تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وبين انتشار التهديدات الأمنية داخل منطقة المغرب العربي وذلك عبر الإشكالية التالية :

كيف أثر النزاع في ليبيا بعد مخلفات التدخل الأطلسي وسقوط نظام القذافي في انتشار وتوسع مجال التهديدات الأمنية داخل منطقة المغرب العربي ؟

ومن اجل الإجابة على الإشكالية نعرض الأسئلة الفرعية التالية التي تخدم موضوع الدراسة :

1 - ما هي أهم التهديدات الأمنية التي انتشرت في دول المغرب العربي بعد الانهيار الأمني في ليبيا ؟

2- فيما تتمثل الإستراتيجية الليبية والإقليمية والدولية في سبيل التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة ؟

فرضيات الدراسة :

من اجل الإجابة عن الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية :

1 - يعد كل من الإرهاب والانتشار العشوائي للأسلحة والهجرة غير القانونية كأخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي أثرت على دول المغرب العربي بعد سقوط القذافي.

2 - تبرز الإستراتيجية الليبية في محاولة لم الشمل وتحقيق الوحدة الوطنية وتكوين جيش قوي والذي يبدو صعب المنال ، بينما تختلف التوجهات والسياسيات الإقليمية والدولية قياسا باختلاف المصالح السياسية والاقتصادية داخل ليبيا.

الإطار النظري للدراسة :

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على نظرية مركب الأمن الإقليمي من اجل تفسير انتقال وانتشار التهديدات الأمنية الجديدة من ليبيا إلى المجال الإقليمي لمنطقة المغرب العربي ، وقد ابرز بوزان أن معظم المشاكل الأمنية لا يمكن فصلها عن بقية مركب الأمن الإقليمي الذي تنتمي إليه الدول التي سادتها اضطرابات أمنية بسبب القرب الجغرافي وقضايا الهوية ، والتشابك الاقتصادي والثقافي والتكنولوجي.

قدم باري بوزان وصفا وشرحا لنظرية مركب الأمن الإقليمي " مجموعة وحدات تكون بينها العمليات الكبرى للأمن أو للأمن أو كلاهما مترابطة ، حيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة عن الأخرى " ¹.

والظاهر أن الدراسات الأمنية التقليدية تناست أو لم تمنح اهتماما بالغا للمجال الإقليمي الذي يحيط بالدولة وقت حدوث اضطرابات أمنية ، ليأتي باري بوزان بتحليل ومنظور منح القيمة اللازمة للمستوى عبر الإقليمي في تحليل العلاقات الأمنية ، فالأمن القومي للدولة لا يمكن استيعابه أو شرحه دون بعده الإقليمي ² ، وتتمثل أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه وحدات النظام الدولي في التهديدات الاقتصادية ، الاجتماعية ، الصراع بين الدول الصراع الداخلي ، السلاح النووي ، البيولوجي ، الإرهاب العابر للقارات ، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير الشرعية. ³

أهمية الدراسة :

تسلط الدراسة الضوء على قضية تشكل أهمية قصوى لدى الأمن القومي الجزائري ، فليبيا دولة حدودية مع الجزائر وأي اضطراب أو خلل امني داخلها يعني بالضرورة خطر على الأمن الوطني وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي ، خاصة إذا علمنا أن ليبيا كانت مصدر تهديدات أمنية خطيرة على الجزائر في صورة ارتفاع خطر الهجمات الإرهابية " هجوم تقننورين مصدره السلاح الليبي " ، ودون إغفال وجود

¹ عامر مصباح ، المنظورات الجديدة في بناء الأمن (الجزائر العاصمة : دار الكتاب الحديث ، 2013) ، ص. 3.

² سليم قسوم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دون سنة نشر) ، ص 115.

³ جرایة الصادق ، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 8 (جانفي 2014) ، ص ص . 17 - 31.

أسباب أخرى لذلك الهجوم والمتمثل بشكل مباشر في شمال دولة مالي أو بالأحرى التدخل الفرنسي العسكري في شمال مالي ، خطر عبور أسلحة عبر الحدود البرية إلى الجزائر نحو جماعات إرهابية ، كما تكمن أهمية الدراسة في معرفة الأسباب الحقيقية التي ساهمت في اندلاع الأزمة الليبية والتي تنتوع بين الظروف الداخلية والخطط الغربية المدمرة ، مع شرح مصالح وتوجهات الفواعل الإقليمية والدولية الكبرى داخل ليبيا ، ووجب أيضا معرفة السياسات الأمنية الجزائرية إضافة إلى المبادرات الدبلوماسية في سبيل التوصل إلى حل بين الفقاء الليبيين.

أهداف الدراسة :

تتلخص أهم الأهداف التي تصبو الدراسة إلى تحقيقها في النقاط والعناصر التالية :

- 1- تجاوز العرض التقليدي للجانب النظري في مختلف الدراسات والبحوث الأكاديمية ، وجعله أكثر حيوية بربط مختلف الجوانب النظرية المعروضة مع الوقائع الميدانية أو الأزمات الأمنية في المنطقة المغاربية ، وعرض أمثلة تخدم الموضوع من اجل رفع الجمود الذي يصاحب عادة الجانب النظري.
- 2 - إبراز دور العامل الخارجي في كيفية تعاطيه وتعامله مع نموذج من نماذج ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي ، وهنا الحديث عن تدخل الحلف الأطلسي بغية تحقيق مصالح اقتصادية وإستراتيجية حيوية داخل ليبيا.
- 3 - كشف حقيقة الانفلات الأمني في ليبيا والذي أدى إلى سقوط نظام القذافي ومقتله بطريقة تنافي القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية ، وهل تلك الفوضى الأمنية نابعة من بيئة محلية خالصة وظروف اقتصادية واجتماعية بحتة ، أم أن الأمر يتعلق بخطط وخديعة غربية مدبرة بإحكام عملت على إزالة كل من يقف عائقا أمام سياساتها وإستراتيجياتها في المناطق الحيوية عبر العالم.
- 4 - بما أن امن ليبيا جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الجزائري ، تطرح الدراسة أهم التهديدات الأمنية التي أُلقت بظلالها على الجزائر بعد سقوط نظام القذافي ، قياسا بالحدود البرية الطويلة التي تربط الدولتين والتي تتجاوز 900 كلم.
- 5 - عرض الحلول والاسراتيجيات التي تعد من وجهة نظر الباحث جد ضرورية من اجل استرجاع الأمن وعودة المؤسسات الأمنية الدستورية ، الشيء الذي سينعكس في الوصول نحو مستويات عالية من الأمن في الإقليم المغاربي ككل.



أسباب اختيار الموضوع :

تتجلى مبررات اختيار الموضوع في الاعتبارات التالية :

1 - مبررات ذاتية

- الاهتمام الشخصي بموضوع التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من ليبيا والرغبة الملحة في معرفة كيفية انتقالها وانتشارها تجاه المحيط الإقليمي.
- الفضول العلمي في محاولة الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء التكاليف والتنافس الإقليمي الدولي الحالي على ليبيا ، عبر رصد أهم المصالح التي ترغب كل قوة في تحقيقها أو الحفاظ عليها من خلال الأزمة الأمنية.

ب- مبررات موضوعية

- 1- محاولة تفسير حقيقة ما حدث في الوطن العربي ، أي فهم الموضوع من زاوية النظرة التأميرية للدول الغربية على الدول العربية من خلال النموذج الليبي.
 - 2- تسليط الضوء على الأزمة الأمنية الليبية عبر تقديم عدد من المعلومات والمعطيات في ظل وضع ميداني اتسم بكثير من التعقيد والتشابك.
 - 3- إبراز أهمية البعد الجيو استراتيجي في انتشار التهديدات الأمنية من ليبيا على بقية دول الجوار الإقليمي ، قياسا بالموقع الجغرافي المهم التي تحوزه والذي جعل أي خلل امني يصيبها يؤثر بالضرورة على بقية وحدات الإقليم المغاربي.
 - 4- رصد مثال حي حول نموذج من نماذج نظرية مركب الأمن الإقليمي التي طرحها باري بوزان من خلال تأثير الانفلات الأمني في ليبيا على المركب المغاربي.
- أدبيات الدراسة :

في كل دراسة يتم انجازها إلا ويستعين الباحث بدراسات سابقة إما أنها تدور حول نفس الموضوع المراد انجازه ، وهنا الهدف القيام بمنح البحث حركية ونفس جديد بغرض تفادي الإعادة والتكرار ، أو أنها ترتبط ولو جزئيا بإحدى متغيراته ، وفي هذا الإطار فان الدراسات والبحوث الأكاديمية حول الأزمة الليبية



والتهديدات الأمنية المنطلقة منها تعددت منذ قرابة العشرية كاملة عبر العديد من مراكز البحث ودور النشر، اعتمد عليها الباحث في سبيل تحقيق نتائج تفيد حقل البحث العلمي وتخدم موضوع الدراسة.

1- أبرزت الدراسة الصادرة عن مركز كارنيغي للسلام الدولي العام 2012 تحت عنوان خطوط الحدود ؟
تامين حدود ليبيا لصاحبها بيتر كول النتائج الأمنية المترتبة عن الانهيار الأمني في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي ، بالتركيز على فوضى تامين المعابر الحدودية الجنوبية وغياب التعاون بين قبائل التبو والطورق مع السلطات المركزية في طرابلس بسبب الخلفيات التاريخية ، واقترح الكاتب ضرورة القيام بإصلاح دستوري يحدد المسؤوليات اللازمة ، إضافة إلى إصلاح عميق في القطاع الأمني من أجل تقوية قطاع الحدود الذي أصبح عرضة للاختراق من طرف جهات خارجية ، وضرورة القضاء على المغريات المالية التي تتلقاها القبائل الحدودية عند سماحها بمرور الأسلحة والتجارة غير الشرعية ، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في المناطق الجنوبية، وقد وظف الباحث دراسة بيتر كول في إطار سعيه لمعرفة أهم الأسباب التي أدت لهشاشة الحدود الليبية بعد الحرب على القذافي ، وتوظيف ذلك بما يخدم الدراسة ، أي كيف ساهم اختراق الحدود في انتشار التهديدات الأمنية الجديدة من ليبيا إلى باقي الإقليم المغاربي.

2 - لم تختلف الدراسة التي قدمتها الباحثة وسيلة بومدين بعنوان الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية في شرحها لمختلف التهديدات الأمنية التي تولدت بعد سقوط نظام القذافي على غرار تجارة المخدرات ، الإرهاب ، الهجرة غير شرعية ، تجارة الأسلحة والتي أصبحت مصدر قلق مهدد للأمن القومي لدول المنطقة ، بينما تكمن أهمية الدراسة بالنسبة للباحث في كونها تسلط الضوء على جزء من المتغيرات الرئيسية في الدراسة في صورة الجريمة المنظمة ، الإرهاب ، والهجرة غير القانونية.

3- قدم محمد السبيطي في كتابه الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية تصورا وافيا حول المبادرات واستراتيجيات دول الجوار الإقليمي في سبيل الوصول لحل يمكن من إنهاء الأزمة الليبية وبالتالي تعزيز الأمن والتحكم في التهديدات الأمنية عند قيام سلطة منفق عليها بين الفواعل المحلية ، وتبرز في الواجهة المبادرة الجزائرية من أجل تحقيق مصالح حقيقية بين الأطراف الوطنية ، والتوجه المصري القائم على دعم قائد عملية الكرامة ، في حين تتسم المبادرة التونسية بالتنسيق مع دول إقليمية مهمة مثل تركيا ، كما يشير الكتاب إلى بعض مواقف وتوجهات بعض دول الساحل الإفريقي تجاه الملف الليبي المعقد على غرار التشاد والسودان ، وقد وظف الباحث الكتاب في سبيل فهم استراتيجيات دول

الجوار المغاربي والساحل الإفريقي عند مواجهة التحديات الأمنية القادمة من ليبيا ، والتي تختلف وقفا لحسابات جيواستراتيجية واقتصادية.

بينما تصبو الدراسة الحالية إلى محاولة إيضاح الرؤى في ظل وضع ميداني داخل ليبيا يتسم بكثير من التعقيد والتشابك إذا علمنا أن الأرقام المقدمة المعروضة عموما تتسم بعدم الحيادية ، إضافة إلى مسايرة مختلف الأحداث الميدانية طيلة عقد كامل من الزمن أي منذ انطلاق شرارة ما أطلق عليه ربيع الثورات العربية ، مع تقديم وجهة نظر الباحث في كيفية خروج ليبيا من مأزق امني يوصف بالكثير من الغموض ويتجه نحو طريق مسدود قياسا بان كل طرف داخلي يهدف لخدمة مصالحه الخاصة أولا ثم خدمة مصالح دول غربية معينة أي دون العمل لصالح الدولة الليبية ، ويخلص الباحث إلى أن مستقبل الوضع الأمني داخل ليبيا غير واضح المعالم وهو مرشح للبقاء كما هو عليه على الأقل على المدى القريب والمتوسط.

المنهج المتبع في الدراسة :

تقتضي الضرورة الأكاديمية والعلمية الاعتماد على مناهج تخدم موضوع الدراسة بغرض إزالة اللبس الغموض ، كما يقود ذلك إلى الوصول نحو نتائج مرضية تفيد حقل البحث العلمي.

1 - المنهج الوصفي

على اعتبار أن الدراسة تهدف بشكل ضمني إلى وصف أهم الأحداث التي عرفتھا الأزمة الأمنية الليبية قرابة عشرية كاملة من خلال محاولة جمع الحقائق الميدانية وشرح الظروف المحيطة ، إضافة إلى عرض الأسباب التي أدت إلى انفلات النظام الأمني في ليبيا ، والتي دفعت لبروز تهديدات أمنية خطيرة أثرت بشكل واضح على دول الجوار الإقليمي.

ب - المنهج التاريخي " مقارنة المنهج التاريخي "

يفيد استرجاع الماضي معرفة العوامل الحقيقية التي أدت إلى فشل النظام الليبي وسقوطه بتلك السهولة ضمن سياق ما عرف بالربيع العربي ، وذلك من خلال عرض التطورات السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية طيلة أربعة عقود كاملة والتي مكنت الفواعل الداخلية والخارجية من تحقيق أهدافها في إسقاط النظام الحاكم.

ج - المنهج المقارن

وظفت الدراسة عملية المقارنة بين النظام الملكي وبين عهد الجماهيرية الليبية من اجل معرفة الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية وربطها مع التراكمات الداخلية التي خلفت حساسيات بين الأقاليم الليبية الثلاثة والقبائل المحلية ، ودفعت إلى بروز احتقان لا تزال تتجرعه ليبيا حتى الآن ، كما وظف الباحث عنصر المقارنة تجاه الطريقة التي تعاملت بها السلطات والأجهزة الرسمية الجزائرية مع مرحلة ما بعد العشرية السوداء والكيفية التي واجهت بها ليبيا مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي ، وذلك بغرض الوصول إلى نتيجة مفادها ضرورة تبادل الخبرات الأمنية والسياسية بين الدولتين والتنسيق على أعلى مستوى في سبيل خروج ليبيا من وضعها الأمني المضطرب.

د - منهج دراسة الحالة

تعد الوثائق والمصادر المكتوبة احد أهم أدوات منهج دراسة الحالة الشيء الذي تجسد بشكل واضح في الدراسة ، وذلك عبر معالجتها وتحليلها مثلا لأول دستور ليبي بعد الاستقلال عن ايطاليا العام 1951 ، إضافة إلى وثيقة البيان الختامي لسكان إقليم برقة الشرقي العام 2012 بهدف تحقيق الحكم الفدرالي ، كما تجسد منهج دراسة الحالة في الشهادات الشخصية ونخص بالذكر المسؤولين رفيعي المستوى الذين عاصروا العهد الملكي في صورة شهادات مصطفى احمد بن حليم رئيس وزراء إبان حكم الملك السنوسي في كتابه صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، بغرض توضيح الحقائق والمعلومات خلال تلك الحقبة وهي من أهم أدوات منهج دراسة الحالة.

صعوبات الدراسة :

في كل دراسة أو موضوع يحاول الباحث معالجته إلا ويواجه العديد من الصعوبات والعوائق والتي يراها بمثابة نقطة توقف مؤقتة يحاول تجاوزها ، وخلال هذه الدراسة تمثلت أهم الصعوبات في :

- أن الآراء والدراسات المتعلقة بالأزمة الأمنية الليبية تتميز عموما بعدم الحيادية التامة ، بل وتنطغى عليها التوجهات السياسية والفكرية والإيديولوجية ، ليوافق الباحث صعوبة بالغة في توضيح الرؤى ومحاولة فصلها عن تلك الاعتبارات والتوجهات.
- صعوبة التنبؤ وتحديد تصور مستقبلي واضح يتعلق بموضوع الأزمة الليبية والتطورات والتهديدات الأمنية الصادرة منها ، باعتبار أن الموضوع معقد ومتشابك لدرجة صعوبة تحديد الدراسات المستقبلية التي تسودها الضبابية.

- حدوث تطورات سياسية وميدانية أمنية متواصلة داخل ليبيا طيلة انجاز هذه الدراسة ، ما يعني ضرورة مساهرة الباحث لمختلف تلك الأحداث وتكييفها مع موضوع الدراسة خاصة فيما يتعلق بالمبادرات السياسية والمواقف الدولية.

- صعوبة معرفة حقيقة الأرقام المقدمة من طرف جهات رسمية أو غير رسمية أو حتى دولية فيما يتعلق بالأحداث الواقعة داخل ليبيا ، قياسا بان كل طرف يسعى لخدمة مصالحه الخاصة وتعزيز توجهات معنية من وراء تلك الإحصاءات.

حدود الدراسة :

تتشكل حدود الدراسة من الإطار الزمني والمكاني لها.

الإطار الزمني : يشمل الزمن المرتبط بالدراسة من اندلاع الأزمة الليبية في إطار الانتفاضات العربية مطلع العام 2011 ويمتد لقرابة عشرية كاملة.

الإطار المكاني : الحيز المكاني للدراسة يتمثل بالدرجة الأولى في ليبيا ، إضافة إلى آثار وانعكاسات التهديدات الأمنية على منطقة المغرب العربي.

هيكل الدراسة :

قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى أربع فصول سعيا لتجسيد معالجة أكاديمية تحقق الأهداف الرئيسية للموضوع ، حيث يستعرض الفصل الأول الإطار النظري للدراسة من خلال تناول التطور التاريخي لموضوع الأمن وعرض مفهوم واضح له مع الإشارة إلى أهم التهديدات الأمنية ذات العلاقة مع الدراسة ، الدولة الفاشلة وعلاقتها بدولة ليبيا ، ثم يلقي الفصل نظرة عامة حول منطقة المغرب العربي من خلال إبراز أهميتها الإستراتيجية المميزة والخصائص الثقافية ، الاقتصادية ، الاجتماعية للوحدات المكونة لها ، وتسليط الضوء على الحيز الجغرافي الرئيسي للدراسة وهي ليبيا وعرض موجز لتاريخها السياسي من العهد الملكي إلى الجماهيري وأهم ميزاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بينما يتطرق الفصل الثاني بداية إلى أحداث الانهيار الأمني في ليبيا ضمن سياق ما أطلق عليه الربيع العربي من الاحتجاجات الشعبية ثم التدخل الأطلسي إلى غاية مقتل القذافي وزوال نظامه ، وقبل هذا قدمت الدراسة الأسباب الظاهرة والخفية وراء قيام الاحتجاجات الشعبية ، وهل كانت عفوية نابعة من البيئة المحلية أو مدبرة بأيدي غربية ، وخلال المبحث الثاني من الضروري إظهار حجم الفوضى

الأمنية داخل ليبيا عبر الانتشار الفوضوي والعشوائي للأسلحة والجماعات المسلحة بشكل غيب عن ليبيا حكم وسيادة القانون ، إلى جانب انهيار الحدود البرية وإعادة إحياء مطامع إقليم برقة في تحقيق الاستقلال الفدرالي عن الدولة الأم قياسا بعودة الحساسيات التاريخية.

في حين يعرض الفصل الثالث الدور السلبي الذي لعبته الأحداث الأمنية في ليبيا في انتشار وانتقال التهديدات الأمنية الجديدة من ليبيا تجاه الإقليم المغاربي في صورة ارتفاع خطر تنفيذ هجمات الإرهابية بعد سيطرة تنظيم داعش والقاعدة على بعض الأجزاء من ليبيا ، تضاعف أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء عبر ليبيا ، ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة التي ألفت بظلالها على الأمن القومي المغاربي.

أما الفصل الرابع والأخير فيشير إلى نتائج الانفلات الأمني بعد سقوط نظام القذافي في انتشار التهديدات الأمنية الجديدة على منطقة الساحل الإفريقي ودول أوروبا جنوب المتوسط قياسا بالقرب الجغرافي والترابط الاجتماعي والثقافي ، مع شرح إستراتيجية ليبيا في مواجهة التهديدات الأمنية والتي تتنوع بن إصلاح سياسي حقيقي وتحقيق الوحدة الوطنية بين جميع الأطراف المحلية ، تكوين جيش قادر على مواجهة التحديات الأمنية ، إضافة إلى الاستراتيجيات الإقليمية والدولية تجاه الأزمة الأمنية الليبية والتي تختلف باختلاف مصالحها الاقتصادية والسياسية.

الفصل الأول

خطة الفصل الأول :

مقدمة الفصل.

المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول : مفهوم الأمن

المطلب الثاني : نظرة عامة حول التهديدات الأمنية

المطلب الثالث : مدرسة كوبنهاغن " نظرية مركب الأمن الإقليمي "

المطلب الرابع : الفشل الدولاتي

المطلب الخامس : التصورات الجديدة لمفهوم الأمن

المبحث الثاني : مقومات دول المغرب العربي

المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

المطلب الثاني : اقتصاد المغرب العربي بين المقومات والعوائق

المطلب الثالث : المقومات الثقافية ، البشرية والاجتماعية لدول المغرب العربي

المبحث الثالث : البعد التاريخي ومقومات الدولة الليبية

المطلب الأول : الميزات الطبيعية والمكانة الجيوبولتيكية

المطلب الثاني : ليبيا من الملكية إلى الجماهيرية

المطلب الثالث : الميزات الاقتصادية ، الاجتماعية ، والثقافية لليبيا

خاتمة الفصل.

تمهيد :

يتناول الفصل الأول في جزءه الأول الجانب النظري الخاص بموضوع الأمن ، ، فقد عرف محور الأمن تطورا مستمرا منذ الحضارات القديمة ، ولعل أبرزها الحضارة الإغريقية التي قامت بتفسيره وفق آراء وتوجهات الفلاسفة الإغريق " سقراط ، أرسطو ، أفلاطون " ، أما الحضارة الصينية فلم تغفل عن موضوع الأمن في مختلف إصداراتها العلمية وخاصة توجهات الاستراتيجي الشهير سون اتزو Sun Tsu * ، في حين تناول الفكر الروماني القديم موضوع الأمن عبر كتابات فلاسفته وأبرزهم شيشرون في كتاب العقد الاجتماعي.

كما تواصلت أهمية الأمن في العصر الحديث ضمن سياقات محددة فرضتها تحولات البيئة الدولية في صورة الحرب الباردة ، إلى جانب مخرجات سقوط المعسكر الشرقي مطلع تسعينات القرن العشرين ، ويهدف هذا الجزء الأول من الدراسة أيضا لإيضاح المعنى اللغوي والاصطلاحي لموضوع الأمن أولا ، ثم وضع عدد من التعريفات تخص مجموعة من المفكرين والسياسيين الغربيين خلال العصر الحديث ، والذين قدموا مفاهيم تخص الأمن انطلاقا من توجهات وسياسات دولهم والمدارس التي ينتمون إليها.

* ولد سون اتزو العام 551 قبل الميلاد وتوفي 496 قبل الميلاد ، يعد مواطنا وجنديا وفيلسوبا في مملكة تشي في الصين القديمة ، اسمه الكامل هو سون اتزو وو ، بينما اختصاره هو سون اتزو ، كان يمتلك خبرة وباع محترم في مجال الحرب ، وقد ترجم ذلك في كتابه الشهير فن الحرب ، هذا الأخير اشتهر في الحروب ومختلف المعارك العسكرية ، ووصف بأنه الكتاب المقدس للدراسات العسكرية ويتميز بغياب أحداث متتابعة تخص وقائع معنية ، بل أفكاره تتلخص حول جمل وجوانب تكتيكية عسكرية تخص كيفية التخطيط والنجاح في الحروب تصلح في كل مكان وزمان ، ترجم لأول مرة قبل 200 سنة إلى الفرنسية واستخدمه نابليون ف حروبه ، كما اعتمد ضمن الحملة الغربية عاصفة الصحراء مع اجتياح العراق للكويت العام 1991. للمزيد انظر : سون اتزو ، ترجمة احمد ناصيف ، فن الحرب (حلب : دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 2001) ، ص . 73 .

فمثلا تصور هنري كيسنجر **Henry Kissinger** * للأمن فيما يخص حفظ الحق في البقاء

كان يهدف إلى إبراز النظرة البرغماتية لواشنطن الراجعة دوما في الهيمنة والزعامة وقد يكون ذلك تبريرا لمختلف الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة وتسببت من خلالها في خسائر بشرية معتبرة ، وقبل هذا لا يمكن إغفال أن الإسلام سبق الحضارات الغربية مجتمعة حين تحدث عن موضوع الأمن ، وحث عليه ضمن كتاب الله الكريم ، ودعى لتوفيره كحق ضروري للإنسان مهما كان جنسه وديانته ، قال تعالى " وإذ قال إبراهيم ربي اجعل هذا بدا آما " ¹.

والملاحظ انه مع نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي عرف موضوع الأمن توسعات كثيرة عبر ظهور تصورات جديدة أملت تحولات البيئة الدولية ، من بينها سيطرة قطب واحد على النظام العالمي " الولايات المتحدة الأمريكية " ، واتساع مجالات العولمة من خلال الحث على توفير الأمن الإنساني وقيام عدة منظمات دولية بالدفاع عنه ، إضافة إلى التخوف العالمي من خطر الإرهاب الدولي.

الفصل الأول أيضا يتناول الجانب النظري لأهم للتهديدات الأمنية ذات العلاقة مع الدراسة في

صورة الهجرة غير الشرعية ، الجريمة المنظمة ، وظاهرة الإرهاب وذلك من اجل الربط السلس مع الموضوع وفهم الجوانب المحورية داخله ، كما وجب الإشارة لمفهوم الدولة الفاشلة وموقع دولة ليبيا منها حيث يبرز الباحث الأسباب أو الشروط التي تقوم و تجعل من دولة ما يطلق عليها تسمية الدولة الفاشلة ، إضافة إلى الإطار النظري المحوري الخاص بالدراسة من خلال التطرق لنظرية مركب الأمن الإقليمي ومدرسة كوبنهاغن لباري بوزان الذي قدم تصورا جديدا متجددا لمنظور الأمن من خلال ربطه مع المركب الإقليمي ككل وعدم حصره في المجال و الحيز الداخلي للدولة.

أما المبحث الثاني من الفصل الأول فيتناول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي من خلال

أهم الخصائص الجغرافيا والطبيعية التي تميز دوله ، والتي تتنوع فيها التضاريس من جبال وشريط

* ولد هنري كيسنجر سنة 1923 ، يعد سياسيا ودبلوماسيا أمريكي محنكا ، شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة إبان حكم الرئيسين نيكسون وجيمس فورد ، دافع دائما عن حق الولايات الأمريكية في الهيمنة والسيطرة وامتلاك القوة ، ووفقا لكيسنجر تقتضي غاية الوصول للأمن تجسيد المبرر الميكياقلي " الغاية تبرر الوسيلة " ، ولعل ما قامت به الولايات المتحدة على مر فترات زمنية مختلفة يقود لهذا التوجه ، حيث ترى في شن حروب على الآخرين محاولة لحفظ حقها في البقاء " الحرب على العراق بحجة أسلحة الدمار الشامل ، أفغانستان بذريعة الحرب الإرهاب ".

¹ القرآن الكريم ، سورة إبراهيم ، الآية (35) .

ساحلي ممتد وغني بمختلف الخيرات سيتم التعرض لها بالأرقام ، إضافة إلى صحاري شاسعة غنية بالثروات الطبيعية ، الأمر الذي ترجمه الاهتمام المتزايد من طرف القوى الكبرى بالمنطقة مثل الولايات المتحدة ، فرنسا ، الصين ، وروسيا.

كما تبرز المقومات الطبيعية لدول المغرب العربي من خلال الثروات الطبيعية الضخمة التي تزخر بها من بترول ، غاز ، حديد ، وفوسفات وغيرها ، بينما يتميز اقتصاد دوله بارتفاع معدلات البطالة منذ استقلال دوله ، الشيء الذي عجل بهجرة الأدمغة واليد العاملة المؤهلة ، ورحيل رؤوس الأموال نحو الدول التي تتوفر فيها الشروط اللازمة للاستثمار.

وتتميز دول المغرب العربي بغياب عمليات التصنيع رغم تواجدها خلال فترات سابقة " الجزائر سبعينيات القرن 20 " بل وعرفت طفرة في المجال نافست بها دولاً رائدة في المجال على غرار كوريا الجنوبية واسبانيا " ، بيد أن الفترة الحالية تعرف استيراد دوله معظم احتياجاتها الصناعية وبأسعار مرتفعة ، ولا يقتصر الاستيراد على الجانب الصناعي فقط بل يتعداه إلى المواد الغذائية والزراعية ما يرهق ميزانياتها المالية ، كما يعرف القطاع الاقتصادي كذلك غياب توافق بين ما تمنحه المعاهد والجامعات من شهادات عليا مع متطلبات سوق العمل ، ما يؤدي حتماً إلى اختلال التوازن وزيادة العاطلين ، وظهور مشاكل اجتماعية عميقة.

وعند التطرق للخصائص والمقومات الثقافية لدول المنطقة يكون التشابه هو العنوان الأبرز ، حيث تشترك دول المغرب العربي في لغة ودين واحد ، تاريخ وماضي مشترك ، إضافة إلى تشابه في العادات والتقاليد ، ورغم أن الاستعمار الأوروبي عمل على طمس هوية الدول المغاربية ، إلا إلى أن الشعوب ظلت متمسكة بأصولها ودينها الإسلامي.

كما يتميز المغرب العربي بخصائص اجتماعية متباينة ، حيث تختلف التغطية الصحية من دولة إلى أخرى ، فترتفع في الجزائر والمغرب وتونس ، وتخفض في ليبيا وموريتانيا وذلك راجع لتباين في الإمكانيات المالية وتوفر الظروف الأمنية الملائمة.

ويمنح المبحث الثالث نظرة شاملة حول ليبيا المنبع الرئيسي للتهديدات الأمنية الجديدة محور الدراسة ، من خلال عرض الخصائص الجغرافية ، الاجتماعية ، والإمكانيات الاقتصادية المتاحة ، بينما تتجلى المقومات السياسية في الحقبين اللتين شكلتا نقطة تحول مهم في تاريخ ليبيا السياسي ، فمع خروج

المستعمر الايطالي سيطر العهد الملكي على ليبيا والذي ميزه عليه التعاون ومعااهدات الصداقة مع الدول الغربية ما خلف صراعا شديدا مع الفكر التحرري العربي الذي قاده العقيد القذافي ، والذي تولى السيطرة والهيمنة على مقاليد الحكم بعد ثورة الفاتح سبتمبر 1969 ، وقام بوضع أسس جديدة ونظام سياسي مختلف تماما عن ما كانت تعرفه ليبيا ، فكانت كل المؤشرات توحى أن ليبيا سوف تعرف تحولات عميقة تترجم لاحقا بتزايد أهميتها في المحافل الإقليمية والدولية وتسبب لها مشاكل بسبب مواقف القذافي الاستراتيجية.

المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة

يعد الجانب النظري من المحاور المهمة عند القيام بأي بحث أو دراسات أكاديمية ، فهو الحلقة التي من خلالها يتم معالجة عنصر من العناصر المهمة في الدراسة المراد تقديمها ، وقد تعاملت الحضارات الإنسانية القديمة مع موضوع الأمن ضمن زوايا معينة رأتها مناسبة للتحليل وفقا لتطورات الأحداث الدولية آنذاك ، حيث أشارت الحضارة الصينية القديمة للأمن من منظور خطورة قيام الحرب ودورها في تحقيق الأمن من عدمه ، ووصفت شن الحروب بالقرار الذي وجب التفكير به أكثر من مرة قبل اعتماده ، في حين نظرة الحضارة الرومانية للأمن كان من خلال دعوة الدولة إلى تكريس العدالة والمساواة التامة والشاملة بين المواطنين ، أما الإغريق اليونانيين ربطوا وجود الدولة بوجود مجتمع سياسي وضرورة الأخذ بعين الاعتبار مدى تطبيق القانون الذي يمكن من فرض الأمن بين الأفراد.

ومنذ مطلع ثمانينات القرن العشرين وظفت مدرسة كوبنهاغن **Buzan Barry** باري بوزان وزميله **Ole Wæver** أوول ويفر أبرز منظريها * الأمن ضمن قضايا الهوية وحقوق الإنسان ونبذ القوة العسكرية في الساحة الدولية ، ورأت أن ما يمس دولة في منطقة معينة يعرض الإقليم ككل للتهديد ، بسبب تشابك العلاقات الثقافية والاقتصادية ، ولعل ذلك الطرح يصدق على دول المغرب العربي التي تأثرت بنتائج الانهيار الأمني في ليبيا من خلال بروز تهديدات أمنية جديدة جعلت أمنها القومي في موضع خطر .

ومع نتائج الحرب الباردة برزت عدة تفسيرات لموضوع الأمن تجاوزت الفكر التقليدي " القوة والسلاح " ، فلا يمكن إغفال أهمية الأمن الغذائي ودوره في قيام الحروب والنزاعات من عدمها " سوريا قبل اندلاع الأزمة الأمنية العام 2011 شهدت أزمة غذائية وجفاف حاد " ، في حين تناضل العديد من المنظمات الدولية سعياً منها لتكريس الأمن الإنساني ودفاعها الدائم على حقوق الإنسان وحرية التعبير والكف عن المضايقات السياسية ، وفي ظل ما يشهده العالم الحديث من تطورات " تهديدات أمنية دولية

* يرتبط المفكرين **Barry Buzan** وصديقه **Ole Wæver** بشكل مباشر بمدرسة كوبنهاغن كأبرز روادها ، قدمت المدرسة تصوراً جديداً تجاوز الأطر التقليدية الواقعية القائمة على التسليح والإنفاق العسكري المتزايد والحروب بين الدول ، وقد قسم بوزان الأمن لخمس قطاعات رئيسية : القطاع الاقتصادي ، العسكري ، المجتمعي ، البيئي ، والسياسي ، ويعتبر هذا المفهوم التحليل عبر القطاعات ، هذه الأخير عبارة عن منهج مباشر من أجل تحليل النظام الدولي ، فكل قطاع يبرز من خلاله جانب من جوانب الأمن ، كما أن التهديد الذي يحدث داخل قطاع يختلف عن الآخر ، وهو مؤثر بارز في أمن الوحدات الدولية ، ووفق بوزان وصديقه فامن الدولة في صورته الحديثة غير ثابت ، وهنا يدخل عنصر الهوية ، وكمثال على ذلك يبرز الأكراد المبعثرين في منطقة الشرق الأوسط " تركيا ، العراق ، إيران ، وسوريا " ، فحدود المجتمع هنا لم تعد ثابتة بسبب التداخل الهوياتي وعدم التحكم فيه يمنح خطر فقدان الأمن المجتمعي ، وعند إضافة طرح بوزان حول التفاعلات عبر الإقليمية يصبح فقدان الهوية المجتمعية لدولة واحدة خطر يهدد بقية الإقليم ، كما يصف بوزان التهديدات التي يواجهها المجتمع بثلاث فئات : الهجرة ، منافسة أفقية ، منافسة عمودية ، فالأولى مهددة من خلال خطر الهجرة الخارجية بسبب التحولات التي تحدث لدى السكان ، في حين المنافسة الأفقية تعني هيمنة الثقافة الخارجية على المجتمع ، " المثال الجزائري عبر طغيان الثقافة الفرنسية " ، أما المنافسة العمودية فمن خلال تهديدات تمس الأمن المجتمعي عبر التفكك أو التكامل " الاتحاد الأوروبي نموذجاً مع خروج بريطانيا من الاتحاد " . للمزيد انظر :

Hawre Hasan Hama ، **State Security ، Societal Security ، and Human Security** ، Jadavpur Journal of International Relations ، n 21 (2017) ، p p. 1 – 19.

" من الضروري تحديد مكانة الأمن الحالية في ضوء انتشار الإرهاب الدولي ، الحروب الأهلية ، والصراع بين الوحدات الدولية.

المطلب الأول : مفهوم الأمن

برزت الحضارة الإغريقية القديمة ، والحضارة الرومانية ، إضافة إلى الحضارة الصينية كأهم حضارات البشرية التي أعطت الأمن بعدا وتصورا معينا وفق ظروف فرضتها تطورات البيئة الدولية آنذاك، والتوجهات السياسية الداخلية والخارجية لها.

رع الأول : الأمن من منظور الحضارات القديمة

1- الأمن عند الإغريق

عالجت الدراسات السياسية المكتوبة التي كان اليونانيون أول من طرحها ضرورة توفير الأمن من خلال دراسة قيام المجتمع السياسي واهم الأسباب التي تؤدي لديمومته ، فالفلاسفة اليونان لم يكونوا يتصورون قيام مجتمع متحضر وامن إلا في حالة كان مجتمعا سياسيا أيضا بما يجعل منه دولة مدينة ، ليكون الإنسان المجتمعي المتحضر هو وحده إنسان دولة المدينة ومواطنها.¹

وحدد أفلاطون " Plato " في كتابه الجمهورية الصورة الفاضلة لدولة المدينة ووضع أمنها على أساس انه مرتبط بتقسيم العمل بناء على قدرات معينة ، وجعل القدرة الثانية فيها توفير الأمن وضرورة الدفاع على المدينة ، في حين كانت القدرة الأولى الوصول إلى المعرفة وإقامة أنظمة الحكم ، وأعطى أفلاطون السبق لأولوية الأمن على أولويات أخرى مهمة في صورة الإنتاج والإنتاجية ، ولكن حين تغيرت أفكار أفلاطون اعترف في أواسط حياته صعوبة تحقيق المدينة الفاضلة ، وأبرز في كتابه " السياسي " بأن أحسن الأنظمة هو النظام المختلط الناتج عن الجمع بين الخصائص الإيجابية المتوازنة للنظامين الملكي الفردي والديمقراطي الشعبي الذي يعد أكثر الأنظمة استقرارا وأمنا ، ليعود لاحقا ويؤكد أن أحسن الأنظمة الحاكمة هو النظام القائم على حكم القانون في كتابه القوانين.

وطرح أرسطو " Aristote " في كتابه " السياسة " كيفية الوصول لأمن الدولة عبر التقليل من التفاوت الطبقي داخل المجتمع الواحد ، أي تقليص أعداد الطبقتين الفقيرة والغنية من ناحية ومضاعفة

¹ علي عباس مراد ، الأمن والأمن القومي (الجزائر العاصمة : ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2017) ، ص. 18.

أعداد أفراد الطبقة المتوسطة من ناحية أخرى ، فالأخيرة بوسطيتها ستعطي ما سماه أرسطو الوسط الذهبي والركيزة لقيام نظام حكم متوازن مستقر يكون بمثابة المفتاح لتحقيق الأمن¹ ، ورأى أرسطو أن القانون هو الوسيلة الوحيدة القادرة على التصدي لأطماع الأشخاص وحماية الحريات والمحافظة عليها وبالتالي تحقيق الأمن.²

يعد طرح أرسطو حول ضرورة التقليل من التفاوت الطبقي كضرورة ملحة من أجل الوصول لتحقيق أمن الدولة بمثابة جواب مباشر حول الأسباب الحقيقية التي قامت عليها الكثير من الثورات الشعبية عبر تاريخ البشرية أبرزها الثورة الفرنسية " 1789 - 1799 " ، هذه الأخيرة عرفت بثورة الخبز ، وبرزت أسبابها بشكل مباشرة بوجود تفاوت طبقي كبير ، وغياب الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية التي هضمت حق الفقراء ، كما أن الانتفاضات العربية الأخيرة مطلع العام 2011 وان اختلفت في أسبابها الحقيقية وحول إن كانت مدبرة ومخطط لها من طرف جهات خارجية ، إلا أن ذلك لا يمحي حقيقة ثابتة وهي أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أدت لتهيئة الظروف المناسبة لأجل قيام الشعوب بالتظاهر والاحتجاج.

¹ علي عباس مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 18 ، 19.

² مصطفى فاضل كريم الخفاجي ، فلسفة القانون عند أرسطو ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، مجلد 4 ، عدد 2 ، ص ص . 342 - 364.

ب- الأمن في الفكر الصيني القديم :

رأى الاستراتيجي الصيني الشهير **سون اتزو** أن في حياة الأمم لا يوجد أخطر من قرار شن الحرب ، فالحرب مسألة حياة أو موت بالنسبة للدولة ، فهي من توصل لبر الأمن والأمان أو عدم الاستقرار والفوضى¹ ، ويختصر الفيلسوف الصيني مينسيوس "**Mencius**" وهو بمثابة الحكيم الثاني بعد كونفوشيوس الرسالة الأخلاقية السياسية التي حاول تمريرها إلى الحكام على أن أفضل طريقة للحكم هي التقيد بالحس الإنساني الرين "**ren**" * ، وهذه رسالة تتدرج في خط الرهان الكونفوشيوسي على أن هذا النمط من الحكم هو الوحيد الذي يقوم على الإجماع والتلاحم ، وهو عامل جد مهم لضمان الاستقرار والأمن.²

ج- الأمن عند الرومان :

ربط المفكر الروماني شيشرون "**Cicero**" الأمن بضرورة احترام حق الحياة لدى الآخرين ، ودعى الفرد إلى الامتناع عن ممارسة التصرفات غير الملائمة في ظل غياب القانون أو السلطة³ ، وهنا إشارة واضحة إلى ضرورة تقيد المواطنين بالحس الإنساني الواعي عبر احترام القانون في أي مكان وزمان، وعموما تتجلى فكرة الأمن عند شيشرون في "**العقد الاجتماعي**" كأصل لتكوين دولة ، فالشعب ليس مجموعة بشر تجمعت بطريقة ما ، لكنهم جمع غفير اجتمع على احترام العدالة والمشاركة في

¹ سون اتزو ، ترجمة احمد ناصيف ، فن الحرب (حلب : دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 2001) ، ص . 73 .

* يعد **ren** توجهها فكريا معنويا في نظر الحاكم أو القائد أو من يمتلك سلطة القرار ، حيث يرى الشعب مصدر الشرعية والحكم ، والرين هو أيضا تقديم الأخلاق على السياسة بمعنى أن القانون الأخلاقي الطبيعي هو الذي يفرض خدمة الحاكم لمصالح شعبه ، وإن أي تصرف عكس ذلك يعد غير منطقي وطبيعي ، ويشرح مينسيوس الرين بفكرة المركب الذي إن بدا غير جدير بالتفويض يحق للشعب أن يقلبه ويزيحه بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، والرين هو أيضا إعطاء الأولوية الكلية للشعب ويصل الأمر لحد إتاحة الفرصة لقتل الملك الذي يحكم عند تخليه عن حس الرين ، وقد عاد الرين للظهور من جديد العام 1989 اثر مظاهرات "**ربيع بيكين**" حيث وصف الوضع من طرف المحتجين على أن الحكام فقدوا التفويض الممنوح لهم من طرف الشعب. للمزيد انظر: أن شنغ ، ترجمة محمد حمود ، تاريخ الفكر الصيني (بيروت : دار النهضة ، ط 1 ، 2012) ، ص . 191 .

² أن شنغ ، ص . 191 .

³ محمد سليم قلالة ، النظام السياسي الروماني بوليبيوس ، شيشرون ، سينيكا ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي ، السنة أولى ليسانس ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2014 ، ص 16 .

المنفعة العامة ، وربط شيشرون الأمن بالعدالة والنزاهة من خلال مطالبة الدولة بالتسوية بين الناس في الملكات والملكيات العقلية ، وفي مقوماتهم النفسية حتى يستون كلهم.¹

إن القانون الطبيعي هو المحور الأساسي الذي قام عليها الفكر الروماني ، فقد اعتقد مشرعو الرومان أن الطبيعة وضعت مبادئ يجب أن تتضمنها القواعد القانونية الوضعية " التشريعية المكتوبة " ، فالقانون الطبيعي هو المفسر لمبادئ العدالة العامة وهي مبادئ المعاملات بين الأفراد ، حماية القاصرين من الأطفال ، حماية النساء ، ليترجم ذلك صورة من صور تحقيق الأمن لدى الرومان.²

الفرع الثاني : الأمن لدى المجتمعات الحديثة

1- تطور مفهوم الأمن خلال عصر النهضة الأوروبية

منح نيكولا ميكيافلي " *Machiavelli* " دورا أساسيا للحاكم في تحقيق الأمن والاستقرار داخل الدولة ، فالحاكم عليه تجنب ما يجعل الناس يكرهونه أو يحتقرونه وان لا يكون جشعا ولا يعتدي على الممتلكات ، ومادام كذلك سوف يعيش الناس في أمان ، ولا يتبقى له سوى محاربة قلة من الناس فقط.³

في حين قدم توماس هوبز " *Thomas Hobbes* " تصوره لموضوع الأمن داخل الدولة في إطار نظرية العقد الاجتماعي ، حيث ربط بين مرحلة الطبيعة التي عاش فيها الناس ضمن " حرب الكل ضد الكل " ⁴ ، وبين المرحلة المدنية وسعي الناس لإنهاء تلك الحرب والعيش بأمان في ظل سلطة حاكمة تمنع عدوانهم وتقيم العدل وتضمن مصالحهم ، وأسس هوبز نظريته على الفرضية القائلة أن " الإنسان ذئب لأخيه الإنسان " ، وان الناس إذا أرادوا العيش مع بعضهم بأمن وسلام فلا بد لهم من

¹ محمد جمال الكيلاني ، تصور الدولة المثالية بين أفلاطون وشيشرون ، مجلة أوراق كلاسيكية ، العدد 11 (2012) ، ص 97 - 135.

² غانم محمد صالح ، مفهوم العدالة في التراث الغربي القديم ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 53 (2017) ، ص ص. 29 - 18.

³ ميكيافلي ، ترجمة أكرم مؤمن ، الأمير (القاهرة : مكتبة ابريسينا ، 2004) ، ص. 92.

⁴ توماس هوبز ، اللفيثان : الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ، ترجمة ديانا حرب و بشرى صعب (أبو ظبي : دار الفارابي ، ط 1 ، 2011) ، ص. 175.

وجود سلطة تضبط طبيعتهم العدوانية الشريرة وتتحكم فيها ، وهو ما يقتضي في اعتقاده إقامة هيئة حاكمة يتنازلون لها عن حقوقهم وواجباتهم ، تلك الصورة تعرف بالدولة الكفيلة بتحقيق الأمن للأفراد¹.

ورأى جان جاك روسو " Jean-Jacques Rousseau " أن دور الحكومات هو العمل على مراعاة القوانين والحلول دون وقوع المظالم ، في حين يجب على الدولة ككل أن تجعل لنفسها قاعدة أمنية متينة لتضمن الاستقرار وتقاوم الاضطرابات التي يمكن أن تصيبها ، تلك الأخيرة ناتجة عن طبيعة البشر الراغبين في القيام الدائم بعمليات التوسع والبحث عن مصالح ومنافع جديدة خارج حدودهم المعروفة².

ابرز روسو بشكل غير مباشر طبيعة الاختلالات الأمنية التي يمكن أن تحصل عند غياب الدولة أو عدم قيامها بكافة مهامها ، ويمكن إسقاط ذلك على النموذج الليبي بعد 2011 ، فعدم وجود قاعدة أمنية صلبة بسبب غياب جيش قوي أنتج اضطرابات أمنية داخلية حادة ، أما عن الاضطرابات الناتجة عن طبيعة البشر الراغبين في التوسع وفق روسو فهنا يمكن القول أن الإرهاب عبر تنظيم داعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب أرادوا التوسع داخل الأراضي الليبية ، والبحث الدائم عن مصادر التمويل من خلال القيام بعمليات الاختطاف وتهريب البشر ، كما أن غياب الدولة أنتج أيضا إعادة إحياء مطالب فدرالية قديمة تخص إقليم برقة الشرقي وتجسيد نوع من الانفصال عن الدولة الأم ، ما جعل التخوف قائما من إمكانية حذو أقاليم الجنوب الليبي نفس الرغبة التوجه.

ب- الأمن في العصر الحديث

بحكم التغييرات الجذرية التي عرفتها أوروبا خلال العصر الحديث في صورة تغير طبيعة أنظمة الحكم من أنظمة شخصية " تسلطية " إلى أنظمة مؤسسية " دولة " ، وما نتج عن ذلك من حدوث تغير مماثل للمضمون السياسي للأمن المقترن بالحكام وسلطتهم وأنظمتهم ، وبروز مضمون جديد ذو طبيعة سياسية مؤسسية مجردة يقترن فيه الأمن بالدولة وأركانها " الشعب والإقليم ، الهيئة الحاكمة ، السيادة " ، كان من الضروري أن تكون نشأة الدولة كأحدث شكل للسلطة السياسية في أوروبا ، واكتسابها طابع الدولة القومية الوطنية سببا في إعادة صياغة مبادئ الأمن وشروطه بما يتناسب ما استجد على الدول الأوروبية من خصائص ، ويستجيب لشروطها ومتطلباتها.

¹ توماس هوبز ، مرجع سبق ذكره ، ص. 180.

² جان جاك روسو ، ترجمة عادل زعيتر ، العقد الاجتماعي (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2012) ، ص. 73.

أول ما عكس ذلك كانت رسالة احد النبلاء الفرنسيين في عهد الملك لويس الرابع عشر " **Louis XIV** " والتي حدد فيها فحوى الأمن " منع الجار من أن يكون قويا جدا ، لا من اجل اتقاء شره وحسب ، وإنما صيانة للنفس من العبودية وصيانة للحيران الآخرين ، لأن رغبة أي دولة في الزعامة بشكل واضح والطموح نحو التوسع خارج حدودها المادية المعروفة ، قد يكون سببا في خراب جميع الدول الأخرى التي تجاورها " ¹.

إن الصورة الحديثة للأمن لم تعد مرتبطة بشكل مباشر بهيمنة والحكام وتسلطهم ورغباتهم الذاتية ، فالأمن في مراحل سابقة " مثلا النصف الأول من القرن 20 " كان يتبع أهواء حكام القارة الأوربية بشكل مباشر، فهم من يقررون الحرب والسلام وحالة الأمن " التفكير التوسعي لهتلر كنموذج " ، وهم من يعتدون على الآخرين ولو في وجه غير حق دون النظر للمواثيق والتنظيمات الدولية وحتى العرفية التي تحمي حقوق الشعوب والحريات الفردية الإنسانية ، فركان الدولة الحديثة القائمة على الشعب والإقليم بشكل خاص ، أرغمت القادة على التفكير بشكل جدي قبل اتخاذ أي قرار يؤدي إلى فقدان الأمن ، بل انه لم يعد بالإمكان تجاوز السلطات المحلية " التنفيذية والتشريعية " في القيام بأي عمل خارج القانون ، كما أن ارتباط شعوب دول العالم فيما بينها جعل من الصعب أو على الأقل فرص قيام حروب تؤدي لفقدان الأمن أمر من المستبعد حدوثه ولو بنسبة مرتفعة ، فالتبادلات التجارية والعلاقات الاجتماعية التي تربط الوحدات المتقاربة جغرافيا حتمت تجاوز العوائق والخلافات والصعوبات .

الفرع الثالث : التأسيس اللغوي والمفاهيمي للأمن

تمثل المفاهيم والمصطلحات المفاتيح العملية لمعالجة وتحليل الموضوع المطروح للتداول ، وهي القطب الناجح في مسار البحث الموضوعي الجاد ، ورغم أن التأسيس والمعنى اللغوي للأمن تمت معالجته من خلال دراسات أكاديمية سابقة ، إلا أن ذلك لا يمنع إبرازه بشكل يخدم أهداف.

¹ علي عباس مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 21 ، 22.

1 : التأصيل اللغوي لمصطلح الأمن

اشتقت كلمة الأمن من الكلمة اللاتينية " **securitas securus** " والتي تتركب من " **sine** " و " **cura** " وتعني دون " **without** " و " **cura** " أو " **curio** " وتعني الخوف " **troubling** " أو الألم " **pain** " أو القلق " **anxiety** " أو الحزن " **sorrow and grief** " ، ومنه تعني كلمة " **Securitas** " التحرر والحرية ضد الخوف والقلق والحزن والألم¹ .

وأشار معجم لسان العرب لابن منظور إلى مصطلح الأمن " **Security** " في وصف الأمان والأمانة ، وقد أمنتت فأنا آمن " **safe ، peaceful** " ، وأمنتت غيري من الأمان والأمان ، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة ، والإيمان ضد الكفر ، والإيمان بمعنى التصديق وضده التكذيب ، فيقال آمن به " **to believe in** " قوم وكذب به قوم ، وورد أيضا أن الأمن هو الطمأنينة بمعنى العهد والحماية والذمة ، والأمن كذلك يعني السلم فيقال " آمن من الأسد أي سلم منه " ، كما جاء أن معنى الأمن هو الوثوق ، فأمنه أي وثق به ، فيقال آمن على ماله عن فلان تأمينا ، أي جعله في ضمانه² .

2 : المعنى الاصطلاحي

1- الأمن في الشريعة الإسلامية :

وردت كلمة الأمن وكل ما يشير إليها في القرآن الكريم أكثر من 800 مرة ، والشريعة الإسلامية عند وضعها لمفهوم الأمن طرحته للدلالة على غياب التهديدات ، وضمان حقوق الإنسان حتى يشعر الفرد بالأمان وينعم بالسلم ، ويرتبط الأمن في الإسلام بالإيمان بالله عز وجل ، حيث يقود ذلك لتحسين علاقات الأفراد بعضهم البعض ، لأن الإيمان يجعل علاقات المجتمع مبنية على الاحترام والتعاون والصدق والمعاملة الحسنة³ ، قال الله تعالى " **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم** " .

¹ رضا شواردة ، تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد 5 (جوان 2018) ، ص. ص. 95 - 115 .

² بن صيام بونوار ، المشكلة الأمنية في المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015 - 2016) ، ص. ص. 20 .

³ جرابية الصادق ، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 8 (جانفي 2014) ، ص. ص. 17 - 31 .

فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ¹ ، وقال تعالى " إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ " ² .

ويشير المعنى العام للأمن في الإسلام إلى الطمأنينة والسلام وديمومة مظاهر الحياة واستمرارية مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر ³ ، وقد جاء في كتاب الله عز وجل " وَأَذِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ " ⁴ .

ودعم الإسلام حق الإنسان في أن يكون آمنا على نفسه وعلى دينه وعلى عرضه وعلى ماله وعلى أهله كما وفر ضمانات لأمن الأفراد ، ومثال ذلك العقوبة ضد من يمارسون أفعالا غير مقبولة داخل المجتمع ⁵ ، قال تعالى " إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ " ⁶ ، فهذه الآية الكريمة توضح عقوبة من يتسببون في فقدان الأمن داخل المجتمع ، فمن قتل يقتل ومن سرق تقطع يده وهكذا ، ويبرز الإسلام أيضا حق وأمن غير المسلمين في بلاد الإسلام ، قال تعالى " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ " ⁷ ، فالمشرك الذين أمرت بقتاله فأمنه حتى يسمع وبطبع ما جاء به كلام الله وتتلوه عليه ، ثم رده على مأمنه إن هو أبي الإسلام وأرجعه إلى حيث يؤمن منك.

كما أن الإسلام لم يكتفي بفرض العقوبات القضائية فقط بل خاطب العقل والوجدان ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ، قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " **والمؤمن من آمنه الناس على دمائهم وأموالهم** " ⁸ .

¹ القرآن الكريم ، سورة النور ، الآية (55) .

² القرآن الكريم ، سورة الاحقاف ، الآية (13) .

³ علي عباس مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص. 12 .

⁴ القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية (126) .

⁵ عطية عدلان ، النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام ، (القاهرة : دار اليسر ، 2011) ، ص. 272 .

⁶ القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية (33) .

⁷ القرآن الكريم ، سورة التوبة ، الآية (7) .

⁸ عطية عدلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 272 ، 273 .

ب- مفهوم الأمن لدى المفكرين الغرب :

أشارت المفكرة الأمريكية بينيلوب هارتلند " **Penelope Hartland-Thunberg** " إلى مفهوم الأمن على انه " مدى قدرة الأمة على أن تسعى بنجاح إلى تحقيق مصالحها الوطنية ، والدفاع عنها في أي بقعة ومكان في العالم " ¹ ، هذا التعريف يوضح ضرورة الدفاع على مصالح الدولة حتى خارج الحدود الرسمية الوطنية ، بمعنى تبني خطط استباقية تمكن الحفاظ على الأمن القومي للدولة ، مثل قيام الولايات المتحدة بحروب إقليمية عبر بقاع المعمورة من اجل حفظ مصالحها الإستراتيجية.

وتضمن تصور وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كسنجر " **Henry Kissinger** " للأمن بأنه " تصرفات يسعى المجتمع من خلالها إلى حفظ حقه في البقاء " ² ، ربط كسنجر بين الأمن والبقاء ، فالدولة أو الأمة آمنة حين تحفظ بقائها ، ومن اجل الحفاظ على البقاء بإمكانها اتخاذ أي تصرفات تراها مناسبة لذلك " ، ووفقا لكسنجر أيضا فغاية الوصول لتحقيق الأمن تقتضي تجسيد المبرر المكيفيلي " **الغاية تبرر الوسيلة** " ، ولعل ما قامت به الولايات المتحدة على مر فترات زمنية مختلفة يقود لهذا التوجه ، حيث ترى في شن حروب على الآخرين محاولة لحفظ حقاها في البقاء في صورة الحرب على العراق بحجة أسلحة مدمرة للبشرية ، وأفغانستان بذريعة الإرهاب.

ووصف الخبير الايطالي في مجال الجغرافيا السياسية للطاقة " **Giacomo Luciani** " جياكومو لوتشيانى الأمن بأنه " مدى القدرة على الصمود ومقاومة أي عدوان أجنبي " ³ ، ويعكس تعريف لوتشيانى وجهة نظر اقتصادية بحتة توازي ما استطاعت الجزائر القيام به خلال العشرية الأخيرة حيث تعلقت أوضاع أمنها القومي بوجود تهديدات متصاعدة على مشارف حدودها البرية من خلال الحرب في ليبيا والتدخل الفرنسي في مالي ، ما حتم عليها الصمود من اجل حماية مصالحها الاقتصادية المترامية في الصحراء الجزائرية " هجوم تيقننورين نموذجاً " .

¹ Thierry Balzacq ، **La sécurité : définitions ، secteurs et niveaux d'analyse** ، Régions et sécurité ، Volume 4 ، Cambridge (2003- 2004) ، p.4 .

² علاء عبد الحفيظ ، **الأمن القومي المفهوم والأبعاد** ، مجلة دراسات سياسية ، (11 مارس 2020) ، ص ص.

³ Thierry Balzacq ، op.cit ، p .5.

ويعد ماكنمار " **Robert Strange McNamara** " ابرز من نظر لمفهوم الأمن ، حيث ربطه بالتنمية ، من خلال علاقة ترابطية عضوية فرأى أن الأمن " يعني التطور والتنمية * ، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة " ¹ ، أما دومينيك دافيد " **Dominique David** " فقد تطرق إلى موضوع الأمن بوصفه " خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر ، وتوفير الوسائل لذلك الخطر في حال أصبح واقعا " ².

ويرى فريدريك هرتمان " **Frederick. A. Hartman** " أن الأمن هو " محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة " ³.

يشمل تعريف هرتمان المصالح الوطنية والحيوية معا ، كما انه لم يشر إلى القوة العسكرية كون المصلحة الدفاعية تشمل في ذاتها احد المصالح الوطنية الحيوية ، وتتعلق المصالح الحيوية أيضا بالمصالح الاقتصادية من خلال مدى غنى الدولة وتوفرها على الثروات الطبيعية ، وكذا المصالح العقائدية التي يؤمن بها معظم سكان الدولة ويعتقدون دوما بالدفاع عنها " مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية ، دعم القضية الفلسطينية بالنسبة للجزائر " .

ويرى باري بوزان " **Barry Buzan** " في احدث التعريفات الصادرة سنة 1991 أن الأفراد والمجموعات لا يمكنهم تحقيق الأمن " إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ، وهذا من خلال النظر للأمن انه عملية تحرر " ، ذلك التحرر ضد العمليات المختلفة للتهديد التي تمس الدولة والأمة ، بينما

* يشير تعريف ماكنمار إلى ما يجب أن تكون عليه دول العالم الثالث ، هذه الأخيرة تعرف زيادة واسعة في ميزانية الدفاع العسكري وإهمال الجوانب التنموية ، فالأمن لا يتمحور فقط حول الإمدادات العسكرية والقوة المسلحة وتخصيص ميزانيات سنوية ضخمة ، بل أن الأمن في بعده الحديث يشمل تنمية مجتمعية تمس الأجيال الصاعدة وتوعيتها بأخطار وصعوبات المرحلة القادمة ، مع تفعيل تنمية اقتصادية على أسس متينة ذات خطط بعيدة المدى ، والأمن أيضا هو توفير حماية تكنولوجية ذات درجة عالية التطور من اجل حماية الأسرار الخفية للدولة ، حتى لا تكون عرضة لاختراقات أجهزة أو جهات تجسس أجنبية.

¹ هابل عبد المولى طشطوش ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد (عمان : دار الحامد ، ط 1 ، 2012) ، ص . 12 .

² David Charles-Philippe David ، Jean Jacques Roche ، **Théories de la sécurité.in:politique étrangère** ، n 2- 68 année (2003) ، p. 435-436 .

³ محمد مسعود بونقطه ، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014 - 2015) ، ص . 26 .

تلك العمليات تقوم بها جهات معادية سواء داخلية أو خارجية تهدف دوماً إلى عرقلة المسار الصحيح الذي يقود نحو الأمن.¹

وكتعريف إجرائي يرى الباحث أن الأمن هو " ذلك الوضع الذي تتمكن فيه الدولة من التحكم في كل مقوماتها الحيوية ، وتكون قادرة على اتخاذ مختلف قراراتها بشكل سيادي حر دون تدخل طرف خارجي ، كما أن الأمن هو الوضع الطبيعي الذي به تتمكن الدولة من فرض القانون بشكل صارم دون أي ضغوطات كانت ، ما يعني الصيرورة العادية لمصالحها السياسية والاقتصادية داخل مجالها الإقليمي."

المطلب الثاني : نظرة عامة حول التهديدات الأمنية

تبرز كل من ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية كأخطر التهديدات الأمنية التي أثرت على دول المغرب العربي عقب الانفلات الأمني داخل ليبيا، ويبرز ذلك ضرورة التطرق إلى أهم الجوانب النظرية لتلك التهديدات ، ومعالجتها ضمن سياق الدراسة.

الفرع الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب

يتم تعريف الظاهرة الإرهابية تماشياً والتوجهات الفكرية والبرغماتية لكل دولة أو تنظيم دولي معين قام بتوضيح معنى الإرهاب ، فالاتجاهات السياسية للمفكرين الغربيين تدافع بشكل مباشر على سياسات دولهم ، فمثلاً الكيفية التي يتم بها وصف ظاهرة الإرهاب في الولايات المتحدة ليس نفسها لدى الفلسطينيين الذين يعتبرون دولة إسرائيل وحدة دولية معادية وإرهابية ، إضافة إلى أن الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب تسيطر عليها القوى العالمية الكبرى.

أولاً : الإطار اللغوي لمصطلح الإرهاب

تشتق كلمة إرهاب " terrorism " من الفعل ارهب " to terrorize " ² والذي يقصد به الفرع والخوف ، وقد جاء في معجم لسان العرب على نحو رهب ، يرهب ، ورهب الشيء بمعنى خافه وارهبه أي خافه ، وهي كذلك رهب الشيء رهبا أي خافه وارهبه واسترهبه ، أما ترهب الرجل أي صار راهبا

¹ جون بيلس ، ستيفن سميث ، عولمة السياسات العالمية ، (أبو ظبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص. 414.

² معجم زاد الطلاب ، زية شيفه وآخرون (بيروت : دار الراتب الجامعية ، دون سنة نشر) ، ص . 51.

يخشى الله والراهب المتعبد في الصومعة ومصدره الرهبة والرهبانية¹ ، كما اتفق الفقهاء أن كل ما ورد في كلمة الرهبة كمصدر لكلمة إرهاب لا تختلف في معناها الأصلي والذي هو الخوف والفرع² ، وقد وردت كلمة إرهاب في القرآن الكريم ، قال تعالى " يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ " ³ ، وفي معنى الآية الكريمة ، القصد بكلمة إرهبون أي خافوني في نقضكم العهد ولا تخافوا غيري.⁴

ثانيا : المعنى الاصطلاحي

يقصد بالإرهاب اعتماد العنف غير القانوني مثل الاغتيال وعمليات التخريب والنفس ، بغرض تحقيق أهداف سياسية معينة عبر السعي لتكسير الروح المعنوية للهيئات والمؤسسات الرسمية من اجل بلوغ الربح المادي أو جمع معلومات ذات أهمية بالغة⁵ ، وتعرف ظاهرة الإرهاب بأنها " جميع النشاطات التي تقوم بها الدولة أو غير الدولة من اجل تحقيق أهداف سياسية معينة ويستخدم فيها العنف " ، وقد عرفت اتفاقية واشنطن الصادرة سنة 1971 الإرهاب انه " كل فعل ينتج رعبا وفرعا بين مختلف سكان الدولة أو جزء منه ينتج تهديدا للحياة والسلامة الاجتماعية وحرية الأشخاص من خلال استخدام وسائل وطرق تسبب ضررا جسيما ومساسا بالنظام العام " .

في حين أبرزت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة في 22 افريل 1998 عبر مادتها الأولى أن ظاهرة الإرهاب تعني " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف زرع الرعب بين الناس أو ترويعهم وتعريض أمنهم وحياتهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالأموال الخاصة أو العامة والاستلاء عليها " ، كما عرف الفقه القانوني الإرهاب عبر المفكر الفرنسي غولان غوشيه " **Roland Gaucher** " ورأى انه " اللجوء إلى أشكال من القتال قليلة الأهمية بالنسبة للأشكال المعتمدة في النزاعات التقليدية ألا وهي القتل السياسي أو الاعتداء على الممتلكات " ⁶.

¹ باخوية دريس ، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي ، مجلة وفاته السياسة والقانون ، العدد 21 (جوان 2014) ، ص ص . 97 - 114 .

² بوازدية جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص . 35 .

³ القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 39 .

⁴ محمد حسن الحمصي ، تفسير القرآن الكريم وبيان أسباب النزول (الرياض : دار الرشيد للتوزيع ، دون سنة نشر) ، ص . 6 .

⁵ عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 153 .

⁶ باخوية ادريس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 97 - 114 .

وقدمت الحكومة البريطانية تعريفا لظاهرة الإرهاب مفادها " اللجوء إلى عمل أو التهديد باللجوء إلى عمل عنيف وضار أو معطل هدفه التأثير على الحكومة أو التهويل على الجمهور ويكون بغرض الترويح لقضية سياسة دينية أو إيديولوجية " ، ولم يختلف ذلك عن نظرة الجيش الأمريكي للإرهاب والذي يشير إلى " الاستخدام المحسوس للعنف بغية تحقيق أهداف سياسية دينية أو أيديولوجية من حيث الجوهر وهذا عبر التهويل والإكراه أو بث الخوف " ¹.

وعرف السياسي الأمريكي جيمز آدمز " *James Adams Weston* " الإرهابي انه " فرد أو عضو في جماعة تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية من خلال العنف ، وفي الغالب يتحقق ذلك على حساب أناس أبرياء وبدعم من أقلية شعبية تدعي أنها تمثله " ².

الفرع الثاني : نبذة تاريخية مختصرة عن ظاهرة الإرهاب

يعد الاحتلال البريطاني والفرنسي كأكبر من مارس الإرهاب خلال العصر الحديث في المستعمرات التي سيطرت عليها ، وذلك من خلال تقتيل الشعوب وتهجيرها وتفتيت الوحدة الوطنية والقيام بإلغاء الثقافات المحلية ، كما لا يمكن إغفال الإرهاب الصهيوني الممارس ضد الفلسطينيين الذي يخالف الحقوق والحريات الإنسانية ، وخلال العقود الأخيرة مارست الولايات المتحدة الإرهاب ضد من تعتقد أنهم يهددون مصالحها في صورة احتلال العراق ، أفغانستان ، والتدخل في النزعات الدولية باسم الديمقراطية.

¹ نعوم تشوموسكي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 222 .

² احمد يوسف التل ، الإرهاب في العالمين العربي والغربي (عمان : دائرة المطبوعات والنشر ، ط 1 ، 1998) ، ص. 15.

أولا : التطرف والإرهاب لدى الغرب

تجلى الإرهاب بصورة واضحة لدى الغرب خلال السنوات الأولى من الثورة الفرنسية والتي قامت وفق مبادئ المفكر باكونين المتطرفة* ، والذي انساق وراءه توجهات فكرية لمنظمات غربية أخرى مثل تطرف الاشتراكيين الثوريين في روسيا ، الاتحاد الباكونيني الايطالي ، لجنة الثورة الاجتماعية المتمثلة في الديناميت بفرنسا ، كما أن شرارة الحرب العالمية الأولى اشتعلت بعد مقتل ارشدوق النمسا والذي اعتبر عملا إرهابيا على يد الشيوعيين في سراييفو.¹

ويصف المفكر العسكري الألماني كلاوس " Carl Philipp Gottlieb von Clausewitz " الانجليز بأنهم أكثر القوى الاستعمارية إبادة وإجرام وإرهابية في العالم ، حيث يقومون بإفراغ المناطق التي يحتلونها من أهلها وتملكها وبسط النفوذ على ثرواتها وخيراتها وجعل شعوبها بمثابة العبيد ، وان لم يتحقق ذلك يكون التقتيل مساعهم الآخر والأخير .

وقد استحوذت الهيمنة والسيطرة على تفكير الانجليز لدرجة امتلاك حق تقرير الموت والحياة لكل من عادهم في تصور يعكس توجه إرهابي متطرف ، ولم يتقيد البريطانيون بأي حس إنساني تجاه الشعوب التي احتلوا ، تلك الشعوب تتسم وفقهم بالتوحش ولا تنتمي للجنس البشري.²

ثانيا : الإرهاب الصهيوني ضد الفلسطينيين

تعتبر الأعمال المتطرفة الصهيونية ضد الفلسطينيين من افضح الجرائم الإرهابية التي لم تحترم القوانين الدولية والحريات الإنسانية ، ففي سبتمبر من سنة 2000 أطلق المجرم شارون مزيدا من حملاته

* أطلق الروسي باكونين " eninuokaB " 1814 - 1876 من خلال أفكاره شكلا من أشكال التطرف الفوضوي ، يتمحور حول الرفض والتمرد الفلسفي والاجتماعي ضد جميع أنواع السلطات السياسية والدينية ، وهنا يجب الإشارة أن الفوضوي يقنس الحرية الفردية التي تعد غاية وجب الوصول لها وتحقيقها بكل الطرق ولو استدعى الأمر القيام بأعمال إرهابية عنيفة ، الفوضوي كذلك هو عدو الدولة ويرفض وجودها ، وهي بالنسبة له أداة قمع ضد الحرية لا تساعد على ممارسة النشاطات اليومية الطبيعية التي يقوم بها الأفراد ، وفي هذا الشأن يبرز باكونين بأن " الدولة مقبرة كبيرة تدفن فيها الحريات الفردية " . للمزيد ، حماش بلعيد ، الحكمة في الفلسفة (الجزائر العاصمة : دار الحكمة ، 2009) ، ص ص . 113 ، 114 .

¹ عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 153 .

² منير العكش ، أميركا والإبادات الجماعية (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، ط 1 ، 2002) ، ص . 58 .

المتطرفة من اجل ارتكاب مجازر ضد الفلسطينيين العزل من خلال اجتياح القدس الشريف ، ودعوة المستوطنين اليهود لدخول واحتلال هضبات الضفة الغربية وهو ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية ، كما اعتبر شارون أن اتفاق أوسلو للسلام غير مهم وغير ملزم ، وتجسد ذلك في سحق مخيمات اللاجئين وتدمير البنية التحتية للدولة الفلسطينية من طرف قوات الاحتلال ، وقصف مقر القيادة الفلسطينية في رام الله ، ومحاصرة الزعيم ياسر عرفات ما أدى إلى استشهاده.

وفي شهر أبريل من سنة 2002 أمر الإرهابي شارون بشن هجوم على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنين ، تم خلاله منع المنظمات الدولية من الإغاثة والمساعدة الإنسانية والتحقيق في جرائم الحرب ، وكانت بقايا الجثث لا تزال تظهر للعيان بعد أشهر من تلك المجزرة ، ضمت أطفالا ، رجالا ، ونساء عزل قتلوا بصواريخ ومدربات ودبابات الاحتلال الصهيوني ، ودمرت آلاف المنازل واعتبر 4 آلاف شخص بدون مأوى ، ولم تتوقف الأفعال الإرهابية للمحتل الإسرائيلي عند ذلك الحد بل وفي مارس 2004 استشهد الشيخ احمد ياسين الزعيم الروحي للقضية الفلسطينية بعد صاروخ في غزة المحاصرة.¹

ثالثا : الاعتداءات الأمريكية المخالفة للقوانين الدولية

لا يعد تاريخ الولايات المتحدة مع الإرهاب مختلفا عن نظيرتها العبرية ، فلا يمكن إغفال التعامل العنصري للبيض تجاه السود عبر شراءهم والمتاجرة بهم في شكل سلعة اقتصادية ، كما تجلت الاعمال غير الإنسانية بفصل الأزواج عن أزواجهم وتدمير ثقافة وتراث السود ،² كما برزت الممارسات الإرهابية الأمريكية من خلال موقف وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس " **Condoleezza Rice** " حول حق أمريكا في الدفاع عن نفسها تجاه من تعتقد أنهم قادرون على مهاجمتها ، وقد لقي ذلك المبدأ ردود أفعال دولية ومحلية منتقدة ، بصفته شكلا من أشكال الأعمال الإرهابية المباشرة ، وأن الولايات المتحدة لا تخضع للقانون والمعايير الدولية المنظمة بين مختلف الوحدات العالمية.

¹ جيرمي سولت ، ترجمة نبيل صبحي الطويل ، تفتيت الشرق الأوسط (دمشق : دار النفائس للطباعة والنشر ، ط 1 ، 2011) ، ص ص. 439 ، 440.

² احمد يوسف التل ، مرجع سبق ذكره ، ص. 412.

في حين ترى الجماهير وعامة الشعب الأمريكي أن بلادها لا يمكنها مهاجمة دولة أخرى إلا إذا كانت تمتلك أدلة قوية ، بمعنى انه لا يمكن التدخل لدى الدول الأخرى وإلا يعد ذلك عملاً إرهابياً صريحاً ، وفي الجهة المقابلة يخول موقف الإدارة الأمريكية لكل من كوبا ونيكاراغوا وجمع واسع من الدول ومنذ أمد طويل حق القيام بأعمال إرهابية داخل أمريكا نفسها بسبب ضلوع واشنطن في هجمات إرهابية ضدها ، كانت كلها هجمات دامية لا نتاقش نتائجها.¹

الفرع الثاني : الإطار النظري للهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أخطر التهديدات الأمنية خلال القرن العشرين قياساً بالأضرار التي تخلفها ، بحيث تضر بالأمن الوطني للدول المستقبلية ، خطورة نقل أمراض معدية من طرف المهاجرين غير الشرعيين ، الإضرار بالحقوق والحريات الإنسانية من خلال المعاملات التي يلقاها المهاجر من طرف شبكات التهريب وظروف إقامة قاسية في بلد الاستقبال ، التأثير على الاقتصاديات الوطنية من خلال تشغيل عمال مهاجرين بدون وثائق رسمية وفي ظروف مزرية ، وقد تم تعريف فعل الهجرة غير الشرعية من طرف العديد من التنظيمات الدولية تصب كلها في توجه مفاده أنها تصرف غير شرعي يعاقب عليه القانون.

1 : مفهوم الهجرة

1- لغة :

مصطلح الهجرة " emigration " هو من الفعل هجر يهجر هجراً بمعنى تباعد الشئ أو الشخص هجراً وهجرانا أي تركه واعرض عنه ، كما تشتق الهجرة من الفعل هجر بالفتحة أي سار في الهجرة وكذا هجر ، ويبرز الفعل هاجر أي ترك وطنه وخرج منه بمعنى غيره ، ويقال تهاجر القوم أي تقاطعوا ، والمهجر هو المكان الذي يهاجر إليه المهاجر² ، فالهجرة تعني التباعد ، ويقال هاجر الشخص أي ترك وطنه وهاجر أي التتقل من موطن نحو موطن آخر ، والمهاجرة لها نفس معنى الهجرة.³

¹ نعوم تشموسكي ، الدول الفاشلة (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2007) ، ص ص. 104 - 106 .

² إبراهيم قلاتي ، قاموس الهدى (عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر ، دون سنة نشر) ، ص 535.

³ احمد محمد هشام الرئيس ، الإعلام والهجرة غير الشرعية ، المؤتمر العلمي الرابع ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، افريل 2017 ، ص 5.

2 - اصطلاحا :

تقترن الهجرة في الإسلام بهجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة المنورة

"the emigration of prophet mohammed from mecca to medina in 622 A.d"

وقد ذكرت الهجرة في القرآن الكريم ، قال الله عز وجل : " وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا " ¹ ، والقصد في تفسير الآية مراغما كثيرا هو أمكنه للهجرة كثيرة ² ، وفي أية أخرى يقول تعالى : " وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا " ³ ، والقصد بضربتكم في الأرض بمعنى سافرتكم أي الانتقال من مكان نحو آخر ، وهذه الآية الكريمة توضح مدى رحمة الله بعبده من حيث تقصير الصلاة ، والله تعالى أكد انه لا حرج ولا إثم لمن جمع وقصر الصلاة عند جمع في حال التنقل لمسافات طويلة ، وهذا حتى لا يكون هناك عجز في أدائها على أكمل وجه ، مما يدل أن الهجرة وثقها الإسلام ووضع أطرها ، وتفهم أهدافها. ⁴

عرفت الأمم المتحدة الهجرة بأنها " الانتقال الدائم إلى مكان معين يبعد عن الوطن الأصلي بمسافة كافية " ، ومن الناحية الجغرافية الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان نحو آخر ، وهذا من خلال تغير مكان الاستقرار العادي كما تعد جزء من الحركة العامة للسكان ⁵ ، ومن الجانب الاجتماعي تعني الهجرة انتقال الفرد أو الجماعة من مجتمع لآخر ، هذا الانتقال يتطلب التخلي عن المحيط الاجتماعي للبلد الأم والتحول إلى بيئة اجتماعية مختلفة ، وفي قاموس علم الاجتماع جاء أن الهجرة تعني انتقال فرد أو أفراد من مكان سكنهم للإقامة بمكان آخر بمحض إرادتهم أو بطرق إجبارية ، ومن ابرز سماتها أن تكون متعمدة ومخطط لها وذات أهداف واضحة. ⁶

¹ القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية 100.

² محمد حسن الحمصي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 75.

³ القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية 101.

⁴ محمد حسن الحمصي ، ص. 75.

⁵ كتاب زهية ، ص. 54.

⁶ احمد عبد الله الماضي ، ناظر احمد منديل ، الهجرة الدولية : دراسة في إطار القانون الدولي العام ، مجلة جامعة تكريت

للحقوق ، السنة 1 ، المجلد 1 ، العدد 3 ، الجزء 1 ، ص ص. 175 ، 176.

قانونيا تعني الهجرة مغادرة الأفراد طواعية من أجل الدخول إلى أراضي دولة أخرى والبقاء فيها لفترة مؤقتة أو دائمة ، ويترتب عن ذلك بعض الآثار القانونية التي يصادفها الفرد لدى الدولة الجديدة والتي لا تقارن مع الحقوق التي يتلقاها الفرد في دولته الأم ، وعند الحديث عن الهجرة في شقها الديموغرافي فهي تعني العوامل الثلاثة المؤثرة في تغييرات عدد السكان في مكان ما (المواليد ، الوفيات ، والهجرة) تلك الأخيرة مجتمعة تؤثر في التحولات السكانية لأي دولة ، ويعد عامل الهجرة جد مؤثر في التغييرات السكانية ، حيث أن نزوح السكان من مكان توقفهم وهجرتهم إلى مكان آخر كثير يكون اشد وطأة من تأثير العاملين الآخرين أي المواليد والوفيات.¹

كما يجب التمييز بين المهاجر الدولي الذي يقوم بتغيير بلدة إقامته المعتادة ، والمهاجر الذي يغادر بلده الأم لمدة طويلة لمدة لا تقل عن 12 شهرا ، إضافة إلى المهاجر لمدة قصيرة وهو الشخص الذي يغير مكان إقامته لمدة ثلاث أشهر على الأقل ولا تتجاوز مدة السنة الواحدة ماعدا السفر لغرض العلاج ، السياحة ، الحج أو العمرة ، في حين المهاجر العامل هو الشخص الذي يمارس أو مارس نشاطا يأجر عليه في بلد ليس موطنه ، أما الشتات فهم جماعة من المهاجرين مستقرين في بلد آخر غير بلدهم الأصلي ، ومعنى الشتات هو أن مواطنو بلد معين يكونون مشتتين في الخارج ، ليشكلوا جالية في بلد الاستقبال.²

الفرع الثالث : الهجرة غير الشرعية

1 - مفهوم الهجرة غير الشرعية

تعددت تعريفات الهجرة غير الشرعية " **illegal migration** " والتي تصب مجملها في حيز العمل والتصرف غير القانوني والشرعي ، ويمكن إبراز تعريف الهجرة غير القانونية على أنها " الانتقال من دولة إلى أخرى دون تأشيرة أو تصريح بالإقامة سابق أو لاحق للعيش فيها والبقاء داخلها بطريقة مشروعة " ، كما تعني الهجرة غير الشرعية " الانتقال من الوطن الأم إلى البلد المستقبل من أجل الإقامة فيه بصفة مستمرة وبطرق مخالفة للقوانين المنظمة للهجرة بين الدول ، طبقا لأحكام القانون

¹ احمد محمد هشام الرئيس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 5 ، 6.

² تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا ، 2014 ، ص 7.

الداخلي والدولي " ¹ ، وقد عرف القانون الجزائري الهجرة غير الشرعية بأنها " دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بدافع الاستقرار أو رغبة في الحصول على منصب عمل".² ومن أجل الفهم الدقيق للظاهرة وجب الإشارة لمجموعة من النقاط تخص الهجرة غير الشرعية ، وهي أن فعل الهجرة غير الشرعية بمثابة جريمة يعاقب عليها القانون الدولي والداخلي للوحدات الدولية ، ما يعني أنها ليست ظاهرة طبيعية عابرة وعادية ، في حين العنصر الثاني الذي يميز الهجرة غير الشرعية هو تصنيفها ضمن الجرائم المنظمة العابرة للحدود ، فتتم معاقبة أي شخص تم التأكد أنه دخل إقليم دولة معينة بطرق غير شرعية بعقوبات تصل لحد السجن أو الترحيل للبلد الأم ، كما لا يمكن الإغفال عن كل من يساعد في القيام بعمليات الهجرة غير الشرعية ضمن خانة تهريب المهاجرين السريين ، ومنه تتم معاقبته " بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر ، البحر ، والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ".

كما يعد حمل كل وثائق مزورة تمكن الشخص من الدخول نحو بلد آخر بمثابة هجرة غير قانونية ، ونفس الأمر ينطبق على أي شخص تجاوز مدة صلاحية تأشيرته وبقي في الدولة المستقبلة ، ويمكن اعتبار أن مصطلحات الهجرة غير الشرعية تشترك مع الهجرة غير القانونية والهجرة غير النظامية في نفس المعنى ، وتصب كلها في خانة الظاهرة التي يعاقب عليها القانون.³

2 - أساليب الهجرة غير الشرعية

1 طرق التهريب الجوية

تتم عادة من خلال عمليات التزوير في التأشيرات من أجل دخول الدولة المستقبلة ، أو عبر وضع معلومات تخص مستندات مزورة للشخص الراغب في دخول دولة أخرى ، مثل تزوير جواز السفر أو بطاقة الهوية ، كما تشمل العملية القيام بتزوير مراسلات الانترنت وشهادات الأرصد بحسابات البنوك.

¹ عبد الله علي عبو ، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، مجلة الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، عدد 65 ، السنة الثلاثون ، افريل 2016 ، ص ص 182 ، 183.

² بن لخضر محمد ، الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران 2 ، السنة الجامعية 2016-2017 ، ص 17.

³ عبد الله علي عبو ، ص. 185.

ب - طرق التهريب البرية

تتم في العادة عبر جماعات وعصابات إجرامية تتميز بالتنظيم والتخطيط وكذلك عبر وسطاء الهجرة غير الشرعية ، وتقوم عبر مساعدة شخص أو مجموعة من الأشخاص وهو الحاصل في العادة عند خول دولة أخرى مقابل الاستفادة المادية من ذلك ، وفي العادة تتوغل تلك العصابات داخل مختلف الدول الفقيرة " إفريقيا جنوب الصحراء مثلا " من اجل القيام بعمليات التهريب غير الشرعي للأفارقة نحو دول الشمال الإفريقي بهدف الاستقرار هناك أين تتوفر ظروف معيشية أفضل وأحسن من بلدانهم ، أو اتخاذ المنطقة كعبور نحو دول الحوض الجنوبي الأوروبي.

ج - طرق التهريب البحرية

تتم عبر البحار باستعمال قوارب الصيد أو مراكب صغير تجر بسرية حتى لا يتم اكتشافها ، وتكون مقابل دفع أموال باهظة للوصول للدولة المستقبلة لحساب سماسة التهريب ، وتشكل دول العبور أهم محطات انطلاق رحلات الهجرة غير الشرعية مثل دول المغرب العربي في إفريقيا ، اليونان ، قبرص ، تركيا ، صربيا ، كرواتيا ، بلغاريا في أوروبا ، من اجل الوصول إلى دول أوروبا الغربية المتقدمة على نظيرتها الشرقية.¹

الفرع الرابع : ماهية الجريمة المنظمة العابرة للحدود

عرفت الجريمة المنظمة تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة خاصة في ظل التطور التكنولوجي وسهولة اتصال الأفراد² ، إضافة إلى فتح حدود الوحدات الدولية في وجه التبادلات التجارية الاقتصادية ، وقد جعل ذلك من الأقاليم فضاء مفتوحا وسهل من مهمة تنظيمات الجريمة المنظمة في التوغل والانتشار ، كما ساعدت الظروف السياسية والأمنية المتوترة في عديد مناطق العالم ، والأوضاع الداخلية غير المستقرة ، إضافة إلى الإغراءات المالية الضخمة ، في توسيع أنشطة الجريمة المنظمة.

¹ سحر مصطفى حافظ ، الهجرة غير الشرعية : المفهوم الحجم و المواجهة التشريعية ، مجلة هرمس ، جامعة القاهرة ، المجلد الثاني ، العدد 2 ، 2013 ، ص 55.

² سمغوني زكرياء ، صبرينة العيفاي ، صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، دراسة تحليلية لنصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحةها ، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، مجلد 2 ، عدد 14 ، ص 2.

1 - نبذة عن نشأة الجريمة المنظمة

لا تعد الجريمة المنظمة بالظاهرة الجديدة ، فتتظيمات المثلث الصينية والياكوزا اليابانية تمتلك تاريخ حافل ونماذج خطيرة مع الإجرام منذ قرون طويلة " القرن 17 تحديدا " ، وقد تميزت تلك التنظيمات بتوسع أنشطتها على النطاق المحلي فقط ، بمعنى أنها لم تقم بالانتشار خارج إطار الحدود الوطنية¹ ، كما يعد ظهور شبكات مافيا الصقلية خلال عشرينات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا بمثابة البذرة التي توسعت من خلالها الجريمة المنظمة في شكلها الحديث خارج الأطر التقليدية المتعارف عليها² ، فقد اكتسبت طابعا دوليا خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين ، ويرجع ذلك لجملة من الأسباب أبرزها تحرير التجارة الدولية ، حيث أصبحت الاقتصاديات العالمية مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق ، فأى ضرر وخلل في اقتصاد دولة معينة يؤثر بالضرورة على باقي الوحدات الأخرى ، إلى جانب اختفاء الحدود بين الدول " الاتحاد الأوروبي نموذجا " ساهم وسهل من الطابع الدولي للجريمة المنظمة.³

ولا يمكن إغفال عامل مهم ساهم في توسع أنشطة الجريمة المنظمة عبر العالم وهو انهيار سلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول بسبب الحروب الأهلية أو النزعات الدولية ، بحيث تجد تنظيمات الجريمة المنظمة المناخ مناسباً من أجل تكثيف أنشطتها الغير مشروعة " الانهيار الأمني في ليبيا ، الحرب في مالي " ، في حين دفعت ثورة حقل الاتصالات و ظهور شبكة الانترنت وما رافقها من توسع شبكات التواصل الاجتماعي ، وسهولة تداول الأموال عبر نطاق واسع من العالم ، إلى تجاوز الحيز الضيق التقليدي للجريمة المنظمة غير آبهة بالحدود الجغرافية التي وضعها الإنسان.⁴

¹ احمد فاروق زاهر ، الجريمة المنظمة: ماهيتها ، خصائصها ، أركانها (المنصورة : مركز الدراسات والبحوث ، 2007) ، ص 4.

² الجريمة المنظمة ، 26 مارس 2016 ، تم التصفح 26 ديسمبر 2021 ، منقول على : <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/3/27/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9>

³ احمد فاروق زاهر ، ص . 4 .

⁴ مايا خاطر ، ياسر الحويش ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، وسبل مكافحتها ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد 3 ، 2011 ، ص . 510 .

وقد دخلت تنظيمات الجريمة المنظمة ضمن سياقات التفاعلات السياسية في الدول الكبرى ، وذلك عبر تمويل الحملات الانتخابية والأهداف والأنشطة ذات الطابع الخيري الإنساني ، بغرض إقحام أعضائها ضمن الأجهزة الحساسة في الدول ، ومن وراء ذلك صياغة قوانين تخدم مصالحها أو تغيير فحوى قوانين معنية ، كأن يتم ضمان عدم خضوع قياداتها إلى المساءلة القانونية أو حتى القضائية.¹

2 - مفهوم الجريمة المنظمة

يعد مصطلح الجريمة المنظمة من المصطلحات المعقدة تناقشتها بداية وسائل الإعلام ، ومن تم أصبح يتم التداول بها في مجال الأدب والقانون وعلم الإجرام ، وخلال العديد من المحافل والمؤتمرات الدولية² ، ولم يحظى تعريف الجريمة المنظمة بالإجماع على الإطلاق ، حيث لا يزال المفهوم غامضاً غير واضح المعالم ، ويخفي أنواعاً مختلفة من الأعمال الإجرامية ، وهنا سيتم تناول جزء من تلك التعاريف ومحاولة معرف أهم الجوانب التي أشارت إليها.

تسعى مختلف الجماعات الإجرامية إلى ارتكاب أفعال خارجة عن القانون ، والقران الكريم اهتم بالجرائم التي يرتكبها الإنسان ، إضافة إلى العقوبات المترتبة عنها في إشارة واضحة إلى أن الدين الإسلامي شامل ، كامل عالج كل ما يتعلق بالظواهر الاجتماعية والإنسانية ، قال تعالى " **إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم** " ³ ، وفي معنى الآية الكريمة أن من يحاربون الله عز وجل أي من يقطعون الطريق عبر القتل والسلب جزاءهم أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أي من جهتين مختلفتين اليد اليمنى ، والرجل اليسرى ، إضافة إلى إبعادهم أو سجنهم في قوله ينفوا من الأرض ، كما أن القصد بالخزي على انه الذل والفضيحة والعقوبة.⁴

وقد تطرق المشرع الجزائري إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود في المادة 176 من قانون العقوبات ، حيث عرفها على أنها " **جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته أو عدد أعضائه تشكل بغرض الإعداد**

¹ عباسي محمد الحبيب ، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2016/2017 ، ص . 5.

² المرجع نفسه ، ص . 17.

³ القران الكريم ، سورة المائدة ، الآية ، 33.

⁴ محمد حسن الحمصي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 90.

للجنايات أو ارتكابها ضد الأشخاص أو الأملاك ، تكون جمعية الأشرار التي تنشأ بمجرد التصميم المشترك على العمل " ، بيد أن الملاحظ في تعريف المشرع الجزائري إغفاله لخاصية مهمة تتميز بها الجريمة المنظمة في صورة التنظيم الاستمرارية.¹

كما عرف مؤتمر الانتربول الأول في باريس حول الإجرام المنعقد في ماي 1988 الجريمة المنظمة على أنها " جماعة من الأشخاص تتمتع بهيكل تنظيمي ، تهدف إلى تحقيق الربح عن طريق ارتكاب أنشطة غير مشروعة عبر اعتماد التخويف والرشوة " ² ، والغرض من الهيكل التنظيمي هو محاولة إخفاء شخصيات رؤساء العائلات القائمة حتى لا يتم ربطهم بمختلف الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجنود ليصعب القبض عليهم في حال تلبس بالجرم ، وهي خطة ذكية تتبناها قيادات وتنظيمات الجريمة المنظمة من أجل التمويه والتخفي وراء الأعمال غير القانونية .

أما الجمعية الدولية لقانون العقوبات وخلال مؤتمرها السادس المنعقد في بودابست المجرية العام 1999 خلصت إلى تعريف شامل للجريمة المنظمة ورأت أنها " أنشطة مرتكبة من طرف منظمات محترفة ومهيكلية ، تلك المنظمات تميل نحو الإجرام ، ولا ينطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها ، كما أنها تقوم بجرائم كبرى من أجل الربح المالي أو بغرض توسيع سلطاتها بهدف التأثير الاقتصادي أو استغلال الأشخاص " ³ .

أبرز التعريف الأخير أن كل من يمارس أعمالا تخص أنشطة الجريمة المنظمة لا يعد مجرما عاديا ، ولا يتم تصنيفه في إطار الجرائم المتعارف عليها ، ويرجع ذلك إلى حجم الأفعال المرتكبة والمصنفة في خانة الجرائم الخطيرة والتي يتم بها تحدي الأمن القومي لدول بأكملها ، على غرار التصفيات والاعتقالات السياسية في سبيل الحصول على الأرباح المالية.

¹ عباسي محمد الحبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص . 36.

² احمد فاروق زاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص . 8.

³ المرجع نفسه ، ص . 10.

3 - خصائص الجريمة المنظمة

1 - **البناء الهيكلي** : يقع الجنود في أسفل الهرم وهم المجندين وفق شروط خاصة ، ويأتي أعلاهم مباشرة رؤساء الفرق ، ومن تم المستشارين ، ثم نواب الرئيس ، ويوجد في القمة رئيس التنظيم الإجرامي ، والغرض من هذا التقسيم هو إخفاء رؤساء التنظيمات حتى لا يتم ربطهم بمختلف النشاطات الإجرامية.

ب - **العمل الجماعي** : لا يقوم الأعضاء المنتمين لتنظيمات الجريمة المنظمة بارتكاب أي أفعال وفق أهواء أو غرائز شخصية ، بل أن مختلف أنشطتهم تتم وفق إستراتيجية وتخطيط دقيق ، ويتطلب الوضع أن يضم التنظيم عناصر ذكية تتسم بالكثير من الخبرة في مجالات مختلفة أهمها الجانب الاقتصادي ، إضافة إلى كل ما يتعلق بالإعلام الآلي والحاسوب في إطار الثورة التكنولوجية الحاصلة.

ج- **الديمومة** : وهنا الإشارة إلى أن رحيل أو اعتقال أو وفاة أي عضو من أعضاء التنظيم لا يؤثر على عملها وأنشطتها ، بل يقوم مبدئها على الاستمرارية في العمل بغض النظر على بقاء أو رحيل أي عضو مهما كان وزنه وثقله.

د- **تجاوز الحدود الوطنية** : بسبب التطور الرهيب في وسائل الاتصالات الحديثة ، والدفع نحو فتح الحدود المادية بين دول العالم ، إضافة إلى التقدم الكبير الحاصل في وسائل النقل ، فقد أسهم ذلك في توسع أنشطة الجريمة المنظمة متجاوزة الحدود الوطنية بغرض تحقيق أرباح مالية مضاعفة.

ن- **توظيف وسائل غير مشروعة** : تتبع تنظيمات الجريمة المنظمة وسائل غير قانونية و غير مشروعة من اجل تحقيق أهدافها ، على غرار العنف ، الخطف ، الابتزاز ، الرشوة ، التهديد وغيرها ، وتبرز الرشوة كواحدة من اكبر وسائل الفساد المعتمدة ، حيث تمكنها من التوغل داخل الأجهزة الحساسة في مختلف المؤسسات الاقتصادية والسياسية الرسمية للدولة ، في حين يعتبر العنف وسيلة تخويف من اجل تحقيق الأهداف بأسرع وقت ممكن ، وقد يمتد التهديد حتى ضد الأجهزة الأمنية الرسمية خاصة عندما تكون الدولة في وضع هش أو دولة فاشلة " النموذج الليبي بعد سقوط القذافي " .

هـ- الربح المالي : تقوم بتنظيمات الجريمة المنظمة على تحقيق اكبر الأرباح المالية ، ومحاولة التغطية عليها وإخفاء مصدرها، فالفوائد المالية التي تجنيها جراء بيع المخدرات وتسويق الأسلحة بطرق غير قانونية تقوم بإدماجها وغسلها حتى تصبح أموالا مشروعة.¹

4 - العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب

بالرغم من وجود العديد من الاختلافات بين الجريمة المنظمة والأنشطة الإجرامية الإرهابية ، قابلها توجه بعض الباحثين نحو التأكيد بان العمل الإرهابي يعد أصلا جزء من الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، إلا أن الواقع الميداني يثبت أن كلا من الإرهاب والجريمة المنظمة تجمعهما الكثير من التوجهات والتفاعلات المشتركة.

يقابل جل الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها الإرهاب الكثير من الظهور الإعلامي من خلال تبني عمليات معينة أو التعليق حول وضع سياسي معين ، عكس ذلك لا يظهر أعضاء وتنظيمات الجريمة المنظمة إعلاميا ولا حتى عبر منصات التواصل الاجتماعي بل يقوم على الكثير من التخفي ، إضافة إلى ذلك لا يهتم قادة أو أعضاء الجريمة المنظمة بالحكومات القائمة داخل الدول الوطنية مادامت أنشطتهم مستمرة والجو القائم يسمح بذلك ، عكس ذلك يهتم الإرهاب كثيرا بقاء الحكومات أو رحيلها بل يحاول فرض إيديولوجيات وتوجهات دينية معينة على غرار تنظيم داعش في العراق ، سوريا ، وليبيا أين قام بتطبيق التطرف الديني في المناطق والأقاليم التي سيطر عليها.

مقابل ذلك تعتمد تنظيمات الجريمة المنظمة والإرهاب على اختطاف الشخصيات الحساسة في الدولة ، والاعتقالات المخطط لها من اجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية ، إضافة إلى أنهما يعملان ضمن ظروف تتسم بالكثير من السرية والعمل في الخفاء بعيدا عن أجهزة السلطات الرسمية ، كما توجد إمكانية تعاون بين المنظمات الإرهابية والإجرامية من اجل تحقيق أهداف مشتركة خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والمعرفة حول عمليات التهريب ، غسل الأموال ، تبادل التكنولوجيات الحديثة والاتصالات ، تزوير الوثائق ، وقد يحدث أن تتم بينهم عمليات مشتركة أو حتى تبادل معلومات استخباراتية ، بيد انه من الممكن أن لا يمتد أي تعاون بين الطرفين.

¹ مايا خاطر، ياسر الحويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 513 ، 516.

تتسم العلاقات بين الشبكات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في العادة بالكثير من التغير والتحول قياسا بالتغيرات الحاصلة في البيئة اللتين يتواجدان فيهما فهي من تفرض شروط ذلك التفاعل ، كما توصف العلاقة إن وجدت بأنها سريعة الزوال ضمن سياق نهاية المصلحة المشتركة.¹

5 - ابرز صور الجريمة المنظمة

1 - الاتجار بالبشر

يعد الاتجار بالبشر " **Trafficking in Human Beings** " ثالث دخل مالي يخص الجريمة المنظمة بعد كل من تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة الغير قانونية² ، وتعتبر جريمة ضد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، فهذا النوع من التجارة يجعل من الإنسان سعة ومحلا للعرض والطلب يمكن تداولها واستغلالها بكافة الوسائل غير المشروعة ، ويتم الاتجار بالبشر داخليا عبر انتقال الضحية من منطقة نحو أخرى بغرض الاستغلال في ممارسة أنشطة غير مشروعة على غرار خطف الأطفال وهم في سن مبكرة وتحويلهم نحو بيئة إجرامية بهدف التسول أو استغلالهم في الدعارة ، أما خارجيا يكون الاتجار بالبشر عبر انتقال الضحايا من موطنهم الأصلي لدولة أخرى من اجل استغلالهم بصورة غير مشروعة.³

ورغم وجود اختلاف في تحديد تعريف دقيق يخص الاتجار بالبشر إلا أن بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصادر عام 2000 قدم تعريف متفق عليه حيث رأى بان الاتجار بالبشر يعني " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم عبر التهديد بالقوة أو الاختطاف أو الخداع والاحتتيال أو استغلال حالة ضعف أو منح مزايا

¹ فريدم أونوها ، جيرالد إزيريم ، غرب إفريقيا : الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود ، الدوحة ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 24 جويلية 2013 ، ص . 4

² هشام عبد العزيز مبارك ، ماهية الاتجار بالبشر ، (المنامة : مركز الإعلام الأمني ، 2009) ، ص . 2.

³ المرجع نفسه ، ص ص . 4 ، 5.

مالية للسيطرة على الشخص لغرض الاستغلال في الدعارة ، الاستغلال الجنسي ، السخرة * ، الخدمة قسرا ، الاسترقاق ، الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد ونزع الأعضاء " 1 ، وبالاعتماد على التعريف الأخير تتضح ابرز صور الاتجار بالبشر والمتمثلة في الاستغلال بهدف الدعارة والاستغلال الجنسي ، بيع الأعضاء البشرية ، استغلال خدم المنازل ، بيع الأطفال لغرض التبني ، الزواج القسري ، السياحة الجنسية ، استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة. 2

ب - غسيل الأموال

يحمل مصطلح غسيل الأموال " Money laundering " نفس المعنى مع مصطلحات أخرى تتشابه معه في صورة تبييض الأموال ، تطهير الأموال ، تنظيف الأموال ، تنقيح الأموال 3 ، ويهدف غسيل الأموال إلى إخفاء الرابطة بين المجرم والجريمة عبر عمليات تهدف إلى التمويه وطمس معالم المصدر الجرمي للأموال وتحويلها من أصول نقدية إلى أصول حسابية بنكية داخل أو خارج الدولة ، لتكون تلك

* السخرة وهي كلفة ما لا يريد وقهره كلفة عملا بلا أي اجر كان وعليه سلطه ، كما أن السخرة تعني ما سخرته من دابة أو رجل بلا أي اجر كان ولا أي ثمن يدفع للذي قام بالعمل. المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1989 ، ص 305.

قدم القانون النموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي أعده مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة تعريفا للسخرة أو العمل الجبري أو الخدمات القسرية المستمدة من اتفاقية العمل الدولية رقم 29 ، والتي تعني العمل الجبري أو الجبري أو الإلزامي وكل أعمال أو خدمات تغتصب من أي شخص تحت التهديد بأي عقوبة ولم يتطوع هذا الشخص بأدائها بمحض اختياره ، وهنا وجب الإشارة إلى تلك الموافقة الظاهرة وغير المبنية على قرار متخذ عن دراية ، كما يمكن أن يكون التعيين طوعيا ، ثم تعتمد آليات القسر بهدف إبقاء الشخص في حالة استغلال في وقت لاحق. للمزيد انظر : تقرير أمانة الفريق المعني بالاتجار بالأشخاص التابع للأمم المتحدة ، تحليل المفاهيم الأساسية الواردة في بروتوكول الاتجار بالأشخاص ، فيينا ، 9 ديسمبر 2009 ، ص 6.

1 تقرير الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان والاتجار بالبشر ، نيويورك ، جنيف ، 2014 ، ص 3.

2 هشام عبد العزيز مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

3 دليلة مباركي ، غسيل الأموال ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007 ، 2008 ، ص 8.

الأموال في مأمّن عن الرقابة القانونية ، كما يساعد ذلك على تحقيق مزيد من الأرباح واستثمار الأموال التي تخبئ في البنوك ضمن أنشطة مشروعة¹.

يعرف غسيل الأموال على انه إخفاء الأموال المستمدة عبر طرق غير مشروعة بواسطة وضعها ضمن مصارف أخرى لدى دول أخرى أو استثمارها ضمن أنشطة مشروعة وقانونية ، من اجل تبيان أنها مستمدة من مصادر مشروعة ، أو بتعبير آخر غسيل الأموال هو إخفاء مصر متحصل عليه من أنشطة إجرامية غير مشروعة وإظهاره على أساس انه يبدو في حالة مشروعة وقانونية² ، ويستفيد غاسلو الأموال من الحدود المفتوحة بين الدول بسبب اتفاقية التجارة العالمية وميزات التكنولوجيا الحديثة التي تمنح قنوات اتصال مباشر تصلهم بالأسواق المالية العالمية ، إضافة إلى التحويلات الالكترونية السهلة مع التطور الحديث من خلال بطاقات الإيداع والسحب التي تصدرها المصارف³.

ج - الاتجار بالمخدرات

تعد تجارة المخدرات " drug smuggling " من اخطر صور الجريمة المنظمة التي تهدد العديد من المجتمعات عبر دول العالم ، وتتضاعف المشكلة بعدما تمكنت عصابات كبرى من تحدي دول بأكملها عندما امتلكت السلاح والنفوذ ، ونخص هنا بالذكر جماعات تهريب المخدرات في كل من المكسيك ، كولومبيا ، عصابات المافيا الايطالية ، وقد توغلت تلك التنظيمات بقوة داخل تلك الدول بشكل لافت للانتباه نظرا للمغريات المالية الضخمة التي تجنيها ، كما تتواجد دولة المغرب في شمال إفريقيا كأكبر الدول المنتجة للمخدرات ، بل انه يشكل جزء مهم من اقتصاد المملكة.

¹ عبد الله عزت بركات ، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان ، ص . 219.

² دليلة مباركي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 7.

³ فريد علواش ، جريمة غسيل الأموال ، المراحل والأسباب ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12 ، نوفمبر 2007 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص . 205.

وقد عرفت الأمم المتحدة الاتجار العام 1961 على أنه " مجموعة مواد تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ، ويحضر تناولها أو تصنيعها أو تسويقها إلا وفق القانون ، وتشمل الأفيون ومشتقاته ، الحشيش ، الكوكايين ، والمنشطات " ¹ .

ويعتبر المثلث الذهبي الواقع جنوب شرق آسيا * مركزا مهما لزراعة الأفيون بسبب حالة الطقس المساعدة على ذلك ، وتشكل أوروبا أفضل سوق لانتشار المخدرات بسبب العصابات الكبرى المنتشرة هناك ، والملاحظ في تجارة المخدرات هو إشراك رجال السياسة وموظفين حكوميين وإداريين مثلما تقوم به المافيا الإيطالية والكراتلات الكولومبية نظرا للمحفزات المالية التي مكنتها من إغراء أصحاب النفوذ في أجهزة الحكم ، كما أن انتشارها بقوة أصبح يتم عبر التكنولوجيا الحديثة من خلال سهولة الاتصالات ، وبطريقة تمكن من تظليل أجهزة الأمن والتخفي وراء أسماء مستعارة ما يصعب من مهمة إيقاف تلك التجارة من طرف حكومات الدول الوطنية.²

د- الاتجار غير المشروع بالأسلحة

يعتبر الاتجار غير المشروع بالأسلحة من بين النشاطات الإجرامية التي تخلف أموالا طائلة من طرف عصابات تهريب السلاح ، وشهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في تجارة الأسلحة بطرق غير قانونية

¹ أعراب سعيدة ، مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في القانون الدولي ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ، العدد 2 ، ديسمبر 2017 ، ص . 191 .

* يضم المثلث الذهبي كل من جمهورية لاوس ، تايلاند ، ميانمار في منطقة جنوب شرق آسيا ، وتعد المنطقة ثاني أكبر منتج للأفيون المحظور في العالم ، في حين تعتبر دولة ميانمار المنتج الرئيسي في المنطقة ككل وذلك وفقا لتقرير الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة ، ففي أحدث رصد قامت به يتعلق بالأفيون في جنوب شرق آسيا العام 2013 ، فقد أكدت زيادة تجارة الأفيون بنسبة 22 ٪ في نفس السنة ، وخلال بداية الألفية الجديدة كان نصف الهيروين ينتج في مثلث جنوب شرق آسيا ، والملاحظ أن عاصمة تايلاند بانكوك تعد الوجهة الأخيرة قبل القيام بعملية التصدير الدولي نحو العديد من مناطق العالم. للمزيد انظر : انونديتا تشاكرابورتى ، الخطر المزدوج للمثلث الذهبي والهلال الذهبي للهند ، 31 جانفي 2021 ، تم التصفح 10 جانفي 2022 ، منقول على :

<https://smtcenter.net/archives/slider/-1>

² عباسي محمد الحبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 152 ، 153 .

نظرا لضعف الرقابة عند اندلاع النزعات والحروب ، ما أسهم في بيع مزيد من الأسلحة خاصة نحو جهات معارضة غير معترف بها دوليا.¹

يطيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة من عمر الأزمات ويفاقم من حجم العنف وعدم التوصل إلى تسوية الحروب والأزمات الأمنية الوطنية ، كما يقف ضد القانون الإنساني الدولي، ويدعم الإرهاب والجماعات غير المشروعة داخل الدول ، إضافة إلى تحدي وحدات بأكملها وعرقلة مختلف جهود التنمية داخل الدول ، في حين تحصد التجارة غير المشروعة للأسلحة خاصة الخفيفة منها آلاف الضحايا عبر بقاع العالم بمعدل 500 ألف شخص سنويا ، ففي سوريا والعراق تمكن تنظيم الدولة من التحكم في الأسلحة التي تم تهريبها عبر المدن التركية ومن بين تلك الأسلحة أنظمة الدفاع الجوي الصينية والروسية ، ذخائر عبوات نافسة ساهمت في تفاقم الوضع الأمني بشكل كبير.²

ن - جرائم الاختطاف

ارتبطت عمليات الاختطاف بشكل مباشر بتنامي التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء ومنطقة المغرب العربي على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وتنظيم داعش ، ويتم ذلك عبر اختطاف الرعايا الأجانب ، السياح ، وعمال القنصليات ومن تم مطالبة الدول التي ينتمي إليها الرهائن بدفع الفدية في شكل مبالغ مالية ضخمة مقابل القيام بعمليات الإفراج أو إطلاق سجناء مطلوبين دوليا ، وعند رفض الاستجابة لمطالب المختطفين يكون القتل والتصفية مصير الرهائن" رفض الجزائر دفع الفدية عندما اختطاف قنصلها بوعلام سايس في جاو شمال مالي العام 2014 ما خلف تصفيته".

اعتبر اختطاف 32 سائح أوروبي العام 2003 جنوب الجزائر بمثابة استهداف مباشر للأمن القومي الجزائري نظرا للعدد الكمي من الرهائن المحتجزين ، كما اعتبر تنبيهها قويا لدول الجوار الإقليمي من إمكانية القيام بعمليات مماثلة داخلها ، وقد نفذ تلك العملية جماعة الدعوة والقتال الجزائرية والتي انضوت لاحقا تحت راية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وفي سنة 2007 قتلت جماعة إرهابية 7 سياح فرنسيين مختطفين جنوب موريتانيا في عملية ضربت بها النفوذ الفرنسي في المنطقة ، وفي العادة تكون مواقع الخطف جنوب الجزائر ، تونس ، موريتانيا ، والنيجر أين تتمركز مختلف الجماعات

¹ عباسي محمد الحبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

² المرجع نفسه ، ص . 158.

والتنظيمات الإجرامية ، ويتراوح مبلغ دفع الفدية بين 1.5 و 4 مليون دولار للرهينة الواحدة ما يعني أن عمليات الخطف تحولت إلى صناعة مربحة بالنسبة للجماعات الإجرامية في المنطقة ، فبين العام 2008 و 2012 بلغ مجموع ما دفع من فدية بين 40 إلى 60 مليون دولار قدمتها الحكومات الغربية ، ما يعني تكرار عمليات الاختطاف بسبب تلك المحفزات المالية.¹

يشكل ضغط شعوب ومجتمعات دول الرهائن الأوروبيين عامل رئيسي في قيام تلك الدول بدفع الفدية مقابل إطلاق سراح مواطنيها، حيث تكون تلك الحكومات في وضع جد محرج من إمكانية قيام المختطفين بتصفية الرهائن ، كما أن عمليات الدفع لها علاقة مباشرة باقتراب الحملات الانتخابية ، ما يعني أن الغرض هو كسب التأييد الشعبي وان الدولة تكون في خدمة رعاياها عند تواجدهم بالخارج ، وتقوم بحمايتهم حتى لو تطلب الأمر دفع مبالغ مالية معتبرة.

المطلب الثالث : مدرسة كوبنهاغن " نظرية مركب الأمن الإقليمي "

تعتبر مدرسة كوبنهاغن * من ابرز المدارس التي عملت على توسيع مفهوم الأمن مستمدة على مساهمات باري بوزان " Barry Buzan " في كتابه الدول والخوف " states and fear " الصادر سنة 1983 ، والذي رأى أن الأمن لا يقتصر على جانبه الداخلي فقط ، بل يتطلب توسعا يشمل قطاعات أخرى ، سياسية ، اقتصادية وحتى قضايا الهوية.

كما أشار هيرفي مورين " Hervé Morin " أن اندثار الحدود فتح الباب أمام التهديدات والمخاطر، ودفع بالاهتمام لتحسين القدرات والاستراتيجيات ، تلك الأخطار تتجلى في تزايد معدلات الهجرة ، ارتفاع عدد الفقراء ، الاحتباس الحراري ، الكوارث الطبيعية ، التضخم السكاني ، فتلك التهديدات

¹ ولفرام لآخر ، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، بيروت ، سبتمبر 2012 ، ص ص . 9 ، 10 .

* تعد مدرسة كوبنهاغن بمثابة علامة وإشارة عن الأعمال ومختلف الدراسات والأبحاث التي قادها كل من بار بوزان وزميله " OLE Weaver " أول ويفر بمعهد أبحاث السلام بكوبنهاغن الدنمركية ، هذا الأخير تأسس من طرف البرلمان الدنمركي العام 1985 من اجل دعم البحوث حول السلام والأمن العالميين ، وهذه المدرسة لا تمثل باحثا معيناً بل تعمل على توضيح ووضع إطار نظري خاص بالدراسات والأبحاث التي تخص الجوانب الأمنية منذ مطلع تسعينات القرن العشرين ، أي منذ نهاية الحرب الباردة. للمزيد انظر : شوفي مريم ، التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن ، 2014-1-20 ، تم التصفح 24 فيفري 2019 ، ساعة 11.00 ، منقول على :

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=396778>

أدت لإعادة صياغة مفهوم الأمن حتى يشمل جوانب أخرى¹ ، كما دعى فريق كوبنهاغن إلى التخلي عن المفهوم التقليدي للأمن والعمل على الاهتمام بحقوق الإنسان والتنمية والتحرر² ، والدفع نحو الابتعاد عن الانطولوجيا المادية لمفهوم الأمن التي هيمنت على الدراسات الأمنية ، ونسبت الأمن فقط للقوة والإمكانيات العسكرية والاقتصادية.³

يرتبط المفكرين **Barry Buzan** وصديقه **Ole Wæver** بشكل مباشر بمدرسة كوبنهاغن كأبرز روادها ، قدمت المدرسة تصورا جديدا تجاوز الأطر التقليدية الواقعية القائمة على التسلح والإنفاق العسكري المتزايد والحروب بين الدول ، وقد قسم بوزان الأمن لخمس قطاعات رئيسية : القطاع الاقتصادي ، العسكري ، المجتمعي ، البيئي ، والسياسي ، ويعتبر هذا بمفهوم التحليل عبر القطاعات ، هذه الأخير عبارة عن منهج مباشر من اجل تحليل النظام الدولي ، فكل قطاع يبرز من خلاله جانب من جوانب الأمن ، كما أن التهديد الذي يحدث داخل قطاع يختلف عن الآخر ، وهو مؤثر بارز في امن الوحدات الدولية ، ووفق بوزان وصديقه فامن الدولة في صورته الحديثة غير ثابت ، وهنا يدخل عنصر الهوية ، وكمثال على ذلك يبرز الأكراد المبعثرين في منطقة الشرق الأوسط " تركيا ، العراق ، إيران ، وسوريا " ، فحدود المجتمع هنا لم تعد ثابتة بسبب التداخل الهوياتي وعدم التحكم فيه يمنح خطر فقدان الأمن المجتمعي ، وعند إضافة طرح بوزان حول التفاعلات عبر الإقليمية يصبح فقدان الهوية المجتمعية لدولة واحدة خطر يهدد بقية الإقليم ، كما يصف بوزان التهديدات التي يواجهها المجتمع بثلاث فئات : الهجرة ، منافسة أفقية ، منافسة عمودية ، فالأولى مهددة من خلال خطر الهجرة الخارجية بسبب التحولات التي تحدث لدى السكان ، في حين المنافسة الأفقية تعني هيمنة الثقافة الخارجية على المجتمع ، " المثال الجزائري عبر طغيان الثقافة الفرنسية " ، أما المنافسة العمودية فمن خلال تهديدات تمس الأمن المجتمعي عبر التفكك أو التكامل " الاتحاد الأوروبي نموذجا مع خروج بريطانيا من الاتحاد " .

¹ محسن بن العجمي بن عيسى ، الأمن والتنمية (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط 1 ، 2011) ، ص . 38 .

² المرجع نفسه ، ص ص . 40 ، 41 .

³ شوفي مريم ، مرجع سبق ذكره .

وعموما اعتمدت مدرسة كوينهاغن على مسابرة تطورات البيئة الدولية حتى يتم تجاوز الجانب العسكري مثل زيادة التهديدات البيئية بشكل خاص وارتفاع مستويات التلوث ، وتوسع خطر ثقب الأوزون ، والانبعث الحراري الناتج عن المصانع الكبرى في العالم.¹

من وجهة الباحث أبرزت مدرسة كوينهاغن التوسع الكبير في مفهوم التهديدات الأمنية لدرجة أنها أصبحت تشمل الأوبئة والأمراض التي تنتشر بسرعة بين الدول مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة أو ما يعرف بالايذز ، هذا الأخير وعند اكتشافه منتصف ثمانينات القرن الماضي شكل الصدمة الذي تخوفت منه العديد من الوحدات الدولية في ظل غياب علاج ناجع والتخوف من تأثيره على السياحة التي تمثل دخل اقتصادي مهم لعدد من الدول ، إضافة إلى بروز صراع الأقليات داخل عدد من الأقاليم ، والذي ترتبط أسبابه بالبعد الديني والإيديولوجي بشكل مباشر ، دون إغفال انتشار الجريمة العابرة للحدود الوطنية كتهديد يمس الأمن القومي للدولة.²

المطلب الرابع : الفشل الدولاتي

عقب التدخل الأطلسي في ليبيا ونتائج الدمار الهائل التي سببته الطائرات الغربية عندما وجهت عمليات عسكرية قوية من أجل القضاء على القذافي ، خلف ذلك تدمير البنية التحتية لدولة ليبيا التي لم تكن تعيش وتشهد أوضاع الدولة الفاشلة طيلة عقود طويلة سابقة ، إن شروط الدولة الفاشلة تجسد بقوة بعد نهاية التدخل الغربي وتحول ليبيا إلى دولة منهاره قامت بتصدير تهديدات أمنية خطيرة تجاه محيطها الإقليمي المجاور .

إن التدخل الغربي يخلف عادة تدمير الدول وتجسيد حالة من الأوضاع المضطربة والفوضى المنتشرة ، وقد عكس ذلك دور وكالة الاستخبارات الأمريكية قبل الحرب على العراق العام 2003 والتي رأت أن دولة العراق سوف تتحول بعد الاجتياح إلى دولة تلهب الفكر التطرفي الإرهابي ، وتعرف بشدة زيادة انتشار مختلف أنواع الأسلحة على غرار أسلحة الدمار الشامل ، إن المجلس القومي الأمريكي ابرز أيضا أن الغزو سوف يدفع نحو بروز مجتمع عراقي منقسم ويميل إلى التناحر الداخلي ضد الوحدة

¹ Jadavpur ، and Human Security ، Societal Security ، State Security ، Hawre Hasan Hama p p. 1 – 19،) 2017 (n 21، Journal of International Relations

² Matt McDonald ، Securitisation and the Construction of Security ، European Journal of International Relations (2008) ، pp. 1 ، 36.

الداخلية ، إضافة إلى تحول العراق كحقل تدريب الإسلاميين المتطرفين بحجة الدفاع عن الديار الإسلامية.¹

يقودنا المثال العراقي بشكل صريح وبعد تسعة سنوات كاملة من الغزو الأمريكي إلى إسقاط ذلك على الحالة الليبية التي تحولت إلى دولة فاشلة تشهد انقسام داخلي مناطقي حاد بين الشرق والغرب والجنوب ، فكل طرف يسعى لخدمة مصالحه الخاصة دون إغفال بروز خطر التطرف والإرهاب بعد انغماس تنظيم داعش وتنظيم القاعدة داخل المشهد الليبي بعد سقوط نظام القذافي ، وإعادة إحياء ما يطلق عليه الجهاديين الأفكار والتوجهات التكفيرية والراغبين في تجسيد مبادئهم على أرض الواقع وهو ما تجسّد خلال بعض بعض الفترات داخل ليبيا ، مع تدمير شبه تام للبنية التحتية عقب قصف الناتو للطرق والمطارات وحقول النفط والغاز والأماكن الحيوية داخل ليبيا ، واتضح مشهد سياسي يتسم بصراع حاد بين أطراف داخلية مدعومة بأيادي خارجية تود بسط النفوذ على السلطة بطرق أو بأخرى ، لينتج ذلك انتشار واسع للتهديدات الأمنية بسبب سهولة اختراق الحدود الليبية ، ما جعل البلاد تعيش في وضع المنهار وضمن نطاق الدولة الفاشلة.

بينما تتعدد وتختلف التعريفات التي قدمها مختلف المفكرين والباحثين حول الدولة الفاشلة فمثلا يشير وليام زارتمان " William Zartman " إلى أنها " الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بكل وظائفها، مع عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة و تراجع شرعية نظامها السياسي لدى مواطنيها ".²

بينما وليام السون " William Alison " يعرف الدولة الفاشلة أنها " الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقائها واستمرارها للخطر ".³

ومن خلال التعريفين السابقين يرى الباحث العديد من الجوانب التي تم الإشارة إليها والتي يمكن إسقاطها على النموذج الليبي ، فالوحدة الليبية مهددة بخطر على غرار رغبة إقليم برقة الشرقي الراغب في تحقيق الاستقلال أو الحكم الفدرالي عن الدولة لإلام من خلال تأسيس مجلس برقة الذي يقوم بتصريف

¹ نعم تشومسكي، الدول الفاشلة (بيروت : دار الكتاب الحديث ، 2007) ، ص ص. 27 ، 28.

² إبراهيم ، حادي. الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري ، مجلة المعيار ، المجلد 9 ، عدد 4 (ديسمبر 2018) . ص 54.

³ بوكليخة ، عائشة. الدول الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط : الحالة الليبية نموذجا ، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية ، العدد 2 (ديسمبر 2017) . ص 165.

أعمال إقليم بأكمله ، إضافة إلى أن خطر الوحدة يبرز في رغبة كل طرف سواء في الشرق أو الغرب العمل وفق ما يخدم مصلحته الخاصة غير مبالي بالمصالح الوطنية عبر دعم أجنبي ، وهو ما يعرض وحدة البلاد للخطر ، دون إغفال عامل مهم وهو عدم اعتراف الجماهير العامة داخل ليبيا بشرعية السلطة السياسية سواء في الشرق أو الغرب ، ما يعني بالضرورة غياب امتلاك الشرعية لدى عامة الشعب الليبي. بينما يعكس تعريف وليام السون إلى أن ليبيا توجه خطر البقاء والاستمرار وذلك بسبب تحولها إلى مركز صراع الجماعات الإرهابية التي رأت فيها مكان خصب لممارسة مختلف الأنشطة المتطرفة داخل أراضيها ، الشيء الذي يرهن بقاءها واستمرارها.

إما عن مؤشرات الدولة الفاشلة بشكل عام فإنها تنقسم إلى سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية ، فالمؤشرات السياسية يمكن حصرها في انتشار الفساد بشكل مروع داخل البلاد التي تعرف حالة الفشل ، إضافة إلى التساؤلات التي تطرح حول مدى شرعية النظام السياسي بحد ذاته فهل مصدره انتخابات شرعية ، أو قام بالاستلاء على السلطة بطرق توصف بالملتوية وغير القانونية ، مع بروز غياب تام للعمل والفعل الديمقراطي داخل الدولة ، ما يعني احتكار السلطة من طرف جهة معينة فقط.

بينما تبرز المؤشرات الاقتصادية وتشير إلى الفقر الذي يعاني منه مواطنو الدولة الفاشلة ، ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير ، مؤشرات كارثية للمديونية الخارجية التي تلقي بظلالها على التوجه الاقتصادي الداخلي وحتى السياسي من خلال شروط الدائنين بالتدخل في السياسات الداخلية للدول ، دون إغفال تراجع معدلات الدخل الفردي الذي لا يغطي احتياجاته اليومية المختلفة.

أما المؤشرات الاجتماعية فإنها تتجلى في تراجع مستوى الخدمات الصحية داخل الدولية التي لا تقدم رعاية صحية شاملة متكاملة ، مع ارتفاع نسب الأمية داخل المجتمع و بروز الولاء للقبيلة وليس الدولة الأم مثلما هو حاصل في ليبيا ، وارتفاع معدلات النزوح الريفي من المناطق الداخلية تجاه المناطق الشمالية الساحلين من أجل تحسين مستوى المعيشة والحصول على فرص الشغل.

المطلب الخامس : التصورات الجديدة لمفهوم الأمن

ظهرت التصورات الجديدة لموضوع الأمن نتيجة للتغيرات الجذرية التي عرفها النظام الدولي مطلع تسعينيات القرن العشرين في صورة انهيار المعسكر السوفيتي وتفككه لعدة دويلات ، انتشار الحروب الأهلية ، تزايد أهمية الأمن الوطني والأمن الإنساني كشرطين أساسيين من اجل استمرارية وبقاء الوحدات الدولية.

الفرع الأول : التحولات الحديثة في مفهوم الأمن

1- الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائية العام 1994 ، ويركز المفهوم على صون الكرامة البشرية عامة وكرامة الإنسان بصفة خاصة ، إضافة إلى تلبية أهم احتياجاته المادية والمعنوية ، ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة ، الحكم الرشيد ، المساواة الاجتماعية ، سيادة القانون ، وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة.¹

ومنذ مطلع التسعينيات القرن العشرين صدرت عدة قرارات أممية من اجل التدخل الدولي بغرض حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات وإيقاف الجرائم الإنسانية ، وضمان وصول المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة جراء الحروب ، ولا يزال موضوع التدخل الدولي في صلب نقاشات جدلية قانونية وسياسية حول آلياته وحقيقة دوافعه ، ومن ينبغي له القيام به.²

فمن أهم النقاشات المطروحة هي أن التدخلات باسم حقوق الإنسان والديمقراطية تتجسد في دول معينة ، في حين يتم التغاضي عنها عندما يتعلق الأمر بدول أخرى ، إضافة إلى دور الجغرافيا في تحديد الرغبة في التدخل من عدمه ، دون إغفال الحسابات الضيقة للسياسة والفاعلين في النظام الدولي ، ولعل النموذج الليبي ابرز دليل على ذلك فالتدخل الغربي الأطلسي لم يكن لأجل إعادة الأمن والسلام للشعب

¹ شاكر سعد ، خالد بن عبد العزيز الحرفش ، مفاهيم أمنية (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ط 1 ، 2010) ، ص. 11.

² محسن بن العجمي بن عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص. 69.

الليبي " البلد أصلا لا يزال يعرف اضطرابات أمنية " ، بل من اجل السيطرة على مختلف الثروات الطبيعية التي تزخر بها ليبيا.

بيد أن الأمر نفسه لم يحدث خلال العشرية السوداء في الجزائر ، فغابت أي رغبة دولية أو وساطات إقليمية من اجل وقف الحرب الأهلية والإبادات الجماعية ، وذلك بسبب حسابات إستراتيجية ضيقة فالنظام وقتها كان ضعيف لا يشكل جدار صد تجاه الأطماع الغربية في المصالح الاقتصادية ، وعندما يكون النظام الحاكم ضد المصالح الأجنبية في المنطقة ويشكك فيه الغرب يتم التدخل لان الديمقراطية لا تحترم وفق الرواية الغربية مثلما حدث في ليبيا الحالة الليبية أين أزعج القذافي الساسة المهيمين في النظام الدولي بتحركاته الإقليمية.

وعندما تكون الجغرافيا سببا في غياب الرغبة في التدخل يبرز مثال دولة إفريقيا الوسطى العام 2012 عندما طلبت الحكومة الرسمية هناك من فرنسا المساعدة العسكرية لأجل وقف أعمال العنف والتمرد وحماية الرئيس فرانسوا بوزيزي ، فكان الرد الفرنسي بالتزدد والدعوة للحوار بين الأطراف الداخلية ، وهذا قبل إرسال عدد محدود من الجنود من اجل المساعدة الأمنية ، فدولة إفريقيا الوسطى لا تملك موارد ضخمة تعوض بها الأعباء المالية للتدخل العسكري ، ضف إلى هذا أنها دولة حبيسة مغلقة.

ب - الأمن الغذائي

طرح موضوع الأمن الغذائي بقوة نهاية القرن العشرين وقد خص الدول التي لا يمكنها توفير الغذاء لشعبها من مصادرها المحلية ، مما يجعلها عاجزة أمام الضغوط التي تواجهها من طرف الدول الكبرى ، هذه الأخيرة تقبل مساعدة الدول الفقيرة مقابل التحكم في سياساتها الداخلية ، وفرض توجهات اقتصادية معينة وبالتالي تتعرض سيادتها المستقلة للخطر ، وعليه يعتبر معدل تغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني من أهم مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي ، لتأتي أهمية الموارد الطبيعية الزراعية والموارد البشرية والمالية كعوامل محددة للأمن الغذائي¹.

في هذا السياق يمكن إبراز مثال الجزائر كواحدة من الدول التي كانت في موقف اقتصادي غير مريح جراء الأزمة الخانقة التي تعرضت لها منتصف ثمانينات القرن الماضي ، وانتهاء بعشرية دموية

¹ شاكر سعد ، خالد بن عبد العزيز الحرفش ، مرجع سبق ذكره ، ص . 18.

جعلت منها دولة غير قادرة على توفير حاجتها الغذائية لشعبها ، الأمر الذي حتم عليها الاقتراض وطلب مساعدات البنوك والمؤسسات المالية العالمية ، حيث اقتضت ما يعادل 120 مليار دولار بين سنة 1985 حتى سنة 2000 ، بيد أن المؤسسات المانحة فرضت عليها شروط وخطط اقتصادية عدت تدخلا صريحا في سيادتها الداخلية ، مثل غلق الشركات ، إحالة آلاف العمال على البطالة الإجبارية ، وخفض الدعم عن بعض المواد الأساسية التي تمثل لقمة عيش المواطن البسيط ، ولم يكن أمام الحكومة الجزائرية سوى قبول كل المقترحات سعيا منها للخروج من النفق المالي المظلم رغم الابتزاز الأجنبي.

ويرتبط الأمن الغذائي بالعوامل البيئية والمناخية بشكل كبير ، فعلى سبيل المثال جزء مهم من أسباب نشوب الاضطرابات الأمنية في سوريا هو موجات الجفاف الشديدة بين عامي 2006 و 2010 التي شلت قطاع الزراعة وقضت على سبل المعيشة لنحو 50 % من المزارعين ، الأمر الذي أسهم في تفاقم حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي توازيا مع ارتفاع أسعار الغذاء ، كما تعد النزاعات وعدم الاستقرار السياسي أيضا من أهم مسببات اضطرابات عدم توفر الغذاء ، حيث وصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدات الإنسانية في كل من العراق وسوريا واليمن إلى 8.2 مليون و 13.5 مليون و 21.1 مليون نسمة على التوالي " إحصاءات البنك الدولي سنة 2016 " .

وأدى الصراع في العراق وسوريا واليمن كذلك إلى الحد بشكل كبير من إنتاج المواد الغذائية وتسويقها واستيرادها مما عجل بارتفاع كبير في الأسعار ، كما انخفضت أعداد الثروة الحيوانية من الدواجن والأبقار والأغنام بنسبة 50% ، 30% ، 40% على التوالي منذ 2011 ، وأظهرت إحصاءات الفاو لسنة 2016 الخاصة بدولة اليمن أن أكثر من نصف السكان البلاد يعانون من نقص التغذية " عدد سكان اليمن يقارب 29 مليون نسمة وفق تقرير البنك الدولي لسنة 2017 " ، وقرابة 8 مليون نسمة تعيش في مناطق تعاني مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي ، و 7 مليون نسمة أخرى تقطن مناطق أزمات غذائية ، وتكمن المشكلة أن حجم الغذاء المطلوب في اليمن أكثر بكثير مما يمكن للمنظمات الإنسانية والدولية توفيره.¹

¹ تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ، نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي ، الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي ، القاهرة ، 2017 ،

وتعد انعكاسات الحرب السورية الدائرة منذ عقد من الزمن ذات تأثير كبير على الأمن الغذائي هناك ، حيث قدر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن 12 مليون و 400 ألف شخص في معاناة من أجل الحصول على الطعام اللازم ، أي ما يعادل 60 % من مجمل سكان البلاد وفق إحصاءات وتقييم وطني انجر أواخر سنة 2020 ، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية نحو 33 مرة مقارنة مع متوسط آخر خمسينات قبل الحرب ، وتتضاعف المشكلة بشكل كبير مع إجراءات الغلق الخاصة بجائحة كوفيد 19 والتي أزمات الوضع الاقتصادي وضاعف من مشاكل سوريا.¹

أما دولة العراق فقد كان الضرر الذي لحق بقطاعها الزراعي والبنية التحتية في المناطق الريفية كبيرا جراء الحرب والاضطرابات منذ الغزو الأمريكي 2003 ، إذ أظهر تقييم احتياجات في ثلاث محافظات " كانت سابقا مصدرا لنصف إنتاج العراق من الحبوب " انخفاضاً في المحاصيل بسبب عدم توفر البذور والأسمدة وفق تقديرات الفاو لسنة 2017² ، وفي قارة إفريقيا أدى عقد كامل للصراع في رواندا بين الهوتو والتوتسي إلى حركات نزوح ضخمة تراكمت مع زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي خاصة بمنطقة اشولي المعروفة بالإنتاج الزراعي سابقا ، كما أرغم النزاع هناك إلى اعتماد النازحين والمتضررين من الحرب بشكل كبير على المساعدات الدولية والإنسانية.³

ووفق تقرير الأمم المتحدة لحالة الأمن الغذائي في العالم الخاصة بسنة 2020 فإن 690 مليون شخص عانوا من الجوع طيلة سنة 2019 أي بزيادة 10 مليون عن سنة 2018 ، و 60 مليون شخص مقارنة بسنة 2014 ، ومع حلول أواخر سنة 2020 اعتبر ما يقرب 132 مليون شخص في وضعية المعاناة من فقر متقع والجوع الغير محدود .

وعن تأثير جائحة كوفيد 19 قال التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لسنة 2020 أن الوضعية الصحية أثرت على المجتمعات الضعيفة والفقيرة بشكل كبير ، فعلى سبيل الذكر لا الحصر سجلت دولة السودان بين جوان وسبتمبر 2020 رقم 9.6 مليون شخص يعانون من نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي ، وفي أفغانستان أدى الغلق التام والشامل إلى معاناة 13.2 مليون شخص من نقص الغذاء ،

¹ الأمم المتحدة : 12.4 مليون لاجئ سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، 13 فيفري 2021 ، تم التصفح 28 فيفري 2021، ساعة 9.00 ، منقول على: [/ https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/2/13](https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/2/13)

² تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص. 12.

³ المرجع نفسه ، ص. 72.

كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى نحو 20 % بين شهري ماي ونوفمبر 2020 ، وفي اليمن تضاعفت أسعار المواد الغذائية بنسبة 35 % بين شهري افريل وماي من نفس السنة ، أما في سوريا وخلال نفس الفترة كانت الزيادات بين 40 % و 50 % بسبب مظاهر الغلق والأزمة الاقتصادية خاصة مع الحرب المستمرة منذ مطلع العام 2011.¹

ج - الأمن الوطني

دفع ظهور مفهوم العولمة وانفتاح العالم عبر إزالة العوائق أمام حركة البضائع والأموال والأشخاص وانسياب الحركة في السوق العالمي وهيمنة الرأسمالية العالمية وزيادة الاعتماد المتبادل إلى جعل القرارات والأحداث التي تحدث في أي مكان من العالم تؤثر بشكل كبير في الأمن الوطني لكافة الدول ، الأمر الذي جعل من الأمن العالمي مطلب هام من مطالب البشرية اليوم.²

فمع انهيار المعسكر الشرقي وسيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي بداية التسعينات ، برز مفهوم جديد للأمن الوطني من طرف القوى العظمى هدفه تحقيق مصالحها الذاتية بحجة توفير الأمن العالمي أولاً* ، ثم الأمن الإقليمي والوطني معا ، ومن تما الحصول على عالم مستقر أمنياً.

والملاحظ أن غياب الأمن الوطني للدولة يؤدي إلى نتائج وخيمة ، بحيث ترتفع الاضطرابات والخوف ، وتتصاعد معدلات الجريمة بشتى أنواعها ، كما تتوقف عجلة الإنتاج ، فيضطر الناس للهجرة

¹ جائحة كوفيد 19 وتأثيرها على الأغذية والزراعة ، تم التصفح 1 مارس 2021 ، ساعة 8.30 ، منقول على :

[/http://www.fao.org/2019-ncov/q-and-a/impact-on-food-and-agriculture/ar](http://www.fao.org/2019-ncov/q-and-a/impact-on-food-and-agriculture/ar)

² حسن عبد الله عابد ، دور الثقافة في التنمية والأمن (الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2001) ، ص. 33.

* تظهر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كأكثر قوتين متحالفتين من أجل تحقيق مصالحهما المشتركة خارج حدودهما المادية ، فقد تأسست العقيدة التاريخية للسياسة الخارجية للبريطانيين يعتقدون أن الشعب الأمريكي أقل خطورة من بقية أمم العالم قياساً بأن جذور شعبه جزء منهم بريطانيون الأصل ، ورغم الصراع القصير الذي حدث العام بين 1812 - 1815 " حرب الدولتين بين مستعمراتهما في أمريكا الشمالية " إلا أن نهاية القرن 19 حمل استحالة العودة لأي توتر ممكن بسبب حجم المصالح المتداخلة ، وقد ترجم ذلك بتنازل بريطانيا عن حقوقها في قناة بنما ، كما تقوم بريطانيا بترتيبات الأمن القومي الأمريكي داخل حلف الناتو والذي تعد واشنطن أكبر المساهمين داخله ، فعليه تلعب بريطانيا دور الشريك غير خائن للحليف الأمريكي في سبيل تحقيق أمنهما القومي الداخلي الذي يمتد إلى القيام بحروب خارج حدودها الجغرافية من أجل الوصول إلى ضمان الأمن العالمي وفق الرواية الرسمية. للمزيد انظر : جوزيف فرانكل ، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي ، العلاقات الدولية (جدة : مطبوعات تهامة ، ط 2 ، 1984) ، ص. 65.

وتكبيد الدولة خسائر فادحة ، خاصة أن الهجرة أصبحت تشمل رؤوس الأموال الضخمة ، في حين تكون الوجهة نحو مجتمعات أكثر أمنا واستقرارا.¹

الفرع الثاني : الأمن في ظل التهديدات الأمنية الحديثة

1- الصراع الدولي

تنقسم البيئة الدولية إلى مجموعة دول ذات نفوذ وثقل كبيرين ، والتي لا يمكنها أن تحقق أمنها بشكل مطلق إلا من خلال تصفية جميع خصومها وكل من يمتلك القدرة على تهديد وجودها ومكتسباتها ، ومن هنا يبرز مفهوم الصراع الدولي.

ويعكس الصراع الدولي بتعاظم الدور الأمريكي في كل القضايا والصراعات عبر العالم ، لتعود الكلمة العليا دائما لواشنطن في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها سواء من خلال الهيمنة المطلقة على مجلس الأمن ، أو من عبر فرض القوة والتدخلات العسكرية ، كما لا يمكن إغفال التنسيق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بخصوص التوصل للحلول التي تخص الصراعات والنزعات الدولية وفق المصلحة الغربية.²

ب - الحروب الأهلية

الحرب الأهلية زمانيا هي نزاع واسع النطاق ومستمر مستدام وعنيف جسديا ، أما مكانيا فهي صراع بين المجموعات الكبيرة داخل الدولة ، وتبرز عند قيام مجموعة من الناس بممارسة أفعال تسبب إزعاج مباشرا للسلطات والهيئة الحاكمة في البلاد ، ويكون هدف الحرب الأهلية عادة السعي إلى انفصال إقليم معين هو جزء من الدولة الأم أو محاولة الوصول إلى الحكم ، وتعرف الحروب الأهلية بوجود اغتياالات سياسية ، انقلابات ، تمرد اجتماعي ، وقد تكون ذات دعم من جهات أجنبية لها مصالح معينة داخل الدولة.³

¹ شاكور سعد ، خالد بن عبد العزيز الحرفش ، مرجع سبق ذكره ، ص . 16 .

² جهاد عودة ، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا (القاهرة : دار الهدى للتوزيع والنشر ، ط 1 ، 2005) ، ص ص . 7 ، 8 .

³ Mark Gersovitz ، Norma Kriger ، **What Is a Civil War ? A Critical Review of Its Definition and (Econometric) Consequences** ، at International Monetary Fund on August 6 ، 2013 ، p p. 161 ، 162 .

وتحمل الحرب الأهلية في طياتها الضراوة والعنف المسلح والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المدى القريب المتوسط وحتى البعيد ، كما تقوم بتعطيل الحياة الاقتصادية ، وتمزيق النسيج الاجتماعي ، فتحثاج لدولة إلى سنوات طويلة لأجل إعادة البناء من جديد ، إضافة إلى أنها تضعف بشكل كبير من سيادة الدولة التي تصبح عرضة للاختراقات الخارجية ، كما أن احتمالات التغيير في موازين القوى داخليا قد يؤثر على الدول المجاورة سلبا أو إيجابا ، فترى بعض الدول في انتصار فريق على فريق تهديدا لأمنها ومصالحها¹.

فعلى سبيل المثال أفضت الحرب الأهلية في ليبيا إلى تولي المؤتمر الوطني المعترف به دوليا الحكم في البلاد بعد انتخابات 2012 ، لكن جارتها الشرقية مصر شعرت بان مصالحها مهددة بشكل كبير خاصة في الإقليم الشرقي من ليبيا أين يتواجد إقليم برقة الغني بمختلف الثروات التي تستفيد منها بشكل أو بآخر ، ضف إلى هذا صلات القرابة بين القبائل الليبية والمصرية في الإقليم ، ومنه دعمت القاهرة بشكل علني اللواء خليفة حفتر قائد المنطقة الشرقية.

ج- الإرهاب الدولي

قدمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتسهيلات حرية التنقل خدمة كبيرة للمنظمات الإرهابية ، حيث ظهرت بثوب جديد من خلال تطوير أساليب التوغل وتنفيذ السرعة في الهجمات ، فأصبحت أكثر تنظيما وهيكلية ، إضافة إلى امتلاكها منظومات قيادية ومراكز للتدريب وهيئات للتخطيط من اجل الحصول على المعلومات وتوفير الوسائل المالية ، وفي الأخير القدرة على تنفيذ عمليات إجرامية ضد أهداف حيوية وبدقة شديدة² ، وفي هذا السياق صرح الأمين العام الأممي السابق بان كي مون أن " الانترنت تعد خير مثال يقوم بتوضيح كيفية ممارسة عمل الإرهابيين في شكل عابر للحدود ، ومن اجل التصدي لذلك ينبغي للدول أن تفكر وتعمل على نحو عابر للحدود أيضا"³.

¹ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1985) ، ص. 181.

² بوازدية جمال ، الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012-2013) ، ص 27.

³ تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNO ، استخدام الانترنت في أغراض إرهابية ، نيويورك ، جوان 2013 ، ص . 6.

تعتمد الجماعات الإرهابية على الانترنت بشكل خاص من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف بداية بالدعاية المروجة للأعمال عبر طرح شروحات وافية عن هيكل وشكل التنظيم الإرهابي واستخدام ملفات صوتية ومرئية ، مقاطع فيديو ، وحتى ورسوم متحركة للقصر من اجل جذبهم وتحفيزهم على الانضمام ، في حين تكمن المرحلة القادمة بعد الدعاية في التواصل المباشر مع من يقتنعون بها من اجل إدماجهم داخلها ، وتتضاعف المشكلة في صعوبة تعقب تلك العمليات الافتراضية قياسا بالعوائق التكنولوجية التي يعتمدها قادة تلك المواقع ، ما يصعب على أي دولة مراقبتها وتتبعها بشكل دقيق.

إن مختلف الدعايات الإرهابية عبر الانترنت وشبكات التواصل تلقى رواجاً خاصة من طرف الفئات الضعيفة الهشة داخل المجتمع ، والتي قد يغتر الكثير منها أمام امتيازات الانضمام إلى الجماعات الإرهابية في ظل وضع مالي متأزم ووازع ديني ضعيف ، كما يتم استخدام شبكات التواصل الحديثة من اجل طلب تمويل العمليات الإرهابية سواء عبر مواقع متخصصة أو مواقع دردشة باستعطف الناس ومحاولة تقديم تفسيرات مقنعة لهم حول دوافع القيام بعمليات معينة ، وفي العادة يكون التمويل الالكتروني عبر خدمات الدفع وبطاقات الائتمان ، كما تساعد وسائل التواصل التنظيمات الإرهابية من اجل عقد اجتماعات دورية افتراضية لا يمكن القيام بها في الواقع من اجل التخطيط لمختلف الأهداف¹ ، وينتشر الإرهاب بكثرة " تقرير الأمم المتحدة حول التهديدات 2004 " أثناء الصراع الإقليمي بين الدول ، وعند وقوع احتلال أجنبي ، وتبرز دوافعه الظاهرة بدرجة أولى في عدم احترام حقوق الإنسان ، وسيادة القانون وقواعد الحرب.²

يتم عادة ربط العمليات الإرهابية بالإسلام وهو ما يحمل الكثير من التخليط والإساءة للمسلمين ، في حين يتم التغافل عن مختلف الجرائم التي يقوم بها الغرب وجهات معادية للعقيدة الإسلامية عبر عدد من مناطق العالم.

فالإرهاب الحقيقي يتجسد في الجرائم التي تمارس ضد المضطهدين في بورما ، وما تقوم به جهات رسمية ضد المسلمين في الهند ، وكذا الاعتداء المستمر على المسلمين في دولة إفريقيا الوسطى ، فحكومات تلك الدول تتلقى باستمرار دعماً مادياً وصمتاً من طرف دول غربية ، فالأخيرة لها مصالح اقتصادية وحيوية وإستراتيجية مهمة داخلها ، لتتضح العلاقة المتبادلة بين الطرفين ، أي سكوت القوى

¹ تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UN ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 3 - 6.

² محسن بن العجمي بن عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص . 91.

الغربية عما يجري من تعدي على الإسلام والمسلمين مقابل استفادتها اقتصاديا وماليا ، كما يقابل ذلك بقاء حكام وحكومات الدول التي تضطهد الأقليات المسلمة في سدة الحكم لأطول فترة ممكنة.

المبحث الثاني : مقومات دول المغرب العربي

المغرب العربي ، تلك المساحات المترامية التي تتوسط الكرة الأرضية ، والتي تحمل موقعا استراتيجيا مهما ، فهي بوابة عمق القارة الإفريقية والصحراء الكبرى ، كما تتاخم المنطقة الجوار الأوروبي ، وتحوز على شريط ساحلي غني بمختلف الثروات ، وتمتلك صحراءها موارد طبيعية ضخمة ، وتشترك دول المغرب العربي في روابط تاريخية ، اجتماعية ، ثقافية * ، حيث يجمعها دين ولغة واحدة وتاريخ استعماري أوروبي مر عليها ، إضافة إلى تقاليد وعادات متشابهة ، دون إغفال مصير المنطقة المشترك ، فما يهدد دولة واحدة يعد خطرا على باقي دول المنطقة.

وبالرغم من حيازة دول المغرب العربي على تلك المقومات ، إلا أنها تعاني مشاكل عديدة منذ استقلالها جعلتها تنتمي لعالم الجنوب ** ، وتتمثل تلك المشاكل في تفشي البطالة ، ارتفاع نسب الاسترداد ، تطبيق خطط تنموية غير ناجحة ، الارتفاع القياسي في مستويات التضخم " كل تلك المشاكل سيتم تناولها بالأرقام والنسب خلال معالجة هذا المبحث " .

* تعود أصول شعوب دول المغرب العربي إلى البربر ، ولم يتم إطلاق هذا الاسم من طرف البربر أنفسهم ، بل أن الرومان المحتلين اعتبروهم أجانب على حضارتهم ووصفوهم بالهجم والفضويين ، فعليه تسمية البرابرة هي مفرد كلمة البربري ، كما يطلق الأهالي على أنفسهم تسمية الأمازيغ ، هذه الأخيرة تشير إلى الرجال الأحرار والنبلاء ، وقد أطلقت تلك التسمية على قبائل عديدة داخل المنطقة خلال الفترة التي سبقت الاحتلال الروماني ، وأطلق الرومان أيضا على أهالي شمال إفريقيا تسمية اللوبيون. **Les Lebou**. للمزيد انظر : شارل اندري جوليان ، ترجمة محمد مزالي ، البشير بن سلامة ، تاريخ إفريقيا الشمالية (كاليفورنيا : مؤسسة تالوت الثقافية ، 2011) ، ص. 6.

** يتم الإشارة إلى الجنوب على أساس انه المناطق أو الدول التي تعرف في العادة الكثير من الفوضى ، ويسودها التداخل والانحلال ، وعند الإشارة للجيوپوليتيكا المعاصرة فيتم توضيح الجنوب انه العالم الثالث ، وهي كذلك الدول ضعيفة ومحدودة النمو خاصة الاقتصادي التي لم تعرف بعد مبادئ الليبرالية الديمقراطية. للمزيد انظر : الكسندر دوغين ، أسس الجيوپوليتيكا ، مستقبل روسيا الجيوپوليتيكي ، ترجمة عماد حاتم (بيروت : دار الكتاب المتحدة ، 2004) ، ص. 655.

المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

تحمل منطقة المغرب العربي أهمية بالغة بالنظر لموقعها الجغرافي والاستراتيجي وثرواتها الطبيعية المتنوعة ، ما جعلها محط أنظار القوى الكبرى التي تسعى لكسب مصالح اقتصادية وعسكرية داخل المنطقة.

الفرع الأول : الموقع الجغرافي والطبيعي

المغرب العربي ذلك المتسع الجغرافي المتصل الفاصل المتجانس المناخ والسمات الطبيعية ، المتناسق العمران والمتقارب الملامح البشرية ، إنها المنطقة ذات العمق الإفريقي والامتداد العربي الإسلامي المجاور للمشارف الأوروبية.¹

يمتد المغرب العربي من الشرق نحو الغرب بين خطي طول 25 درجة شرقا إلى 17 درجة غربا ، ومن الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض 37 درجة شمالا إلى 19 درجة جنوبا ، وتبلغ مساحته الإجمالية 5997326 كم².²

لا يبعد المغرب العربي عن القارة الأوروبية سوى بمسافة 14 كلم ، ولا يفصله عنها إلا مضيق جبل طارق أقصى غرب المملكة المغربية ، في حين لا تبعد عنه صقلية الإيطالية شرقا سوى 150 كلم ، أما شمالا تقرب مدينة مرسيليا سواحله بمسافة 700 كلم.

ويبلغ طول المغرب العربي من الشمال إلى الجنوب 2500 كلم ، بينما اتساعه من الشرق إلى الغرب 4000 كلم ، وتمثل سواحله 43 % من مجمل سواحل الوطن العربي بطول 8600 كلم.³

¹ مصطفى الفيلاي ، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص . 19 .

² صبيحة بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 ، 2007 (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص . 76 .

³ الميلود زروقي ، جغرافيا المغرب العربي ، مجلة جغرافيا المغرب ، الجزء الأول (2014) ، ص ص . 01 ، 204 .

ويتشكل المغرب العربي من ستة دول متمثلة في الجزائر ، تونس ، ليبيا ، موريتانيا ، المملكة المغربية، والصحراء الغربية.

خريطة رقم (1) : الوحدات السياسية المشكلة للمغرب العربي



المصدر :

Kamal Qsiyer ، **Dynamics of the Maghreb's Geopolitics in 2014** ، Report aljazeera center for studie ، 27 january 2015 ، p. 2.

تغطي الوحدات الجبلية $\frac{1}{3}$ من مجموع مساحة المغرب العربي * ، وتحوي المملكة المغربية أهم الجبال التي يزيد علوها عن 4000 متر مثل جبل طوبقال الذي يبلغ ارتفاعه 4165 وجبل مكنون بطول 4070 متر ، وفي الجزائر تتواجد جوهرة الهقار التي تضم قمة تاهات اتاكور بارتفاع يتجاوز 3000 متر¹ ، أما تونس فتضم قمة جبل الشعانبي بارتفاع يبلغ 1590 متر، في حين يوجد في ليبيا سلسلة جبال العوينات بطول 1934 متر شرق البلاد أقصى الحدود مع مصر والسودان ، ويتراوح معدل ارتفاع دول المغرب العربي بين 300 إلى 900 متر عن سطح البحر.²

ويمتلك المغرب العربي عددا من الأحواض المائية تنقسم إلى ثلاثة رئيسية ، الحوض الغربي الكبير جنوب سلسلة الأطلس الصحراوي بمخزون 1.5 مليار م³ ، الحوض الشرقي الكبير بين الحدود الجزائرية والتونسية بخزان 1.8 مليار م³ ومساحة 800.000 كم² ، وحوض مرزوق في ليبيا والذي يقدر سمك الطبقات الرملية التي تحمل مياهه 2770 م³ ، ويسود المناخ المتوسطي شمال المغرب العربي وتغلب

* خلال جولات الأمير عبد القادر الجزائري للمدن الجزائرية الداخلية مع والده في ريعان شبابه العام 1832 بدت له المدن والقرى الجزائرية ذات تضاريس مدهشة وعرة يصعب اختراقها ، وقد وصف ذلك بالريف الصخري ، فمثلا خلال زيارته إلى مدينة تلمسان غرب البلاد شاهد قمة العيدور والتي وصفها بسفينة نوح نظرا لتشكيلتها التي تثير الانتباه ، وتقع تحديدا على جبل ارارات المليء بالصخور ، وتوجد أيضا قلعة منى التي تتواجد على جبهة البحر ، وتحوي الغابات الكثيفة مما يجعلها بمثابة منطقة علوية ذات دفاع متقدم ، وزار الأمير الجزائري مدينة وهران عبر سهل مصرغين الذي تتخلله وديان وعرة حرجة تكون بطريقة منفتحة على البحر المتوسط الغربي. للمزيد انظر : برونو اتيين ، ترجمة ميشيل خورري ، عبد القادر الجزائري (بيروت : دار الفاربي ، 1995) ، ص ص. 68 ، 69.

كانت الوحدات الجبلية أهم معاقل مقاومة الاحتلال الأوروبي داخل منطقة المغرب العربي ، فالمنطقة تمتلك تضاريس جبلية وعرة معقدة استعملتها المقاومة الشعبية في الاختباء وتنفيذ هجمات ضد العدو المحتل ، فكانت المرتفعات الجبلية مخبئ المقاومين الجزائريين ضد المحتل الفرنسي ، ومثلا تحوز منطقة القبائل على قرى بعيدة في أعالي الجبال يصعب الوصول إليها حتى من طرف السكان أنفسهم والذين يعتمدون البغل والحمير كوسيلة نقل " تيكواش تلك القرية المنعزلة بين دلس وازفون تبعد ساعة ونص من تيفزيرت يصعب الوصول إليها بدرجة تكاد تكون كبيرة ، فيخيل للمرء انه قد عاد نحو مائتين أو ثلاث مئة سنة إلى الوراء نظرا للظروف القاسية التي تتواجد عليها " ، وتتواجد القرى عادة في رؤوس الجبال ، وفي داخلها أراضي محدودة من اجل العيش و ممارسة بعض الزراعات كالزيتون والدرار ، فالتكوين الجبلي المعقد كان بمثابة الحاجز والحماية التي مكنت المقاومة الشعبية من تحقيق ضربات ناجحة ضد المحتل. للمزيد انظر : أندري لوكورتوا ، جزائر الخمسينات ، شهادة قس (الجزائر العاصمة : لزهارى لبتير للنشر ، 2013) ، ص. 77.

¹ الميلود زروقي ، مرجع سبق ذكره. ص ص ، 01 ، 204 .

² شارل اندري جوليان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 8 ، 9 .

³ الميلود زروقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 01 ، 204 .

عليه أمطار غزيرة شتاء ، في حين يميزه الجفاف وقلة تساقط الأمطار صيفا ، هذه المنطقة تمتد على السلاسل الجبلية المتوازية وتنتهي مع اكتمال الجبال في الصحراء ، كما يسود المنطقة المناخ الصحراوي جنوبا بدرجة حرارة مرتفعة صيفا ومنخفضة جدا شتاء خاصة ليلا ، وكميات أمطار جد ضئيلة بل وتتعدم أحيانا ، في حين يغلب المناخ شبه الجاف على المناطق الداخلية ، ويتميز بكثرة النبات والتضاريس الجبلية الوعرة.¹

الفرع الثاني : المكانة الإستراتيجية

تتجلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في:

- أ - يعد المغرب العربي بوابة إفريقيا ولا يفصله عن القارة الأوروبية سوى حوض المتوسط ، هذا الأخير يحمل قيمة إستراتيجية مهمة ، حيث يتوسط الأرض ، ويمتلك ثروات بحرية متنوعة.
- ب - تشكل سواحل المغرب العربي طريقا بحريا تمر من خلاله القوات العسكرية للدول الكبرى تجاه قواعدها المنتشرة عبر العالم.²
- ج - يمتلك كل من المغرب الأقصى وموريتانيا واجهة بحرية تطل على المحيط الأطلسي بطول ساحلي يقارب 2000 كلم ، ما يمنحهما بوابة بحرية نحو القارة الأمريكية غربا.³
- د - تعد الدول المغاربية عمقا إستراتيجيا نحو الصحراء الإفريقية ، حيث يتجاوز طول الصحاري في المنطقة 4000 كلم " المسافة الممتدة من غرب موريتانيا إلى أقصى شرق ليبيا " .⁴

¹ ناجي علوش ، الوطن العربي : الجغرافية الطبيعية والبشرية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 1986) ، ص ص . 55 ، 54 .

² أمير البار ، منير بسكري ، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، ط 1 ، 2014) ، ص ص . 47 ، 48 .

³ شلوفي عمير ، التضخم والنمو الاقتصادي : تقدير عتبة التضخم ، دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 2017-2018) ، ص 124 .

⁴ عبد الحليم بن مشري ، التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي ، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17-18 فيفري 2013 ، ص . 4 .

الفرع الثالث : أهمية المكانة الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في حسابات القوى العالمية

أفرزت المكانة الإستراتيجية لدول المغرب العربي اهتماما بالغا من طرف القوى العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي ، روسيا الاتحادية ، إضافة إلى الصين الشعبية.

1- الاتحاد الأوروبي

يعد المغرب العربي بمثابة المجال الحيوي للأمن القومي الأوروبي لعدة اعتبارات أهمها الماضي التاريخي الاستعماري ، القرب الجغرافي ، فالمسافة بين مدينة القالة الجزائرية وسردينيا الإيطالية أو بين طرابلس الليبية ومرسيليا الفرنسية لا تقارن مع المسافة بين موانئ فنزويلا الدولة النفطية في جنوب القارة الأمريكية وأوروبا .

ذلك القرب الجغرافي حفز الأوروبيون من أجل محاولة بسط سيطرتهم على المنطقة ، واعتبارها جزء من أمنهم القومي¹ ، مع ضرورة العمل على ربط بلدانه بسلسلة اتفاقيات تجارية واقتصادية وأمنية.² وقد تجسد ذلك في مد أنبوب الغاز عبر تونس انطلاقا من الجزائر نحو إيطاليا ، وكذا مشروع أنبوب الغاز الجزائري عبر المغرب نحو إسبانيا³ ، هذه المكاسب جسدتها عملية التقارب بين الضفتين في صورة التنسيق عبر الإقليم من خلال حوار 5 + 5 حول عدد من القضايا الأمنية والاقتصادية ، ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007 والتي تحمل في طياتها خدمة المصالح الغربية بامتياز ، مع ابتكار آليات أكثر فاعلية في محاربة الهجرة غير الشرعية وضمان سوق للمنطقة ، وإبعاد شبح التتبع الصيني عن المغرب العربي.⁴

من وجهة نظر الباحث فقد سعى مشروع ساركوزي إلى ابتكار آليات أكثر فاعلية من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية التي أرهقت الدول المتوسطية ، كما يشير الاتحاد من أجل المتوسط في جانبه الخفي إلى العمل على إبعاد شبح التتبع الصيني عن المنطقة ، خاصة وأن الأخير لا يحشر أنفه في القضايا

¹ حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، ط1 ، 2000) ، ص . 165 .

² أمير البار ، منير بسكري ، مرجع سبق ذكره ، ص . 65 .

³ مصطفى الفيلاي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 158 .

⁴ عبد العزيز شرابي ، اتحاد المغرب العربي : الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد 5

(2008) ، ص ص . 11 - 17 .

السياسية ، ما يعني قدرته على كسب ثقة الشريك المغربي ، وإبعاد مختلف الامتيازات عن الطرف الأوروبي في مجاله الحيوي.

ب- الولايات المتحدة الأمريكية

ترجم الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي في إطار سعيها لمكافحة الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وحرصها على تنفيذ العمليات بصفة مباشرة دون الوقوع في اعتبارات الإستراتيجية الأوروبية ولو في مجالها البحري التقليدي " الحوض الغربي للمتوسط " ، وعليه وجدت أوروبا نفسها مجبرة على الدخول تحت اللواء الأمريكي (وثيقة الأمن الأمريكي * 2006)¹.

ويشكل المغرب العربي عمق استراتيجي لدفاعات حلف الناتو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى نسج سياسة تحالفات مع دول المغرب العربي** ضد الأعداء المحتملين وفي مقدمتهم العدو الروسي.²

اخط الاعتراف الأخير للرئيس الأمريكي الأسبق ترامب في نهاية ولايته بمغربية الصحراء الغربية المحتلة كل الأوراق السياسية ، فيقدر ما اعتبره الطرف المغربي نجاحا ونقله نوعية من طرف فاعل

* كررت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006 مقولة الولايات المتحدة هي في حالة حرب ، وذلك هو إعادة صياغة توجه جورج بوش الابن القاضي بضرورة القضاء على الإرهاب دولا وجماعات وأفرادا ، لكن من الضروري أن يكون ذلك في إطار نشر الديمقراطية وفق التوجه الأمريكي ومحاولة تكريسها داخل الدول ، أي هو بمثابة الغطاء الذي يبرر حروب واشنطن عبر العالم ، وتعتقد الوثيقة أن تلك المبادئ تدخل في إطار خدمة مصالح الشعب الأمريكي الذي عانى من ويلات الإرهاب الدولي والمتمثل بصورة رئيسية في هجمات برج التجارة العالمي العام 2001 ، ووفق الوثيقة أيضا تتطلب مكافحة الإرهاب محاولة نقل الحرب نحو مناطق خارج حدود الدولة الأمريكية حتى لا تتطور الأحداث لحد محاربة الإرهاب داخل البلاد ، وهذا ما يعد بمثابة حرب استباقية بامتياز . للمزيد انظر : خليل حسين ، قراءة في وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2006 ، 20 فيفري 2008 ، تم التصفح 18 مارس 2021 ، ساعة 19.30 ، منقول على :

<http://drkhalilhusein.blogspot.com/2008/02/2006.html>

¹ عبد الحليم بن مشري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 9 ، 10.

** ففي افريل 2012 وخلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون للمغرب العربي صرحت أن " على دول المغرب العربي تعميق التعاون الاقتصادي فيما بينها لإيجاد بيئات سياسية وخلق فرص اقتصادية " ، ولعل الحلم الأمريكي بإخضاع منطقة المغرب العربي لنفوذ الشركات العملاقة ونفوذ القوة الأمريكية السادسة الملقبة بالأفريكوم لم يعد خفيا في صورة السماح للطرف الغربي الفرنسي بتنفيذ هجمات على مالي مرورا بالفضاء الجوي الجزائري ، للمزيد : يوسف محمد الصواني ، المغرب العربي زمن الربيع العربي : السياقات الكونية وإعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية والمحلية ، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17 ، 18 فيفري 2013 ، ص. 4.

² أمير البار ، منير بسكري ، مرجع سبق ذكره ، ص . 48.

رئيسي في النظام الدولي ، بقدر ما فتح ذلك القرار بابا من اجل الانتقال نحو الحل عسكري بهدف دفع الطرف المغربي إلى إجراء استفتاء تقرير المصير وفق لوائح وقانون تصفية الاستعمار الاممي ، ولعل التطورات العسكرية الأخيرة تقود لذلك التوجه من خلال قيام جبهة البوليساريو الممثل الشرعي للشعب الصحراوي بتنفيذ هجمات عسكرية ضد الجيش المغربي في منطقة الكركرات الواقعة على حدود الصحراء الغربية وموريتانيا ، ردا على انتهاك الأخير للأراضي الصحراوية السيادية.

ج- الصين الشعبية

يشكل البعد الاقتصادي قلب التوجه الصيني نحو المنطقة ، فالصين وبسبب حاجتها الدائمة إلى الموارد الطاقوية تنافس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أي بقعة من الأرض ، وقد تجسد هذا مطلع الألفية الجديدة وتحديدا سنة 2000 من خلال أول مؤتمر صيني إفريقي وزاري للتعاون ، والقمة الإفريقية الصينية سنة 2006 والتي ضمت رؤساء 43 دولة افريقية.¹

أدركت الصين أن المنطقة العربية عامة والمغرب العربي بشكل خاص تحوي الممرات البحرية المهمة ذات التأثير الكبير في حركة النقل البحري " البحر المتوسط " ، الأمر الذي يضمن لها الوصول إلى الأسواق العالمية في صورة الاتحاد الأوروبي ، شمال إفريقيا ، الشرق الأوسط² ، فالمصلحة الاقتصادية المتبادلة هي الطاغية على التوجه الصيني نحو المناطق الإستراتيجية في العالم ، وفصل السياسة عن العمل من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو الأمر الذي أكدته نائب وزير خارجية الصين زهو وينجونغ " العمل عمل وإنما نحاول فصل السياسة عن العمل " هذا ما تحمله السياسة الصينية في توجهاتها الحديثة المختلفة³ ، والملاحظ أن التعاون بين الصين ومنطقة المغرب العربي يتعزز يوما بعد يوم ، فالأخيرة تملك النفط والطاقة ، في مقابل هذا لدى الصين التكنولوجيا الحديثة والأيدي العاملة المؤهلة كما ونوعا ، كما أنها ثالث مستهلك للنفط العربي بعد الولايات المتحدة واليابان.⁴

¹ يوسف محمد الصواني ، مرجع سبق ذكره ، ص. 5.

² عاهد مسلم المشاقبة ، البعد السياسي للعلاقات العربية-الصينية وآفاقها المستقبلية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد 41 ، ملحق 1 (2014) ، عمان ، ص ص . 373 - 393.

³ شريفة كلاع ، البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية اتجاه إفريقيا ، الخرطوم ، مركز البحوث والدراسات ، تقرير مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني ، نوفمبر 2017 ، ص. 217.

⁴ محمد قروش ، دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي 2001-2017 ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ط1 ، 2018) ، ص ص . 141 ، 142.

وكتحليل وتفسير لإستراتيجية بكين فإنها تعتقد أن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية هو جزء من عقيدة سياسية تقوم على ضرورة معاملة الدول الأخرى لها بالمثل ، حيث تعطي دائما مواقف محايدة تجاه أهم القضايا الدولية ، فمثلا كانت الصين ضد التدخل العسكري في سوريا ، ولم تكن راضية على التدخل الأطلسي الغربي في ليبيا ، كما أنها لم تأبه بالحرب في إقليم دارفور في السودان وواصلت عمليات التتقيب عن النفط غير مكثرة بالوضع الأمني والسياسي المعقد ، مقابل ذلك لا تحبذ الصين الشعبية أن تعطى لها دروس فيما يتعلق بوضعها الداخلي على غرار اضطهاد مسلمو الايغور وما يقابل ذلك من تعميم إعلامي موجه.

د- روسيا الاتحادية

يقوم التوجه الروسي تجاه منطقة المغرب العربي على أهداف عسكرية إستراتيجية بحتة ، التنسيق في مجال الغاز والتكنولوجيا النووية السلمية ، تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب ، مع وضع شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني تركز على تقدير واضح لقطاعات الغاز والنفط خاصة ، التعاون التقني في مجالات الصناعة ، دون إغفال التعاون العسكري ، هذه التوجهات عكستها تحركات الدبلوماسية الروسية في ظل تلك القطاعات منذ العام 2003 ، والذي بلغ ذروته العام 2006 من خلال زيارة فلاديمير بوتين المهمة لدول المغرب العربي " المغرب والجزائر" ¹.

ويأخذ التعاون العسكري الحيز الأكبر من التوجه الروسي نحو المنطقة ، ففي سنة 2006 أعفت موسكو الجزائر من دين قدره 4.7 مليار دولار ، قابل ذلك توقيع الطرفين في نفس السنة اتفاقا يقضي بحصول الجزائر على دبابات ومقاتلات ومنظومة صواريخ قيمتها 7.7 مليار دولار ، وفي العام 2010 استحوذت الجزائر على 10% من صادرات روسيا من الأسلحة ، كما تعد منطقة شمال إفريقيا خامس اكبر مستورد للسلاح من روسيا الاتحادية ، وحمل العام 2008 إلغاء روسيا للدين الليبي إبان حقبة الاتحاد السوفييتي والمقدر بنحو 4.6 مليار دولار ، فكان الرد الليبي من خلال إبرام عقود مريحة للشركات

¹ يوسف محمد الصواني ، مرجع سبق ذكره ، ص . 5.

الروسية في مجال النفط والطاقة خاصة شركة غاز بروم ، وتوقيع صفقة أسلحة وتحديث للمعدات بقيمة تفوق 3 مليار دولار.¹

وقد عقدت أول قمة افريقية روسية في مدينة سوتشي بين 23 و 24 أكتوبر 2019 وهو ما اعتبر خطوة مهمة من اجل تقوية علاقات روسيا بالقارة الإفريقية عامة ومع ودول المغرب العربي بشكل خاص ، وقد استغلت روسيا ذلك بتوقيع اتفاقية ثنائية مع المغرب من اجل بناء مجمع للبتر كيميائيات في مدينة الناظور بقيمة 2 مليار دولار ، ما يكشف رغبة واضحة في تنويع الشراكات لتشمل القطاع الصناعي.

وفي مجال الطاقة النووية السلمية المدنية وخلال زيارة رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف إلى الرباط أكتوبر 2017 وقعت مذكرة تفاهم بين المؤسسة الحكومية الروسية للطاقة النووية ووزير الطاقة المغربي من اجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وكذا توقيع اتفاقية مماثلة مع تونس سنة 2016 تحدد خلالها الأسس القانونية للتعاون النووي ، وبحول العام 2025 تهدف الجزائر بناء مفاعل نووي بمفاعل ماء مضغوط بعد توقيع مذكرة تفاهم لنقل التكنولوجيا النووية السلمية مع موسكو العام 2017.²

بينما يتسم الموقف الروسي تجاه القضية الصحراوية بأنه يميل نوعا للطرف الجزائري ، حيث أدانت موسكو إعلان ترامب فيما يخص المغربية المزعومة على الصحراء الغربية المحتلة ، ووصفته بأنه انتهاك صريح للقوانين الدولية وانه قرار لا يحترم مجلس الأمن الدولي " وكالة الأنباء الروسية نقلا عن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف " ³ ، كما ابرز السفير الروسي لدى المملكة المغربية فاليريان شوفاييف أن موقف روسيا جد واضح ولم يتغير منذ اندلاع النزاع في المنطقة ، وهو إيجاد حل وفق لوائح

¹ زهير حمداني ، روسيا تطور علاقاتها المغربية من بوابة الاقتصاد والسلاح ، 27 افريل 2017 ، تم التصفح 9 جويلية 2019 ، ساعة 10.00 ، منشور على : <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/27/>

² Flavien BOURRAT ، Nawel DJAFFAR ، **RUSSIAN REINVESTMENT IN THE MAGHREB INTERSECTING ISSUES AND PERCE** ، paris ، INSTITUT DE RECHERCHE STRATEGIQUE DE L'ecole milotaire IRSEM ، 28 February ، 2020 p 5 ، 6.

³ روسيا تندد بالاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء الغربية وتعتبره انتهاكا للقانون الدولي ، 11 ديسمبر 2020 ، تم التصفح 21 مارس 2021 ، ساعة 9.00 ، منقول على : <https://www.france24.com/ar -20201211/>

الأمم المتحدة ، كما اعتبر أن الحل السياسي هو الوحيد والكفيل بتحقيق حل نهائي للنزاع ، في حين علق على موضوع فتح القنصليات الأجنبية في الأراضي المحتلة بأنه ينبغي أن يتماشى مع الشرعية الدولية.¹

ويمكن تفسير الموقف الروسي تجاه قضية الصحراء الغربية بحسابات حسابات اقتصادية بالدرجة الأولى ، فالجزائر أول مستورد للسلح الروسي في القارة الإفريقية وهي خامس مستورد له عالميا ، كما وجب الإشارة أن التوجه الروسي غرضه إعادة إحياء المنافسة مع واشنطن في مختلف المناطق الحيوية في العالم ، بينما الحقيقة الأخرى للسياسة الخارجية الروسية تجاه قضية نزاع الصحراء الغربية تتضح بأنها لا تتسم بالتشدد والتعنت التام تجاه محاولة فرض خطط الاستفتاء ، بل ترى ضرورة كسب الود المغربي والرضا الجزائري ، أو بطريقة أخرى رغبتها في استمرار النزاع كما هو عليه الآن على الأقل خلال على المدى القريب والمتوسط.

المطلب الثاني : اقتصاد المغرب العربي بين المقومات والعوائق

يزخر المغرب العربي بطاقات معتبرة متمثلة في زاد بشري ذو كفاءات عالية ، و ثروات طبيعية ضخمة تمكن المنطقة من منافسة الاقتصاديات العالمية ، بيد أن سوء التسيير والتخطيط جعلها تعاني مشاكل منذ استقلالها.

الفرع الأول : المقدرات الطبيعية

تفوق مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب العربي 21 مليون هكتار وأراضي رعوية تتجاوز 100 مليون هكتار² ، وتعد تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا وإيطاليا ، كما تشكل التمور ثاني صادراتها الاقتصادية³ ، وهي رابع منتج للفوسفات في العالم " 3 مليون طن سنة 2018 أي 4 % من مجموع صادرات البلاد تلك السنة " ، وتمثل الثروة المائية 5 % من مجموع

¹ السفير الروسي لدى الرباط موقف روسيا تجاه قضية الصحراء الغربية ميدني ولم يتغير ، 9 ديسمبر 2020 ، تم التصفح 20 مارس 2021 ، ساعة 15.00 ، للمزيد انظر :

<https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201209/203745.html>

² صالح صالح ، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 2 (2003) ، ص ص . 25 - 45 .

³ محمد الجابري ، موسوعة دول العالم : حقائق وأرقام (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ط 1 ، 2000) ، ص . 125 .

المساحة الإجمالية للبلاد ، إضافة إلى أن 17.35 % من مجمل مساحتها صالحة للزراعة ، ويقدر احتياطها من الغاز الطبيعي نحو 65 مليار مكعب ، ومخزون نفطي يصل إلى 450 مليون برميل.¹

بينما تزخر موريتانيا بمعدن الحديد باحتياط يصل 10 مليار طن ، وبما أن امتدادها الساحلي يطل على المحيط الأطلسي فهي تمتلك ثروة سمكية ضخمة ومساحة مصائدتها 195.000 كم² ، كما تتميز بثروة حيوانية معتبرة " 708 مليون رأس غنم ، 101 مليون رأس بقر ، 1 مليون رأس ابل " إحصاءات محلية سنة 2013² ، وتمتلك ثروة معدنية تتوزع بين 4.5 مليار طن من الحديد ، 25 مليون اونصة ذهب ، 28 مليون طن من النحاس ، 140 مليون طن من الفوسفات ، و 245 مليون طن من الملح.³

أما المملكة المغربية فتحوي 70 % من مجموع الاحتياطي العالمي للفوسفات⁴ ، وهي ثاني مصدر عالمي وأول منتج له بما يعادل 75 % من الاحتياط العالمي ، وتبلغ نسبة اليورانيوم التي من الممكن أن تستخرج من الفوسفات 6 مليون طن سنويا أي ضعف المخزون الحالي العالمي ، أما الجزائر فتعد من الدول الغنية بالنفط والغاز حيث تحتل المرتبة 15 عالميا في احتياطي النفط بما يعادل 45 مليون طن " منظمة أوبك 2017 " ، كما تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 8.5 مليون أي 3.5 % من مجمل المساحة الكلية ، بيد أن أكثر من 3 ملايين هكتار من تلك الأراضي غير مستغلة.

ويعتبر النفط الشريان الحيوي للاقتصاد الليبي بمعدل 94 % من الموارد المالية ، وحسب تقرير منظمة أوبك فان إنتاج ليبيا بلغ 1.03 مليون برميل يوميا سنة 2018 ، واحتياطات البلاد وصلت إلى 46.42 مليار برميل أي 3.4 من مجموع الاحتياطات العالمية في نفس السنة ، و تمتلك ليبيا أيضا ثروات معدنية الكثير منها غير مستغلة مثل الحديد والصلب وخامات الجص والأحجار الجيرية⁵ ، ولا يمكن إغفال ثروة المياه الجوفية التي تزخر بها منطقة المغرب العربي ، حيث تقدر بنحو 17 مليار م³ ، وتنقسم المياه جوفية لمتجددة تتواجد على مستوى الأودية والمرتفعات بسرعة صب تصل إلى

¹ حنين ياسين ، شعوب تتجرع الفقر.. ما الذي يعيق استغلال ثروات المغرب العربي ، 20 افريل 2019 ، تم التصفح 28 مارس 2021 ، ساعة 18.30 ، منقول على: <https://alkhaleejonline.net/>

² نعيمة البالي ، الخيارات التنموية في دول المغرب العربي.. تكامل أم تعارض ، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17-18 فيفري 2013 ، ص ص. 4 ، 5.

³ حنين ياسين ، مرجع سبق ذكره.

⁴ نعيمة البالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 4 ، 5.

⁵ حنين ياسين ، مرجع سبق ذكره.

20 م³ / ثا ، وغير متجددة تنحصر في المناطق الصحراوية أين تتواجد الواحات ، والتي تمثل 80 % من مجمل الحصى الجوفية.¹

الفرع الثاني : الأيدي العاملة

تتمتع الدول المغاربية مجتمعة بإمكانات بشرية معتبرة غير مستغلة حيث تصل نسبة الشباب اقل من 25 سنة 59.3 % في موريتانيا ، 47 % في المملكة المغربية ، 47.5 % في الجزائر ، بينما تبلغ 47.4 % في ليبيا ، أما تونس تصل إلى 43.7 % ، لكن ذلك لم يمنع المنطقة من استيراد العمالة الأجانب خاصة خلال العقود الأخرين من آسيا ، إفريقيا ، وحتى العربية منها على غرار المصرية والسورية ، ما يمنح الانطباع بأن ذلك مهدد مباشر لتفشي البطالة بشكل واسع لدى الشباب المغاربي ، بيد انه قد يعود لأسباب أخرى فمثلا عندما تحوز الشركات التركية والمصرية أو الصينية مشاريع اقتصادية فمن بنود عقودها ضرورة جلب نسبة معينة من عمالتها المحلية ، بسبب تفشي البطالة لدى دولهم أو بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، ومن جهة مقابلة يشكل عزوف شباب المغرب العربي على ممارسة المهن الشاقة سببا مباشرا يحتم على المقاولين أو شركات البناء جلب العمالة الصينية والإفريقية.

ويعاني الشباب المغاربي المتخرج من غياب توافق مباشر بين الشهادات الممنوحة من الجامعات والمعاهد مع فرص العمل التي توفرها الشركات والمؤسسات ، وهو ما يدفعهم نحو الهجرة في شقيها القانوني وغير القانوني إلى دول تمنحهم فرص العمل ، وتتم الهجرة عادة نحو الدول القريبة جغرافيا من المغرب العربي على غرار فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا ، أو تجاه دول بعيدة مثل الولايات المتحدة وكندا.²

وتتضاعف مشكلة المهاجرين في أن غالبيتهم لن يعود لبلده لفترات طويلة ، فالتقاليد المجتمعية في الدول المغاربية تفرض وجوبا على المهاجر العودة من ديار الغربة منتصرا ماديا وإلا يعتبر فاشلا ، ومن ابرز ملامح الانتصار الاجتماعي هو أن يجلب المهاجر معه سيارة باهظة الثمن إلى وطنه الأم ، مبلغ مالي معتبر يمكنه من شراء سكن وإقامة مشروع اقتصادي مريح ، دون إغفال ضرورة منحه هدايا قيمة لعائلته ، الشيء الذي لا يتوفر لدى الكثير من المهاجرين خاصة غير شرعيين ، والذين يهدرون أوقاتهم

¹ الميلود زروقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 155 ، 156.

² خيرة بنت الشياخي ، واقع الشباب المغاربي ودوره في الثورة وما بعدها ، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17-18 فيفري 2013 ، ص ص. 2 ، 3.

في محاولة الحصول على أوراق الإقامة الرسمية كمرحلة أولى ، ثم البحث عن عمل ولو في غير مجال تخصصهم ، ما يعني إهدار سنوات من العمر .

الفرع الثالث : مشاكل اقتصاد دول المغرب العربي

1- التبعية الاقتصادية نحو الخارج

تتجلى في ارتفاع نسب الاستيراد ما يجعل اقتصادها مرتبطا بشكل مباشر بتحولات السوق الدولية ، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الاستيراد في الجزائر سنة 2018 نحو 27.37 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ، في حين سجل المغرب 42 % في نفس السنة ، أما تونس فقد بلغت 50.99 % من مجموع الناتج الإجمالي ، وسجلت ليبيا المعدل الأعلى في المنطقة بنسبة بلغت 76.76 % بسبب مخلفات الحرب ، لكن تتجاوز موريتانيا ذلك الرقم بكثير لتصل نسبة 88 %¹.

وتتمثل أهم القطاعات التي تعرف ارتفاعا في نسب الاستيراد في القطاع الفلاحي والمواد الغذائية وذلك بسبب توسع العمران على حساب الأراضي الزراعية الصالحة مما يؤدي إلى تقلص الإنتاج ، سيطرة الأمية على الفلاحين الذين تغيب عنهم التقنيات والوسائل التكنولوجية الحديثة المعتمدة في المجال ، إضافة إلى تبعية ملاك الأراضي لكبار الملاك الرأسماليين المحتكرين للأسعار² ، ويعد كبار الرأسماليين المحتكرين من اكبر العوائق التي تواجه حكومات الدول المغاربية ، فهم بمثابة قوة خفية تعيق جهود السلطات الرسمية في سبيل تحسين أسعار المواد الغذائية أو التقليل من نسب الاستيراد.

وكمثال على ذلك يرى الباحث أن الأزمة الصحية العالمية أثبتت أن القطاع الفلاحي في الجزائر من الممكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي دون الحاجة إلى الاستيراد في حالة تم الاستغلال الجيد لمختلف إمكانيات القطاع ، إضافة إلى وقف عمليات التهريب عبر الحدود البرية ، فمع حالة الغلق التام التي عاشتها الجزائر والتقليل الحتمي من عمليات الاستيراد ، كان التوجه ضروريا نحو ما تجوده به الأرض من خيارات ، هذه الأخيرة لم تبخل في تغطية السوق الوطنية بمختلف المواد الزراعية المحلية ذات الجودة

¹ شلوفي عمير ، مرجع سبق ذكره ، ص. 129.

² محمد عوض الهزيمة ، قضايا دولية : تركة قرض مضى وحمولة قرن أتى (عمان : المكتبة الوطنية ، ط1 ، 2005) ،

ممتازة على غررا الخضر والفواكه ، ويعد ذلك دليلا بأن الظروف الطارئة والإرادة السياسية حتمت على الجزائر خفض نسب الاستيراد والاعتماد على المنتج المحلي.

كما يفترض بالجزائر ومن أجل تعزيز فرص الاستثمار وتقليص حجم التبعية نحو قطاع المحروقات النظر بجدية تجاه الجارة الشرقية ليبيا ، وفي الأساس تحتم الضرورة البرغماتية في كسب المصالح الحيوية الابتعاد عن توجه عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الليبية ، وأن يقتصر ذلك فقط على الجانب السياسي الذي يتكفل الليبيون حله بأنفسهم ، بل يستلزم على السلطات فتح الحدود البرية أمام خيارات التبادل الاقتصادي و تصدير مختلف المنتجات الوطنية التي تتفوق فيها البلاد ، على غرار مواد البناء مثل الإسمنت ، الحديد ، والأجور، والذي عرفت فيه الجزائر تقدما ملحوظا ، وقياسا بالوضع الليبي الحالي الذي يعرف إعادة تهيئة البنى التحتية بعد عشرية كاملة من الدمار.

ب- ارتفاع معدلات البطالة

وفق تقرير منظمة العمل الدولية والبنك الدولي لسنة 2018 فقد بلغت نسبة البطالة في الجزائر 10.7 % ، ما يعادل 1.46 مليون شخص عاطل عن العمل وفق تقرير الديوان الوطني للإحصاء في نفس السنة ، وتبلغ نسبة الشباب العاطل بين 16 و 24 سنة 29.1 % ، أما نسبة العاطلين فوق 25 سنة فتشكل 8.9 % ، وبالنسبة لخريجي الجامعات فهم يمثلون ما نسبته 45.7 % من مجموع أكثر من 1 مليون بطل في الجزائر¹.

بينما وصلت نسبة البطالة في ليبيا 19.2 % سنة 2018² ، بسبب الظروف الأمنية المتدهورة طيلة عشرية كاملة ، وفي المغرب بلغت نسبة البطالة 20 % سنة 2018 ، غالبيتهم بين 15 و 35 سنة، كما فشل 2/3 من خريجي الجامعات المغربية في الحصول على وظيفة بين 2013 و 2018 ، بما يعادل 20 ألف خريج من أصل 60 ألف متحصل على شهادات عليا³.

¹ ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر ، 10 فيفري 2019، تم التصفح 28 أوت 2019 ، ساعة 21.30 ، منقول على : <https://www.elkhabar.com/press/article/150401>

² أعلى وادني معدلات البطالة في العالم العربي ، 19 جويلية 2018 ، تم التصفح 4 سبتمبر 2019 ، ساعة 12.00 ، للمزيد انظر : <https://arabic.rt.com/rtonline/graphic/958282>

³ غياب التامين الصحي والبطالة والتسرب من التعليم ..هذا ما يعاني منه 75 % من الشباب في المغرب ، 10 أوت 2018 ، ساعة 14.30 ، تم التصفح 4 سبتمبر 2019 ، للمزيد : [/arabicpost.net/politics/2018/08/10](http://arabicpost.net/politics/2018/08/10)

ولا تختلف تونس كثيرا عن بقية دول المغرب العربي فقد بلغت نسبة البطالة فيها خلال النصف الثاني من سنة 2018 نحو 15.4% أي 634 ألف شخص عاطل عن العمل منهم 350 ألف من خريجي الجامعات والمعاهد ، لكن معدلات البطالة كانت منخفضة قبل اندلاع الثورة التونسية أواخر سنة 2010 حيث قدرت بنحو 13 %، ويرجع ذلك الارتفاع لجملة من العوامل في مقدمتها سوء الأوضاع الاقتصادية وتراجع قطاع السياحة صاحب نسبة معتبرة من الناتج المحلي 14 % سنة 2019 ، إضافة إلى غزو سوق العمل التونسية من طرف المهاجرين الأفارقة الذين يقبلون العمل ولو بأجور زهيدة ، حيث قدر عددهم نحو 8 آلاف إفريقي خلال النصف الأول من سنة 2018 ، يعملون داخل تونس في مجالات جني الزيتون ، البناء ، والأشغال العامة الشاقة.¹

وتعد موريتانيا من الدول التي تعرف أعلى معدلات البطالة في العالم ، حيث بلغت 31% " تقرير منظمة العمل الدولية نهاية 2018 " ² ، ويرجع هذا بدرجة أولى إلى الفساد الإداري وسوء التنظيم والدور السلبي للقبيلة في عمليات التوظيف ، في حين اشتغال خريجي الجامعات وفق ما درسوه أشبه بالحلم لدى الشباب الموريتاني ، مما أنتج هجرة الشباب الموريتاني إلى دول الخليج التي توفر مناصب شغل وبأجور مرتفعة، وحتى نحو دول افريقية" انغولا وغامبيا نموذجا " ليعملون في قطاعات التجارة والخدمات.³

ج- معدلات تضخم مخيفة

سجلت الجزائر خلال سنة 2017 معدل تضخم وصل 5.9 % ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة المواد المستوردة وانخفاض قيمة الدينار بشكل كبير " 162 دينار مقابل 1 يورو جانفي 2021 " ، كما عرفت ليبيا مستويات قياسية للتضخم بلغت 28.5 % بسبب الظروف الأمنية التي خلقت ركود اقتصادي متواصل قرابة العشرية من الزمن ، في حين وصل معدل التضخم 5.7 % في تونس بسبب المشاكل الأمنية التي أثرت على السياحة عماد الاقتصاد المحلي والمتمثلة في الهجمات الإرهابية ، الحدود

¹ 15.4 % معدل البطالة في تونس خلال الربع الثاني ، 19 أوت 2018 ، تم التصفح 15 سبتمبر 2019 ، ساعة 23.00 ، انظر : <https://aawsat.com/home/article/1367016/154->

² كريم الدين محمد ، البطالة في موريتانيا تشخيص للأسباب وتوصيات للحل ، 6 ديسمبر 2019 ، تم التصفح 30 مارس 2021 ، ساعة 23.00 ، منقول على :

: <https://www.youtube.com/watch?v=450p7goxZqg&list=RD9Sc-ir2UwGU&index=2>

³ محمد المختاري ، البطالة في موريتانيا جرح لا يندمل ، 6 سبتمبر 2017، تم التصفح 3 جويلية 2019 ، ساعة 13.30 ، للمزيد طالع : <http://mubasher.aljazeera.net/blog-post/>

المكهرية مع الجارة ليبيا ، مخلفات سقوط نظام بن علي وما صاحبه من احتجاجات اجتماعية متواصلة أثرت على الوضع الاقتصادي بشكل عام ، ويعد المغرب الأقل تضخما بنسبة 0.7 % بسبب الخطط الاقتصادية الناجمة ، أما موريتانيا فتعرف نسبة تضخم مرتفعة تصل 2.5 % العام 2017.¹

وخلال سنة 2018 انخفض معدل التضخم في الجزائر ليصل 4.3 % قياسا بارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات والملابس والنقل ، كما عرفت ليبيا انخفاض معدل التضخم ليصل نسبة 9.3 % بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتعليم والنقل وفرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي ، وقد أنتج ذلك تراجع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي وبالتالي انخفاض مستوى أسعار السلع ، وبلغ التضخم في تونس خلال نفس السنة 7.4 % ومن المتوقع وصوله 6 % العام 2020 ، بينما تسجل المغرب دائما مستويات جد منخفضة من التضخم كون الرسوم على العقارات والأراضي والممتلكات تعد مرتفعة² ، وفي موريتانيا من المتوقع أن يصل معدل تضخم 2.7 % العام 2020 بسبب آثار التقلبات المناخية على الإنتاج الزراعي خاصة الجفاف ، وتواصل بقاء أسعار النفط العالمية ضمن مستويات منخفضة.³

ن - فشل القطاع الصناعي

لم تتمكن الدول المغاربية من تطوير هياكلها الصناعية بشكل جيد ، حيث يشمل التصنيع الحديث فقط الصناعات الاستخراجية كالصناعات البترو كيميائية ، الصناعات النفطية والغازية ، صناعة الحديد والنحاس والفوسفات وصناعات الأسمدة ومواد البناء ، وبعض الصناعات الغذائية وصناعة الملابس⁴. وتعد الجزائر من بين الدول المغاربية الأقل تصنيعا حيث أنها تقوم باستغلال عائداتها النفطية في تغطية مختلف احتياجاتها الغذائية المستوردة بما يعادل 3/4 من مختلف احتياجاتها ، رغم أنها خلال فترة السبعينات والثمانينات قامت بعمليات تصنيع شملت الصناعات الثقيلة كالسيارات والشاحنات وآلات الإنتاج ، لكن ومع الأزمة الاقتصادية وتهوي سعر النفط ومخلفات العشرية السوداء تخلت عن ذلك

¹ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 ، ص ص. 26 ، 27.

² صندوق النقد العربي ، تقرير أفاق لاقتصاد العربي ، افريل 2019 ، ص ص. 32 - 34.

³ المرجع نفسه ، ص. 35.

⁴ لرباع الهادي ، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، العدد 6 (2015) ، ص ص. 155 - 174.

خاصة مع تسريح العمال ، وفرض شروط إغلاق العديد من الشركات العمومية والخاصة من طرف الدول والبنوك الدائنة للجزائر ، فلا تساهم الصناعة سوى بنحو 5 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ، هذا الأخير يسيطر عليه قطاع الطاقة بنسبة بنحو 95 % " إحصاءات تخص سنة 2017 " .

ولا تتجاوز مساهمة القطاع الصناعي في تونس نسبة 11 % سنة 2017 وهو رقم منخفض قد يبرره اهتمام المسؤولين هناك بالقطاع السياحي بدرجة أولى في تغطية مختلف النفقات العامة ، إضافة إلى مساهمة السياحة في تشغيل العاملين من فئة الشباب التونسي ، أما المملكة المغربية فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 14 %¹.

في حين تعتمد ليبيا بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية والتعدين ، إضافة إلى الصناعات التحويلية وصناعية الحديد والصلب وال فولاد وصناعة الأسمدة ، ويمثل قطاع المحروقات ما نسبته 95 % كمساهمة في الدخل الإجمالي الوطني في ليبيا سنة 2019 ، لكن لا تزال الأوضاع الأمنية المضطربة تسهم في خفض فرص الاستثمار المحلي والأجنبي في المجال الصناعي بسبب التخوف الكبير من عدم نجاح أي مشاريع صناعية.²

وفي موريتانيا شهد العام 2020 ارتفاع مجموع الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.9 % ، ومعظم النمو يخص قطاع صناعات التعدين والبناء بدرجة أولى ، غير أن تلك النسب تكون مرتبطة بشكل كبير بأسعار المواد الخام الطبيعية خاصة الحديد بدرجة أولى ، ما يعني أن أي خلل في أسعار تلك الموارد عالميا سوف يؤدي بالضرورة إلى بطء في عمليات التصنيع المحلي.³

¹ محمد الشرقي ، الصناعة في المغرب العربي .. خطوة الألف ميل ، 31 ماي 2017 ، تم التصفح 20 مارس 2021 ، ساعة 17.30 ، للمزيد انظر : - <https://raseef22.net/article/1849>

² صندوق النقد العربي ، تقرير أفاق .. مرجع سبق ذكره ، ص. 20.

³ المرجع نفسه ، ص. 26.

المطلب الثالث : المقومات الثقافية ، البشرية والاجتماعية لدول المغرب العربي

تتشترك دول المغرب العربي في العديد من الروابط الثقافية من لغة وهوية واحدة ، دين ، مصير ، وتاريخ مشترك ، بينما تختلف المقومات البشرية والاجتماعية من دولة إلى أخرى من حيث التفاوت في معدلات الرعاية الصحية ، ونسبة الفقر بالنظر لاختلاف ظروف البيئات الداخلية.

الفرع الأول : المقومات الثقافية

1- اللغة

تعتبر العربية اللغة الرسمية الموثقة في دساتير دول المغرب العربي ، وقد تنوعت أساليب الحفاظ عليها إبان الاستعمار الغربي الأوروبي من طرف فعاليات المجتمعات المحلية آنذاك " الأحزاب والحركات الوطنية كحزب الشعب الجزائري ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، نجم شمال إفريقيا ، الطريقة القادرية والحموية في موريتانيا "، وقد مارست الفعاليات الوطنية مهمة التوعية بقيمة وأهميته اللغة العربية بصفتها لغة القرآن الكريم من خلال تعليم وقراءة كتاب الله ولو بطرق تقليدية ، مثل اعتماد طريقة اللوحات الخشبية ، إلى جانب مقاطعة المدارس الاستعمارية التي تقدم الدروس باللغة الفرنسية ، وكذلك العمل على رفض الهدايا المقدمة من طرف المستعمر الذي عمل على استمالة الفعاليات الوطنية.¹

حاول الاستعمار الفرنسي فرض اللغة الفرنسية حتى بعد رحيله ، وقد تجسد ذلك عبر الفرنكوفونية في شكل مؤسسة دولية تجمع الناطقين باللغة الفرنسية والتي حققت نجاحا مهما في دول غرب إفريقيا ، بل يوجد العديد من الدول المستعمرة سابقا اتخذت منها لغة رسمية وطنية ، في حين يمكن اعتبار أن الدفاع عن اللغة الفرنسية في المغرب العربي يتعلق أساسا بالدفاع عن الأمن القومي الفرنسي ، والذي يرى في المنطقة مساحة هامة لنفوذه ويشكل الجانب اللغوي الثقافي وسيلة فعالة لتحقيق خطته.²

ويعكس الوضع الحالي هيمنة اللغة الفرنسية والتي أصبحت لغة وطنية في صورة غير رسمية لدى مختلف النخب الوطنية لدول المنطقة عدا ليبيا ، فالفرنسية تنتشر في المؤسسات الرسمية العمومية

¹ عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي - دراسة تاريخية مقارنة (الكويت : المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب ، 1983) ، ص . 76 .

² الياس بلكا ، محمد حراز ، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي : المغرب نموذجا (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2014) ، ص ص . 80 ، 81 .

والجامعات ووسائل الإعلام ، كما أنها تختلف عن الانجليزية والاحتلال البريطاني في المشرق العربي الذي اعتمد اللغة كوسيلة وظيفية ، عكس الفرنسية التي استعملت كوسيلة للسيطرة الثقافية الفكرية حتى بعد استقلال المغرب العربي.¹

ويرى الباحث أن الجانب الاجتماعي يشكل عامل مهم في توغل وانتشار اللغة الفرنسية ، فالأولياء في مختلف المجتمعات المغاربية يستعملون اللغة الفرنسية بكثرة في مشاغل حياتهم اليومية ، كما أنهم يقومون بتلقيها لأبنائهم بشكل دوري ومستمر ، عبر الكتب والمراجع الفرنسية والمداومة على متابعة القنوات الفرنسية ، الشيء الذي أنتج جيلا يجيد اللغة الفرنسية وضعيف في انقان اللغة العربية الوطنية ، أي أن المسألة أصبحت في شكل نقل وراثي للغة الفرنسية ، كما يتضاعف الوضع في أن استعمال اللغة الفرنسية لدى فئة الشباب المغاربي يؤدي لكسب عادات غريبة في جانبها السلبي وتناسي الثقافة الإسلامية والعادات الوطنية ، والابتعاد على تعاليم الله عز وجل.

ب- الهوية

تعود أصول المجتمعات المغاربية إلى البربر الأمازيغ ، الزنوج ، العرب ، إضافة إلى الأوروبيون والكراغلة² ، ويتفق الكثير من المؤرخين أن الشعب الذي سكن منطقة المغرب العربي قديما هو شعب امازيغي بربري عرف بالقوة والشجاعة ووقف ضد الفتح الإسلامي الذي عرفته شمال إفريقيا ، لكنه ادرك لاحقا أن الإسلام يختلف في مضمونه عن الحملات الغربية الأخرى كالزحف الروماني والفينيقي³ ، ومن تم لقي قبولا وأصبحت بلاد البربر مسلمة بين القرنين السابع والثامن ميلادي⁴ ، كما قام الإسلام بنشر العدالة والتسامح في المنطقة⁵ ، في حين تواجد الزنوج في ليبيا وموريتانيا من أجل تحسين مستواهم المعيشي بسبب تعدد الحروب والنزاعات الأهلية جنوب القارة الإفريقية ، وبالنسبة للانكشارية فقد نتجت عن مصاهرة الأتراك الانكشارية مع النساء العربيات والبربريات وهم يتواجدون غالبا في ليبيا ، وعن

¹ الياس بلكا ، محمد حراز ، مرجع سبق ذكره ، ص. 8.

² عبد المالك خلف التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 69.

³ محمد عوض الهزائمة ، مرجع سبق ذكره ، ص. 253 .

⁴ الياس بلكا ، محمد حراز ، ص. 98.

⁵ محمد عوض الهزائمة ، ص. 254 .

العنصر الأوروبي فقد دخل المنطقة إبان الحملات الاستعمارية الحديثة التي تعرض لها المغرب العربي في القرنين 19 و20 على غرار الزحف الاسباني ، الايطالي ، والفرنسي.

أما العرب فقد هاجروا نحو المغرب العربي مع بداية الفتح الإسلامي واستقروا بها ليشكلوا غالبية السكان واختلطوا مع الامازيغ ، وقدم اليهود أيضا بعد تحطيم القدس من طرف الرومان نحو أوروبا والمغرب العربي ، إضافة إلى مجئ يهود اسبانيا بعد سقوط الأندلس ، وهجرتهم كذلك مع الاستعمار الغربي الحديث.¹

وكمثال عن الموضوع في دول المغرب العربي ، تشكل الهوية أهم القضايا ذات الصلة بالوحدة الوطنية في الجزائر، بسبب رغبة بعض الأطراف الأجنبية استغلال أي مشكل أو قضية ثقافية اجتماعية ضمن أجنداته التي تهدف إلى تشتيت ونقثت التماسك الاجتماعي الوطني ، فأحداث منطقة غرداية كأهم الأمثلة التي تم تسييسها من طرف جهات أجنبية أرادت استغلال الوضع المتوتر المؤقت بين أبناء المنطقة الواحدة " القضية تم تضخيمها من طرف الإعلام الفرنسي والمغربي " ، ضف إلى هذا قضية منطقة القبائل التي عرفت تطورات متتابعة منذ الربيع الامازيغي العام 1980 وصولا إلى مسيرة 2001 والتي نتج عنها تحقيق مطلب ترسيم اللغة الامازيغية لغة رسمية وطنية سنة 2005 ، إلى غاية اعتماد 12 جانفي من كل سنة عيد وطني خاص برأس السنة الامازيغية.

ج - الدين

يخلو المغرب العربي من التعدد الديني عدا بعض المجموعات اليهودية القليلة المتواجدة في المغرب وتونس وبدرجة اقل الجزائر ، ويبدو تمسك شعوب دوله قويا بالدين الإسلامي نظرا لتواجد مدراس قرآنية تقوم بتلقيه للأطفال الصغار والشيوخ ، ورغم وجود حملات غريبة استعمارية سابقة عملت على محو تعاليمه وترسيخ القيم الدخيلة على المجتمعات المغاربية إلا أنها لم تفلح في تحقيق أغراضها.

وعند ربط موضوع الدين بالأزمات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية منذ سنة 2011 يتضح جليا ضرورة استغلال التمسك القوي للشعوب المغاربية بدينها الإسلامي في الحث على ضرورة الابتعاد عن استعمال الفوضى في تحقيق المطالب الاجتماعية ، تلك الفوضى يتم تهدف استغلالها من طرف

¹ عبد المالك خلف التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 69.

جهات أجنبية معادية هدفها تحقيق مصالح ضيقة داخل دول المنطقة ، وكذلك ضرورة تجنب الذهاب نحو خيار الهجرة غير الشرعية وعدم إلقاء النفس نحو التهلكة ، إضافة إلى دعوة فعاليات المجتمع المدني على تحقيق مبدأ الشورى في حل مختلف القضايا الوطنية الحساسة ، هذا العامل حث عليه القرآن الكريم في قوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " ¹.

د- التاريخ والمصير المشترك

مر المغرب العربي بأحداث تاريخية مشتركة جعلت منه كتلة واحدة ، فما يحدث في دولة واحدة يؤثر على باقي دول المنطقة في إطار نظرية مركب الأمن الإقليمي ، على غرار الزحف الروماني ، التوسع الإسلامي والعثماني ، إلى غاية الاحتلال الأوروبي للمنطقة والذي أسهم في بروز حركات تحريرية شعبية مقاومة قدمت الدعم لبعضها البعض من أجل التحرر والاستقلال.

إن فكرة التاريخ والمصير المشترك تتمحور في بروز أي تهديد أمني في دولة مغاربية معينة يعني بالضرورة خطرا على باقي الوحدات الأخرى ، ولعل النموذج الليبي خير دليل على ذلك ، حيث أن التهديدات الأمنية الجديدة التي تولدت بعد سقوط نظام القذافي أثرت على باقي الدول المغاربية عبر توسع خطر الإرهاب ، مخلفات الهجرة غير الشرعية ، الجريمة المنظمة بشتى أنواعها.

الفرع الثاني : الخصائص البشرية

1- النمو السكاني

بلغت النمو السكاني في المغرب العربي 1.33% سنة 2014 ، وبتعداد سكاني وصل 93 مليون نسمة ² ، بينما تجاوز مجموع سكانه 103 مليون سنة 2020 تتوزع على الجزائر 45 مليون نسمة ، تليها المملكة المغربية بتعداد 37.109.020 مليون نسمة ، ثم تونس 11.872.158 مليون نسمة ، في حين يصل عدد سكان ليبيا إلى 7 مليون نسمة ، أما موريتانيا فتعد أقل دولة تعداد سكانيا بنحو 4.760.996 مليون نسمة. ³

¹ القرآن الكريم ، سورة الشورى ، الآية 38.

² شلوفي عمير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 124 ، 125.

³ عدد سكان المغرب العربي شمال إفريقيا بين 1950 و 2020 ، 25 مارس 2020 ، تم التصفح 21 افريل 2021 ،

ساعة 9.30 ، للمزيد انظر : <https://www.youtube.com/watch?v=de8eqFB8rzE>

والملاحظ عند تحليل النمو السكاني لدول المغرب العربي أن مرحلة ما بعد الاستعمار عرفت تحسنا كبيرا في ظروف المعيشة ، الرعاية الصحية ، ومستوى اهتمام السلطات المحلية بالمواطن ، الأمر الذي شجع الأسر على زيادة معدلات النسل ، في حين تشجع الثقافات المحلية على زيادة الإنجاب دون تحديد عدد الأطفال ما يعني توقعات بزيادة معدلات النمو السكاني خلال العقود القليلة القادمة ، كما أن الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها دول المنطقة في صورة العشرية السوداء في الجزائر والحرب في ليبيا لم تؤثر على معدلات النمو السكاني المتزايد.

ب- توزيع سكان دول المغرب العربي

تتميز الكثافة السكانية في منطقة المغرب العربي بالتفاوت بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية الصحراوية ، حيث تصل شمالا إلى 100 نسمة في كم² ، ونقل جنوبا لتصل 5 نسمة في كم² أين تتواجد الزراعة وتتوفر الآبار ، وكان غالبية سكان المغرب العربي في الماضي يتمركزون في البوادي والريف ، لكن مع خروج المستعمر قام سكان المناطق الداخلية بالبحث عن أوضاع أفضل اجتماعيا واقتصاديا وظروف مناخية ملائمة ، فكانت هناك حركة متسارعة نحو المناطق الشمالية والساحل أين تتركز أهم المؤسسات الرسمية الاقتصادية والسياسية.¹

شكلت حركات الهجرة الداخلية التي عرفتها دول المغرب العربي بعد الاستقلال " الجزائر ، تونس ، المغرب " عبئا كبيرا على حكومات تلك الدول ، قياسا باكتظاظ سكاني رهيب شمالا لم تعد تتحمله المراكز والمؤسسات الرسمية والشركات الاقتصادية التي تتلقى طلبات من أجل التوظيف تعد بالآلاف ، إضافة إلى انتشار بيوت الصفيح التي شوهت الصورة العصرية للمدن الكبرى ، إضافة إلى اضطرابات حركة سير العربات بشكل يومي ، دون إغفال زيادة معدلات البطالة في المناطق الشمالية بسبب الكثافة السكانية الكبيرة والتي فاقت فيها طلبات الشغل العروض الموجودة.

¹ نور الدين الطاهري ، بلدان المغرب العربي : الخصائص الطبيعية البشرية والاقتصادية ، تم التصفح 14 جويلية 2019 ، ساعة 19.30 ، للمزيد : ekladata.com/xuugnSzXLfNdrPEucWEXvUg6xQY.ppsx

والملاحظ عند تفسير الاكتظاظ السكاني داخل المدن الكبرى في دول المغرب العربي أن اغلب الحكومات المغربية أخطئت بعد الاستقلال مباشرة بعدم تقسيم عواصمها إلى مدن سياسية ، واقتصادية ، إضافة إلى عدم إدراج تلك العواصم خارج المناطق الشمالية الساحلية ، من أجل تجنب التركز السكاني الكثيف شمالا ، فمثلا كان من الأجدر وضع عواصم خاصة بالمؤسسات السياسية الرسمية ، وليس بالضرورة تواجدها على مستوى الشمال مع وضع عاصمة كبرى للمؤسسات الاقتصادية والتجارية ، وتوزيع الوزارات الرسمية على ولايات مختلفة ، فأخطاء الاستشراف جعلت منها تعاني فوضى سكانية ، فمثلا لابد على أي مواطن يقطن في المناطق الداخلية البعيدة عن الشمال التنقل لمسافات طويلة من أجل قضاء حاجته ، ما يعني إنقال كاهله بمشاكل مضاعفة.

الفرع الثالث : المقومات الاجتماعية

1- الفقر وانخفاض مستوى المعيشة

بعد مرور نصف قرن على استقلال دول المغرب العربي لا تزال شعوب المنطقة تعاني من ارتفاع معدلات الفقر ، قلة الدخل ، وانخفاض المستوى المعيشي ، ويرجع ذلك إلى فشل مختلف السياسات التنموية ، تلك السياسات كانت دافعا رئيسيا لتظاهر الشباب الغاضب في تونس أواخر العام 2010¹ ، واحتجاجات الزيت والسكر في الجزائر جانفي 2011 والحراك الشعبي فيفري 2019 ، وتظاهرات الريف المغربي بين سنتي 2016 و 2017 بسبب التهميش والإقصاء والفقر ، وقدرت الأمم المتحدة في تقريرها الصادر سنة 2016 أن 434 ألف ليبي أصبحوا مشردين بسبب مخلفات الحرب والأزمة الأمنية ، و1.3 مليون يفتقرون للأمن الغذائي ، وثالث سكان البلاد أي ما يقارب 2 مليون شخص يحتاجون مساعدات إنسانية عاجلة ، ما أنتج نسبة فقر مرتفعة بلغت 45 %.

وقدر البنك الدولي في دراسة خاصة للبلدان سنة 2020 إجمالي الدخل القومي بحسب نصيب الفرد في الجزائر سنة 2018 بنحو 4060 دولار ، لكن هذا الرقم انخفض سنة 2019 ليصل إلى 3970 دولار ، ويرجع ذلك الانخفاض إلى مخلفات الحراك الشعبي والأزمة السياسية وتعطل عمليات التوظيف مع اعتقال مدراء الشركات الكبرى ، إضافة إلى تهاوي أسعار النفط العالمية التي انخفضت بنسبة 41 %

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، الفقر والفقراء في المغرب العربي ، تونس ، ورقة مرجعية الندوة العلمية الدولية ، نوفمبر 2015 ، ص ص. 2 ، 3 .

سنة 2019 ، قياسا أن الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي على مداخيل النفط في تغطية احتياجات النفقات العمومية.

أما في المغرب وبسبب جائحة كوفيد 19 * فقد أوضحت المندوبية السامية للتخطيط أن نسبة الفقر ارتفعت من 19.87 % سنة 2018 إلى 17.1 % سنة 2020 ، كما توقع نفس المصدر أن الجائحة سوف تدفع مليون و 58 ألف مغربي نحو خط الفقر ، في حين أدت الأزمة الصحية العالمية إلى تضرر الاقتصاد التونسي بشكل كبير ، هذا الأخير يعتمد بشكل كبير على القطاع السياحي كمصدر رئيسي لأجل تغطية الميزانية العامة ، وما يخلقه القطاع من توظيف نسبة معتبرة من التونسيون في المجال التجاري ، فعليه ابرز معهد الإحصاء الحكومي أن 3 مليون تونسي هم في حالة هشّة جدا و 500 ألف تونسي يعيش بأقل من 2 دولار يوميا ، في حين المعدل العام للفقر هو 15.4 % سنة 2020¹ ، وتعد دولة موريتانيا من الدول التي تعرف نسبة فقر مرتفعة ، حيث وصلت سنة 2018 وفق تقرير صندوق النقد العربي إلى 31 % ، ويرجع ذلك إلى موجات الجفاف الشديدة التي عرفتها موريتانيا خلال العقد الأخير ، دون إغفال نسب البطالة المرتفعة 31 % سنة 2018.²

* أرغمت جائحة كورونا الدول المغاربية على اتخاذ جملة من الإجراءات المستعجلة وتقديم مساعدات اجتماعية من شأنها تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية مع اشتداد مظاهر الغلق التام ، فمثلا قامت الحكومة الجزائرية بتحويل ما قيمته 11.5 مليار دولار أمريكي للأسر الفقيرة ، و 16.5 مليار دولار أمريكي نحو العاملين في القطاع الصحي ، في حين اتخذت المملكة المغربية خطوات مماثلة من أجل مواجهة الجائحة ومحاولة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ، وذلك من خلال منح قروض دون فوائد لأصحاب الأعمال الحرة ، وتخصيص منح لدعم الأسر المتضررة من الوباء ، مع إنشاء صندوق قيمته 3 % من الناتج المحلي الإجمالي هدفه مواجهة الجائحة ومواصلة تحقيق التامين الاجتماعي للعاطلين عن العمل والمتضررين من الأزمة الصحية ، كما خصصت تونس 2.5 مليار دولار أي 2.2 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وتضمنت الخطة تأجيلات واسعة للمساهمين في الضمان الاجتماعي ، والإمداد المجاني بالكهرباء والماء والغاز لمدة شهرين يخص الأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل ، والمتقاعدين وتوفير مساكن للمشردين الفقراء. للمزيد انظر:

Tackling coronavirus covid-19 contributing to a global effort ، **COVID-19 CRISIS RESPONSE IN MENA COUNTRIES** © OECD 2020 ، updated 06 november ، p p 34 ، 35 .

¹ كريمة دغراش ، المغرب العربي .. شعوب تحت خط الفقر، 23 ديسمبر 2020 ، تم التصفح 20 افريل 2021 ، ساعة 20.00 ، للمزيد انظر :

<https://www.annaharar.com/arabic/politics/arabi-world/almaghreb-alarabi/22122020074835745>

² تقرير صندوق النقد العربي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، 2018 ، ص. 35 .

ب- تراجع معدلات الرعاية الصحية

يواجه المغرب العربي ندرة في الكوادر الطبية والأطقم المتخصصة التي لم تعد تتحفر على البقاء بسبب غياب الظروف المواتية للعمل وضعف الهياكل الصحية ، ففي موريتانيا على سبيل المثال بين 3 إلى 64 طبيب فقط يغطون نحو 100 ألف نسمة " تقرير صندوق النقد العربي الخاص بسنة 2018 " وهو عدد جد ضعيف مقارنة مع حجم السكان الذي يعرف تزييدا مستمر ، وتشكو موريتانيا كذلك من قلة المعدات والهياكل الطبية حيث تحصي توفر سرير واحد لكل 2500 شخص " تقرير صندوق النقد العربي الخاص بسنة 2018 " ، ويقوم القطاع الحكومي بعملية الإنفاق على القطاع الصحي ، في حين تبدو مساهمة القطاع الخاص جد قليلة ،¹ وقد عرت أزمة كورونا القطاع الصحي في المغرب حيث تتوفر البلاد على 684 سرير فقط خاص بالعناية المركزة من اجل تغطية قرابة 38 مليون نسمة تتركز معظمها في المناطق الشمالية، وتحوز المملكة على 149 مركز استشفائي فقط بطاقة استيعاب 24 ألف سرير ، وتتمثل المفارقة في أن القطاع الخاص يضم 13 ألف طبيب ، في حين يضم القطاع العام 11 ألف طبيب ، رغم أن عدد أسرة المستشفيات العمومية أكثر من القطاع الخاص.

وفي الجزائر تتمركز 80 % من المستشفيات في المناطق الشمالية وتقل كثيرا في المناطق الجنوبية ما يرغم سكان الجنوب قطع مسافات طويلة من اجل تلقي العلاج ، وفي العادة يتجه الجزائريون الميسورين الحال للعلاج في دول أجنبية على غرار ، تركيا ، فرنسا، الولايات المتحدة ، وهو ما يفسر عجز المنظومة الصحية ، وتبدو تونس كأفضل منظومة صحية في المغرب العربي ، حيث تضم 2300 مركز للرعاية الصحية الأساسية ، 109 مستشفى محلي ، 33 مستشفى جهوي ، 12 مركز طببي ، و3 مستشفيات تابعة لوزارة الدفاع ، كما يلاحظ تفوق تونس في عديد الاختصاصات الطبية في صورة عمليات التجميل ، علاج أمراض العين ، الأسنان والجلد ، أما ليبيا فقد أدت الحرب طيلة عشرية كاملة إلى تدمير مختلف المراكز الصحية ، الأمر الذي أنتج هجرة الأطباء والعاملين في القطاع الصحي نحو دول أخرى أو إلى دول الخليج العربي ، ومع انتشار الأزمة الصحية العالمية تبدو البلاد في وضع غير مريح في مواجهة الفيروس مع غياب شبه كلي لمنظومة صحية متوازنة وقوية.²

¹ تقرير صندوق النقد العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 38 ، 39.

² عائد عميرة ، كورونا في المغرب العربي.. فرصة لتطوير القطاع الصحي ؟ 8 افريل 2020 ، تم التصفح 20 افريل 2021 ، ساعة 14.30 ، للمزيد انظر : <https://www.noonpost.com/content/36618>

ج- التعليم والامية

بلغت نسبة الأمية في المملكة المغربية سنة 2018 إلى 30% ، وهي تتركز بشكل كبير في القرى الداخلية ، وتهدف السلطات المحلية هناك لخفض النسبة إلى 10 % في حدود سنة 2026¹ ، وفي الجزائر وصلت نسبة الأمية سنة 2017 إلى 12.33 % ، وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بسنوات سابقة بلغت فيها كمثل 22 % سنة 2008 ، هذه النتيجة تطلبت توفير 12 ألف عون متعاقد مكلفون بالتدريس ، مع استهداف فئة النساء والشيوخ في مناطق الريف والفئة العمرية بين 15 و49 سنة² .

أما موريتانيا فقد وصلت فيها نسبة الأمية إلى 40 % حسب تقرير الاليسكو لسنة 2016 ، وهي تنشر بشكل كبير عند فئة الحراطين " سكان الواحات الصحراوية " ³ ، كما ترتفع نسبة غير متعلمين في تونس إلى 19 % ما يعادل 2 مليون مواطن تونسي ، وتعرف المناطق الريفية خاصة فئة النساء منها نسبة مخيفة تبلغ 41 % ، ويصل عدد المنقطعين عن الدراسة نحو 120 ألف شخص تهدف الدولة توجيههم نحو برامج التكوين المهني من اجل الاستفادة منهم في سوق العمل⁴.

¹ المغرب يخطط لخفض نسبة الأمية إلى 10 % ، 8 جانفي 2018 ، تم التصفح 4 ماي 2019 ، ساعة 11.30 ، للمزيد انظر: <https://www.alaraby.co.uk/society/2018/1/8>

² نسبة الأمية في الجزائر 12.33 % ، جريدة الخبر 7 جانفي 2017 ، تم التصفح 28 ديسمبر 2018 ، ساعة 15.30 ، للمزيد انظر : <https://www.elkhabar.com/press/article/>

³ موريتانيا نسبة الأمية بلغت نحو 40 % من السكان في بلد المليون شاعر ، قناة الحرة الإخبارية ، تم التصفح 28 افريل 2019 ، ساعة 16.00 ، منشور على : <https://www.alhurra.com/a/mutitania-literacy/322286.html>

⁴ نسبة الأمية في تونس تبلغ 19 % ، 12 سبتمبر 2018 ، تم التصفح 25 ديسمبر 2018 ، ساعة 18.00 ، منشور على : <http://www.alchourouk.com/article/>

المبحث الثالث : البعد التاريخي ومقومات الدولة الليبية

ترجع تسمية ليبيا لإحدى القبائل التي سكنت حدود مصر الغربية وتدعى ليبو¹ ، كما أن الإغريق عبر المؤرخ هيرودوتس " *Herodotus* " اعتمدها للدلالة الشمال الإفريقي، أو الإشارة لإقليم برقة فقط وأحيانا في وصف إفريقيا ككل² ، كما أطلق اسم ليبيا في التوراة تحت مصطلح ليايم أي تلك المناطق التي تتواجد فيه الأسود ، كون مناخ ليبيا قديما ساعد في انتشار الأسود ، ويوجد مؤرخين عرب أشاروا إلى ليبيا باسم لوبيا نسبة إلى لوبي بن حام بنو نوح عليه السلام³ ، واعتمد المصطلح أواخر القرن 19 عند العرب للدلالة على الصحراء الغربية من مصر.⁴

عرفت ليبيا حضارات قديمة مختلفة أبرزها الاستعمار الفينيقي ، الاحتلال الإغريقي ، مروراً بالعهد اليوناني وما خلفه من ارث ثقافي حضاري ، إلى غاية قدوم الإسلام الذي أسس لقيم العدل والتسامح ، ثم الغزو الاسباني للشمال الإفريقي الذي أزاحته الإمبراطورية العثمانية صاحبة الأثر التاريخي العملاق ، كما شهدت مطلع القرن العشرين الاحتلال الإيطالي والذي قوبل بمقاومات شعبية وسياسة مستمرة أدت إلى الاستقلال سنة 1952 ، ليكون الصراع بعدها بين النظام الملكي الحاكم والعهد الجماهيري التحرري ، هذا الأخير تمكن من السيطرة والهيمنة بعد ثورة الفاتح سبتمبر العام 1969 بقيادة القذافي.

وتعد ليبيا الأقل سكانا في المنطقة حيث لا يتجاوز عدد سكانها 7 مليون نسمة ، بينما تعرف توزيع سكاني كثيف شمالا وشبه منعدم جنوبا نظرا لقسوة الظروف الطبيعية ، في حين تتميز بعادات وتقاليد ثقافية محافظة جدا شأنها شأن بقية دول المغرب العربي ، خاصة فيما يتعلق بالدين والهوية والحفاظ على الروابط الأسرية .

¹ هنري حبيب ، ترجمة شاكرا ابراهيم ، ليبيا بين الماضي والحاضر (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، ط1 ، 1981) ، ص. 55.

² عبد اللطيف محمود البرغوتي ، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي (طرابلس : كلية التربية ، 1967) ص. 17.

³ محمود شاكرا ، ليبيا (القاهرة : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1972) ، ص . 10.

⁴ محمد مصطفى بازامة ، ليبيا : هذا الاسم في جذوره التاريخية (بيروت : مؤسسة تاولت الثقافية ، 1975) ، ص. 10 ، 11.

ويمثل الربيع النفطي 96 % من إجمالي العائدات المالية ، وقد بلغ حجم إنتاج البترول خلال فيفري 2018 نحو 1.28 مليون برميل يوميا ، وتمثل حصة ليبيا 2% من الإنتاج العالمي للنفط ، وساعد ذلك تواجد 15 ميناء موزعة على الشريط الساحلي الليبي ما يسهل عملية التصدير نحو أوروبا وآسيا.¹

المطلب الأول : الميزات الطبيعية والمكانة الجيوبولتيكية

تتمتع ليبيا بمواصفات طبيعية متنوعة ، فهي بوابة القارة الإفريقية نحو عمق الصحراء الكبرى ، و تعد من اكبر الدول الإفريقية مساحة ، كما تحوي صحراء كبرى غنية بمختلف الموارد ما جعلها محط تنافس القوى الكبرى ، ضف إلى هذا قربها الكبير من الضفة الأوروبية عبر المياه المتوسطة.

الفرع الأول : الموقع الجغرافي والجغرافيا الطبيعية

تقع ليبيا شمال القارة الإفريقية ، يحدها شمالا البحر المتوسط ، ومن الشمال الغربي تونس ، وغربا الجزائر، ومن الجنوب الغربي النيجر ، أما جنوبا دولة التشاد ، ومن الجنوب الشرقي شمال السودان ، وعلى حدودها الشرقية مصر العربية² ، مساحة ليبيا الإجمالية تبلغ 1.759.540 كم² ، وهي رابع اكبر دولة افريقية مساحة بعد الجزائر ، الكونغو الديمقراطية ، شمال السودان ، ويبلغ طول ساحلها المتوسطي حوالي 1900 كلم ، وهو الأكبر لدولة متوسطة في المنطقة³.

تتألف ليبيا من ثلاث مناطق جغرافية رئيسية هي طرابلس في الشمال الغربي ، والتي تتوفر على شريط ساحلي يتصل بسهل ساحلي خصب منخفض يسمى جفارة ، وهي اكبر منطقة كثافة سكانية " أكثر من 1 مليون نسمة " ، أما جنوبا يتواجد إقليم فزان التي يحوز واحات متنوعة منفصلة مبعثرة في مساحات واسعة ، ويضم جبال الصحراء الوسطى في أقصى الجنوب ، وفي الشمال الشرقي تتمركز برقة التي تمتلك شريط ساحلي ضيق مع هضبة عالية تكسوها أشجار " الجبل الأخضر " .⁴

¹ انفوغراف .. الاقتصاد الليبي.. ثروات طبيعية هائلة ، 12 أوت 2018 ، تم التصفح 14 فيفري 2019 ، ساعة 22.00 ، للمزيد انظر : <https://al-ain.com/article/libyan-economy-enormous-natural-wealth>

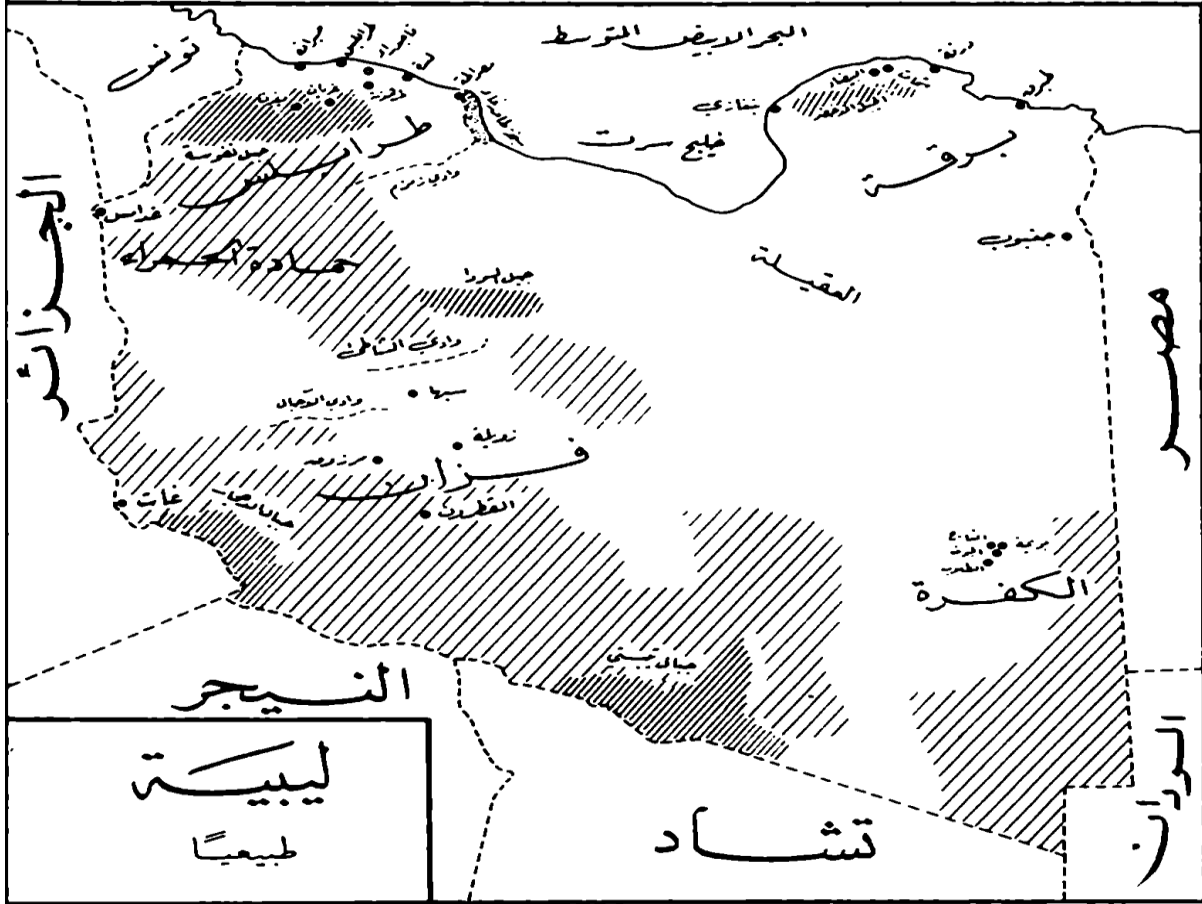
² عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 548.

³ محمد غربي ، ابراهيم قلاواز ، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 7 (جويلية 2014) ، ص ص . 22-34.

⁴ هنري حبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 16 ، 17.

تظهر الخريطة التالية الأقاليم الثلاث المكونة لجغرافيا ليبيا متمثلة في طرابلس غربا ، برقة شرقا ، فزان جنوبا، وأهم الدول الحدودية معها في صورة مصر السودان التشاد مع ليبيا ، إضافة إلى

خريطة رقم (2) : دولة ليبيا طبيعيا



المصدر : محمود شاكر ، ليبيا (القاهرة : دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1972) ، ص . 14.

مناخ ليبيا صحراوي بامتياز ، حار جدا صيفا بدرجات حرارة تتجاوز 45 درجة مئوية ، في حين يكون الشتاء دافئا بمعدلات حرارة تتراوح بين 10 و15 درجة ، وتتميز الأمطار أولا بقلتها حيث لا تتجاوز كمية الهطول 200 ملم سنويا على السواحل ، وتتنخفض إلى معدلات متدنية كلما كان الاتجاه جنوبا ¹ ، وثانيا بكونها فجائية وغير منتظمة السقوط وعنيفة وغالبا ما تتشكل سيول جارفة ينتج عنها خسائر مادية معتبرة ، وعليه الموارد المائية السطحية قليلة جدا ولا تتعدى 260 مليون م³ سنويا.²

¹ عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 548.

² الميلود زروقي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 147.

ولا تمتلك ليبيا مرتفعات قادرة على صد المؤثرات المناخية التي تأتيها من البحر المتوسط من جهة ، ومن الصحراء الواسعة من جهة أخرى ¹ ، كما تغيب عنها الأنهار بيد أنها وجدت خلال العصور القديمة ما ساهم في احتواء باطن الأرض على خزان كبير من المياه الجوفية تمتد حتى الجزائر ضمن مناطق صحراوية شاسعة ² ، ويقارب مخزون المياه الجوفية المتجددة في ليبيا 600 مليون م³ سنويا تتوزع بين منطقتي سهل جفارة شمال غرب البلاد والجبل الأخضر ، أما جنوبا فتوجد ثلاث أحواض جوفية كبيرة هي حوض الحمادة الحمراء ، حوض مرزوق ، وحوض الكفرة ، ويمكن أن يصل ما يستغل منها إلى 1.5 مليار م³ .³

تعد ليبيا دولة متوسطة صحراوية بامتياز ، هذه الأخيرة تغطي بين 90 % إلى 95 % من مساحتها الإجمالية ، في حين نسبة 2 % فقط هو المتسع الذي يخلوا من الصحراء ، ويتميز الشريط الساحلي بكونه قليل العمق حيث يتراوح أقصى اتساعه بين 50 و 100 كلم من الساحل ، والذي يفصل بين الساحل والمناطق الصحراوية هو خط عرض من الجبال والمرتفعات الوسطى يكاد يتوسط المسافة ما بين الساحل والحدود الجنوبية ويوازيها ، ويتألف هذا الخط من الغرب إلى الشرق من جبال الحمادة الحمراء ، ثم جبال السودا ، والجبل الأسود ، والحروج السودا ، ويفصل بين شرق وغرب ليبيا نطاق رأسي عرضي متصل مع الصحراء يبدأ من منتصف جبال تبستي في الجنوب حتى سيف البحر عند خليج سرت.⁴

¹ عبد اللطيف محمود البرغوتي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 8.

² محمود شاكر ، مرجع سبق ذكره ، ص . 16.

³ الميلود زروقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 147 ، 148.

⁴ جمال حمدان ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى : دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996) ، ص ص . 158 ، 159.

الفرع الثاني : المكانة الجيوبوليتيكية

تحتل ليبيا موقعا يعد بمثابة شرايين المواصلات في البحر المتوسط بمساحة 2.5 كم² ، و 1 % من مساحة المسطحات المائية في العالم ، حيث يعرف محيطها البحري المتوسطي حركة تجارية مستمرة ، ومن خلالها يمكن المرور شرقا نحو الشرق الأوسط والخليج العربي وغربا نحو الشمال الإفريقي¹ ، كما تمنح ليبيا مجال النظر الاستراتيجي عبر ساحل طوله 1900 كلم ، والذي يغطي بدوره الجزء الأكبر من المجال البحري للمغرب العربي.

وتشكل ليبيا امتداد للصحاري الشاسعة ذات العمق الاستراتيجي للقارة الإفريقية ، بالتالي بوابة رئيسية نحو عمق القارة والساحل الإفريقي² ، في حين تقترب بشكل كبير من القارة الأوروبية حيث أن المسافة بين قمة برقة ورأس متابات في اليونان لا يزيد عن 400 كلم ، وبين برقة ومدينة صقلية الإيطالية 480 كلم فقط³ ، وقد أدى اكتشاف النفط في الصحراء الليبية العام 1958 إلى إعطاءها مكانة مهمة ضمن حسابات القوى الغربية ، لتصبح منصة الشركات العالمية النفطية الكبرى⁴.

¹ جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ص . 134 .

² عبد الحليم مشري ، مرجع سبق ذكره ، ص . 4 .

³ جمال حمدان ، ، ص . 137 .

⁴ محمود شاكر ، مرجع سبق ذكره ، ص . 7 .

المطلب الثاني : ليبيا بين الحكم الملكي و الجماهيري

شهدت ليبيا مرحلتين مختلفين في تاريخها السياسي بداية بمرحلة ما بعد الاستعمار والعهد الملكي العام 1952 الذي تميزت بظروف اقتصادية واجتماعية معقدة قياسا بمرحلة النهوض والبناء ، ثم عهد الجماهيرية التي قاده القذافي بداية من سنة 1969 تحت مبادئ العروبة والحرية ومجابهة القوى الغربية.

الفرع الأول : موجز تاريخ ليبيا القديم حتى الاستعمار الايطالي

مرت ليبيا بالعصري الحجري الذي ساد شمال طرابلس على بعد 100 كلم من الساحل البحري ، ووجدت في منطقة توكرة ببرقة آلات معروفة حول هذا العصر ¹ ، كما عثر على حفريات لفك الإنسان القديم في موقع حاج كريم على طول ساحلها ، وهي الأولى للعصر الحجري في شمال إفريقيا ² ، أما تاريخيا اقترن ظهور طرابلس الغرب بتأكيد الهيمنة الفينيقية في القرن 7 ق م ، وهم الذين سيطروا على البحر المتوسط كله دون أي مقاومة تذكر من خلال الهيمنة على جزر البليار ، مالطا ، سردينيا ، وكورسيكا في حدود العام 545 م. ³

تزايدت المنافسة التجارية الاقتصادية بين الفينيقيين واليونانيين خلال القرن 6 ق م إلى أن تمكن الإغريق من احتلال خليج سرت قرب طرابلس الغرب ، لكن الفينيقيين طردوهم من تلك المناطق ⁴ ، كما انهزم الفينيقيون في الحروب البونيقية الثلاثة بين 264 م - 146 م ، وهي حروب سكان صقلية ضد قرطاج بدعم من الرومان ، وبعد تلك الهزيمة دخل الاستعمار الروماني إلى ليبيا ⁵ وتمركز في الساحل ، لكنه لم يتمكن من التوغل للداخل الليبي ووجد مقاومة من طرف سكان ليبيا البربر ، الذين وقفوا في وجه نشر المذهب الكاثوليكي. ⁶

¹ مصطفى كمال عبد العليم ، دراسات في تاريخ ليبيا القديم (بنغازي : المطبعة الأهلية ، 1966) ، ص ص. 1 ، 2.

² المرجع نفسه ، ص. 3.

³ اتوري روسي ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 (الإسكندرية : الدار العربية للكتاب ، 1974) ، ص ص. 30 - 32.

⁴ عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 550.

⁵ اتوري روسي ، ص . 31.

⁶ محمد مصطفى بازامة ، مرجع سبق ذكره ، ص. 26.

كما عرفت ليبيا الفتح الإسلامي الذي نشر العدل والمساواة وقام بتأمين الطرقات ومنع حدوث الظلم ، بيد أن بعض البربر لم يعجبهم الوضع القائم بعدما فقدوا مصالحهم وثاروا ضد المسلمين ونتج عن ذلك مقتل عقبة بن نافع ، وبعد تولي عبد الملك بن مروان خلافة دمشق أنهى ثورتهم واستسلموا وأعلنوا الولاء والطاعة¹ ، ومع مطلع القرن 16 وبعد تحقيقها لانتصارات كبرى عملت الدولة العثمانية فرض السيادة التجارية بين الشرق والغرب ومنافسة اسبانيا التي كانت تقود حملات خلال تلك الفترة ، ففي سنة 1510 استولى الأسبان على طرابلس ، وكان مسعى العثمانيين تخليص الليبيين من الغزاة الأسبان ، حيث استغلوا فترة 40 سنة من الصراع بين الأسبان والسكان المحليين ليكونوا في شكل المخلصين والمنقذين من الظلم ونصرة المسلمين.²

أبرمت إيطاليا اتفاقية سرية مع فرنسا العام 1907 بخصوص تحديد مناطق النفوذ في البحر المتوسط ، وبموجبها تمتنع فرنسا لصالح إيطاليا عن أي مطامع نحو طرابلس الغرب³ ، وفي 3 أكتوبر 1911 حاصر ليبيا أسطول إيطالي مكون من 1732 جندي مدعوما بقوات برية بقيادة كانيفا لتسقط ليبيا، وفي 5 نوفمبر من 1911 تم إصدار مرسوم ملكي بضم طرابلس وبرقة للتاج الإيطالي⁴ ، لكن ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى واجه الطليان مقاومة شرسة في ليبيا فتأثرت القبائل في سرت وقران ، كما تولت القيادة السنوسية حركة المقاومة ضد المستعمر في برقة عبر احمد الشريف من خلال حرب العصابات بين العام 1913 و 1914 والتي خلفت خسائر فادحة للطليان⁵ ، وبعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى توجهت إيطاليا المنهكة نحو التعاون مع أبناء ليبيا حيث عجزت على إرسال قوات إضافية ، وكانت الغاية الحفاظ على ليبيا كمستعمرة دون نفقات عسكرية إضافية.⁶

وحين اختارت القبائل في برقة إدريس السنوسي زعيما سياسيا وقوميا ، كان لا بد على طرابلس أن تأخذ نفس الرؤيا ، ولهذا حمل نوفمبر 1918 تأسيس جمهورية طرابلس⁷ ، وخلال سنة 1922 تقرر

¹ محمود شاكر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 22 - 24.

² نيكولاي ايليتش بروشين ، ترجمة عماد حاتم ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين (بيروت : دار الكتاب المتحدة ، ط 2 ، 2001) ، ص ص. 25 - 26.

³ المرجع نفسه ، ص . 385.

⁴ محمد عمر مروان ، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا (القاهرة : دار الكتب الوطنية ، ط 1 ، 2008) ، ص . 123.

⁵ مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة : دراسة في تطورها السياسي (بيروت : دار الثقافة ، 1966) ، ص ص . 24 ، 25.

⁶ المرجع نفسه ، ص ص . 27 ، 28.

⁷ صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1970) ، ص ص . 24 ، 25.

توحيد برقة وطرابلس تحت إمارة واحدة بعد مؤتمر غريان بزعامة إدريس السنوسي ، وتزامن هذا مع انقلاب موسوليني في إيطاليا الذي قرر القضاء على تلك الوحدة لكنه وجد مقاومة عنيفة وشرسة من طرف عمر المختار تواصلت حتى اعتقاله العام 1931¹ وإعدامه في سبتمبر من نفس السنة ، ليتم بعدها الاتجاه نحو العمل السياسي وتأسيس حركات سياسية مثل حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي ، والحركة السنوسية.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية اجتمع الزعماء الطرابلسيون والبرقاويون في الإسكندرية أكتوبر 1939 لأجل توحيد الصفوف والزعامات التي تولها إدريس السنوسي ، وخلال العام 1945 عقد مؤتمر بوتسدام لدول الحلفاء والذي كان من جدول أعماله تقرير مصير مستعمرات إيطاليا السابقة " المنهزمة في الحرب العالمية الثانية " ، ومع جلسة الأمم المتحدة 21 نوفمبر 1949 تقرر منح ليبيا الاستقلال في مدة لا تتجاوز جانفي 1952² ، وهو ما تجسد في 24 ديسمبر 1951 باستقلال أقاليمها الثلاثة.³

الفرع الثاني : ليبيا إبان الحكم الملكي

تميز النظام الملكي في ليبيا بالعديد من الخصائص سواء من حيث الأوضاع الداخلية الاجتماعية أو الاقتصادية إضافة إلى توجهات السياسة الخارجية ، وإذا تم الإقرار أن مرحلة الملكية سادتها علاقات تطبيع مباشرة مع الدول الغربية بدافع الحاجة إليها في سبيل النهوض ، فان النظام الجماهيري صنع ما يعرف بالقطيعة ، واستقل بمختلف قراراته الوحدوية.

1- دستور 1951

قدم الملك إدريس السنوسي أول حكومة تحت قيادة محمود المنتصر في مارس 1951 ، وسن أول دستور للمملكة الليبية في أكتوبر من نفس السنة وهو الذي منح الملك سلطة مطلقة ، كما قمع

¹ نور الهدى بن تقي ، إشكالية بناء الدولية في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012 - 2016 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016 - 2017) ، ص. 113

² محمد عمر مروان ، مرجع سبق ذكره ، ص. 133 ، 134.

³ نور الهدى بن تقي ، ص. 114.

الحركات الوطنية¹ ، وقام بإعطاء الحكم الوراثي لإدريس وأبناءه وفق المادة 44 ، وشرح الدستور وقتها النظام السياسي في :

1- سلطة تنفيذية : يعتبر الملك إدريس السنوسي بمثابة رئيسا للدولة ويمارس سلطاته عبر وزرائه أصحاب مسؤولية التنفيذ ، ويحوز الملك على حق إعلان الحرب ، عقد الصلح ، إبرام المعاهدات بعد مصادقة البرلمان ، تعيين وإقصاء الوزراء ، وتتطلب القوانين تصديقا بمرسوم ملكي ، في حين تكون كافة الأحكام والإجراءات الطارئة مرتبطة بتصديق البرلمان.

2- سلطة تشريعية : كانت في شكل نظام نيابي ، حيث يتكون البرلمان من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، هذا الأخير يضم 24 عضوا بمعدل 8 أعضاء عن كل إقليم ، يعين الملك نصفهم ، أما النصف الآخر تنتخبه المجالس التشريعية للأقاليم² ، في حين مجلس النواب يمثلته نائب واحد لكل 20 ألف نسمة.

3- السلطة القضائية : نص الدستور على الفصل بين السلطات ، مما يعني نظريا استقلال الجهاز القضائي ، ويجوز للملك إحالة المسائل الدستورية والتشريعية الهامة على المحكمة العليا.³

إن النظر بتمعن في السلطات الرئيسية للنظام السياسي وتحليل مؤسساته آنذاك يبرز بشكل واضح انه حمل في طياته جزء كبير من احتكار سلطة القرار السياسي ومنحها للعائلة الملكية في شكل دكتاتوري ذو صبغة ديمقراطية قننها دستور 1951 ، فالبرلمان الليبي نصفه عين من طرف الملك الذي يأخذ في اعتباره صلات القرابة في عمليات التعيين ، إضافة إلى أن نصف البرلمان الآخر عين من طرف المجالس التشريعية للأقاليم الليبية الثلاثة ، تلك المجالس تكون خاضعة في العادة للسلطة القبلية ، مما يعني التقيد في التعيين وعدم اعتماد معيار الكفاءة.

أنتج كل ذلك برلمانا خاضعا للأسرة الملكية وغير قادر على العمل وفق مصالح الشعب الليبي ومطالبه الحقيقية ، فالسلطة التنفيذية قامت باحتكار القرار خاصة فيما يخص سن القوانين الحيوية

¹ عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 556 ، 557.

² هنري حبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 84 ، 85.

³ المرجع نفسه ، ص ص. 86 ، 87.

للبلاد ، وإبرام معاهدات حساسة مع دول غربية اعتبرت إنقاصا من سيادة ليبيا ، وقد خلق ذلك احتقانا وغضبا شعبيا في ظل تنامي الشعور بالفكر التحرر العربي المنتشر في البلاد العربية آنذاك.

ب- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

- اتسمت الأوضاع الاجتماعية مباشرة بعد الاستقلال بكثير من التعقيد ، حيث بلغت نسبة الأمية 90 % وهي نسبة منتظرة قياسا بكون ليبيا خرجت للتو من مرحلة استعمارية قاسية ، ولم تتوفر ليبيا وقتها سوى على ثلاث أطباء فرنسيين داخل إقليم فزان ، و 18 طبيبا في برقة ، في حين امتلكت طرابلس 8 أطباء فقط ، ولم يهدف الأطباء إلى علاج الليبيين بل كانوا في خدمة المستوطنين البريطانيين ، الفرنسيين ، والايطاليين.

وصنفت ليبيا في نصف القرن الماضي ضمن الدول الأفقر في العالم ، وانعكس ذلك في غياب تام للبنية التحتية ومصادر الدخل ، إضافة إلى نقص خبرة الليبيين في مجال النهوض بالاقتصاد ، لكن ومع اكتشاف البترول وبداية تصديره العام 1961 تحولت البلاد من الفقر نحو الغنى ، فارتفع دخل الفرد من 35 دولار سنويا سنة 1951 إلى 2000 دولار سنة 1967¹ ، كما تبيت النظام الملكي مبدأ ملكية الدولة على جميع ثروات الوطن بموجب قانون صدر العام 1955 ، وتم تشكيل لجنة البترول على الأقاليم الثلاث، مع وضع شروط صارمة للشركات الراغبة في الحصول على الامتيازات في التنقيب والاستغلال.²

وفيما يخص مجال حقوق الإنسان لم يرق الملك إدريس السنوسي بتشكيل أي محاكم ثورية خاصة أو استثنائية ولا محاكم أمن الدولة ، بل وجدت محاكم عادية وصفت بالعادلة ، واحترمت أوضاع حقوق الإنسان بعد الاستقلال مباشرة إلى ابعده الحدود ، في الوقت الذي كان الاعتقال السياسي محدودا وقليلًا جدا.³

¹ علي عبد اللطيف أمميدة دولة ما بعد الاستعمار والتحويلات الاجتماعية في ليبيا ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، 2012 ، ص ص . 8 ، 9 .

² مصطفى احمد بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي (قليب : مطابع الأهرام التجارية ، 1992) ، ص ص . 326 ، 327 .

³ المرجع نفسه ، ص . 107 .

ج- اتفاقيات الصداقة مع الدول الغربية

وقع النظام الملكي الليبي معاهدات صداقة مع دول غربية قلصت من سيادة الدولة ، ففي العام 1953 أمضى معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا والتي اعتبرت تهديدا صريحا لسيادة الدولة ، حيث ربطته اقتصاديا وسياسيا مع الانجليز ، كما منحت الأخيرة الحق في الإبقاء على كافة مصالحها العسكرية " قواعد عسكرية في طرابلس وبنغازي والعدم " ، ووقعت ليبيا سنة 1954 معاهدة تأجير القاعدة العسكرية هويلس للولايات المتحدة مدة عشرين سنة مقابل 10 مليون دولار سنويا ، واعتبرت تلك القاعدة الأكبر في المنطقة وقتها.¹

من خلال تلك المعاهدات فقد برر النظام الملكي المعاهدات المبرمة مع عدد من الدول الغربية في الحاجة إلى المعونات الاقتصادية ، إضافة إلى رغبته في الحماية والمساعدة العسكرية من طرف الدول الكبرى تجاه دولة كانت في طور البناء والنهوض ، وإذا كانت تلك المبررات يراها النظام الملكي منطقية ولا تضر بسيادة الدولة كونها محدودة المدة الزمنية ، إلا أن ذلك خلق مشاكل داخلية لنظام السنوسي من خلال بروز احتقان داخلي حمل في طياته مطالب بوقف تلك الاتفاقيات وتحقيق استقلال تام للدولة الليبية.

د- مؤشرات ظهور الانقلاب

عارض الملك إدريس الأحزاب السياسية ، وقد استلهم تلك القناعات خلال منفاه الطويل في مصر قبل الاستقلال حيث لاحظ تتناثر الأحزاب السياسية ، وكيف أنها اعتمدت على السفارات الأجنبية لخدمة مصالحها ، ومنه اتهم الأحزاب الليبية بتلقي دعم خارجي أرغمه على إصدار قانون يحرم الأحزاب ويلغي وجودها تماما² ، وخلال سنة 1961 تم اعتقال أعضاء اتحاد العمال الذين طالبوا برفع الأجور ، وفي إقليم فزان شهدت نفس السنة مظاهرات لطلاب الصف الثانوي قادها معمر القذافي من أجل تأييد الوحدة العربية انتهت باعتقاله .

أبرزت التحركات الشعبية فشل السنوسي في عزل المجتمع الليبي عن تيارات الحركات الوطنية في المنطقة خاصة المصرية كون معظم جيل الاستقلال الليبي درس هناك ، في حين اعتمدت المدارس

¹ عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 557.

² مصطفى احمد بن حليم ، مرجع سبق ذكره ، ص . 106.

الوطنية في ليبيا على الكتب المصرية ، ويلاحظ أيضا أن مختلف الجرائد والمجلات المصرية كانت توزع بقوة خلال تلك الفترة على غرار صحيفة صوت العرب.¹

وبعد وصول النميري للحكم في السودان بواسطة انقلاب عسكري ، فهم الرئيس التونسي بورقيبة آنذاك أن الوضع قد يعرف ارتدادات جانبية ، فطلب من السفير التونسي في ليبيا إرسال خطاب إلى السنوسي مفاده أن بلاده " تشكو من ثلاث فراغات أولها ديموغرافية يمكن التغلب عليها ، وثقافية يمكن تجاوزها بمرور الوقت ، وأخيرا الفراغ السياسي الذي يكمن فهمه من خلال التصالح مع النقابات ، الكف عن التضيق عليها ، وتكوين حزام مؤسسي رابط بين العائلة الملكية وبين الشعب"².

وتميزت الأوضاع السياسية بانتشار الفساد بين أفراد النخبة الحاكمة ، فرغم ارتفاع المداخل عبر صادرت النفط إلا أن الفقراء انتشروا بكثرة خاصة في المدن الريفية³ ، ما أنتج انتفاضة جانفي 1964 والتي طالبت بتصفية القواعد الأجنبية وتحسين الأوضاع المعيشية ، وتوالت الأحداث في ليبيا حين قدم رئيس الوزراء الليبي الغكيني استقالته ، إلى أن استيقظ الشعب الليبي ذات صباح الأول سبتمبر من سنة 1969 على صوت الدبابات العسكرية وبيان تلاه معمر القذافي يعلن فيه الإستلاء على السلطة ونهاية العهد الملكي ، مستغلا تواجد الملك السنوسي في تركيا أين كان يقضيرحلة استجمام⁴ ، ودافع القذافي على ذلك الانقلاب ووصفه بأنه استجابة للإرادة الشعبية الحرة ، وتحقيقا لأمانيه المتمثلة في التغيير والتطهير والإطاحة بالنظام الرجعي المتعفن⁵ ، وأرغم نائب الملك حسن السنوسي على قراءة بيان دعى فيه الشعب الامتثال لأوامر الثوار وأكد التنازل الرسمي عن العرش.⁶

إن تحليل الظروف الخارجية التي رافقت انقلاب القذافي العام 1969 يبرز أن أوضاع البيئة الإقليمية المحيطة ساعدت في تحفيز القذافي على تنحية النظام الملكي ، تلك الظروف تجلت في التصحيح الثوري الذي قام به هواري بومدين في الجزائر جوان 1965 ، الحرب العربية الإسرائيلية 1967

¹ علي عبد اللطيف أميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 12 ، 13 .

² المولدي الأحمر ، مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، 2011 ، ص ص . 9 ، 10 .

³ علي عبد اللطيف أميدة ، ص . 13 .

⁴ عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 557 ، 558 .

⁵ رمزي المنياوي ، رجل من جهنم (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2012) ، ص . 76 .

⁶ المولدي الأحمر ، ص . 77 .

بقيادة عبد الناصر والتي صدرت الفكر التحرري العربي تجاه كل ما هو تابع للهيمنة الغربية ، انقلاب النيميري في السودان شهر ماي 1969 ، إضافة إلى أن تلك المرحلة كانت تعرف أوج صراع الحرب الباردة ، والذي كان ظاهرا فيها مساندة الاتحاد السوفيتي لدول العالم الثالث ضد الهيمنة الغربية ، وبالتالي دعم أي انقلاب يخدم مصالحه الحيوية ولم تكن ليبيا استثناء من كل ذلك ، لتمنح تلك البيئة الإقليمية والدولية دعم معنوي للقذافي من أجل تحقيق ما اسماه مطلب ملح للشعب الليبي بضرورة التغيير.

الفرع الثالث : ليبيا والجمهورية

1 - القرارات الوحدوية

لم يكن مجلس قيادة الثورة الجديد بزعامة معمر القذافي يملك الخبرة في التسيير ، لكنه قاد البلاد وفق توجهات المصلحة الوطنية وضمن شعارات الحرية والاشتراكية ، وتأثر بتجارب التحرر العربي " النموذج المصري بقيادة جمال عبد الناصر " ، وقد بادر المجلس في قرارات تحررية لتأميم المصارف ، إنشاء محكمة ثورية من أجل محاسبة رموز العهد السابق ¹ على غرار المحاكمة الغيابية لرئيس الوزراء مصطفى احمد بن حليم بتهمة تزوير الانتخابات البرلمانية لسنة 1956.²

عمل معمر القذافي على إزالة القواعد العسكرية الغربية ، فانسحبت بريطانيا من قاعدة طبرق وبنغازي والعدم مارس 1970 ، بينما انسحب الولايات المتحدة في نفس السنة من قاعدة هويليس بعد نهاية عقد التأجير ، وقام القذافي بإنهاء احتكار استغلال النفط من طرف الشركات الغربية الكبرى بعد الحرب العربية ضد إسرائيل 1973 ³ ، وخلال سنة 1977 تحولت البلاد من الجمهورية العربية الليبية إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

ب- السياسة الخارجية

نشطت الخارجية الليبية بقوة خلال فترة الحرب الباردة واتخذت مواقفها وفق مبدأ التحرر العربي من الهيمنة الغربية المستلهم من النموذج المصري ، وقد تجلت ابرز أعمالها في إقامة ما سمي اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة سنة 1971 والتي ضم إلى جانب ليبيا كل من مصر ، سوريا ، السودان ،

¹ عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 558.

² مصطفى احمد بن حليم ، مرجع سبق ذكره ، ص . 545.

³ عبد الوهاب الكيالي ، ص . 558.

وفي سنة 1974 أعلنت الجماهيرية الوحدة مع تونس بزعامة بورقيبة لكنها فشلت¹ ، إقليميا أيضا أيدت الجماهيرية القضية الفلسطينية ماديا ومعنويا من خلال دعم المقاومة ، ومساندتها معنويا من خلال المؤتمرات العربية والمنصات الدولية ، كما دعمت مسلمي الفلبين ضد القهر والاضطهاد.²

أبرزت المواقف التي اتخذتها ليبيا تجاه القضايا الدولية والإقليمية آنذاك اختلافا واضحا مع مختلف السياسات الخارجية التي تبناها النظم الملكي سابقا ، والذي عرف تطبيعا مع الدول الغربية ، وهو ما اعتبر خيانة للسيادة الوطنية ، كما عكست تلك التوجهات كذلك تضامنا شعبيا منقطع النظير ، تلك اللحمة ستكون سببا مباشرا في بقاء نظام الجماهيرية سائدا لمدة 42 سنة كاملة ، ولا يمكن إغفال أن تلك الأوضاع رافقها ارتفاع قياسي في أسعار النفط ، ما يعني أن النظام الليبي كان في أريحية مالية.

ج- النظام السياسي وافتقاد دولة المؤسسات

- مكونات النظام السياسي الليبي

1- مجلس قيادة الثورة : يعد أعلى سلطة في البلاد ، يمارس حق التشريع واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الثورة ، يعين مجلس الوزراء وبقيله ، كما يعين ويفصل الدبلوماسيين ، وتخضع القوات المسلحة له ، وهو الجهة المسؤولة عن إعلان الأحكام العرفية وحالات الطوارئ.

الملاحظ أن مجلس قيادة الثورة كان بمثابة السلطة الفعلية الحاكمة ، حيث غابت سلطة تشريعية منتخبة ، فالقذافي منع نشاط الأحزاب السياسية تحت أي صيغة ، بسبب تخوفه من إمكانية تعاونها مع جهات غربية أجنبية ، إضافة لما أبرزه في الكتاب الأخضر إلى استحالة تولي مجموعة قليلة من النواب تمثيل فئة معتبرة من الشعب فذلك شكل من أشكال الديمقراطية الزائفة ، بل وجب أن تكون السلطة كلها في يد الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية.

2- مجلس الوزراء : يقوم بإعداد مشروعات القوانين والميزانية والاتفاقيات بعد موافقة مجلس الثورة ، كما يتولى تنفيذ السياسات.³

¹ المرجع نفسه ، ص ص. 559 ، 560.

² محمود شاكر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 56 ، 57.

³ هنري حبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 171 ، 172.

3- الاتحاد الاشتراكي العربي : لا يعد حزبا سياسيا ، اقره مجلس الثورة العام 1971 من اجل تمثيل قوى الشعب العاملة¹ ، وتجلت أهدافه في تحقيق العدالة الاجتماعية والعدل في التوزيع ، والتعاون بين القطاعين العام والخاص ، مع إذابة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.²

4- اللجان الشعبية : يعينها الشعب مباشرة بطرق ديمقراطية ، ولكل وحدة جغرافية في البلاد لجان شعبية تنتخب بصفة حرة ، ومنه يتولى الشعب السلطة مباشرة من خلال تلك المؤتمرات.³

عوضت اللجان الشعبية الأحزاب السياسية والسلطة التشريعية ، لكنها في الحقيقة كانت بمثابة ديمقراطية خيالية وزائفة اعتمدها القذافي من اجل احتواء المطالب الشعبية ، فلا يمكن مشاركة كل الشعب في تلك اللجان والمؤتمرات الشعبية ، كما أن تلك اللجان لا تمت بأي صلة مع الواقع الذي كانت تعيشه ليبيا بسبب خضوعها لسلطة القبيلة بدرجة أولى ، هذه الأخيرة تقع تحت تأثير سلطة المال والقرابة في التعيين ، إضافة إلى الحساسيات الموجودة بين مختلف القبائل المعارضة والمؤيدة للقذافي ، دون إغفال عامل مهم وهو إمكانية وقوع تلك المؤتمرات تحت تأثير السلطة التنفيذية في حال كانت مطالبها الاجتماعية متصاعدة ، فيؤدي ذلك إلى عزل مختلف الأعضاء الذين يطرحون مطالب الشعب الحقيقية.

5- السلطة القضائية : بعد ثورة الفاتح سبتمبر كانت الدعوة من اجل الوصول إلى نظام قضائي إسلامي وتخليص الثورة للنظام القضائي من القانون غير الإسلامي ، فكان القضاء إسلاميا يتكون من محاكم جزئية ، تعلوها محاكم ابتدائية ، ثم محاكم الاستئناف ، إلى غاية المحكمة العليا.⁴

د- سيطرة الأفكار القبلية : تتميز التركيبة المجتمعية في ليبيا بتعدد القبائل " انظر الخصائص الاجتماعية " ما يعكس طابع قبلي محض يرتكز عليه النظام الاجتماعي ، حيث تتواجد حوالي 140 قبيلة متفرعة منها 97 % قبيلة عربية أما الباقي فهم قبائل وأجناس بربرية ، فالفرد الليبي يرى القبيلة المؤسسة الاجتماعية التي تمنح له مختلف الحقوق ، وتوفر له الأمن والحماية اللازمة ، إلى جانب مساهمتها في التوسط لدى السلطات الرسمية من اجل توفير مناصب الشغل .

¹ المرجع نفسه ، ص . 179 .

² المرجع نفسه ، ص . 181 .

³ المرجع نفسه ، ص . 195 .

⁴ هنري حبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 202 ، 203 .

خلق ذلك شعورا قويا لدى المواطن الليبي بالانتماء للقبيلة أكثر من انتمائه للوطن ، ليقف ذلك حاجزا وعثرة أمام تحقيق معنى المواطنة بمفهومها الشامل ومشكلا في وجود مؤسسات رسمية قوية ¹ ، تلك المؤسسات تم تغطيتها من طرف القبيلة الذي نابت عن وجود بنية مؤسساتية حقيقية ، كما أنها قامت بمحو المؤسسات الوسيطة بين الشعب والسلطة الحاكمة ، حيث غابت النخب الوطنية والأحزاب السياسية ، الأمر الذي سوف ينتج فراغ دستوري وسياسي رهيب.²

ك- القذافي القائد الفعلي للسلطة السياسية

بدا واضحا أن النظام السياسي في البلاد لم يقم على مؤسسات حقيقية ، حيث أن سلطة القرار اختزلت في شخص معمر القذافي الذي قام بتغييب كلي للمؤسسة البرلمانية ، ومنع الأحزاب السياسية من النشاط والوجود ، وغاب عن ليبيا جيش حقيقي مهيكلا قادر على صد الأخطار الأمنية الخارجية ³ ، ليخلف ذلك غياب دولة بمفهومها الحديث والمعاصر .

كان القذافي يعطي الأوامر بشكل مباشر مع ضمان التنفيذ الفوري * ، لتتعدم الخصائص الرسمية للتسلسل الهرمي الحكومي المرتبط بتركيب الدولة ⁴ ، لأن اتخاذ القرار السياسي لم يمر عبر مؤسسات سياسية تخضع لجماعات الضغط ومتطلبات البيئة الداخلية ، كما صار الولاء مبني للأشخاص وليس

¹ حادي إبراهيم ، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري ، مجلة المعيار ، المجلد 9 ، عدد 4 (ديسمبر 2018) ، ص ص. 52 - 63.

² وسيلة بومدين ، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، العدد الثالث ، (أكتوبر 2018) ، ص ص. 208 - 232.

³ مجموعة باحثين ، الأزمة الليبية إلى أين ؟ ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 13 ، مارس 2017 ، ص. 4.

* في مقال لصحفية الديلي تيلغراف البريطانية الصادر العام 1980 تحت عنوان " داخل عقل طاغية " أشارت إلى أن ألمانيا نشرت وثيقة من أجل المساعدة وفهم تفكير القذافي الغريب الذي يحمل الكثير من التحدي ، حيث أن الزعيم الليبي سلم رسالة وقتها إلى سفير ألمانيا الغربية في طرابلس " جانتر هيلد " من أجل أن يسلمها كذلك للمستشار الألماني " هيلموت شميت " ، وقد احتوى مضمونها طلبا بطرد احد المنشقين الليبيين من الأراضي الألمانية وإلا سيقوم القذافي باتخاذ تدابير مضادة ضد 2500 ألماني يعملون داخل ليبيا ، وقد رأيت الصحيفة أن الرسالة حملت الطريقة المختصرة التي يتعامل بها القذافي ، حيث أنه لا يخجل من إراقة الدماء أو توجيه تهديدات بالقتل ، ووصفته بأنه يعيش في عالمه الخاص. للمزيد انظر : رمزي المنياوي ، رجل من جهنم (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2012) ، ص ص. 55 ، 56.

⁴ فرحاتي عمر ، مباركة سليمان ، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 5 ، (جانفي 2016) ، ص ص. 48 - 66.

الأفكار والمشروع¹ ، حيث أن مختلف التعيينات مرجعها المصالح الضيقة للقبائل الليبية ، ما يعني ضمناً أن من يمتلك سلطة القرار والتسيير يهدف إلى خدمة مصالح من عينه على هرم تلك السلطة والمؤسسة ، وليس خدمة المشروع الاقتصادي أو الاجتماعي الذي عين من أجل تطويره.

اعتمد معمر القذافي في حكمه على الكتاب الأخضر بمثابة دستور مقدس يطرح فيه حلولاً لمختلف المشاكل الاقتصادية السياسية وخاصة الديمقراطية² ، وحارب القذافي في كتابه المجالس النيابية المنتخبة ، واعتبارها كهيئة تنوب عن الشعب وذلك وضع غير ديمقراطي ، فالديمقراطية تعني سلطة الشعب وليس وجود من ينوب عنه ، ووصف تلك المجالس بالحاجز الذي يقف ضد الشعوب في سبيل ممارسة السلطة ، لان دورها هو عزل المواطن عن ممارسة السياسة.

ويبرر القذافي افكاره بأنه من غير المنطقي أن ينوب شخص واحد عن آلاف ومئات من الناس الذين لا يعرفهم ولا تربطهم به أي صلة كانت³ ، بل عند حصوله على الصوت ينزل عن الشعب⁴ ، ووصف المجالس المنتخبة بالديمقراطية زائفة ، ولتعويض الأحزاب دعى لإقامة المؤتمرات الشعبية المجسدة للديمقراطية المباشرة ، وفي شرحه لتلك المؤتمرات رأى أن الشعب يقسم إلى مؤتمرات شعبية ، يختار كل مؤتمر أمانة له ، ومن مجموع أمانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية ، وتختار جماهير تلك المؤتمرات لجاناً شعبية إدارية تحل مكان الإدارة الحكومية ، عندها تصيح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية ، وفي الأخير الوصول لنتيجة مفادها أن الإدارة شعبية والرقابة كذلك شعبية.⁵

¹ سداد مولود سبع ، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا : دراسة في العوامل الداخلية والخارجية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 6 ، العدد 1 (2017) ، ص ص . 143 - 171 .

² رمزي المنياوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 189 ، 190 .

³ معمر القذافي ، الكتاب الأخضر (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1978) ، ص ص . 11 ، 12 .

⁴ المرجع نفسه ، ص . 13 .

⁵ المرجع نفسه ، ص . 48 .

المطلب الثالث : الميزات الاقتصادية ، الاجتماعية ، والثقافية لليبيا

تتميز ليبيا بخصائص اقتصادية ، اجتماعية ، وثقافية لا تختلف في معظمها عن دول المغرب العربي ، فالتقارب الجغرافي خلق ميزات ثقافية متداخلة خاصة فيما يتعلق بالدين الإسلامي والعادات والتقاليد المجتمعية المتبعة ، وتعد ليبيا الأقل سكانا في المنطقة بقرابة 7 مليون نسمة ، ويعتمد اقتصادها في مجمله على المحروقات الشيء الذي يسبب لها مشاكل معقدة عند انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية.

الفرع الأول : المؤهلات الاقتصادية

تملك ليبيا 47.1 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة من النفط وهي الأكبر في القارة الإفريقية¹ ، كما تحتل المركز 5 عالميا في احتياطات النفط الصخري² " 74 مليار برميل هو حجم احتياطات ليبيا من النفط الصخري وفق تقرير وكالة الطاقة الأمريكية لسنة 2019 " ، ويلاحظ أن الليبيين يفضلون العمل في القطاع الحكومي حيث الأجور مرتفعة ، والقليل منهم مستعد للعمل مقابل أجور أدنى خارج القطاع الحكومي ، ولهذا تبدو نسبة البطالة في عمومها مرتفعة خاصة في ظل الأزمة الأمنية الحالية حيث بلغت 19.2% سنة 2018 ، ويعتبر النشاط السياحي في ليبيا ضعيف جدا رغم الإمكانيات الطبيعية المتوفرة ، في صورة شريط بحري طوله 1900 كلم ، صحراء واسعة مترامية ، تنوع المعالم التاريخية ، بيد أن الطبيعة المحافظة للشعب الليبي وتقاليد الملتزمة لم تسمح بذلك ، إضافة إلى ضعف الأمن بعد 2011.³

تعتمد الزراعة في ليبيا على مياه الآبار بدرجة أولى نظرا لقلّة التساقط بسبب الطبيعة الصحراوية ، وهي تتركز بشكل كبير في برقة وطرابلس وتقل في إقليم فزان ، كما تتميز ليبيا بتوفر معتبر للأشجار يقارب 4 مليون شجرة ، و 20 مليون نخلة بإنتاج 77 ألف طن العام 2018 " رئيس هيئة النخيل والزيتون علي عزوم "⁴.

¹ كريستوفر شيفيس ، جيفري مارتيني ، ليبيا بعد الفذافي عبر وتدعيات للمستقبل ، مؤسسة راند ، 2014 ، ص . 55.

² سداد مولود سبع ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

³ كريستوفر شيفيس ، جيفري مارتيني ، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

⁴ احمد الخميسي ، انتقادات لمنع تصدير التمور في ليبيا ، 16 افريل 2018 ، تم التصفح 21 ماي 2020 ، ساعة 9.00 ،

للمزيد انظر : <https://www.alaraby.co.uk/>

وقد الدينار الليبي قيمته بشكل كبير جراء الحرب الأهلية ، كما ارتفع التضخم بشكل ملحوظ منذ العام 2016 بنسبة 24 % ما حتم على الحكومة إلغاء الدعم على المواد الغذائية منذ العام 2015 ، وشهد احتياطي الصرف مستويات متدنية بلغت 43 مليار دولار ، بعدما كان 60 مليار دولار سنة 2013.

الفرع الثاني : الخصائص الاجتماعية

1 - القبائل الليبية

تشكل قبيلة القذاذفة المتمركزة في الوسط وتحديدا بطبرق ، بنغازي ، سرت ، طرابلس ، وغريان ، إحدى أهم القبائل الليبية نظرا لانتماء القذافي لها ، ما خلق حساسية بينها وبين القبائل الأخرى المعارضة خاصة قبائل برقة في المنطقة الشرقية.

وتبرز قبائل الطوراق وهم البدو الرحل في منطقة غات جنوب البلاد ، كما تتواجد قبيلة ترهونة والتي تضم 60 قبيلة فرعية في الجنوب الغربي لطرابلس ، وقد احتوت سابقا على عدد معتبر من القوات المسلحة خلال عهد معمر القذافي ، إضافة إلى قبيلة زناتة الامازيغية في الجبل الغربي الكبير ، في حين تضم منطقة فزان قبيلة الورفلة والبعض منها يوجد في بنغازي وسرت ، أما قبيلة المقارحة فمركزها وادي الشاطئ في الوسط الغربي الليبي ، وينتمي إليها عبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي.¹

¹ منى حسين عبيد ، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات دولية ، العدد 51 ، (فيفري 2011) ، ص ص. 31 - 52.

خريطة رقم (3) : أهم القبائل المحلية في ليبيا



المصدر:

احمد الصعيدي ، خريطة القبائل الليبية..الرقم الصعب في المعادلة السياسية لحل الأزمات ، 29 مارس 2019 ، تم التصفح 18 ماي 2021 ، ساعة 23.30 ، منقول على :

<https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country>

2- السكان

بلغ عدد سكان ليبيا حتى نهاية العام 2017 نحو 7.2 مليون نسمة¹ ، تتوزع بين 50.4 % ذكورا و49.6 % إناثا ، ويشكل العرب والامازيغ 97 % من مجموع السكان ، أما 3 % الباقية فتتوزع بين اليونانيين ، المالطيين ، الايطاليين والهنود ، ويتركز أكثر من 90 % من السكان على طول الشريط الساحلي ، ما يظهر أن الصحراء والمناطق الداخلية تعرف نقص فادح في التعداد السكاني نظرا للظروف المناخية القاسية ، وقد بلغت الكثافة السكانية في ليبيا 3.62 كم² العام 2017² .

الثالث : الخصائص الثقافية

1- اللغة : اللغة الرسمية في ليبيا هي العربية ، والتي تشبه لحد بعيد لهجة صعيد مصر ، وتحمل اللهجة الليبية كلمات عربية تعتمد التصغير ، وتحوز داخلها كلمات ذات أصل تركي وإيطالي نظرا للماضي التاريخي والاستعماري ، ويلاحظ أن البربر يتحدثون لغة خاصة بهم ليس لها أبجدية تكتب بها ، كما يمتلك الطوارق لغتهم الخاصة إلى جانب العربية³.

2- الدين : تدين ليبيا بالإسلام ، عدا قلة من اليهود والمسيحيين ، ويشكل المسلمون نسبة 96.6 % من مجموع السكان ، فيما يمثل اليهود والمسيحيون 2.7% ، هاتين الديانتين لا تمثل الليبيين بل يعتنقها الأجانب المقيمون⁴ ، ويتبع المسلمون المذهب المالكي ، أما البربر فيتبعون المذهب الاباضي⁵.

3- العادات والتقاليد

تتميز ليبيا بقيم وتقاليد تعكس أصالة وثقافة شعبها ، فمثلا يتميز الرجل الليبي بلباس البرنوس والعباءة ويضع على رأسه طاقية أو طربوش ، أما الرجل الترقى في الصحراء يضع اللثام المعروف بحمايته للإنسان من حر الصيف وبرد الشتاء ، في حين ترتدي المرأة الحجاب المعروف في ليبيا

¹ تعرف على أخر إحصائيات التعداد السكاني في ليبيا ، 10 مارس 2018 ، تم التصفح 2 جانفي 2019 ، ساعة 16.45 ، للمزيد انظر : <https://www.afrigatenews.net/article/>

² السكان في ليبيا ، جانفي 2019 ، تم التصفح 11 مارس 2019 ، ساعة 15.30 ، للمزيد اطلع : <https://fanack.com/ar/libya/population/>

³ محمود شاكر ، مرجع سبق ذكره ، ص . 66 .

⁴ السكان في ليبيا ، مرجع سبق ذكره .

⁵ محمود شاكر ، ص ص . 67 ، 68 .

باللحاف بمعنى الجرد ، ويتميز الزواج في ليبيا بكون الزوجين لا يختاران بعضهما البعض ، حيث تفوض السلطة للأولياء ، كما أن الأولوية للزواج تكون حسب السن ، فيتزوج الأكبر سنا حتى الأصغر وهكذا.

كما يعطي الشعب الليبي قيمة كبيرة لقيمه وتقاليدِه ، فمثلا يمتلك الأب سلطة مطلقة على الأبناء في شتى مناحي الحياة ، وعند الاقتضاء في حل المشاكل الأسرية يستحيل أن يقوم الأبناء بمصارحة مباشرة للأب نظرا لهيبته وقوته ، وعليه تكون الفرصة مواتية للوساطة المتمثلة في العائلة المقربة من أحوال وأعمام وغيرهم ، كما يتميز الشعب الليبي بصعوبة التكيف مع من هو قادم خارج الحدود ، فيتم الشعور نحوه بإحساس الغريب الذي ليس له مكان في البلاد ، حتى وان أتى في مهمة تجارية نفعية متبادلة ، وهذا ما كان الفذافي يعيبه على الشعب الليبي في مختلف خطابه¹.

¹ محمود شاكر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 70 ، 75.

خلاصة الفصل :

يعتبر الأمن العماد الرئيسي للدولة واستقرارها يقوم على مدى توفره ، وبغياب الأمن لا يمكن أن تسير بشكل طبيعي ولا يسعها تطبيق سياساتها وخططها التنموية بشكل جيد ، وقد عرف الأمن منذ القدم صراع جدلي وفكري مستمر حول من يصيب معناه الحقيقي ، وذلك عبر العديد من النظريات التي فسرتة ووضعته ضمن سياقات معينة تخص تطورات حقل البيئة الدولية خلال فترات زمنية مختلفة.

أبرز الفصل الأول كذلك حجم المكانة الطبيعية والأهمية الإستراتيجية الهائلة لمنطقة المغرب العربي ، ورغم هذا إلا أن دوله لا تزال تعرف مشاكل على كافة الأصعدة وذلك راجع لعدة عوامل أبرزها غياب التخطيط الجيد وعراقيل البيروقراطية ، إضافة إلى التبعية والهيمنة الغربية ، والملاحظ أن الدول المغاربية تشترك في خصائص ثقافية واجتماعية مختلفة قد تمكنها نظريا من تحقيق وحدة مقاومة لتلك الهيمنة ، لكن الواقع يثبت أنها لم تقوى على تجسيد مخططاتها النظرية بسبب الخلافات المستمرة .

وتعد ليبيا محور الدراسة ثاني اكبر دول المغرب العربي مساحة بعد الجزائر ، إنها الدولة ذات العمق الصحراوي الإفريقي ، وإحدى بوابات العبور نحو الضفة الأخرى المتوسطية ، إنها الدولة التي تحوز ثروات طبيعية ضخمة لا تعد ولا تحصى جعلت منها مركز التكالب الدولي خاصة بعد سقوط نظام القذافي.

وقد عرفت ليبيا عبر تاريخها حركات استعمارية أوروبية مختلفة إلى غاية قدوم الإسلام الذي حرر المنطقة ، ثم قدوم الاستعمار الايطالي ، ومن تم الصراع بين الملكية والفكر الجماهيري بزعامة معمر القذافي ، هذا الأخير شكل عنوان التحرر ومحاولة نشر الثقافة العربية الأصيلة ، بيد أن ذلك كلفه الكثير " انظر الفصل الثاني " انتهى بسقوط نظام بأكمله ، وتدمير البنية التحتية للبلاد وأحداث وحرب دامية لا تزال مستمرة لحد الساعة.

الفصل الثاني

خطة الفصل.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول : الأزمات الأمنية الكبرى في ليبيا.

المطلب الأول : دوافع ووقائع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا

المطلب الثاني : التحول الميداني والتدخل الأطلسي في ليبيا

المطلب الثالث : نتائج تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا

المبحث الثاني : انتشار السلاح والجماعات المسلحة

المطلب الأول : فوضى حيازة الأسلحة

المطلب الثاني : بروز الجماعات المسلحة

المطلب الثالث : ملامح الانفلات الأمني في ليبيا

المبحث الثالث : فقدان السيطرة على الحدود و بروز خطر التقسيم الفدرالي

المطلب الأول : هشاشة الحدود الليبية

المطلب الثاني : ليبيا بعد الحرب وخطر الفدرالية

خاتمة الفصل.

تمهيد :

تميزت مرحلة حكم القذافي بتراكمات داخلية ولدت احتقانا شعبيا صامتا انتظر الفرصة المواتية من أجل التظاهر والاحتجاج ، فقد انتشرت عمليات القمع وحملات التضييق السياسي بشكل استحال فيه إبداء الرأي أو معارضة السلطة الحاكمة ، فعلى سبيل المثال قام النظام بتطهير الجامعات ضمن ما عرف بالثورة المضادة العام 1986 عبر استهداف الإسلاميين وأصحاب الفكر الليبرالي واليساري الذين أرادوا توحيد اتحاد الطلبة مثلما كان عليه إبان العهد الملكي ، الأمر الذي رفضه القذافي وجعله يشن عمليات تخويف وترهيب وإغراء الطلبة الجامعيين أصحاب الفكر المعارض من خلال دمجهم في مناصب وزارية حساسة ، أو القيام بانتهاكات حقوق الإنسان انتهت بعضها بالتصفية والقتل.¹

كما لا يمكن إغفال اللامساواة في عملية التنمية الاقتصادية بين الأقاليم الليبية الثلاث ومنح الأهمية القصوى لطرابلس ، مع تهميش القبائل المتواجدة في الأقاليم الجنوبية والشرقية ، إضافة إلى محاولة زيادة ثروة النظام على حساب التنمية المحلية ، فقد قدرت أرصدة النظام الليبي خلال سنواته الأخيرة نحو 2000 مليار دولار² ، كما عرفت ليبيا انغلاق ثقافي ورفض ما هو قادم من الخارج ما أنتج ضيق شديد في الأفق الفكري والسياسي لدى فئات معتبرة من الليبيين وفعاليات المجتمع المدني.³

بيد أن الطرح الذي لا يوافق بأن الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها ليبيا نابعة في الأصل من ظروف داخلية بحتة ، ويرى أنها كانت تشهد أوضاعا اقتصادية واجتماعية ليست بالكارثية ، والغالبية من شعبها استفاد من عوائد الربيع النفطي ، فعليه تلك الاحتجاجات الشعبية بمثابة مؤامرة مدبرة من طرف جهات أجنبية من أجل إثارة الفوضى التي تسمح بإضعاف ليبيا ، ومن تم تسهيل التحكم في ثرواتها الطبيعية ، هذا الطرح يدعمه الصراع الحالي الذي تعرفه ليبيا من طرف كبرى القوى الغربية والإقليمية في سبيل كسب مزيد من الامتيازات الاقتصادية النفطية.

¹ علي عبد اللطيف أميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 22 ، 23.

² بومدين وسيلة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 218.

³ زهير المغيربي ، نجيب الحصادي ، التحول الديمقراطي في ليبيا : تحديات ومآلات الفرص ، طرابلس ، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، دون سنة نشر ، ص. 5.

قامت الدول الغربية بعملية زرع الفوضى الخلاقة * داخل الدول التي لا تتناسب وسياساتها ، فاستنادا لنظرية الدومينو التي تعني تدرج النظم الواحد تلو الآخر انطلاقا من المفاعل التي أحدثها سقوط النظام العراقي العام 2003 ، تتم إعادة رسم الخريطة الجغرافية السياسية التي تشكلت منذ الحرب العالمية الأولى ، ويكون التطبيق العملي لها بابتزاز الدول العربية على تقديم تنازلات تتلائم والسياسة الأمريكية في المنطقة وإلا تحدث تدخلات في الشؤون الداخلية باسم الديمقراطية¹ ، وعند إسقاط ذلك على الحالة الليبية يتضح أن واشنطن لم تتفق وسياسات القذافي في الجوار الإقليمي ، تلك السياسات حملت نوعا من التحدي تجاه مصالحها وتوجهاتها ، فالنظام الليبي امتك السيولة المالية التي تجعل منه يؤثر بشكل قوي في مختلف المؤسسات الرسمية والغير رسمية للدول الإفريقية.

* تبرز أهم الخطط المحكمة للفوضى الخلاقة في حالة التبعية المطلقة للطرف الذي يتولى السيطرة بعد إسقاط النظام الحاكم نحو الدول الغربية الكبرى التي ساعدته في على ذلك ، فالجهة التي تتولى الحكم لا يمكنها مسايرة حالة الفوضى التي تكون عليها البلاد خاصة فيما يتعلق بالضعف الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي ، إضافة إلى البنية التحتية المدمرة والاضطرابات الأمنية المتوالية " النموذج الليبي بعد 2011 " ، تلك التبعة تهدف إلى تجاوز الاختلالات الحاصلة نتيجة الفراغ الدستوري والسياسي دون إغفال نقص خبرتها في التسيير ووضع خطط الإنماء المناسبة ، ومن أهم صور تلك التبعية تقديم الهبات والقروض المالية وعقد مؤتمرات دولية لجمع الأموال من اجل مساعدة الدول التي شهدت ما عرف بالثورات السلمية.

هذه الرؤيا ساقها أستاذ العلوم السياسية البريطاني جيرمي سولت " **Jeremy Salt** " إن تقنيات السيطرة والضبط التي استعملتها الحكومات البعيدة ، تتراوح بين الغزو والاحتلال والأساليب السرية الأخرى لممارسة التسلط عن طريق الاتفاقيات ، والشيء الأحدث يتم عن طريق خلق الاعتماد التآكلي لتلك الدول والدويلات على المعونة الخارجية الكبيرة الحجم " للمزيد انظر: جيرمي سولت ، **تفتيت الشرق الأوسط** ، ترجمة نبيل صبحي الطويل (دمشق : دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008) ، ص . 13.

¹ خليدة كعسيس ، الربيع العربي بين الثورة والفوضى ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 421 (مارس 2014) ، ص ص . 220 - 234.

خلفت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا تدخلا عسكريا جويا نفذه الحلف الأطلسي بغطاء أممي رسمي انتهى بمقتل القذافي بطريقة اقل ما يقال عنها أنها غير قانونية وإنسانية ، كما سقط المئات من الضحايا المدنيين العزل ، ودمرت البنية التحتية ، مع انتشار رهيب للأسلحة في مختلف الأقاليم الليبية ما منح ليبيا صفة الدولة الفاشلة * ، كما أدى الوضع المضطرب إلى ضعف الحدود البرية والبحرية ، ما سهل عبور جماعات تهريب البشر والسلاح والسلع بطرق غير الشرعية ، وحتى القبائل الحدودية انصاعت وراء تلك الأطماع وكأنها انتقمت لفترات تهمشها منذ عقود خلت من طرف النظام الليبي السابق ، فاندمجت ضمن تلك الجماعات طمعا في الأرباح المالية .

والظاهر أن إهمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم الجنوبي والشرقي منذ عقود طويلة أدى إلى احتقان شديد عندها ، فبعد رحيل القذافي وجد إقليم برقة " بشكل خاص " الفرصة مواتية من أجل إعادة إحياء مطالبه القديمة بتحقيق نوع من الاستقلال الذاتي الفدرالي عن طرابلس ، الأمر الذي شكل خطورة كبيرة على الوحدة الوطنية ، وقد يؤدي إلى تبعات وإفرازات متشابهة في قبائل أخرى ليبية ، بل وفي مناطق حدودية في الدول المجاورة مثل التشاد ، ومصر التي تربطها علاقات مصاهرة وقرابة قوية مع القبائل الحدودية داخل ليبيا.

* يعرف نعوم تشومسي الدولة الفاشلة أنها " الدولة التي تفقد القدرة أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه " ، وتعاني الدولة الفاشلة من عجز ديمقراطي خطير يجرده مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي ، وتعتبر الدولة الفاشلة نفسها فوق القانون سوا محليا أو دوليا ، فتمارس العنف وترتكب العدوان. للمزيد انظر : نعوم تشومسكي ، **الدول الفاشلة** ، ترجمة سامي الكعكي (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2007) ، ص. 8.

ذلك الفشل في حماية مواطني الدولة الأم من مختلف الأخطار المحدقة بأمنهم تجسد في النموذج الليبي ، حيث أن المجلس الانتقالي لم يستطع التحكم في تدفق الجماعات الإرهابية نحوها سواء تنظيم داعش " تنظيم الدولة " أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي داخل أراضيها ، بسبب انشغالها بمحاولة محو الآثار الأمنية التي خلفها رحيل القذافي أولا ، ومن ثم محاولة البناء مع الفواعل الوطنية المحلية المتفرقة ، ذلك الانشغال استغلته تلك الجماعات في التوغل داخل ليبيا ، ومحاولة ممارسة فكر إرهابي متشدد.

المبحث الأول : الأزمات الأمنية الكبرى في ليبيا

يعالج المبحث الأول الدوافع الحقيقية التي أدت إلى قيام الاحتجاجات الشعبية في ليبيا ، بين الأسباب الداخلية والمتمثلة في التضيق السياسي والثقافي ، اللا عدل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين القبائل المحلية ، استغلال النظام عائدات الثروة النفطية في ملئ أرصدته البنكية¹ ، وأخرى تتعلق بالعامل الخارجي الذي لعب دور المحرك والمدير ، فنظرية الفوضى الخلاقة وتدريج الأنظمة التي لا تناسب التوجه الغربي كانت ليبيا ضمن خططها ، ففي 14 افريل 2011 نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية " **New York Times** " تقريراً مفصلاً حول دور مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية ما عرف بالحراك العربي عبر برامج التدريب والرعاية التي قدمتها للناشطين الديمقراطيين في الوطن العربي قبل بضعة سنوات من انطلاق الاحتجاجات الشعبية.²

كما أفضت العلاقة السيئة بين النظام الليبي والعالم الغربي بعد حادثة لوكربي ، وارتجاله تجاه عدد من القضايا الدولية والإقليمية إلى رغبة ملحة في كيفية التخلص منه ، وليكون ما عرف الربيع العربي المخرج المناسب في تجسيد تلك الرغبة من خلال قيام احتجاجات شعبية رافقتها اضطرابات أمنية وتغطية إعلامية دعائية من طرف كبرى القنوات العالمية والعربية ألزمت بها الناتو التدخل باسم حفظ حقوق الإنسان ، والحريات الفردية ضمن إطار رسمي أممي وبمباركة عربية علنية.

بيد أن تدخل حلف الأطلسي رافقته انتقادات لاذعة من طرف المنظمات الدولية بسبب الكيفية التي قتل بها معمر القذافي ، وما مدى احترام الجانب القانوني والإنساني في مثل تلك الظروف والمواقف ، وهل ما حصل يعد المطلب الأول للشعب الليبي الذي تظاهر من اجل الدفاع عن الحريات والحقوق الإنسانية ، دون إغفال الجانب المأساوي من تدخل حلف الناتو من خلال تدمير البنية التحتية ، وتفكيك القبائل المحلية الليبية وخلق الفتن فيما بينها ، وهجرة لآلاف الليبيين نحو دول مجاورة.

¹ منى حسين عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص. 33.

² عمر نجيب ، سقوط الأئمة : الجوانب الخفية لحركة التحول في منطقة الشرق الأوسط ، 29 افريل 2011 ، تم التصفح

27 مارس 2020 ، ساعة 19.00 ، للمزيد انظر : <https://www.alalamtv.net/news/568201>

المطلب الأول : دوافع ووقائع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا

تندرج التحولات السياسية والأمنية الكبرى التي شهدتها ليبيا منذ 2011 ضمن سياقين مختلفين ، ادهم يظهر أن تلك الاحتجاجات الشعبية عفوية نابعة من البيئة المحلية ، وأخرى تجزم أن عملية إسقاط النظام كانت بأيادي خارجية بدعم أطراف محلية.

الفرع الأول : الدوافع الداخلية

1 - اللامساواة بين القبائل الليبية : تعد القبيلة بمثابة القانون العرفي غير الموثق في ليبيا في شكل منظمة اجتماعية يعترف بها كل أطراف الشعب الليبي ، فهي نواة التفكير السليم ومصدر للشرف ، كما تحوي أخلاق سليمة في صورة التقارب والتعاون ، ويعتبر الشيخ بمثابة الزعيم والوسيط بين الدولة وبين القبيلة التي ينتمي لها ، تلك الصلة تعد حاسمة من اجل تنفيذ السياسات محليا وإقليميا ، أي تهيئة الأرضية المناسبة من اجل إيجاد الترحيب والقبول الشعبي والمحلي.

ويعد التمييز القبلي عامل مهم في تصاعد الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها ليبيا ضمن سياق الانتفاضات العربية ، فالدولة الريعية كانت تتوافق والروابط القبلية ، بمعنى توزيع الإيرادات وفق مبدأ استفادة قبائل معينة على غرار قبائل القذافي التي انحدر منها القذافي ، وتغييب قبائل أخرى لم تتحصل على نفس الامتيازات مثل القبائل الشرقية ما اعتبر رمز داخلي غير ديمقراطي ، ومجرد حقنات مسكنة لا يمكنها الصمود لفترات زمنية طويلة¹ ، ولعل ذلك ترجمه سرعة تزايد شرارة الاحتجاجات شرقا " بن غازي تعد مهد انطلاق شرارة الاحتجاجات "2.

هيمن التوجه القبلي على ليبيا منذ عقود طويلة مما حرم فئات عديدة المشاركة في صناعة القرار خاصة فئة الشباب ، النخب المثقفة ، فعاليات الحركات السياسية والمجتمع المدني ، وكان الاعتماد على قبائل معينة دون غيرها في التسيير واتخاذ القرارات ، تلك القبائل عرفت بالولاء والطاعة التامة لسياسات النظام.

¹ ARTURO VARVELL ، THE ROLE OF TRIBAL DYNAMICS IN THE LIBYAN FUTURE ، ISPI Research Fellow ، May 2013 ، p p . 2 ، 6 .

² منى حسين عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص . 31 .

تفوق أهمية القبيلة في ليبيا دور المؤسسات الرسمية ، إنها الهيئة الاجتماعية التي يلجأ إليها المواطن لأجل حل مشاكله المختلفة ، وهي من تلعب دور الوسيط من أجل توفير مناصب الشغل وحل نزاعات الأراضي والعقارات بين العشائر المحلية ، إضافة لدورها في نقل الانشغالات إلى السلطة الحاكمة ، فالقبيلة تعد الركيزة التي عوضت الأحزاب السياسية والوزارات الوصية ، وعندما فضل القذافي قبائل معينة على حساب أخرى عطل أدوارها الاجتماعية ، وبرز احتقان وامتعض شعبي من تلك السياسات غير العادلة.

ب - هيمنة عائلة القذافي : شكلت عائلة القذافي السلطة التنفيذية والقضائية والجهة المتحكمة في كل شؤون البلاد ، بل واستفادت من امتيازات مادية كثيرة مكنتها من تحقيق ثروة طائلة ، وقد بلغ مجموع أرصدها المستثمرة في الخارج ما قيمته 150 مليار دولار أمريكي ، تلك الأموال تم تجميدها بالكامل بعد العقوبات الدولية المفروضة من طرف مجلس الأمن الدولي عقب الاحتجاجات الشعبية ، في حين أكدت الخزانة الأمريكية أن البنك المركزي الليبي يحوز 100 مليار دولار من احتياطات العملات الأجنبية ، كما صنف موقع ويكيليكس القذافي ضمن أغنى أثرياء العالم بثروة قدرها 131 مليار دولار¹ ، وكانت ليبيا تجني سنويا ما يعادل 50 مليار دولار مصدرها الربيع النفطي.²

ج - افتقاد مؤسسات الدولة : لم يتكون النظام الليبي من مؤسسات رسمية ، فغاب البرلمان وسلطة تشريع القوانين ، والقضاء الليبي لم يكن مستقلا بدرجة كبيرة ما يعني انعدام جهة تطبيق العدالة والقانون ، الأمر الذي فتح الباب أمام الاعتقالات العشوائية والتعسفية المعارضة السياسية³ ، وحتى المؤسسة العسكرية لم تكن موجودة في شكلها الحديث ، بل وعانت من نقص اليد العاملة المؤهلة ، إلى جانب رداءة خدمات الصيانة التي تخص المعدات العسكرية ، وبالرغم من تعليق العقوبات الدولية العام 1999 التي أعقبت حادثة لوكربي ، ورفع دول الاتحاد الأوروبي الحظر عن الأسلحة الليبية سنة 2004

¹ شاهر الأحمد ، تجريد أرصدة القذافي يكشف ثروته ، 10 مارس 2011 ، تم التصفح 7 جوان 2021 ، ساعة 19.45 ، للمزيد

انظر : <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/10/>

² يومدين وسيلة ، مرجع سبق ذكره ، ص. 218.

³ نور الهدى بن تقي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 171.

من أجل السماح لطرابلس بمواجهة الهجرة الغير شرعية ، إلا أن الجيش بقي في وضع تقليدي ضعيف وكان في شكل ميليشيات شعبية¹.

يعد هيكل الجيش الليبي أول سبب في عدم فرض الصرامة والتعامل الذكي تجاه احتجاجات 2011 ، ما مكن المحتجين الاستيلاء والسيطرة على المؤسسات الرسمية والمناطق الحيوية خاصة مناطق إنتاج النفط ، وعند مقارنة ما حصل في ليبيا مع الجزائر إبان العشرية السوداء ، يظهر الفرق في أن الجزائر ذات مؤسسة عسكرية صلبة منعت البلاد من الهاوية ، لتكون السند الذي اتكأ عليه رجال البلاد الخيريين في سبيل الخروج من مأزق أمني جد معقد.

د - انعدام الحركية السياسية : عمل نظام القذافي على تكريس مجتمع ليبي يتميز بالبدائية والامية وتتعدم فيه مقومات النشاط السياسي والحركية الثقافية المنفتحة ، حيث سيطرت الإيديولوجية التي أرادها النظام ، إضافة إلى نظام تعليمي عانى من اختلالات بنيوية عكست سلوك الشخص الحاكم² وكمثال على ذلك لم تعرف ليبيا أي انتخابات رسمية كبرى منذ عهد الملك السنوسي ، عدا انتخابات المناطق القبلية " مؤتمرات شعبية " والتي لم تجسد انتخابات برامج مؤسسة بل جسدت تصويتا مناطقيا فقط³ ، ولم تحظى تلك اللجان الشعبية بمصادقية في الواقع ، حيث لم يتجاوز عدد المشاركين نسبة 2 % من الشعب الليبي ، تلك المؤتمرات لم تتعدى في قراراتها الموافقة على القرارات والقضايا المطروحة أمامها من طرف النظام دون الخوض في تفاصيلها أو انتقاد البعض من جوانبها كون أعضائها يدينون بالولاء التام للنظام الحاكم⁴.

وبشكل عام فقد عانت ليبيا من غياب معارضة منظمة تترجم المطالب الشعبية ، ويرجع ذلك لمنعها من النشاط والحضور في الساحة السياسية ، وكانت رموز المعارضة منفية أو هاربة خارج الحدود بسبب قمع النظام لها ، كما تمثل الإعلام الليبي في تواجد قناة عمومية واحدة " الجماهيرية الليبية "

¹ سعيد حداد ، أي دور للجيش الليبي في الثورة على نظام القذافي ؟ ، 1 مارس 2011 ، تم التصفح 2 جوان 2021 ، ساعة 16.00 ، للمزيد انظر : <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011721194753437105.html#1>

² زاهي المغربي ، نجيب الحصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

³ بوكليخة عائشة ، الدول الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط : الحالة الليبية نموذجا ، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية ، العدد 2 (ديسمبر 2017) ، ص ص . 174 - 188.

⁴ زياد عقل ، عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ، مجلة سياسة دولية ، مجلد 46 ، عدد 184 (افريل 2011) ، ص ص . 70 - 73.

لعبت دور تلميع صورة النظام من خلال نقل خطاباته اليومية وإبرازه في شكل الحامي من الأخطار التي تحدد بها ، والتركيز الدائم أن البلاد مستهدفة من طرف العدو الغربي ، ولم يعرض التلفزيون المحلي أي محتوى يخص المعارضة السياسية أو الحوارات المتعلقة بنقد القرارات والمشاريع المطروحة ، كما عمل على نقل رضا الشارع الليبي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وفيما يخص الجرائد والصحف المحلية فلم تختلف في كونها تسير وفق توجه النظام الحاكم ، حيث لم تحظى بالحرية في نقل الأحداث.

هـ - ضعف البرامج الاجتماعية والاقتصادية :

أقر القذافي بعد انهيار المعسكر الشرقي العودة للنظام الاقتصادي الحر دون أي نقاش مع فعاليات المجتمع المدني من أجل أن يتلاءم ذلك مع خصائص المجتمع الليبي ، إلى جانب انعدام معارضة سياسية تبدي رأيها حول المشاريع التنموية الاقتصادية.

ووجب الإشارة إلى حالة التبعية نحو قطاع المحروقات طيلة عقود من الزمن¹ ، فمنذ العام 1990 أسهمت الزراعة بنسبة 2 % فقط من مجموع الميزانية الوطنية العامة ، ما شكل خطراً على المداخل المالية في حالة شهمت أسعار النفط انخفاضاً إبان الأزمات الاقتصادية العالمية² ، أما بخصوص الحقوق الاجتماعية للمواطنين الليبيين فقد كفلها القذافي في الوثيقة الخضراء* ، والتي

¹ منى حسين عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 38 ، 39.

² علي عبد اللطيف أميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 23.

* صدرت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في 12 جوان من سنة 1988 بمدينة البيضاء ، واحتوت على عدد من المبادئ تهدف حفظ كرامة المواطن الليبي وتوفير ظروف معيشية كريمة له ، فضمت الفقرة 3 حق المواطن في الحصول على محاكمة عادلة ، وحق التقاضي وبالتالي الدعوة إلى استقلالية تامة للقضاء ، إلى جانب العمل على إبطال عقوبة الإعدام في الأحكام القضائية ، ودعت الوثيقة الخضراء إلى حق المواطن الليبي في تملك الأراضي التي لا تعد ملكاً لأحد من أجل الاستئناس بها في تحصيل المكاسب المادية ، كما دعت الوثيقة إلى أن يمارس الشعب الليبي الديمقراطية مباشرة عبر المؤتمرات الشعبية وليس من خلال التمثيل النيابي وبالتالي رفض التواجد الحزبي ، إلى جانب حثها على منع استغلال الدين من أجل إثارة الفتنة والتعصب والفرقة داخل المجتمع الليبي. المصدر : الوثيقة الخضراء الكبرى ، تم التصفح 25

ماس 2020 ، ساعة 19.45 ، منشور على : <https://context.reverso.net/>

وبالرغم من أنها ضمت بعض والحريات ، إلا أنها لم تحمي الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الليبي الذي عانى من التضيق ومحاربة توجهات معارضة.¹

لكن الرأي المخالف يبرز أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام لم يكن بذلك السوء ، بل حمل الكثير من الايجابيات التي تنعم بها المواطن الليبي ، فقد اعتمد القذافي على الثروة الطبيعية والنفطية في تهيئة البنى التحتية ، وشيد المدارس والمستشفيات والطرق التي جابت عمق الصحراء الليبية ، ودعم الزراعة والإنتاج المحلي ، وكان المواطن الليبي صاحب أعلى دخل سنوي في القارة الإفريقية بنحو 14900 ألف دولار .

كما لم يغفل القذافي الجانب العلمي لطلاب الجامعات ، وأرسل مئات الطلبة سنويا من اجل إكمال دراستهم في الدول الغربية ، وعند حصول الشاب ليبي على شهادته العليا تدفع له الحكومة مرتبا شهريا إلى غاية إيجاد عمل في مجال تخصصه ، وكانت الخدمات الأساسية في ليبيا متوفرة بشكل مجاني " الماء والكهرباء " ولم يكن المواطن يدفع أي فلس مقابل الحصول عليها ، كما غابت الفوائد عن البنوك الليبية وبلغت نسبة الفائدة 0 % ، أما الراغب في الزواج يتحصل على قطعة ارض مساحتها 150 م² ، وفي جانب الرفاهية فقد تساوى سعر السيارات في المصنع مع سعرها في الأسواق المحلية.²

وبعد مرور عشرية كاملة عن رحيل القذافي يبدو أن المواطن الليبي صار يحن لمرحلة حكمه على الأقل في جانبه الاجتماعي ، وهو الذي تمتع بعدد الامتيازات والحوافز ، فأوضاع المعيشة لم تكن بتلك الدرجة من السوء التي صورها الإعلام الغربي والعربي مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية ، عكس المرحلة التي أعقبت تدخل الحلف الأطلسي والتي ميزتها الفوضى والتسيب ، وعدم توفر مناصب الشغل ، وتدمير البنية التحتية وتعطل الأجور ، كما عرفت المواد الغذائية ندرة فادحة ، وصار القوي هو ما يمتلك السلاح في ظل غياب قوة قانونية رادعة .

إن ليبيا لم تتحول إلى دبي أو الدوحة بل أصبحت أسوأ مما كانت عليه ، وانتقلت إلى واحدة من المراحل الأمنية والاجتماعية المعقدة إلى حد يشبه سوريا والصومال ، ويوحى ذلك أن الشعب الليبي

¹ منى حسين عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 38 ، 39 .

² جيمس بتراس ، ترجمة فاطمة نصر ، الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع (القاهرة : مكتبة سطور للنشر ، 2012) ، ص . 96 .

تعرض لأكبر خديعة من طرف الإعلام الغربي ، والذي صور للشعب بان بلاده ستصير أفضل على الأقل اجتماعيا وسياسيا.

الفرع الثاني : الدوافع الخارجية

1- ليبيا وموجات الفوضى الخلاقة :

في ظل ما شهدته المنطقة العربية من تحولات في المشهد السياسي والأمني ، تساؤلات عدة طرحت حول الجانب الخفي من وراء تلك الأحداث المتسارعة ، وحول ما إذا كان للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية عبر صنيعه مواقع التواصل الاجتماعي هي السبب من أجل إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط وفق مصلحة واشنطن.¹

تلك الرؤية تستند إلى الماضي الاستشراقي لبرنارد لويس * الذي يرى في الوطن العربي تجمعا لأقليات طائفية وعرقية ، ذلك التنوع يشكل حالة تناقض مستحکم فيتحول التنوع إلى كارثة وتصبح الديمقراطية منتج الدمار الخلاق² " النموذج الليبي " ، وحتى إن كان شعار هو تحقيق الديمقراطية ومصالح الشعوب إلا إن تطبيقها يعتمد على الاستخدام الصريح للطائفية " المثال اليمني والسوري " ، في حين قامت إستراتيجية الفوضى الخلاقة خلال ولاية اوباما على تحقيق اقل الخسائر الممكنة مع كسب اكبر المصالح ذات البعد الاقتصادي والعسكري داخل أهم المناطق الحيوية في العالم ، ويمر ذلك عبر

¹ خليدة كعسيس ، مرجع سبق ذكره ، ص. 220 - 234.

* ولد برنارد لويس العام 1916 في العاصمة البريطانية لندن من عائلة يهودية ، تخرج العام 1939 بدرجة دكتوراه تخصص تاريخ الإسلام وتاريخ الشرق الأوسط ، خلال دراساته استوعب فكرة أن سبب قوة المسلمين وتماسكهم هو قدرتهم على التوحد ، ومنه خطط للعمل على إسقاطهم وفق معطيات الدين وتعدد الطائفية ، وقد درس جيدا بنية المجتمع الإسلامي إبان العهد العثماني وفهم جيدا ذلك النموذج ، وساعد لويس في أفكاره ديانته اليهودية المتشددة العنصرية والتي ترى في النموذج الصهيوني الأفضل ، حصل لويس على الجنسية الأمريكية سنة 1982 ، كما اشرف رفقة صامويل هنتجتون ، وفرانسيس فوكوياما ، بالتخطيط لمستقبل الولايات المتحدة من أجل التحكم في العالم الإسلامي بعد الفراغ الذي خلفه سقوط الاتحاد السوفيتي ، وحظي برنارد لويس بمنصب عميد الدراسات الاستشرافية ، وخلال غمرة حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وبموافقة البنتاغون وضع مشروعه الخاص بتفكيك الوحدة العربية والإسلامية وتفتيتها إلى دويلات صغيرة ، ذلك المشروع وافق عليه الكونغرس الأمريكي العام 1983 وخصص له ميزانية ضخمة ضمن ملفات سرية ضمنمت اللعب على وتر التعدد الطائفي. للمزيد انظر : عادل الجوجري ، برنارد لويس ، سياتف الشرق الأوسط ، مهندس سايكس بيكو 2 (بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2013) ، ص ص. 5 ، 21.

² خليدة كعسيس ، ص. 220 - 234.

التقليل أو تفادي التدخل العسكري المباشر الذي ينتج عنه خسائر مادية وبشرية معتبرة مثلما حدث خلال فترة حكم بوش الابن بين 2001 و 2008 ونتائج غزو العراق واحتلال أفغانستان.¹

شهدت حقبة الحرب الباردة صراعات مباشرة بين القوى الكبرى ما كلفها خسائر مادية معتبرة دفعت بشعوبها إلى الاحتجاج ضد مختلف السياسات التي تهدف إلى مزيد من الحروب ، فعليه انتقلت الحروب نحو شكل جديد يعرف بحرب الوكالات والتي تعني " رعاية الحرب التقليدية أو القوات غير النظامية التي تقع خارج النظام الدستوري للدول من طرف القوة الكبرى في العالم " ، وتخص مناطق الحرب بالوكالة سواحل البحر المتوسط والبحر الأسود ، بلاد الشام ، جنوب آسيا ، تحت اسم يعرف بقوس عدم الاستقرار " are instability " بوصفها أكثر المناطق التجارية ازدحاما في العالم ، ومن صور الحرب بالوكالة الدعم التركي للمليشيات الليبية في قتالها ضد داعش ، دعم المتمردين في سوريا وتمويلهم بالأسلحة ، المساعدة الأمريكية في الحملة الجوية السعودية ضد الحوثي في اليمن ، وتعد ثورة الاتصالات والمعلومات أهم داعم للحرب بالوكالة عبر معرفة المعطيات الميدانية والبيانات الإحصائية بشكل دقيق.²

ب- سوء علاقة ليبيا مع الدول الغربية :

تميزت علاقات النظام الليبي بالتوتر الدائم مع الغرب ، فنتيجة لتصرفاته الجريئة اتهم بدعم الإرهاب الدولي ، وتم قصف مقره من طرف الطائرات الأمريكية العام 1986 ، كما اتهمت واشنطن ولندن النظام الليبي بتدبير سقوط طائرة تابعة للولايات المتحدة في سماء لوكربي الاسكتلندية سنة 1988 مما أسفر عن مقتل 259 شخص و 11 مدني ، وقد اتبع ذلك حصار اقتصادي على ليبيا مطلع سنة 1992 ، بيد أن القضية عرفت الحل سنة 2003 عندما قدم النظام تعويضات بقيمة 2.7 مليار دولار مع تسليم الجناة " عبد الباسط المقرحي " .

أزعجت سياسات القذافي الدول الغربية عندما ساند منظمة ايتا لتحرير إقليم الباسك الاسباني " Eta liberation " ، ومنح الدعم المالي للجيش الايرلندي السري " The Secret Army " ،

¹ تقرير مركز دمشق للبحوث والدراسات ، انسحاب الدوري الأمريكي إقليميا وسوريا " مظاهره أسبابه تحدياته والأفق المحتملة " ، 2016 ، ص ص. 12 ، 13 .

² Candace rondeaux ، david sterman ، **twenty first century proxy war are** ، onfpnorting strategic innovation in multipolar world since the 2011 nato intervention ، february 2019 ، p p.2 – 7 .

ووقف بجانب جبهة تحرير جزيرة كورسيكا الفرنسية " **The National Liberation Front of Corsica** " ودعم جماعة الدب المضئ في أمريكا اللاتينية " **Latin American liberation theology** " ، إضافة إلى استضافة زعماء الهنود الحمر بطرابلس سنوات 1987 و 1988 من أجل دعم فكرة استقلالهم عن الولايات المتحدة ¹ ، كما واصل القذافي في نهج العلاقات بصورة طبيعية مع تايوان الأمر الذي اغضب الصين ، بل واعتبرته تحدياً وتدخلًا صريحاً في شؤونها الداخلية. ²

وعند القيام بتحليل سياسات النظام الليبي تجاه أهم القضايا الدولية تتجلى فكرة واضحة بأنه يعد خطراً على مصالح الغرب الإستراتيجية بل وتعداه إلى التدخل في شؤونه الداخلية ، لتكون الرغبة ملحة لإفشاله وإضعافه ودعم أي نشاط داخلي يصب في ذلك ، وهو ما حصل لاحقاً عبر التدخل المباشر عندما تصاعدت الاحتجاجات الشعبية داخل المدن الليبية تحت راية الحلف الأطلسي وباسم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ، كما دعم ذلك التدخل التغطية الإعلامية الغربية الضخمة " على سبيل الذكر لا الحصر قنوات **BBC** البريطانية و **CNN** الأمريكية " والتي عكست دعاية معرضة أفضت إلى خلق صورة مغلوطة لدى الرأي العالمي مفادها أن القذافي يقوم بقتل شعبه بصورة وحشية ، بيد أن الحقيقة المكتملة تمثلت في دوافع انتقامية تسودها مصالح اقتصادية وإستراتيجية بحتة.

ج- صراع ليبيا مع الدول العربية :

تميزت علاقات نظام القذافي مع الأنظمة العربية بالتوتر والتشنج إبان المحافل الإقليمية وفي مقدمتها قمم رؤساء وملوك الجامعة العربية ، فمثلاً اتهم العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني القذافي بأنه وراء قيام جبهة البوليساريو وتأييده محاولة الانقلاب العام 1971 ³ ، ووصفه بزنديق إفريقيا الذي يقدر الكتاب الأخضر ، الشئ الذي يدل على توتر العلاقة مع المملكة المغربية ، في حين تميزت علاقة ليبيا مع لبنان بالتوتر بسبب توجهات ألقذافي إبان الحرب الأهلية اللبنانية ، حيث دعم فصائل معنية على

¹ رمزي المنيأوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 98 ، 99.

² محمد فايز فرحات ، السلوك الصيني الروسي إزاء الربيع العربي : قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية ، مجلة سياسات عربية ، العدد 1 (مارس 2013) ، ص ص 33 - 44.

³ المقرئف : لهذه الأسباب كان الحسن الثاني يكره القذافي ويناصبه العداء ، 29 ديسمبر 2019 ، تم التصفح 27 مارس 2020 ، ساعة 20.00 ، للمزيد انظر : <https://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2019/12/297/>

حساب أخرى ، من خلال وقوفه في صف الأحزاب المؤيدة للقضية الفلسطينية " الحركة الوطنية " كما انفق 700 مليون دولار على الفصائل اللبنانية بين عامي 1975 و1976¹.

وخلال العام 1978 أثار اختفاء الإمام الشيعي اللبناني موسى الصدر الكثير من التساؤلات بعد زيارته الجماهيرية الليبية من أجل المشاركة في احتفالات ثورة الفاتح ، ليتم اتهام القذافي بتصفيته وتنفيذ أمر بإلقاء جثته في البحر " تصريحات محمد إسماعيل مستشار نجل القذافي سيف الإسلام لجريدة نيويورك تايمز الأمريكية مطلع العام 2016 " .²

ووجه القذافي انتقادات للمملكة العربية السعودية والملك عبد الله خلال القمة العربية مصر 2003 بعد تسهيل مهمة الولايات المتحدة لضرب العراق والسماح باستغلال أراضيها ، وكرر القذافي ذلك في قمة الدوحة 2009 ، وبرز أن الملك عبد الله صنيعة الأمريكان التي تلعب دور حماية الرياض³ ، وبخصوص القضية الفلسطينية قدم القذافي حلا غريبا لحل النزاع القائم منذ عقود ، في صورة إنشاء دولة تجمع الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية وأطلق عليها اسم " اسراطين " ، وهو ما اغضب الفلسطينيين الذين اعتبروا ذلك استهزاء واستهتارا بقضيتهم ونضالهم.⁴

وكنتيجة لذلك فقد خلفت تلك العلاقات المتوترة بدعوة الجامعة العربية إلى فرض حظر جوي على طرابلس مباشرة بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية ، ومن تم المباركة العلنية وليست الخفية للتدخل الأطلسي بل ودعمه حتى ميدانيا " دول الخليج وفي مقدمتها الإمارات المتحدة وقطر " ، وهو بمثابة منح العرب الموافقة والشرعية المعنوية للولايات المتحدة وفرنسا بقيادة التحالف الدولي وتنفيذ ضرباتها ضد ليبيا تحت غطاء حماية الحقوق والحريات الإنسانية وعدم مساندة نظام معمر القذافي.

¹ ندى عبد الصمد ، القذافي والحرب الأهلية في لبنان ، 10 مارس 2011 ، تم التصفح 29 أكتوبر 2019 ، ساعة 21.00 ، للمزيد انظر : https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110310_qaddafi_lebanon

² محمد الطاهر ، كيف اختفى موسى الصدر ، 31 أوت 2016 ، تم التصفح 30 أكتوبر 2019 ، ساعة 23.30 ، للمزيد انظر : <https://arabic.rt.com/news/838920>

³ من خناقات القمة العربية .. عندما قال الملك السعودي للقذافي لا تتناول على أسياك ، 28 مارس 2015 ، تم التصفح 15 سبتمبر 2019 ، ساعة 16.30 ، للمزيد انظر :

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/03/28/687398.html>

⁴ رمزي المنياوي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 99.

الفرع الثالث : مرحلة الاحتجاجات الشعبية

في يوم الخميس 17 فيفري 2011 ووفق رواية كبرى القنوات الغربية والعربية خرج الآلاف من الشعب الليبي " الرواية الرسمية أكدت أن المحتجين كانوا مجرد عشرات " في مظاهرات سلمية انطلقت من بن غازي بعد دعوات ناشطين عبر شبكات التواصل الاجتماعي من اجل المطالبة بتطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية ومكافحة الفساد المستشري داخل النظام وتحقيق مزيد من الحريات ، بيد أن قوات الأمن¹ قابلت تلك التظاهرات بالعنف والقوة* ، في حين وصف القذافي المتظاهرين بالعملاء والجرذان والإرهابيين المدعومين من طرف جهات أجنبية.²

ووفق الرواية الغربية استخدمت قوات النظام العنف العشوائي ضد المحتجين واعتقلت مجموعات كبيرة من النشطاء الميدانيين واحتجزتهم دون أي محاكمات ، وقد وثقت تلك التطورات المتسارعة من قبل المتظاهرين ونشرت عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، الأمر الذي دفع بالسلطات الليبية إلى قطع الانترنت والقيام بعملية عزل المحتجين عن التواصل مع العالم.

اتهم المحتجون النظام القيام بأفعال خارجة عن القانون تراوحت بين الاغتصاب والاستعمال غير قانوني للأسلحة ، في حين اعتبرت المنظمة الحقوقية هيومن رايتس ووتش " **Human Rights Watch** " أن الانتهاكات حصلت من الطرفين³ ، ومع ازدياد حدة المظاهرات والقتل العسفي وفق رواية المعارضة تحولت المطالب لاحقا إلى إسقاط النظام ، خصوصا عند إحراق مقرات الأمن وتخريب

* تكون الجهاز الأمني خلال عهد القذافي من كتائب ولجان ثورية أنشأت مباشرة بعد ثورة الفاتح سبتمبر 1969.

ا - **الكتائب الثورية المسلحة** : تمثل دورها في حماية القذافي من أي خطر انقلابي يهدده كيانه وحكمه ، تشكلت من أبناءه وأفراد ذات الصلة بهم ، ومن ابرز أعمالها حماية القذافي من 15 محاولة انقلاب مدبر بين 1976 و 1985.

ب - **اللجان الثورية** : تكونت من شخصيات عسكرية مستعدة للقيام بأي أعمال من شأنها إرضاء القذافي ، ولعل ابرز أنشطتها القضاء على التيار الإسلامي المعارض خلال التسعينات ، للمزيد انظر: زياد عقل ، **عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية** ، مجلة سياسة دولية ، مجلد 46 ، عدد 184 (افريل 2011) ، ص 71 .

² سداد مولود سيع ، مرجع سبق ذكره ، ص . 145.

³ Insct institute for national security and conterterrorism syracuse university ، **Lybia in conflit** ، MacNaughton Hall ، 2012 ، p p. 6 19.

المؤسسات الرسمية وكل شيء رمزي له علاقة بثورة الفاتح سبتمبر 1969¹ ، ومع سقوط مزيد من القتلى دخلت ليبيا في حرب دامية تطورت لتشمل كل أرجاء البلاد على غرار الزنتان ، الجبل الغربي ، الزاوية ، وزوارة في الغرب ، العاصمة طرابلس ، كفرة في الجنوب الشرقي².

وفي 2 مارس 2011 أعلنت قوات المعارضة * تأسيس المجلس الوطني الانتقالي برئاسة وزير العدل السابق مصطفى عبد الجليل ، وأكد المجلس أنه الناطق والممثل الأوحد للشعب الليبي ، كما قدم تعهدات تمثلت في العمل على احترام حقوق الإنسان ، وتجسيد حقيقي لديمقراطية تركز على العدل والمساواة بين جميع المواطنين ، وقابل ذلك اعتراف العديد من الدول بسلطة المجلس كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي ، ليصبح النظام الليبي والقذافي معزولا سياسيا ودبلوماسيا³.

المطلب الثاني : التحول الميداني والتدخل الأطلسي في ليبيا

اعتبر حلف الشمال الأطلسي التدخل في ليبيا بمثابة التصدي لأفعال النظام الذي انتهك وفق الرواية الغربية حقوق الإنسان ولم يحترم المواثيق والأعراف الدولية بسبب قمعه لتظاهرات شعبية سلمية طالبت بتحقيق إصلاحات سياسية وتحسين ظروف المعيشة ، بيد أن الاتجاه المخالف لذلك يبرز أن الدول الكبرى وظفت الجانب الإنساني فقط كذريعة من أجل تصفية حسابات قديمة وضيقة مع نظام القذافي.

¹ سداد مولود سبع، مرجع سبق ذكره ، ص. 145.

² منظمة العفو الدولية ، المملكة المتحدة ، المعركة على ليبيا : القتل الاختفاء والتعذيب ، سبتمبر 2011 ، ص 15.

* لم تكن المعارضة التي قادت العمليات الميدانية في ليبيا لتحرز ذلك التقدم العسكري الميداني والمقاومة الشرسة لولا الدعم المالي الدولي والخليجي بدرجة أولى ، حيث قادت قطر حملة واسعة من أجل جلب المساندة الدولية لفصائل المعارضة الليبية المسلحة ، فخلال اجتماع مجموعة الاتصال في الدوحة القطرية بتاريخ 13 افريل 2011 أكد وزير خارجية قطر حمد بن جاسم على تقديم دعم مالي من أجل أن يدافع الثوار الليبيين عن أنفسهم ويحرزوا التقدم اللازم ، ورأى أن الشعب الليبي يحتاج للدفاع عن نفسه " وان نلبي احتياجاته التي تمكنه من الصمود أمام هجمات النظام المستبد " ، للمزيد انظر: أنور الخطيب ، اجتماع الدوحة : دعم مالي للثوار وتمسك برحيل القذافي ، 14 افريل 2011 ، تم التصفح 28 مارس 2020 ، ساعة 15.30 ، منشور على :

<https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-04-14-1.1420798>

³ منظمة العفو الدولية ، ص. 17.

الفرع الأول : القرار الأممي رقم 1973 وتدخل الحلف الأطلسي

بعد ورود تقارير ميدانية وإعلامية حول انتهاكات حقوق الإنسان قام بها النظام الليبي ضد المحتجين¹ ، اصدر مجلس الأمن الدولي في 26 فيفري 2011 القرار رقم 1970 بموجبه تم فرض عقوبات على النظام الليبي يمنعه من استيراد جميع أنواع الأسلحة ، كما وضعت قائمة من 25 شخصية تضم القذافي وأبناءه وبعض العناصر المقربة من النظام في وضع يمنعهم من السفر إلى الخارج ، إضافة إلى تجميد أمواله في الخارج " تقديرات أشارت أنه امتلك 32.2 مليار دولار أي ما يعادل 20 مليار جنيه إسترليني"².

وفي 11 مارس 2011 طالبت جامعة الدول العربية مجلس الأمن الدولي بفرض حظر جوي على ليبيا من اجل حماية المدنيين العزل ، هذا الطلب أيدته كل من الولايات المتحدة ، كندا ، فرنسا عبر لسان وزير خارجيتها ألان جوبيه وأكدت " ترحيبها بدعوة الجامعة العربية مجلس الأمن الدولي فرض حظر جوي على ليبيا وإنشاء منطقة آمنة تضم المناطق التي تتعرض للقصف " ، ثم تجسد ذلك في 17 مارس 2011 حين اصدر مجلس الأمن الدولي قرارا نص على فرض حظر جوي فوق الأراضي الليبية تحت رقم 1973 وبتأييد 10 دول فيما امتنعت 5 أخرى عن التصويت ، وقد شرع حلف الناتو رسميا يوم 19 مارس 2011 في تطبيق القرار الدولي عبر استهدافه القواعد الجوية والبرية والمنشآت الحيوية للنظام الليبي ، وأطلق الناتو على حملته اسم " فجر اوديسا " ثم غيرها لاحقا إلى " الحامي الموحد "³.

وقد عمل القرار الاممي أولا على دعم المعارضة الليبية من خلال حماية الأجزاء والمناطق التي اكتسبتها شرقا ، ومن تم فتح الطريق أمامها لأجل التقدم تجاه الأراضي الغربية التي كانت تحت سيطرة النظام ، كما لم يشر القرار إلى أي نوع من التدخل البري في ليبيا ، بل أعطى تلك المهمة للمعارضة تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي⁴ ، وخلق نوع من التوازن بين المعارضة وكتائب القذافي ، فالأخيرة تفوقت برا نظرا لخبرتها وتنظيمها أكثر من قوات المعارضة التي افتقدت لسلطة مركزية قوية تدير عملياتها.⁵

¹ منظمة العفو الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص. 13.

² منى حسين عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص . 44.

³ المرجع نفسه ، ص. 46.

⁴ زياد عقل ، مرجع سبق ذكره ، ص. 73.

⁵ سداد مولود سبع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 146 ، 147.

الفرع الثاني : الدوافع الحقيقية وراء تدخل حلف الأطلسي في ليبيا

إذا كان الظاهر المعلن من وراء تدخل حلف الأطلسي الناتو في ليبيا هو حماية المدنيين وتوفير مظلة مناسبة لقوات المعارضة من أجل الإطاحة بنظام القذافي ، وتحقيق الديمقراطية التي يحلم بها الشعب الليبي ونشر السلام والأمن ، إلا أن الدوافع الحقيقية وراء ذلك يمكن إبرازها في :

1- المصالح الاقتصادية

يتميز النفط الليبي بخصائص لا يتوفر عليها أي حقل نفطي في العالم من حيث سهولة الاستخراج والجودة ، إضافة إلى قربه من الأسواق الأوروبية ما يسهل عملية التصدير ، في حين رفع اكتشاف النفط الصخري من مخزون ليبيا الاحتياطي ليصل إلى 74 مليار برميل ، ذلك الرقم لا يمثل سوى إغراء للدول الكبرى الراغبة في كسب مزيد من المصالح النفطية ¹ ، ويسلم الطرح الذي يرى أن القذافي حرم الدول الغربية من عديد الامتيازات داخل ليبيا مقابل تنامي قوي للدوري الصيني " بلغ حجم التبادل الصيني مع الجماهيرية الليبية العام 2010 قيمة 7 مليار دولار جزء كبير منها يخص قطاع النفط " ² انه السبب الرئيسي الذي جعل الغرب يهدف للتحكم في النفط الليبي.

وعلى نقيض ذلك تبرز معطيات أخرى تفيد أن الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية والفرنسية والبريطانية كانت تسيطر على معظم حقول النفط الليبية ، بل ورحب بها النظام منذ مطلع التسعينات بالرغم من العقوبات المفروضة على ليبيا بعد حادثة لوكربي العام 1986 ، فمثلا كانت شركة برتيش بتروليوم " **British Petroleum** " تحوز عقدا مدته 7 سنوات كاملة قبل الحرب الليبية وباستثمارات تفوق 2 مليار دولار وضمن مساحات نفطية ضخمة ، كما شهد العام 2010 توقيع شركات أخرى لعقود استغلال جديدة في ليبيا أبرزها شركة آني غاز الإيطالية " **ENI - Ente Nazionale** " ، اكسون موبيل الأمريكية " **ExxonMobil** " ، وميتسوبيشي اليابانية " **Mitsubishi** " ³.

¹ لوهاب حدرياش ، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 4 ، (نوفمبر 2017) ، ص. 133 - 114.

² محمد قروش ، تنفيذ السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي : المجالات الوسائل والانعكاسات (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، ط 1 ، 2018) ، ص. 146.

³ جيمس بتراس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 71 ، 72 .

وبتعبير آخر توضح المعطيات الأخيرة أن خلفيات التدخل الأطلسي في ليبيا تجاوزت دافع المصالح النفطية ، وتعدته إلى محاولة إزاحة القذافي من حشر انفه والزج بنفسه في مختلف القضايا الإقليمية البارزة في منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص ، فعبر المال الذي جناه من عائدات الربيع النفطي تمكن من التأثير لدى مختلف المؤسسات المحلية الإفريقية وأقنعها بضرورة التصدي للهيمنة الأجنبية و المطالبة بحقوقها ، وتوعيتها بأنها تمتلك القدرة اللازمة من اجل النهوض الاقتصادي والتصدي للتبعية الغربية.

أ - تلميع الصورة التقليدية للتدخلات الغربية

أصر الحلف الأطلسي على تحسين صورته أمام الشعوب الضعيفة في دول العالم الثالث ، والعمل على إزالة المخاوف التي كانت تتشكل كلما كان الحديث عن التدخلات الدولية ذات الأهداف السلمية ، والتأكيد أن التدخل في ليبيا هدفه خدمة مصالح الشعب الليبي وتحقيق الاستقرار والأمن ، ولعل تلك المخاوف ترجع أساسا إلى النتائج المأساوية اللتان رافقتا التدخل في أفغانستان 2001 والعراق 2003 وما أنتجته من مآسي لتلك الشعوب لا تزال تتجرعها ليومنا هذا.¹

ولم يهدف الحلف الأطلسي ضمن أجنداته الخفية إلى تحقيق الأمن والسلم في الدول الضعيفة التي شهدت تدخلات دولية باسم الديمقراطية وتحت ذريعة الإرهاب الدولي ، بل عمل على تحقيق مصالح دوله الاقتصادية منها والإستراتيجية ، كما منح طابع القوة وكسب المصالح والقمع وقام بتكييفها أو بالأحرى تقنينها وجعلها مبدءاً من مبادئ القانون الدولي ، وطور من عقيدته الأخرى القائمة على حماية مصالح دوله الأعضاء فوق أراضيها الجغرافية المادية المرسومة إلى مناطق تعد مجال حيوي وجزء مهم من الأمن القومي لوحده ، ويركز الحلف كذلك على تهيئة الأرضية المناسبة للدول الخارجة نوعا ما عن سيطرة المراكز الرأس مالية من خلال تكوين بناء داخلي يقبل ومتطلبات رأس المال الدولي.²

¹ محمد عبد الحفيظ الشيخ ، التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة : ليبيا نموذجا ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مجلد 1 ، عدد 2 (ديسمبر 2018) ، ص ص. 23 - 41.

² لطي حاتم ، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر (دون مكان نشر ، دون دار نشر ، ط . 1 ، 2010) ، ص . 56.

جدول رقم (1) : نماذج عن بعض التدخلات العسكرية الغربية " الأمريكية "

التدخل	السنة	الهدف الغربي المعن	النتائج الملموسة
سوريا	2012	تغيير النظام وحماية المدنيين	بقاء النظام ومقتل 100 ألف شخص فقط خلال أول سنتين 2011-2013 + تدمير كلي للبنية التحتية للبلاد
كوسوفو	1996	وقف أعمال العنف	قراية 1 مليون لاجئ فروا من كوسوفو + آلاف الضحايا
العراق	2003	نزع أسلحة الدمار الشامل من النظام	قيام نزاعات داخلية وحروب طائفية + 1 مليون قتيل + 4 مليون لاجئ
أفغانستان	2002	مكافحة الإرهاب " تنظيم القاعدة "	زيادة الفوضى + تصاعد العنف + تغذية التطرف + خسائر بشرية من الطرفين
ليبيا	2011	تغيير النظام وحماية المدنيين	تدمير البنية التحتية + خطر الانفصال الفدرالي لبعض الأقاليم الليبية + هشاشة ومأزق امني معقد
الصومال	1993	إرساء القانون والحريات الإنسانية	تفتت دولة الصومال ودخولها حيز الدول الفاشلة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معارف ومكتسبات قبلية ، إضافة إلى : تقرير تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني ، مجلة مسارات ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ماي 2012 ، ص ص. 4 - 14.

ويعكس الجدول المعروض أمثلة عن بعض التدخلات العسكرية الغربية " الأمريكية " سواء بقرارات منفردة ، أو بتفويض أممي يهدف نظريا لحماية حقوق الإنسان ونشر السلم وتحقيق الديمقراطية في دول العالم الثالث ، بينما تبرز الأهداف الخفية في تحقيق مصالح اقتصادية وإستراتيجية بدرجة أولى ، وكيف أنها أفضت إلى خسائر مادية وبشرية معتبرة.

ج - إزاحة القذافي من زعامة القارة الإفريقية

أراد القذافي توحيد إفريقيا ضد الامبريالية واعتبر أقوى الزعماء داخل منظمة الاتحاد الإفريقي ، وقد اعتمد في ذلك على الثروة النفطية لبلاده من اجل نسج شبكة قوية من العلاقات مع الحكام وقوى التأثير ورجال الأعمال في القارة الإفريقية ، كما طرح فكرة الولايات المتحدة الإفريقية وان يكون زعيما لها ، وانتقد بشدة الاستغلال الفاحش للثروات الطبيعية من طرف القوى الاستعمارية التقليدية ، في حين ساند حركات التحرر في القارة من خلال دعمه لتحرر السود ضد البيض في جنوب إفريقيا ومساندته حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ، وفي زيمبابوي حينما دعم الزعيم موغابي.

وفي العام 1992 أسست 45 دولة افريقية منظمة الاتصال بالأقمار الصناعية الإفريقية الإقليمية " ATU " حتى لا تبقى في تبعية مستمرة للشركات الأجنبية التي تفرض عليها تكاليف باهظة ، وتم تمويل ذلك المشروع من طرف النظام الليبي ¹ ، ولم يكتفي القذافي بذلك بل وقف إلى جانب الأفارقة في مساعدهم لتأسيس عملة موحدة تعادل عملة اليورو الأوروبية ، وعندما طرحت الفكرة في البادئ لاقت تخوفا من طرف الدول التي عملتها الرسمية الفرنك الفرنسي ، مما شكل تحديا لزعماء إفريقيا.

وفي سنة 2016 نشر موقع ويكيليكس مجموعة من رسائل البريد الالكتروني تعود إلى العام 2011 نقلا عن مرشحة الرئاسة الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون ، هذه الأخيرة كشفت عن الدوافع الحقيقية التي أدت بالدولة الغربية إلى تدبير التدخل السريع في ليبيا ضمن سياق ما عرف الربيع العربي ، ومن بين تلك الأسباب يبرز في الواجهة التصدي لمشروع القذافي في إفريقيا المضر بمصالح الولايات المتحدة وفرنسا بشكل خاص ، ورغبة الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي في الحصول على النفط الإفريقي بشكل أوسع ومحاولة استغلال 143 طن من الذهب والفضة في دول غرب القارة ، مع وجود تخوف فرنسي من ترويج القذافي بقوة لمشروع تأسيس عملة موحدة تعوض الفرنك خاصة بدول غرب إفريقيا الفرنكوفونية ، وكان من شأن ذلك أن يضر بمصالح فرنسا الاقتصادية. ²

¹ لوكا وبالا ، إفريقيا في حقبة ما بعد القذافي ، وجهة نظر افريقية ، 28 نوفمبر 2011 ، تم التصفح 1 افريل 2020 ، ساعة 22.00 ، للمزيد انظر : <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/11/2011112811345274349.html>

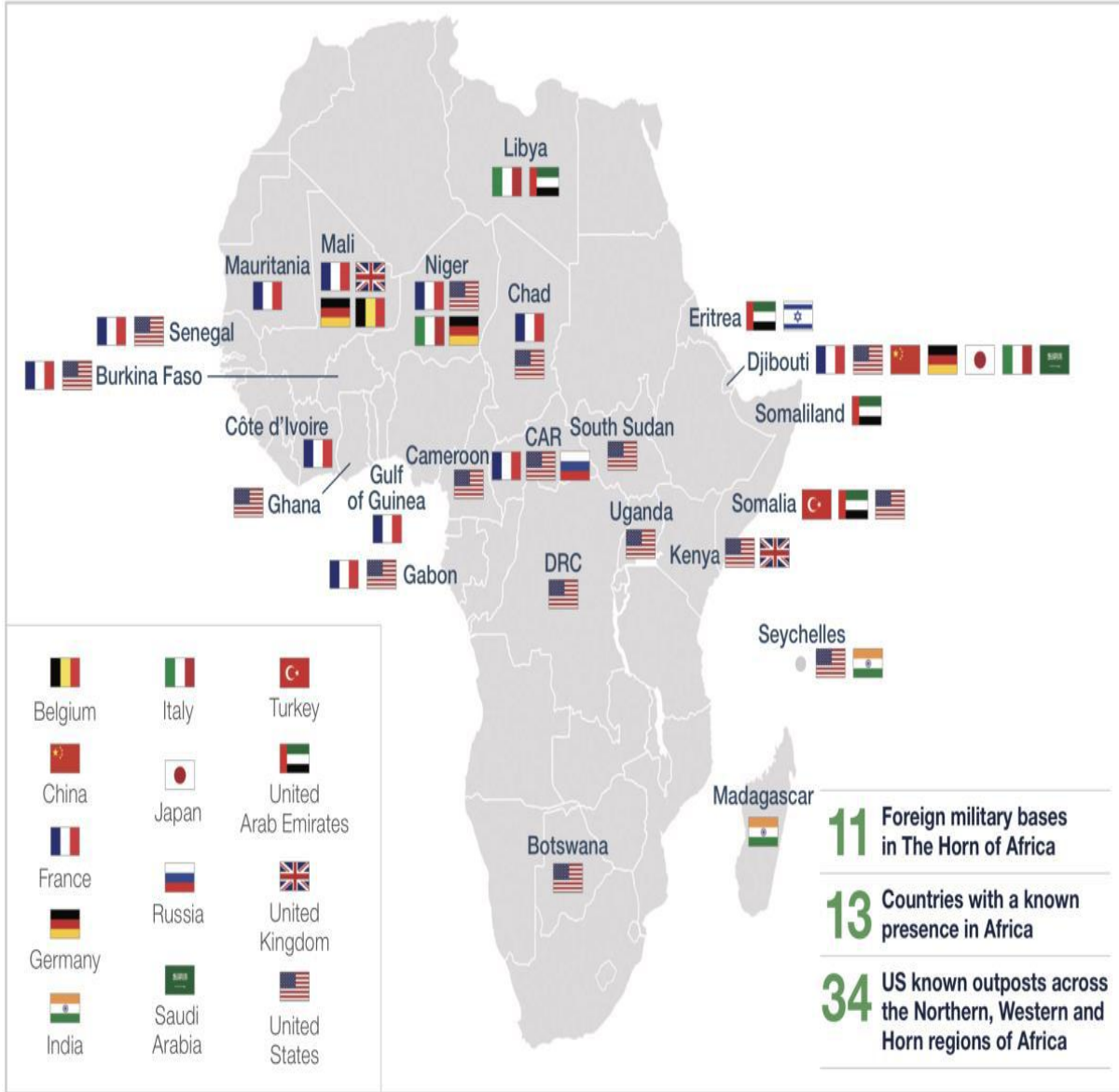
² Orozco Macías ، Andrés Fernando ، **The Fall of Gaddafi Through CNN and Fox News : The Spectacular Enemy Vision According to Edelman Murray** ، Universidad Autónoma de Manizales ، vol 26 ، no 46 (2019) ، p p.2 -13.

طالما رغبت الولايات المتحدة في نقل القيادة العسكرية للأفريكوم من شتوتغارد الألمانية إلى القارة الإفريقية " القاعدة تأسست في فيفري 2008 " ، لكنها وجدت رفضا من طرف المجتمع الإفريقي وضغطه الدائم على حكوماته لمنع عودة التبعية الغربية ، إضافة إلى وزن القذافي وتأثيره داخل أهم المؤسسات الرسمية في صورة منظمة الاتحاد الإفريقي ومختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ، في حين كانت مختلف خطاباته الحماسية الثورية تدعو إلى رفض التواجد الغربي ، مناهضة الامبريالية ، ومجابهة أي شكل من أشكال التبعية.

حث النظام الليبي الدول الإفريقية على رفض أي عروض أمريكية بخصوص نقل قاعدة الأفريكوم بل أغراها باستثمارات مالية ضخمة تجاوزت عتبة 150 مليار دولار ، وقام بالمساهمة في تأسيس بنك التنمية الإفريقي بدعم مالي قدره 30 مليار دولار ، ومباشرة بعد مقتله أعلنت واشنطن عزمها إرسال قوات عسكرية نحو أربع دول افريقية وهي إفريقيا الوسطى ، جنوب السودان ، الكونغو الديمقراطية ، وأوغندا، مع إجراء 14 مناورة عسكرية مشتركة سنة 2012 ، ليشكل ذلك بداية عودة التوغل العسكري الأمريكي في القارة الإفريقية والتي كان القذافي اشد المعارضين لها.¹

¹ Dan glazebrook ، **Libya ، Africa ، and AFRICOM : An Ongoing Disaster** ، 18 june 2012 ، 3 April 2020 : <https://zcomm.org/zmagazine/libya-africa-and-africom-an-ongoing-disaster-by-dan-glazebrook/>

خريطة رقم (4) : أهم القواعد العسكرية في القارة الإفريقية



المصدر :

Himanshu Dubey ، **AFRICA's GROWING FOREIGN MILITARY BASES A Race for Regional Superpower ?** ، CENTRE FOR SECURITY STUDIES | JSIA ، JANUARY ، 2021 p. 2.

يعكس التواجد الغربي في إفريقيا من خلال القواعد العسكرية حجم التنكالب والتنافس الدولي في سبيل كسب المزيد من المصالح الإستراتيجية داخل القارة والتي كان النظام الليبي ممثلاً في القذافي اشد المعارضين لها ، بينما يتضاعف خطر الهيمنة الغربية في أن ذلك التواجد يتسم بكثير من القبول

والترحاب من قبل قادة دول إفريقيا قياسا بحجم الحماية التي يحوزونها مستقبلا مقابل السماح بالتواجد العسكري.

الفرع الثالث : الحلف الأطلسي ينهي 42 سنة من حكم القذافي

في العشرين من أكتوبر 2011 أظهرت مقاطع فيديو تناقلتها كبرى القنوات العالمية إلقاء القبض على القذافي في مدينة سرت ملطخا بالدماء مقتادا نحو سيارة ، في حين أوضحت بعض الشهادات تعرضه للضرب بواسطة مسدس ، وروى قائد المنطقة الجنوبية في ليبيا محمد ليث أن القذافي كان مسلحا داخل سيارة أطلق عليها النار من طرف الثوار ، لكن ومع محاولته الفرار حصلت اشتباكات مع مرافقيه أدت إلى إصابته في الكتف ليقتل على الفور¹ ، وقد احتوت قافلة القذافي التي كانت تعبر مدينة سرت على 250 شخص من مرافقيه قبل أن يتم قصفها جوا من طرف حلف الناتو .

بينما تشير مصادر ميدانية أن 105 من الجثث التابع لموكب القذافي تناثرت مباشرة بعد اندلاع الاشتباكات مع قوات المعارضة ، ثم حاول بعض عناصر النظام الفرار تجاه أنبوبين للصرف الصحي كانوا يحاولون الاختباء فيه ، قبل القبض عليهم من طرف المعارضة المسلحة ومن بينهم معمر القذافي ، قتل البعض منهم ، بينما تعرض البعض الآخر للضرب المبرح.²

وقد علق الناتو في رواية رسمية أن طائرات تابعة له قصفت سيارات موالية للنظام حوالي الساعة 6.30 من صباح العشرين أكتوبر 2011 ، وعلى الأرجح كانت إحدى تلك السيارات تضم القذافي ، أما المجلس الوطني الانتقالي عبر رئيس مكتبه التنفيذي محمود جبريل فقد فصل في مصرعه مستندا على الأدلة المقدمة من الطب الشرعي ، وأكد أن القذافي تم اقتياده من أنبوب للصرف الصحي في سرت وهو مصاب في ذراعه لكن وبعد إدخاله إلى السيارة وقع تبادل إطلاق نار بين قوات المعارضة والقوات المرافقة له نجم عنها إصابته في الرأس لثم نقله إلى مستشفى سرت أين توفي قبل الوصول إليه ، وقال أن المجلس لم يصدر أي أوامر بقتله.³

¹ رمزي المنياوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 8 ، 9 .

² Human Rights Watch ، **Death of a Dictator ، Bloody Vengeance in Sirte** ، United States ، 2012 ، P.6.

³ رمزي المنياوي ، ص ص. 8 ، 9 .

المطلب الثالث : نتائج تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا

لم يكن التدخل الأطلسي في ليبيا يحمل في جعبته الخير والأمان للشعب الليبي ، حتى وان تم القضاء على القذافي إلا أن ذلك خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة ، كما أن الكيفية التي قتل بها تحمل الكثير من التساءلات حول مدى احترام حقوق الإنسان ، والتي تعد احد الأسباب العننية لذلك التدخل.

الفرع الأول : الخسائر المادية والبشرية

رغم الترسانة الجوية الضخمة والقدرات المادية والعسكرية التي يضمها الناتو ، إلا أن ذلك لم يمكنه من حسم أهدافه مبكرا حيث امتدت عملياته شهورا متواصلة ، ما شكل عبئا على الشعب الليبي الذي عاش ويلات الحرب والدمار بوقوع تجاوزات تسببت فيها العمليات الجوية المكثفة للحلف الأطلسي ، وخلال تلك الأحداث طرح التساؤل حول الأسباب التي أدت إلى بالناتو الى البطئ في حسم المعركة على القذافي ، وهل ذلك راجع لصعوبات ميدانية ، أو أنه استهدف تدمير البنية التحتية حتى يسهل على أعضائه السيطرة مستقبلا على ليبيا والتحكم في ثرواتها.¹

قصفت المدن في ليبيا وعرقلت الشبكات والطرق التجارية ، وعطلت الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات الوطنية ، ومنعت قوات الحلف وصول المساعدات الإنسانية والغذائية إلى مناطق الحرب² ، كما اجبر الآلاف من العمال الأجانب خاصة الآسيويون المهرة وشرق أوروبيين والأفارقة على العودة إلى بلدانهم بسبب سوء الأوضاع الأمنية ، فبحلول شهر سبتمبر 2011 فر من ليبيا ما يقرب 672.000 مواطن أجنبي، وبنهاية سنة 2011 رحل 4500 شخص إلى مصر ، فيما هاجر 187.000 مواطن ليبي الحدود مع تونس غربا.³

خلف تدخل الناتو فرار 60 ألف شخص مباشرة مع بدئ العمليات ، كما ازداد الاقتتال العنيف بين عدة فصائل مسلحة ما جعل 2.8 مليون مواطن ليبي يعيشون في وضع غير آمن ، وبين شهري جوان 2014 وجوان 2015 تم الإبلاغ عن 2380 حالة وفاة ناتجة عن القتال المسلح ، إضافة إلى

¹ نادية محمود مصطفى ، الثورات العربية في النظام الدولي (القاهرة : دار البشير للثقافة ، ط. 1 ، 2014) ، ص ص.

118 ، 119.

² جيمس بتراس ، مرجع سبق ذكره ، ص. 96.

³ جيمس بتراس ، مرجع سبق ذكره ، ص. 19.

435000 نازح داخلي ، في حين ظل عدد النازحين أعلى بكثير من الأرقام المقدمة بسبب صعوبات ميدانية تخص عمليات الإحصاء.

ويلاحظ انهيار القانون بشكل واضح وزيادة معدلات القتل والتجنيد القسري وزرع الألغام الأرضية ، وتراجع الخدمات الصحية العامة وتوقف التعليم خاصة في بنغازي ومعظم المناطق الشرقية ، ولا يمكن إغفال أن البعض من قتال النانو استهدفت في بعض المرات مناطق مأهولة بالسكان ، ففي أوت 2011 تسببت غارة في بلدة مجر بمقتل 34 مدني وجرح 38 شخص ، وبين 2011 و 2015 شكل المدنيون في ليبيا 79 % من مجموع ضحايا الاقتتال الدامي بين مختلف الفصائل المسلحة.¹

ويمكن اختصار الخطط الغربية بأنها تحمل خيارين لا ثالث لهما ، يعتمد الأول على إضعاف النظام الليبي وتدمير قواته ومعاقلة وعتاده اللوجستي ، وحتى إن لم يتم القضاء عليه كلياً فإن بقاءه سيكون بمثابة انتصار بنكهة ناقصة على شاكلة ما حصل في صربيا التي أعقبت حملة كوسوفا العام 1999 " نظام ميلوسفيتش " ، أما الخيار الثاني للنانو هو تحقيق نصر ساحق بشرط اخذ مزيد من الوقت ، وبالتالي مبدأ اللا عودة ولو تطلب ذلك نشر قوات برية لم تكن أصلاً ضمن القرار الاممي ، وهو ما تجسد بحرب دامية استمرت قرابة 7 أشهر كاملة ، بيد أن ذلك كلف ليبيا خسائر بشرية ومادية وتدمير البنية التحتية.

الفرع الثاني : الجوانب القانونية والشرعية في مقتل معمر القذافي

تطرح الطريقة التي اغتيل بها القذافي من طرف حلف النانو وقوات المعارضة الكثير من التساؤلات حول مدى احترام المواثيق الدولية في الحروب الدولية ، وهل كان ذلك بالأساس المطلب الأول للاحتجاجات الشعبية ! والتي قامت من اجل تحقيق العدالة واحترام الحريات الإنسانية.

من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي تعد طريقة تصفية القذافي وفق اتفاقيات جنيف حول معاملة الأسرى التي أنشأت في 12 أوت 1949 بمثابة جريمة حرب من طرف جهات طالبت بإلغاء الدكتاتورية واللا عدل ، فالعدل كان من الضروري أن يتضمن محاكمة نزيهة علنية تعطي الحق للقذافي الدفاع عن نفسه وشرح مواقفه وتبرير خياراته ، حتى يتسنى للشعب الليبي معرفة كل الحقائق التي ثار

¹ Rihab Elhaj ، Hannah Tonki ، **Civilians suffer from the use of explosive weapons in Libya** ، United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs ، September 2015 ، p p.16 – 28.

لأجلها ومحاسبة المسؤولين الفعليين عليها ، ويبرز المحامي الجزائري شايب صادق أن القذافي كان اعزل لحظة اعتقاله ولم يكن يحمل أي سلاح ولذلك لم يمثل تهديدا لمعتقليه ، بيد انه تعرض للضرب والتعنيف من طرف قوات المعارضة الليبية في صورة تحمل نوع من الحقن الدفين الموجه لشخصه ، ما يمثل خرق صريح لقواعد حقوق الإنسان الدولية.

في حين أدانت الشبكة الدولية للحقوق والتنمية الكائن مقرها بسويسرا بشدة مقتل القذافي دون أي محاكمة ، ووصفت تلك اللقطات التي أظهرتها وسائل الإعلام بجريمة حرب ، ونظرة غير مناسبة لحقوق الإنسان في ليبيا تعكس توجه انتقامي صريح ومباشر.¹

¹ حسان حويشة ، الهام بوتلجي ، تعذيب القذافي وقتله جريمة لا تغتفر ، 22 أكتوبر 2011 ، تم التصفح 18 نوفمبر 2011 ، ساعة 14.00 ، للمزيد انظر : <https://www.echoroukonline.com/2011/10/>

المبحث الثاني : انتشار السلاح والجماعات المسلحة

تفاعل الليبيون بعد رحيل نظام القذافي في أن يسود بلادهم الأمن والاستقرار ، بيد أن مخلفات الحرب وتدخل الحلف الأطلسي بحملات جوية لمدة تجاوزت 6 أشهر أفضت إلى تدمير البنى التحتية وبرز معضلة أمنية معقدة ، وواقع ميداني متشابك يصعب التعامل معه بسهولة.

توسع انتشار السلاح بشكل رهيب داخل ليبيا ، وكانت الصعوبة تكمن في كيفية السيطرة عليه من طرف السلطات الرسمية الجديدة التي لا تمتلك الخبرة اللازمة في مثل تلك الظروف والمواقف خاصة أن الكثير وظفها في الدفاع عن نفسه مع الانتشار الرهيب للعنف وآلا امن وغياب سلطة قضائية رادعة تفرض القوانين وتقوم بتطبيقها * ، ورغم محاولات دمج حاملي السلاح داخل المؤسسات الأمنية ، إلا أن تلك الخطط فشلت بسبب غياب الثقة تجاه السلطات المحلية ، وعدم توفر الوسائل المادية الكافية لتحقيق ذلك.

ومع غياب الأمن تضاعف أعداد الميليشيات المسلحة بعد نهاية الحرب ، والكثير منها أراد تولي مناصب قيادية بارزة في المؤسسات الأمنية ، حيث اعتبروا أنفسهم الأحق نظرا لمساهماتهم في إسقاط النظام ، كما ظهر تنظيم القاعدة وتنظيم داعش مستغلا انشغال السلطات الرسمية في معركة فرض الأمن ومحاولة الوصول لحل سياسي توافقي بين الفرقاء الليبيين.

* لم يكن عامة الشعب الليبي يثق في العدالة إبان حكم القذافي بسبب محدودية الرقابة والمساءلة والمحاسبة الحقيقية ، فقد تكون تصور لدى الرأي العام المحلي مفاده أن المؤسسات الرسمية هي في الأساس غير قانونية ، فمثلا تم تكليف جهاز الشرطة بحماية المدنيين لكنه واقعا كان ضعيف هيكليا بسبب نقص الموارد اللوجستية ، إضافة إلى ارتباطه مباشرة بالنظام الليبي وتنفيذ أجهزته الخاصة من خلال قمع المعارضة السياسية ما سبب غياب ثقة متبادلة بين الشعب وعدالته ، وبعد سقوط النظام تأثرت العدالة المغلوبة على أمرها بالفساد وطغيان الولاء القبلي ، كما تفاقمت الأوضاع بعد رفض هياكل النظام القديم من طرف سلطات المجلس الانتقالي ، ولم يجد الناس جهات تحفظ أمنهم سوى التوجه نحو الثوار والجماعات المسلحة ، وتم النظر إليهم بصورة الأبطال الموثوق بهم في حل النزاعات والمشاكل. للمزيد انظر:

Fiona mangan ، christina murtaugh ، **security and justice in postrevokution libya** ، washington ، united states institute of peace ، 2014 ، p p. 5 ، 6 .

المطلب الأول : فوضى حيازة الأسلحة

سجل المجلس الانتقالي ومن بعده المؤتمر الوطني العام عجزا واضحا في كيفية التعامل مع الانتشار الهائل لمختلف أنواع الأسلحة داخل ليبيا ، في ظل أوضاع أمنية مضطربة لم تشهدها البلاد منذ عقود طويلة.

الفرع الأول : انتشار الأسلحة في ليبيا

مع توليه الحكم حشد القذافي ترسانة كبيرة من الأسلحة الصغيرة والثقيلة في شكل رادع للتهديدات الأمنية المحيطة ، بيد أنها توزعت في الأماكن العامة ومباني المكاتب دون توثيق مواقعها بشكل دقيق ، وخلال فترة الحرب تم الاستلاء على مخابئ الأسلحة غير المحمية من قبل الميليشيات والمدنيين والجماعات الإجرامية بغرض الحماية ، البيع في الأسواق السوداء ، الاستخدام في الاشتباكات العنيفة،¹ ومع نهاية الحرب تجاوزت أعداد من يمتلكون السلاح 200.000 شخص ،² بينما وصلت أعداد الجماعات المسلحة 1700 تنظيم مسلح.³

قامت فرنسا ودول الخليج عبر قطر والإمارات بتزويد الثوار بنحو 20 ألف طن من الأسلحة خلال الحرب مع نظام القذافي ، متمثلة في البنادق الهجومية ، الصواريخ المضادة للدروع ، أسلحة رشاشة ، مدافع الهاون ، وبعد نهاية الحرب كان الثوار الليبيون يحوزون ما بين 250 و 700 ألف سلاح ناري ، فمثلا احتوت مصراتة أكثر من 30 ألف من الأسلحة تم الاستلاء عليها بعد انسحاب قوات النظام ، شملت رشاشات ، مضادات الطيران المثبتة على الشاحنات ، المركبات التجارية ، قاذفات من نوع rpg⁴، وبين 850 إلى 1125 دبابة ترجع إلى الحقبة السوفيتية،⁵ تمثلت أساسا في دبابات نوع t-55s ، وأسلحة

¹ Eray Basar ، **Unsecured Libyan Weapons – Regional Impact and Possible Threats** ، Comprehensive Information on Complex Issues ، November 2012 ، p .1.

² إبراهيم شرقية ، إعادة أعمار ليبيا : تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية ، الدوحة ، مركز بروكنجز ، 2013 ، ص . 14.

³ جيمس بلاك وآخرون ، مياه مضطربة : لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، كاليفورنيا ، مؤسسة راند للأبحاث والتطوير ، 2017 ، ص. 10.

⁴ برايان ماكوين ، بعد السقوط : ازدياد الجماعات المسلحة في ليبيا ، سويسرا ، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ، أكتوبر 2012 ، ص. 45.

⁵ المرجع نفسه ، ص ص . 47 ، 48.

صغيرة على غرار ak-47 والرشاشات المضادة للطيران ، إضافة إلى قذائف صاروخية عديمة الارتداد " ار. بي. جي " ورشاشات مضادة للطيران متوسطة الحجم " 20-33 ملم".¹

اعتبر السلاح بمثابة القوة في ظل وضع امني متدهور وغياب قوة قضائية رادعة قادرة على تطبيق القانون ، فكان السلاح المنقذ في الدفاع عن النفس ، وهو ما خلق تحديا صعبا للحكومات الوطنية الليبية المتعاقبة ، هذا الوضع المضطرب يشبه ما عاشته الجزائر إبان العشرية السوداء ، حيث أن فئة أو جزء ممن حارب الجماعات الإرهابية تحت اسم قوات الدفاع الذاتي رفضوا التخلي عن سلاحهم حتى بعد قانون الوئام المدني العام 1999 بسبب التخوف من فقدان القوة في مواجهة احتمالية عودة النشاط الإرهابي ، مما خلق تحديا للدولة الجزائرية التي كانت قد خرجت للتو من وضع امني متشابك ، بيد أن الاختلاف مع ليبيا يكمن في امتلاك الجزائر مؤسسة عسكرية صلبة مكنتها من بسط الأمن والسيطرة خلال مرحلة ما بعد العشرية الدموية ما يعني حل المشاكل الأمنية المعقدة.

الفرع الثاني : موقف الشعب الليبي من انتشار السلاح

رحب معظم الشعب الليبي بالمليشيات المسلحة بعد نهاية الحرب نظرا لدورها في تحرير البلاد من هيمنة القذافي ، إضافة إلى الآمال التي علق عليها في حفظ الأمن والسلم وملئ الفراغ الأمني،² بيد أن الرفض كان تجاه المليشيات التي برزت بعد نهاية الحرب ، والتخوف من أنها ستعمل على تحقيق مصالحها الخاصة ،³ وفي هذا السياق قام " *National Democratic Institute* " المعهد الوطني الديمقراطي بواشنطن باستطلاع للرأي سنة 2013 ، اعتقد فيه غالبية الشعب الليبي أن أحسن طريقة للتخفيف من حدة انتشار السلاح عند الجماعات المسلحة هو اعتماد قوة قانونية رادعة ، وتجاوز الفوضى من خلال ترتيبات تقوم بها وزارة الدفاع الوطني والداخلية ، في حين حث جزء آخر على تجريم حيازة الأسلحة الخفيفة مثل الأسلحة النارية والبنادق ، وهي طريقة تقود تلقائيا إلى تفكيك الجماعات المسلحة.

أما فئة أخرى من الشعب الليبي رأيت أن الحل يكمن في دفع تعويضات مالية لكل من يمتلك السلاح مقابل تسليمه ، بغرض تحفيز البقية على وضعه تحت تصرف الجهات الرسمية ، كما يرى القلة

¹ كريستوفر شيفيس ، جيفري مارتيني ، مرجع سبق ذكره ، ص. 15 .

² وسيلة بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 221 ، 222.

³ المعهد الوطني الديمقراطي ، السعي لتحقيق الأمن : استطلاع للرأي العام في ليبيا ، واشنطن ، 2013 ، ص . 3.

أن الجماعات المسلحة التي تلتزم بسلطة وقانون الحكومة بإمكانها البقاء مسلحة بشرط العمل وفق المصلحة العامة ، والسير ضمن خطط وتوجيهات المؤسسات الرسمية.¹

وقدم مشروع التقييم الأمني لمنطقة شمال إفريقيا سنة 2015 استطلاعاً للرأي صدر عن معهد

السلام الأمريكي " Security assessment in north africa issue brief number "

أشار فيه أن الليبيين لديهم مشاعر سلبية تجاه انتشار الأسلحة النارية في الأوساط الشعبية ، حيث أن 84 % منهم يرون أن نزع الأسلحة سيسهم في تحسين الأمن والاستقرار ، أما 6 % رأيت أن امتلاك الأسلحة يساعد في توفير الأمن ، في حين 10 % المتبقية لم تكن تدري بوجود مبادرات لأجل نزع السلاح.²

الفرع الثالث : الجهود الرسمية لاحتواء فوضى السلاح

عمل المجلس الوطني الانتقالي على بعض الخطوات التي من شأنها تسريع دمج حاملي السلاح ، وقد تجسد ذلك في مبادرة لجنة المحاربين للتنمية العام 2012 من خلال تسجيل 215 ألف من الثوار ، والعمل على انتقاء 150 ألف مقاتل ودمجهم في الأجهزة الأمنية بهدف التفكيك الذكي والمنظم للكتائب المسلحة³، بيد أن الأرقام المسجلة في الواقع كانت ضئيلة جداً حيث أن 6000 فرد فقط أurdوا العمل ضمن القوات المسلحة ، و 2200 فضلوا العمل ضمن جهاز الشرطة ، و 11000 رغبوا في إدماجهم ضمن حراس النفط ، أما العدد الباقي فقد أعلنوا رغبتهم التوظيف ضمن الخدمات والأعمال المدنية.⁴

وقد برزت الازدواجية في العمل كواحدة من المشاكل التي تؤرق السلطات الجديدة ، حيث أن عدداً معتبراً ممن تم إدماجهم في الأجهزة الأمنية كانوا يحضرون ويتقاضون مرتباتهم بشكل عادي ، في نفس الوقت ارتبطوا مع الكتائب المسلحة المنخرطين فيها ، ويرجع ذلك إلى رغبتهم في الحصول على نصيب وافي من المكافآت دون الاعتقاد بان ذلك يضر مصالح ليبيا ، في حين تعقد الوضع مع غياب القوانين والتشريعات التي تحمي رجال الأمن خلال مكافحة المجرمين والعصابات المسلحة ، ما ينجر

¹ المعهد الوطني الديمقراطي ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص. 39 - 41 .

² تقرير التقييم الأمني لمنطقة شمال إفريقيا ، البحث عن الاستقرار : التصورات حول الأمن والعدالة والأسلحة النارية في ليبيا ، العدد 1 ، جوان 2015 ، ص. 7.

³ فريدريك ويري ، تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا ، مركز كارنغي للشرق الأوسط ، سبتمبر 2012 ، ص. 22.

⁴ زهير حامدي ، ثلاث سنوات على الثورة الليبية : التحديات والمآلات ، مجلة سياسات عربية ، العدد 7 ، (مارس 2014) ، ص. 88 - 95.

تراجع الكثير منهم في الانضمام لجهاز الشرطة ، أو التراخي في أداء المهام بسبب العواقب الناتجة عن التطبيق الصارم للقانون.¹

وكتفسير لذلك الوضع الملاحظ أن غياب الروح الوطنية والميل والولاء والقبيلة على حساب الولاء للوطن احد ابرز أسباب ازدواجية العمل والجمع بين المناصب العسكرية والمدنية التي عرفتها ليبيا ، ويشترك في تلك المحصلة كل من الحقتين الملكية والجماهيرية ، اللتين فتحتا الباب أما غياب الروح والحس الوطني حتى بالنسبة لقطاع حساس يقوم بحفظ الأمن ويدافع عن الحدود الوطنية ، بسبب سياسات المحسوبية تجاه قبائل معينة وتفضيل مناطق على حساب أخرى ، الأمر الذي خلق شعورا بالولاء للمنطقة وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة ، مع طمس الهوية الوطنية ، ما خلق نتائج وخيمة لا تزال تتجرعها ليبيا حتى الآن.

المطلب الثاني : بروز الجماعات المسلحة

عكس ظهور الجماعات المسلحة صورة واضحة عن انهيار شامل للمنظومة الأمنية ودخول ليبيا مصاف الدول الفاشلة ، بينما تعقدت مشكلة السيطرة عليها في ظل ضعف السلطة الرسمية.

الفرع الأول : أنواع الجماعات المسلحة

1- كتائب الثوار : احتوت على 75 % إلى 85 % من المقاتلين أصحاب الخبرة في استعمال الأسلحة ، وقد ظهرت خلال الأسابيع الأولى من الحرب ، تقوم قراراتها على الإجماع ويسودها التنسيق المتبادل ، وتتميز بقدراتها على القتال كأفراد وكوحدات قتالية عكس الجماعات التي ظهرت بعد الحرب ² ، يتراوح أعمار أعضائها بين 15 و 65 عاما ، وتضم رجال أعمال ودين ، وطلاب المراحل الثانوية والجامعية.³

وعند تحليل احتواء كتائب الثوار على شرائح مختلفة من الشعب الليبي فذلك يعد في نطاق أنها أول من واجهت قوات النظام السابق ، إضافة إلى أن الجماهير الليبية كانت ترى فيها المنقذ من الاعتقالات

¹ عاشور شوايل ، تداعيات الربيع العربي امنيا على ليبيا : واقع و رؤية ، مركز كارنغي للشرق الأوسط ، جانفي 2014 ، ص . 6 .

² بريان ماكوين ، الجماعات المسلحة في ليبيا : التصنيفات والأدوار ، تقرير الملاحظات البحثية لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة ، العدد 18 ، جنيف ، جوان 2016 ، ص . 2 .

³ بريان ماكوين ، بعد السقوط : ازدياد .. مرجع سبق ذكره ، ص . 18 .

التعسفية وحالات القتل ، وعند تشكلها في الأسابيع الأولى من اندلاع الاحتجاجات ترجمت تلاحم وتضامن شديدين ، الشيء الذي ستفقدته بعد نهاية الحرب خاصة وان أطماع المناصب العسكرية ظهرت للعيان.

ب- **الكتائب غير النظامية** : هي كتائب الثوار التي انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية في مراحل متأخرة من الحرب ، انطلقت وفق حالة تسودها الفوضى وسوء التخطيط ، ثم تطورت لتصبح هياكل متناسقة التنظيم¹ ، اتهمتها السلطات الرسمية بارتكاب جزء كبير من انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام القانون بعد نهاية الحرب ، بسبب عدم تسليمها كثير من المحتجزين لوزارة العدل ، ومواصلتها اعتماد مراكز الاحتجاز.²

ج- **كتائب ما بعد الثورة** : ظهرت من اجل ملئ الفراغ الأمني الذي خلفه انسحاب قوات النظام السابق ، وقد انتشرت في المناطق الموالية للقذافي مثل بني وليد وسرت ، كما تواجدت داخل بلدات كانت تشهد اقل حدة من الصراع³ ، تلك الكتائب حاربت الجرائم التي وقعت داخل القبائل المحلية ، ما يدل على خبرتها أكثر من قوات السلطة الجديدة ، لكن السنوات التي تلت الحرب على القذافي عرفت صراعا بين كتائب بعد الثورة والدولة ، هذه الأخيرة أرادت نزع الشرعية منها وتصويرها كجهة تريد تغييب القانون ، بيد أن شرعية الكتائب الاجتماعية الواسعة والقبول القبلي المحلي سمح لهم بالتواجد على ارض الواقع والاحتكاك بمختلف شرائح المجتمع.⁴

د- الميليشيات :

تضم شبكات التهريب وجماعات المتطرفين المتشددين ، أعدادها صغيرة لا تتجاوز 2 % من مجموع الجماعات المسلحة ، وعكس سوريا التي تعرف انتشار مثل تلك الميليشيات فهي لا تمتلك نفس قدرات الجماعات الناشطة هناك ، ولا تتمتع بخبرة قتالية كافية كمجموعات ، كما لا تتلقى أي دعم مجتمعي من طرف فئات الشعب الليبي ، وبالتالي تعد معزولة سياسيا واجتماعيا.⁵

¹ برايان ماكوين ، الجماعات المسلحة... ، ص . 2 .

² برايان ماكوين ، بعد السقوط : ازيا... ، ص . 24 .

³ برايان ماكوين ، الجماعات المسلحة.. ، مرجع سبق ذكره ، ص . 2 .

⁴ Tim Eaton ، And others ، **The Development of Libyan Armed Groups Since 2014** ، Middle East and North Africa Programme ، ، March 2020 ، p . 8.

⁵ برايان ماكوين ، الجماعات المسلحة.. ، ص . 2 .

وعموما اشتركت معظم الجماعات المسلحة التي ظهرت أثناء الحرب ضد القذافي في إسقاط النظام والمضي نحو مرحلة جديدة ، لكن نظرة تلك الجماعات والمليشيات المسلحة للمستقبل لم تكن مشتركة ، حيث سادت الانقسامات في تولي المناصب الحساسة سواء المدنية منها أو العسكرية بسبب غياب قيادة جامعة وقوية تقود للتوافق ، فساد الولاء نحو المنطقة الجغرافية والهويات المحلية دون الولاء للوطن ، وبرز صراع ميليشيات الثورة والفواعل السياسية التي دافعت عن مصالحها الضيقة ، بدعم أطراف أجنبية ساهمت في الإطاحة بنظام القذافي.

وقد تجلّى فحوى ذلك الاختلاف والصراع في الانتخابات البرلمانية سنة 2012 ، حيث وبعد تولي المؤتمر الوطني الحكم استغرق منه الأمر مشاورات عسيرة وطويلة من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية دام قرابة خمس أشهر بين جوان ونوفمبر 2012 بسبب كثرة الأجندات والتوجهات التي تناها الفاعلون الليبيون خاصة جماعات طرابلس والمنطقة الشرقية والإسلاميين ، إضافة إلى مسؤولين سابقون دعموا نظام القذافي.¹

دفعت الهوة بين السلطات الليبية الجديدة والشعب الليبي في جعل الأخير يثق في الكتائب المسلحة التي ساهمت في حفظ الأمن بعد نهاية الحرب في ظل غياب الأمن والاستقرار ، فبعد أربع عقود كاملة من الغلق السياسي والثقافي ، كان من الطبيعي أن يكون متسع وفير بين السلطة الجديدة والشعب ، فقد اعتبرها المواطن الليبي مثل سابقتها في ظل تفضيلها قبائل معنية على أخرى ، في حين برر المجلس الانتقالي مواقفه بمنحه الأولوية للتعامل مع التطورات والمشاكل الأمنية والسياسية ، وإهماله التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان لظروف حتمية ، لتحاول الكتائب المسلحة حل جزء كبير من المشاكل الداخلية من خلال حفظ الأمن ومنع النزاعات القبلية.

¹ United Nations Development Programme ، **Instability and Insecurity in Libya** ، September 2015 ، p p . 7 ، 8 .

الفرع الثاني : مميزات الجماعات المسلحة في ليبيا

انطلقت الجماعات المسلحة في ليبيا في من حالة الفوضى والتشتت ، إلى حالة من التنظيم والتخطيط لدرجة قدرتها تشغيل وحدات المدرعات ، والتنسيق باعتماد نظام تحديد المواقع العالمي ونشاطات غوغل إيرث¹ ، كما تمزيت بغياب الطابع الإيديولوجي ، في حين تهدف إلى التحكم في مناطق جغرافية معينة وبسط نفوذها ، ولا تمنح مختلف الجماعات أي أرقام حول عدد أعضائها وصفاتهم ووظائفهم أو عدد الأسلحة التي تحوزها ، وتسودها السرية فيما يخص اعتقال واحتجاز المشبوهين ، فهي منفصلة عما هو معمول به لدى الجيوش والتنظيمات الأمنية الرسمية عبر العالم.²

وحسب السلطات الرسمية تتلقى الجماعات المسلحة تمويلها من طرف جهات أجنبية * وأطراف محلية ، فمثلا وصف احد رجال الأعمال في العاصمة طرابلس حدة الضغوط التي مورست عليه من طرف الميليشيات المسلحة بالكبيرة ، حيث أرغم على تمويلها مقابل تسهيل استثماراته وحماية ثرواته³ ، وما يميز التنظيمات المسلحة كذلك هو معارضتها لفكرة إقامة جيش وجهاز شرطة ، ورأت أن ذلك يعود إلى الشرعية الثورية التي ضحت برجالها من اجل اقتلاع النظام من جذوره ، فهي من تملك الحق في تعيين المسؤولين وتشكيل المؤسسات الجديدة.⁴

¹ برايان ماكويين ، الجماعات المسلحة .. ، مرجع سبق ذكره ، ص . 1 .

² فرحاتي عمر ، مباركة سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 48 - 66 .

* ابرز ذلك أستاذ علم الاجتماع الانجليزي جيمس بتراس **James Patterson** في وصفه لعمليات دعم المعارضة المسلحة في ليبيا قبل وخلال الحرب مع النظام " قام العشرات من عملاء السي أي أي CIA وأفراد القوات الخاصة بتدريب المتمردين الليبيين المزعومين وتقديم المشورة لهم ، وتحديد أهدافهم ، إن هؤلاء المتمردين هم المشتبكين في حرب أهلية ضد حكومة القذافي وقواته المسلحة والكتائب الشعبية وداعميه المدنيين " للمزيد انظر : جيمس بتراس ، ترجمة فاطمة نصر ، الثورة العربية ، والثورة المضادة أمريكية الصنع (القاهرة : سطور للنشر ، ط 1 ، 2016) ، ص . 90 .

³ تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط ، المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ، ديسمبر 2011 ، ص . 17 ، 18 .

⁴ ولفرام لآخر ، بيتر كول ، السياسة بوسائل أخرى : المصالح المتضاربة في القطاع الأمني الليبي ، جنيف ، مشروع التقييم الأمني في شمال إفريقيا ، معهد الدراسات الدولية والتنمية ، 2014 ، ص . 7 .

الفرع الثالث : أبرز الميليشيات المسلحة في ليبيا

- طرابلس

تبرز كتيبة شهداء 17 فيفري ، يتراوح أعضاؤها بين 1500 و 3500 مقاتل ، تتلقى تمويلها من وزارة الدفاع التي اعتمدت عليها في ضمان الأمن داخل المناطق المضطربة على غرار الكفرة جنوب البلاد ، كما عملت على تأمين انتخابات جوان 2012 التي انبثق من خلالها المؤتمر الوطني ، كما تتواجد قوات فجر ليبيا في شكل تحالف يضم ميليشيات تتحدر من عدة مناطق أهمها مصراتة ، وغريان ، والزاوية ، تتميز بفكر إسلامي معتدل ومقبول ، وتتلقى تمويلها من المؤتمر الوطني.

- بنغازي

تعد كتيبة الشهيد السحاتي من اكبر الكتائب المسلحة التي تسيطر على مدينة بنغازي بتعداد 1000 مقاتل ، وتتميز بأفكار معتدلة وقد شاركت في تأمين انتخابات 2012 واستنكرت مقتل السفير الأمريكي في نفس السنة¹ ، ويبرز في بنغازي تنظيم أنصار الشريعة الذي يعد تحالف للجماعات السلفية المسلحة المتطرفة شرق ليبيا ، وقد ارتكب مجازر انتهك بها حقوق الإنسان ما جعله يتعرض للطرده العام 2012 بعد انتفاضات محلية شعبية في بنغازي لكنه عاد للظهور بعدها بصورة محدودة ، ودعى إلى إقامة دولة إسلامية واعترض على شكل الدولة الليبية بعد الثورة وعلى الانتخابات.²

- مدينة درنة

أبرز تنظيم مسلح في مدينة درنة هو كتيبة شهداء أبو سليم المحسوبة على تنظيم القاعدة والتي لا يزيد عددها عن المئات ، يسودها الفكر الإرهابي المتطرف كما لا تحظى بالدعم الشعبي و ترفض الاعتراف بالحكومة والعملية الديمقراطية ، وقد لاقى اتهامات حول قيامها بتصفية موالى القذافي.³

¹ تقرير منظمة فريديش ايبيرت ، الجماعات الإسلامية في ليبيا : حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها ، 2015 ، ص ص . 11 ، 12.

² Emilie Combaz ، Key actors Helpdesk Research Report ، **dynamics and issues of Libyan political economy** ، GSDRC ، 27 April 2014 ، p . 13.

³ تقرير منظمة فريديش ايبيرت ، ص . 14.

- مصراتة

يعتبر تنظيم قوات درع ليبيا الوسطى من اكبر التنظيمات غرب البلاد ، يتحصل على التمويل من طرف تجاره الأغنياء ¹ ، تقارب أعداد تقارب 25000 مقاتل و 230 كتيبة ، كما يتوفر على 3500 سيارة مجهزة بمضادات الطيران وراجمات الصواريخ و 200 دبابة ، وتندرج تحت راية التنظيم غرفة عمليات ثوار ليبيا التي اختطفت رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أكتوبر 2013.²

- الزنتان

تتحرر ميليشيات الزنتان من المناطق الصحراوية ، تتهم دوما بقطع الطرق وممارسة عمليات الخطف في الجنوب الليبي الكبير تحت قيادة اللواء القعقاع ، تضم 23 جماعة مسلحة قوامها 4000 مقاتل ، بينما مخزونها من الأسلحة غير معروف ، قامت باعتقال أعضاء من المحكمة الجنائية الدولية كانوا بصدد زيارة سيف الإسلام القذافي المتهم بارتكاب جرائم دولية ، حيث رفضت تسليمه لأي جهة عدل كانت سواء دولية أو محلية.³

- الجنوب الليبي

تتمركز قبائل التبو على امتداد الحدود الغربية والشرقية ، إلى جانب كتائب تابعة لحكومة طرابلس تتوسط الصحراء الليبية في مدينة سبها والجفرة ⁴ ، ومع نهاية الحرب عرفت المناطق الجنوبية الصحراوية صراعا بين الطوارق والتبو ما خلف مقتل 100 شخص من قبيلة الزوية الخاصة ، ومصرع 150 شخص بعد اشتباكات التبو والطوارق حول أماكن الرعي العام ، وقد صدر التبو أنفسهم كحلفاء الحرب ضد الإرهاب وحراس على الحدود ، عكس الطوارق الذين اتهموا بدعم للقذافي وبالولاء للتنظيمات الإرهابية ما

¹ علاء الدين السيد ، ثلاثة وعشرون كيانا مسلحا منتشرة في ليبيا ، اين ينتشرون ولمن يدينون بالولاء ؟ ، 18 فيفري 2015 ، تم النصفح 27 ديسمبر 2019 ، ساعة 17.30 ، للمزيد : <https://www.sasapost.com/libyan-militias/>

² ابرز الجماعات المسلحة في ليبيا ، 17 نوفمبر 2013 ، تم النصفح 15 ماي 2010 ، ساعة 18.45 ، منشور على : <https://www.youtube.com/watch?v=yP3tUp3PFj8>

³ Emilie Combaz ، ibid ، p .13.

⁴ علاء الدين السيد ، مرجع سبق ذكره.

خلق نوعا من الصراع وصل لحد تدخل المؤتمر الوطني المنتخب نهاية 2012 ، لكن وبسبب ضعفه لم يتمكن من السيطرة على الوضع الأمني في الجنوب الليبي.¹

يعد التسويق الإعلامي حول الصراع الدائر بين الكتائب المسلحة بمثابة التعليل حول الحقائق الواجب الإشارة لها ، حيث تكون تصور يشير إلى أنه صراع الإسلاميين المضطهدين خلال عهد القذافي ، وبين الفكر القومي المعتدل ، بيد أن ذلك يبتعد عن حقيقة الأزمة المستمرة منذ عشرية كاملة ، فالأحداث الأمنية بين الكتائب المسلحة تعبر عن نتائج سياسات واستراتيجيات قائمة منذ عقود خلت ، أي منذ استقلال ليبيا عن إيطاليا منتصف القرن العشرين ، والتي توصف بالتقاطعات التاريخية الناجمة عن اختيارات قيادية معنية ، وقد ترجم ذلك بوجود حرب زعامة مناطقية بين الأقاليم الليبية الثلاث " طرابلس ، فزان ، برقة " من خلال وقوع توترات قبلية وعرقية بسبب سياسات التفرقة تجاه مختلف المناطق الليبية ، نفس التوجه استمر إبان حكم نظام القذافي ، ما خلق حاليا صراعات ذات صبغة تاريخية ودوافع ترغب في الزعامة أو استرجاع الحقوق المهضومة.

المطلب الثالث : ملامح الانفلات الأمني في ليبيا

تسبب رحيل نظام القذافي في فراغ أمني رهيب لم تتحمله السلطات الجديدة بسبب ضعفها وقلة خبرتها في تجاوز مرحلة ما بعد الحرب ، فمع انتشار السلاح شهدت ليبيا مجازر ضد الإنسانية تسببت فيها الميليشيات المسلحة ، وتعقدت الأوضاع مع غياب جهاز قضائي قادر على ردع تلك التجاوزات ، وفي كل هذا استغلت الجماعات الإرهابية المتطرفة القادمة من الخارج الفوضى الأمنية لتنتشر بشكل سريع في تحدي خطير لدولة خرجت لتوها من حرب طاحنة.

¹ ريببكا موراي ، زعزعة الاستقرار في جنوب ليبيا ، جنيف ، تقييم الأمن في شمال إفريقيا ، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ، ص . 10 .

الفرع الأول : بروز فوضى أمنية

تجلى الانفلات الأمني في مظهرين أساسيين :

1 - ادعت معظم الجماعات المسلحة امتلاكها الشرعية بعد مساهمتها في التخلص من النظام السابق، كما دخل بعضها في انتماء معلى تجاه الأطراف المتصارعة ، فمنها من أعلن الولاء للواء خليفة حفتر قائد المنطقة الشرقية ، في حين انضوت أخرى تحت لواء المجلس الانتقالي ومن بعده المؤتمر الوطني الحاكم المعترف به دولياً.

2 - لجوء الجهات الرسمية إلى ضخ منح مالية لتلك الجماعات المسلحة من أجل تعويض غياب المؤسسات الأمنية الرسمية ، ما أدى لزيادة أعدادها بشكل غير رسمي مصبوغ بطابع رسمي ، فقامت الميليشيات بدور أجهزة الأمن وطبقت مهمة حراسة المؤسسات التعليمية والمستشفيات وجميع الأجهزة الرسمية ، كما تحكمت في المطارات والموانئ ومعابر تفتيش الحدود والمراكز النفطية الكبرى.¹ ويهدف التوكيل الرسمي الذي حصلت عليه الميليشيات المسلحة من أجل تغطية الفراغ الأمني إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية :

أولاً : الوصول لتغطية أمنية شاملة للإقليم الليبي ، ومحاولة التجاوز التدريجي لواقع الدولة الفاشلة أمنياً.

ثانياً : تحقيق نوع من التعاون المثمر مع الكتائب المسلحة ، وجلبها إلى جانب السلطة الرسمية في مختلف التحديات الأمنية القادمة حتى تتكون هناك ثقة متبادلة

ثالثاً : التأكيد لتلك الكتائب أن التضحيات البشرية التي قدمتها لم تذهب سدى ، وأن أكبر مكافأة لها هو منحها مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار داخل ليبيا.

¹ فريدريك ويري ، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا : التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن ، 24 سبتمبر 2014 ، تم التصفح 24 ماي 2020 ، ساعة 18.30 ، للمزيد : <https://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943>

الفرع الثاني : جرائم الجماعات المسلحة

يعد مقتل السفير الامريكي " كريس ستيفنز " مع ثلاثة من عمال القنصلية في 11 سبتمبر 2012 في بنغازي ابرز الأحداث الدامية التي عرفتها ليبيا ،¹ كما عرفت ليبيا أحداث غرغور الدامية في العاصمة طرابلس بين 15 و 16 نوفمبر 2013 ، فبعد خروج مظاهرات انطلقت في منطقة غرغور عقب صلاة الجمعة من اجل المطالبة بتنفيذ قراري المؤتمر الوطني رقم 27 و 54 القاضي بإخلاء العاصمة ومغادرة كل الميليشيات المسلحة وإعادة بناء جهاز الشرطة والجيش ، بيد أن تلك التظاهرات تم التصدي لها بإطلاق نار ووقوع مواجهات عنيفة بين كتائب مصراتة المتركة في غرغور وجماعات مسلحة محلية خلفت مقتل 43 شخصا وجرح 460 آخرون² .

وفي بنغازي شرقا قامت جماعات مسلحة سنة 2014 بتصفية 50 شخصا ينتمون للقطاع الأمني ، ما اعتبر شرخا كبيرا وانفلاتا امنيا خطيرا داخل ليبيا ،³ وفي العاشر من أكتوبر 2013 اختطف رئيس الوزراء الليبي علي زيدان داخل فندق كورينثيا في قلب العاصمة طرابلس عقب هجوم مسلحين ينتمون للمجلس الأعلى لثوار ليبيا المعترضين على نشاط قوات خاصة أمريكية داخل ليبيا ، وقد تلت العملية إطلاق سراحه بعد ساعات قليلة من تنفيذ عملية الاختطاف ، وفي منتصف نوفمبر من نفس السنة فتحت قوات مصراتة النار على المدنيين في طرابلس ، ما خلف مقتل 47 شخصا وإصابة 500 آخرين ، الشيء الذي دفع إلى قيام إضراب شامل في العاصمة الليبية ، ومطالبة جميع الميليشيات بالمغادرة⁴ .

يرى الباحث عند تحليل الأرقام المقدمة حول الجرائم التي أنهكت القطاع الأمني في ليبيا أن غياب هيئة قضائية رادعة قادرة على تطبيق القرارات الصادرة من هيئات العدل الليبية والدولية ابرز من ساهم في تفاقم الانفلات الأمني ، وبشبه الوضع في ليبيا بعد نهاية الحرب ما يطلق عليه قانون الغابة في أقوى صورته ، حيث اللا حسيب واللا رقيب ولا محاكمات تجاه مرتكبي الجرائم الإنسانية ولا صوت يعلو فوق

¹ United States Government Accountability Office ، **DIPLOMATIC SECURITY** ، Report to Congressional Addressees ، Key Oversight Issues ، September 2017 ، p . 1.

² Amnesty international ، **LIBYA : THE DAY MILITIAS SHOT AT PROTESTERS** ، london ، November 2013 ، p .5.

³ وسيلة بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 221 ، 222.

⁴ Nattional democratic institute ، **committed to democracy and unity : public opinion survey in libya** ، march 2014 ، p . 4.

قوة السلاح ، ومع ضعف السلطة الجديدة المغلوبة على نفسها تشجعت الجماعات المسلحة على المضي قدما نحو كسب المزيد من المناطق الحيوية النفطية خاصة ، وتحقيق بعض المصالح الإستراتيجية ، ولا يمر ذلك سوى بتصفية من يقف في طريقها ، لتصبح بذلك ليبيا دولة فاشلة امنيا.

الفرع الثالث : الإرهاب يخرق الأراضي الليبية

ينحصر النشاط الجهادي في منطقة الساحل عامة والمغرب العربي خاصة في تنظيمين رئيسيين هما تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة في بلاد المغرب العربي " داعش " ، فبعد إعلان أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم الدولة سنة 2013 الانفصال عن تنظيم القاعدة ، بدأ واضحا أن التنظيم يبحث عن مناطق جديدة في دول تكون البيئة الأمنية داخلها هشة ومناسبة من أجل توسيع نشاطه ، وكان الرد مشابها لتنظيم القاعدة ، والذي بدوره أعاد لم صفوفه بعد هزيمته في العراق من خلال دمج تنظيمات وخلق أخرى في كل من ليبيا ، سوريا ، مصر ، ومالي وغيرها من الدول التي عرفت فراغا امنيا.

1-تنظيم الدولة الإسلامية

يعد تنظيم الدولة في بلاد المغرب العربي في ليبيا أهم نتائج الفراغ الأمني الذي خلفه رحيل نظام اذافي، وما تبعه من سهولة اختراق الحدود ، وقد اعتمد تنظيم داعش على الكم والوفرة العددية ، عكس تنظيم القاعدة الذي يركز على النوعية في الانتقاء ، وضم عددا معتبرا من المتطوعين المقاتلين تحت فكرة العيش " وفق شريعة الله " ، ومع انهياره وانكشافه في سوريا كان لا بد لتنظيم داعش البحث عن مناطق نشاط جديد يكون فيها الانهيار الأمني السمة البارزة حتى ينشر أفكاره التكفيرية.

حكم إرهابيو داعش مدينة درنة شرقا تحت اسم ولاية برقة الإسلامية ، بيد أنهم تعرضوا للطرد من طرف الميليشيات المحلية ، ثم سيطروا على مدينة سرت تحت اسم ولاية فزان الإسلامية لكن الطرد كان مصريهم ، ليكون التوجه نحو الجنوب الصحراوي بين ليبيا والنيجر ، كما نشط التنظيم في طرابلس تحت اسم طرابلس الإسلامية¹ ، وخلال سنة 2013 أعلنت مجموعات جهادية تحت اسم " كتيبة البراء " وجيش الإسلام وتنظيم طلائع الخلافة أنهم انخرطوا في تنظيم موحد تحت اسم " مجلس شورى شباب الإسلام " في درنة وضواحيها.

¹ كمال حميدو ، الجغرافيا السياسية للتنظيمات الجهادية (الدوحة : لياح للدراسات الإستراتيجية والإعلامية ، 2019) ، ص ص . 106 ، 107.

ومع حلول سنة 2014 بايع تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب العربي أبو بكر البغدادي ، وقاد تنظيم داعش في حربها ضد كتيبة شهداء أبو سليم التي كانت مدعومة من طرف تنظيم أنصار الشريعة وانتهت الحرب منتصف 2015 بطرد تنظيم أنصار الشريعة من درنة وسيطرت مجلس شورى مجاهدي درنة عليها ، واتجه الجهاديون نحو المناطق الخالية في الصحراء والوديان ، كما تمركزوا قرب مدينة سرت من أجل السيطرة على المراكز النفطية الهامة ، ثم انخرطوا ضمن ما يسمى " جماعة أبو الوليد الصحراوي الإرهابية في الجنوب الليبي " ¹.

قامت داعش بعمليات التفتيش العنيف والاختطاف ونشرت أنشطتها من عبر فيديوهات وتسجيلات صوتية في مواقع التواصل الاجتماعي ، كما تميز التنظيم بتدفق كبير للجهاديين غربا معظمهم من تونس نظرا لضعف الرقابة الحدودية ، إضافة إلى مقاتلين من العراق وسوريا تقلدوا مناصب عليا داخل التنظيم، ولم تعرف ليبيا ضم مقاتلين من دول شرق إفريقيا ، ما خلق الانطباع أن تلك الحركة المتطرفة حتى وأنها تنشط داخل ليبيا إلا أنها ليست ليبية.

ومن المهم فهم الدوافع الذي جعلت من تنظيم داعش يتمسك بليبيا ، فليبيا الدولة الهشة لا تتوفر على حاجز صد امني قوي ، ما مكنها من النمو بطريقة سهلة بعد دعاية إعلامية ضخمة قامت بها كبرى القنوات الإعلامية الغربية ، فالدعاية المروج لها من الأهمية ما يفوق الجهاد الميداني بحد ذاته ، حيث تمنح الثقة المعنوية للتنظيم وتزرع الخوف في صفوف الميليشيات التي تحاربه ، ومع انحصار تنظيم داعش وتشتته في صحراء ليبيا تعرض لحملات واسعة من طرف القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني سنة 2019 كانت تهدف إلى إضعافه ، وعندما بدأ المشير حفتر هجومه على طرابلس أوائل افريل 2019 لم تتطور أنشطة داعش ما يعني أن نشاط التنظيم لم يرتبط بشكل أو بآخر مع خليفة حفتر ، رغم وجود مخاوف من أن صراع الميليشيات والجيش الوطني غربا سيستغله التنظيم لصالحه ويتوغل ويحي نشاطه ².

¹ المرجع نفسه ، ص ص. 115 ، 116.

² Inga Kristina Trauthig ، **Islamic State in Libya : From Force to Farce ?** ، London ، ICSR King's College 2020 ، p .10 – 13 .

ب- تنظيم القاعدة

برز تنظيم أنصار الشريعة في بنغازي شرقا بقيادة محمد الزهاوي كأكبر التنظيمات الجهادية التابعة للقاعدة في ليبيا مطلع العام 2012 ، حيث انشأ فروعا له في مدينة سرت واجدابيا ودرنة ، واعتمد على التطبيق المتطرف للشريعة الإسلامية وفق المصالح التي تخدمه ¹ ، مع استهداف ضباط الشرطة والجيش الليبي واختطاف الرعايا الأجانب وطلب الفدية ، إضافة إلى تهديد العملية الديمقراطية وتجلى ذلك في منع المواطنين من المشاركة في الانتخابات البرلمانية العام 2012 ² ، كما طرح اسم التنظيم في الواجهة بعد الهجمات الإرهابية على السفارة الأمريكية سبتمبر 2012 ، والتي راح ضحيتها السفير الأمريكي في ليبيا كريستوفر ستيفنز .

ودخل تنظيم القاعدة في حرب معلنة ضد اللواء خليفة حفتر بعد إطلاق الأخير عملية الكرامة في 16 ماي 2014 ، ما خلف مواجهات دامية بين الطرفين مني خلالها تنظيم أنصار الشريعة بهزائم قاسية انتهت بمقتل زعيمه محمد الزهاوي سبتمبر 2014 ³ ، وفي أواخر ماي 2017 أعلن التنظيم حل نفسه رسميا بعد مقتل العديد من زعمائه خلال الفترة الممتدة بين 2014 - 2017 ، ودعى في رسالة بقية القوى ومجالس الشورى إلى تشكيل جبهة موحدة ومواصلة القتال وعدم الخضوع للغرب ، كما احتفظ بهياكله في كل من بن غازي ، غات ، واوباري في الجنوب بقيادة احمد الافوغاسي ، ومن ابرز منظرهيا في الجنوب الليبي أبو ميمون وصلاح أيوب. ⁴

عرفت التنظيمات الإرهابية أهمية كبيرة في مختلف التحولات الأمنية الكبرى التي عرفت المنطقة العربية خلال العشرية الأخيرة ، أي منذ اندلاع ما عرف بالحراك العربي ، وبالرغم من عدم تشابه تلك التنظيمات المتطرفة في التوجهات الفكرية والميدانية ، إلا أن جميعها يهدف إلى محاولة التحكم وزرع الفوضى في الدول الهشة امنيا " العراق، سوريا ، ليبيا نماذجا " ، ويمكن اعتبار أن سبب تنامي الفكر الإرهابي في ليبيا هو انسجام بعض مصالح الدول والأطراف الخارجية مع مصالح واستراتيجيات الجماعات والتنظيمات الإرهابية ، فمن مصلحة بعض الدول الكبرى استمرار النشاط الإرهابي المتطرف ،

¹ كمال حميدو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 113 ، 114 .

² Lydia Sizer ، **Libya's Terrorism Challenge** ، Washington ، The Middle East Institute ، October، 2017 ، p p . 4 .

³ كمال حميدو ، ص. 113 .

⁴ Lydia Sizer ، ibid ، p. 4 .

حيث لا يساعدها استقرار الأوضاع الأمنية وطرد الإرهاب وتحقيق مصالح سياسية وطنية ، لكونها تكسب أرباح مالية طائلة جراء بيع الأسلحة والمعدات العسكرية لدولة تعرف حرب أهلية وصراعا مع الجماعات الإرهابية ، فهي ترى ليبيا سوق اقتصادي مريح من الضروري تواصل الاضطرابات الأمنية داخله.

الفرع الرابع : تجاوزات حقوق الإنسان

عقب اتفاق الصخيرات الفاشل العام 2015 بين المؤتمر الوطني والمشير خليفة حفتر ، وما صاحب ذلك من فشل في تشكيل جيش وطني وجهاز شرطة يوفران الأمن للمواطن الليبي ، كانت الذخيرة والأسلحة منتشرة بقوة ما سهل وقوع انتهاكات حقوق الإنسان مست بشكل مباشر المدنيين العزل والمهاجرين خاصة ، ورغم التقارير السنوية التي تقدمها المنظمات الرسمية الدولية والتي تفضح فيها تلك الخروقات ، إلا أن حالة اللاعقاب وغياب جهاز قضائي قوي قادر على حفظ الأمن جعل من الوضع يزداد سوءاً.¹

فخلال شهر جانفي 2019 قدم الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش تقريرا مفصلا عن بعثة الأمم للدعم في ليبيا مفادها استمرار الجماعات المسلحة ارتكاب الانتهاكات الإنسانية وسط الإفلات من العقاب ، وبرز أن أهم أسباب الوفاة ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان هي حالات إطلاق النار المباشر ، وعمليات القصف التي تتم بشكل دوري ، كما يظهر تعرض اللاجئين وطالبا اللجوء الأجانب لمختلف الانتهاكات الإنسانية على أيدي مسؤولي مراكز الاحتجاز وحفر السواحل الليبيين والجماعات المسلحة عند محاولتهم عبور البحر المتوسط ، مع معانتهم من مختلف أشكال التعذيب والعنف الجسدي والجنسي ، إلى جانب غياب الرعاية الصحية ونقص التغذية في مراكز الإيواء.²

¹ Veronika Haász ، **Human rights and political challenges in Libya** ، New york ، United Nations Organization ، 9 November ، 2018 ، p . 16.

² تقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ليبيا : خارطة طريق لتعزيز حقوق الإنسان واستعادة حكم القانون ، ص ص. 3 ، 4.

جدول رقم (2) : الوضع العام لحقوق الإنسان في ليبيا خلال سنة 2019

الفترة الزمنية 2019	الحدث	الخسائر البشرية
بين جانفي وأكتوبر	إطلاق النار ، هجوم بالغازات الجوية والذخائر متفجرة	مقتل أزيد من 1000 شخص أغلبهم مدنيين
بين افريل وديسمبر	هجمات عنيفة بين الجماعات المسلحة ، تم فيها استهداف المدنيين	عدد الجرحى بلغ 1093 منهم 106 مدني
جويلية	إطلاق الرصاص الحي والاستهداف العشوائي للمدنيين في مختلف أنحاء ليبيا	مقتل 218 مدني وإصابة 289 آخرين
2 و 3 جويلية	غارة على مركز تاجوراء لاحتجاز المهاجرين في طرابلس	مقتل 53 شخص وجرح 80 آخرين من المدنيين
5 أوت	غارات جوية شنتها القوات المتحالفة مع الجيش الليبي	مصرع 40 شخصا من المدنيين
10 أوت	انفجار سيارة مفخخة في العاصمة طرابلس	مقتل 5 مدنيين منهم 3 من موظفي الأمم المتحدة في ليبيا

المصدر : من إعداد الباحث بناء على تقرير الأمم المتحدة المتعلق بوضع حقوق الإنسان في ليبيا والخاص بسنة 2019 ، للمزيد انظر :

United States Department of State ، LIBYA 2019 HUMAN RIGHTS REPORT ، Bureau of Democracy ، Human Rights and Labor ، Country Reports on Human Rights Practices for 2019 ، p.

المبحث الثالث : فقدان السيطرة على الحدود و بروز خطر التقسيم الفدرالي

خلف سقوط نظام القذافي فراغ امني رهيب دفع ببروز تهديدات أمنية خطيرة داخل ليبيا تسببت فيها هشاشة الحدود البرية والذي ورثته السلطات الجديدة في وضعية تقليدية قياسا بالإمكانات اللوجستية الضعيفة المسخرة منذ نظام القذافي إضافة إلى البيئة الصحراوية القاسية التي تصعب من مراقبة كل مساحاتها ، كما أن انشغال الفاعلين في ليبيا بتسوية القضايا الداخلية العالقة في صورة " الميليشيات ، نزع السلاح ، حل الأزمة السياسية " سهل مهمة جماعات تهريب السلع والبشر والأسلحة الناشطة بالساحل الإفريقي من اختراق الحدود الليبية.

والملاحظ تزايد مطالب إقليم برقة الشرقي بخصوص الانفصال الفدرالي عن ليبيا في ظل تعقيدات تاريخية ترجع لعقود طويلة ، فبعد نهاية الحرب على نظام القذافي أرادت برقة أن تجسد استقلاليتها عبر إعلان مجلس خاص بها وتشكيل حكومة محلية في ظل تخوف شديد من تواصل تجاهل قبائلها من طرف المجلس الانتقالي ومنح الأولوية لطرابلس رغم ما تحويه من أهمية اقتصادية بالغة ، الأمر الذي يهدد القبائل الأخرى داخل التراب الليبي من الحذر حذوها ومحاولة تحقيق الاستقلالية عن ليبيا.

في هذا الاتجاه تبرز قبائل التبو في إقليم فزان الجنوبي الجنوبي " 30 % من مجموع مساحة ليبيا و 8 % من مجموع السكان " ¹ والتي تعاني من تشتت وتهميش مستمر منذ عهد النظام السابق ، الأمر الذي قد يرفع طموحها بتحقيق الانفصال الفدرالي في حال نجاح إقليم برقة في تحقيق مطالبه .

ولا يمكن إغفال قبائل المناطق الأخرى في أقصى الحدود الشرقية الليبية على غرار القبائل المصرية التي تربطها علاقات مصاهرة قوية مع نظيراتها من ليبيا ، حيث أنها ستتحتفز وتدفع لتحقيق نوع من الاستقلالية على الدولة الأم ، ما يفسر الدعم المصري الرسمي لخليفة حفتر في صراعه مع حكومة طرابلس ، فموقف وتوجه القاهرة قائم على حماية سيادتها الوطنية من أي تبعات أمنية قادمة من إقليم برقة الشرقي ، والذي يعد جزءا مهما من الأمن القومي المصري ككل.

¹ روين ميلز ، فاطمة الهاشمي ، اقليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : أراض غنية ومجتمعات مهمشة ، الدوحة ، مركز بروكنجز ، 2018 ، ص. 6.

والى جانب قبائل التبو تعتبر قبائل الطوارق * واحدة من اكبر القبائل الليبية داخل إقليم فزان ، ويظهر الشكل التالي خريطة أهم الاتحادات المشكلة لقبائل الطوارق في الساحل الإفريقي ، حيث تتوزع في مساحات مقاربة بين ليبيا ، الجزائر ، النيجر ، التشاد ، مالي ، نيجيريا ، بوركينا فاسو ، ما يعني أن أي مشكلة تخص الطوارق تحدث في أي دولة من الوحدات المذكورة تؤثر بالضرورة على بقية دول المنطقة.

المطلب الأول : هشاشة الحدود الليبية

لم تتمكن السلطات الليبية الجديدة من بسط سيطرتها على كافة حدودها البرية في ظل تضاريس صحراوية قاسية ، وإمكانات مادية ولوجستية محدودة لدى مختلف المعابر الحدودية في سبيل التصدي لعمليات التهريب والهجرة غير القانونية ، إضافة إلى مخلفات سياسات نظام القذافي وتهميش القبائل الحدودية الجنوبية والشرقية ، ما خلق غياب التنسيق بينها وبين الحكومة المركزية في طرابلس.

الفرع الأول : اتساع مسافة الحدود البرية

يصعب على أي دولة تمتلك حدود ذات مسافات طويلة حتى في حالتها الأمنية المستقرة فرض رقابة شاملة " مشاكل الولايات المتحدة الحدودية مع جارتها الجنوبية المكسيك بسبب تدفقات الهجرة غير الشرعية ما أرغمها على بناء جدار عازل يمتد على طول خليجها البحري " ¹.

* بعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها منتصف القرن العشرين توزع الطوارق بين دول الجزائر ، مالي ، بوركينا فاسو ، النيجر ، التشاد ، وليبيا ، في مساحات شاسعة قدرها 1.5 مليون كم² ، وتشير التقديرات أن أعدادهم تتراوح بين 1.2 و 2 مليون نسمة ، يعيش الطوارق في أراضي قاحلة من بين المناطق القاسية في العالم ، وفي الغالب يعانون من نقص التغذية والجفاف والمجاعة ويدخلون في صراعات حول الموارد ضد جماعات أخرى مجاورة ، عموماً لا يطالب الطوارق بدولة لوحدهم بيد أن أهدافهم تتمحور حول نيل مزيد من الاعتراف بهويتهم الثقافية والعرقية والكثير من عوائد استغلال موارد النفط الموزعة فوق أرضهم ، إضافة إلى حقهم في التمثيل داخل المجالس المنتخبة في الدول التي ينتمون إليها. للمزيد انظر:

Asfura – Heim ، Patricio. **The Tuareg : A Nation Without Borders ?** ، A CNA Strategic Studies Conference Report ، May 2013 ، p p . 3 – 6.

¹ مصطفى بخوش ، منطقة الساحل الإفريقي .. الواقع والتحديات ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، عدد 64 ، (2013) ، ص . 81.

وعليه الحديث على امن الحدود الليبية يقود للإشارة أنها تتوزع مع ستة دول كاملة بمجموع يصل إلى 4383 كلم ، وهو ما يزيد من تحديات الرقابة الحدودية خاصة في ظل زيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية ، وقد تضاعفت المشاكل الحدودية عندما عرفت الدول المحيطة بها أزمات داخلية معقدة ، فمثلا شهدت تونس بعد الإطاحة بنظام بن علي وضع امني مضطرب مع زيادة الهجمات الإرهابية تجاه المنتجعات السياحية ، ما شكل خطرا على امن حدودها مع ليبيا في ظل التخوف من تسلل جماعات إرهابية متطرفة ، كما عرفت الحدود الجزائرية الليبية أوضاعا مقلقة بعد الهجوم الإرهابي على منشأة تيغنتروين النفطية العام 2013 ، ومع اختراق تنظيم الدولة ليبيا شهدت الجزائر تعزيزات أمنية حدودية من طرف الجيش الجزائري.

نفس الشيء انطبق على طول الحدود السودانية بسبب الصراع الداخلي على السلطة مع تنحية الرئيس البشير وما نجم عنه من انفلات امني ، وخاصة أن البلدين تجمعهما قبائل ذات قبائل روابط عائلية مشتركة ، ومع التشاد التي عرفت مع ليبيا صراع حدودي تاريخي بين 1978 و 1987 كانت الفرصة تبدو مواتية بالنسبة للمرتزقة المسلحين من اجل التوغل داخل التراب الليبي واستغلال الظروف الأمنية الهشة هناك ، في حين دولة النيجر وبسبب الأزمة الغذائية التي شهدتها العام 2012 كان التخوف من إمكانية ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية.

أما مصر ومع عزل الرئيس مرسي من طرف النظام العسكري ، ركزت معظم التوقعات حول تعاون محتمل بين الإخوان المسلمين في مصر وليبيا خاصة بعد سيطرت تنظيم الدولة في بلاد المغرب على أجزاء من ليبيا ، وعليه عمل النظام المصري والسلطة الليبية على منعهم من السيطرة على الحدود الغربية المشتركة بين البلدين في ظل علاقات متشابكة بين القبائل المحلية.

الفرع الثاني : إمكانات المراقبة الضعيفة

اقتصرت مهمة الأجهزة الأمنية في المعابر الحدودية خلال مرحلة نظام القذافي على الرصد والمراقبة فقط ، بينما أسندت مهام حماية وتسيير المعابر بعد الحرب إلى مؤسسات تنافست بينها وغاب عنها التعاون والتنسيق المتبادل ، وشمل ذلك وزارة المالية التي اعتبرت الجهة المنظمة للجمارك ومكافحة التهريب ، وزارة الداخلية المسؤولة عن التأشيرات وجوازات السفر ، القوات البحرية المسؤولة عن حراسة السواحل ، وتميزت العلاقة بين تلك الأجهزة بغياب التبادل المعلوماتي فيما بينها من جهة ، وقلة التنسيق العملي تجاه الإدارة المركزية في العاصمة طرابلس من جهة أخرى.

ولم تتوفر معظم المراكز الحدودية على ابسط وسائل العمل مثل أجهزة الكمبيوتر ما صعب الوصول إلى قواعد البيانات والقوائم السوداء التي تمنع سفر أشخاص مطلوبين للعدالة الدولية ، فكان العمل بطرق تقليدية قديمة لدرجة أن بعض المراكز أشبه بأكواخ تفتقد حتى للكهرباء ،¹ مع وجود درجات متفاوتة من الانضباط تجاه ملاحقة شبكات تهريب السلع أو البشر من طرف مسؤولي المعابر الحدودية ، بسبب شبكة العلاقات الشخصية بينهم وبين وجهاء القبائل المحلية وشبكات التهريب ، كون الحوافز المالية معتبرة من أجل ترك المجال مفتوحا لشبكات التهريب ، وقد لوحظ أن كل من اشتغل ضمن المعابر الحدودية ازداد ثراء بفضل عمليات معقدة من تمرير حركة التجارة غير القانونية عبر الحدود.²

الفرع الثالث : تهيش القبائل الحدودية

يتكون الجنوب الليبي من عنصرين رئيسيين هما التبو والطوارق ، واللذين يصعب تحديد أعدادهم الرسمية بسبب نمط حياتهم القائم على الترحال المستمر وافتقار العديد منهم لسجلات الهوية ، بيد أن التقديرات تشير أن تعداد الطوارق في الجنوب الليبي يتراوح بين 60 و 250 ألف نسمة يتمركزون على الحدود الجنوبية مع الجزائر وتونس في أقصى الغرب.³

في حين تتمركز قبائل التبو بين حدود النيجر ، ليبيا ، والتشاد بتعداد يصل إلى 120 ألف نسمة منهم 10 آلاف يقيمون في ليبيا بين جبال تيبستي القاسية الطبيعة على طول الحدود مع التشاد إلى جانب منطقة الكفرة في الجنوب ، وبسبب سياسات نظام القذافي تعرض التبو إلى الاضطهاد ، التطهير العرقي ، التمييز الجماعي والإخلاء القسري من أماكن إقامتهم ما خلف نزوحهم تجاه المناطق شمالية من ليبيا ، كما منعوا من التعليم والرعاية الصحية والحصول على الجنسية بموجب مرسوم صادر العام 1996 ، ورغم إلغاءه سنة 2011 إلا أن الكثير من سكان التبو لم يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2012 حيث ظل وضعهم محل خلاف وحساسية شديدتين.¹

عانت قبائل الجنوب الليبي من ضعف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ما أرغمها على الاندماج والانخراط في جماعات تهريب البشر والسلع الأساسية المدعومة من طرف الدولة على غرار

¹ بيتر كول ، فوضى خطوط الحدود ؟ تامين حدود ليبيا ، بيروت ، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 2012 ، ص . 5 .

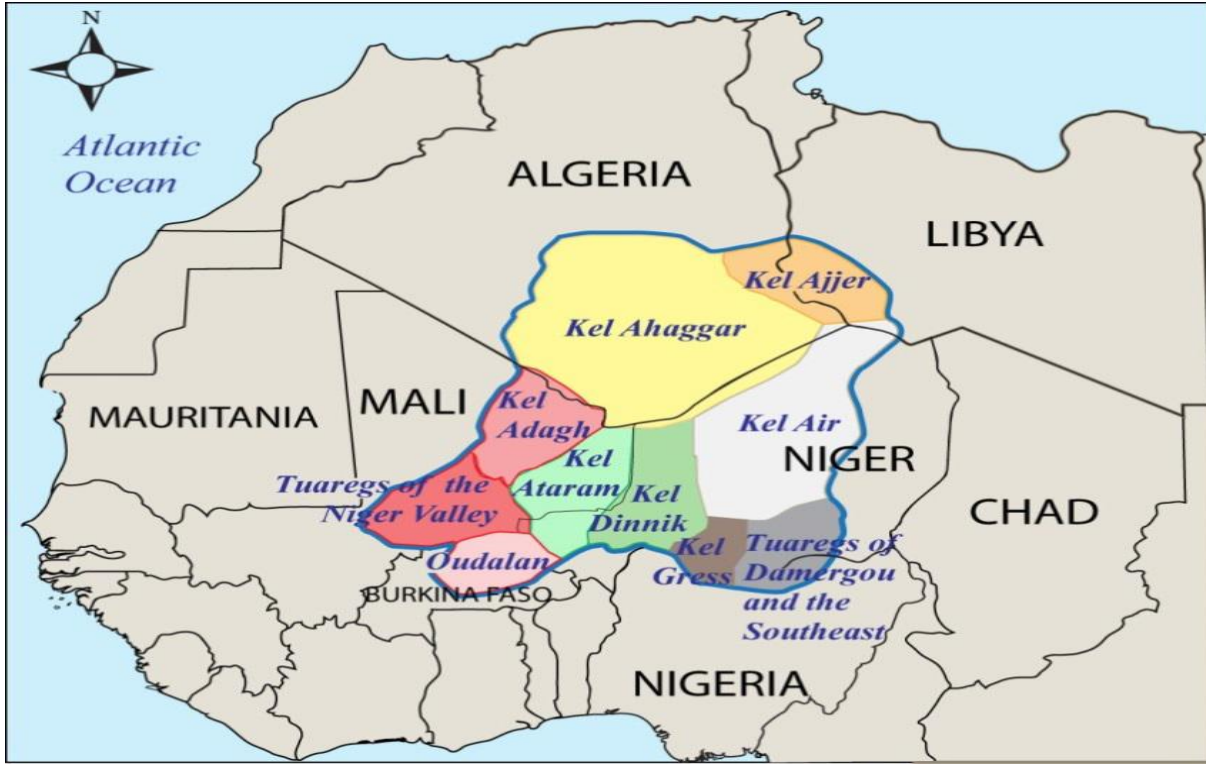
² المرجع نفسه ، ص ص . 7 ، 8 .

³ المرجع نفسه ، ص . 5 .

¹ Laura Van Waas ، **The Stateless Tebu of Libya ?** ، Tilburg Law School Legal Studies Research Paper ، 2013 ، P. 5 ، 8 .

الوقود ، في حين تسبب عدم تسوية جنسية الطوارق والتبو وتعطيل دمجهم وتوظيفهم في تجسيد الشعور بعدم الولاء والارتباط بالدولة الأم ، وذريعة مباشرة نحو الجهات الرسمية بأنهم غير معنيين بعملية تأمين الحدود ، خاصة مع درايتهم الدقيقة بتفاصيل المساحات الصحراوية الواسعة.¹

خريطة رقم (5) : الاتحادات السياسية المشكلة لقبائل الطوارق في الساحل الإفريقي



المصدر :

Patricio Asfura – Heim ، **The Tuareg : A Nation Without Borders ?** ، A CNA Strategic Studies Conference Report ، May 2013 ، P 4 .

يعتقد باري بوزان بارتباط وحدات مركب الأمن الإقليمي بشكل وثيق ، فالمشكلات الأمنية لا يمكن أن تكون بعيدة داخل نفس مركب الأمن الإقليمي ، ومن هذا المنظور فان قضية الطوارق في ليبيا المنتشرون بشكل واسع بين دول الساحل الإفريقي تتداخل والأزمة الأمنية المعقدة منذ عشرية كاملة ، ما يقتضي تعاملًا ذكيًا من طرف الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة ، وتبرز هنا الطريقة الحكيمة التي تعاملت بها الجزائر مع الأزمة الليبية عموماً وتجاه التهميش والاضطهاد الذي عانى منه الطوارق في ليبيا بشكل خاص ، حيث دعت في كل تحركاتها وخطاباتها الدبلوماسية إلى ضرورة تغليب لغة الحوار والعقل

¹ ريببكا موراي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 3.

والمضي لحل سياسي وحوار اجتماعي بين مختلف الفرقاء الليبيين من أجل التوصل لحل مرضي لجميع الأطراف ، يمكن البلاد الخروج من مأزقها الأمني المعقد.

كما أن الجزائر تعطي المكانية المناسبة لسكان الطوارق في جنوبها الكبير خاصة فيما يتعلق بالتمثيل والبرلماني والمجالس الولائية والبلدية ، وذلك يعد بمثابة جدار صد من أي محاولات تسييس المطالب المشروعة لقبائل الطوارق في المنطقة ككل أو في الجزائر تحديداً.

الفرع الرابع : نتائج الحرب على الحدود الليبية

خلفت الحرب في ليبيا تراجعاً ملحوظاً في مستوى تأمين الحدود ما جعلها سهلة الاختراق قياساً بانشغال الأطراف الرسمية بحل الأزمات السياسية ومشاكل التسليح ومخلفات الفوضى الأمنية وهو ما مكن الجماعات المسلحة التحكم في المعابر الحيوية على غرار مطار بنغازي ، ميناء طبرق ، معبر السلوم الحدودي.

حاول المجلس الانتقالي إدماج الكتائب المسلحة وإعطائها طابعاً رسمياً " قانون رقم 11 الذي حدد العلاقة بين وزارة الدفاع ورئيس الأركان " ، بيد أن الواقع الميداني اثبت أنها تكونت من شباب مسلح حاول حماية مناطقه الجغرافية خاصة وتحقيق مصالحه المالية الخاصة ولم يكن يستهدف حماية الحدود البرية للدولة¹ ، وهو ما خلق نوعاً من الفوضى في عمليات مراقبة مختلف المعابر ، كما غاب عن الجماعات المسيطرة على الحدود الثقل المركزي بمعنى غياب مؤسسة قوية تستند عليها في اتخاذ قراراتها ، في حين لم تمتلك مؤسسات الدولة ولا حتى تلك الجماعات المعدات التكنولوجية اللازمة من أجل تأمين عمليات المراقبة ، إضافة إلى افتقارها للخبرة والتجربة اللازمين.¹

يتميز الجنوب الليبي ببيئة سكانية قبلية مختلطة تتداخل مع دولتين حدوديتين في أقصى الجنوب الغربي " التشاد والسودان " من خلال قبائل الحميمات التي تضم جذوراً مشتركة في كل من السودان والتشاد ، وتمتلك ارتباط وثيق مع قبيلة المقارحة في ليبيا ، ومع مخلفات الحرب على نظام القذافي عرفت تلك المنطقة الشاسعة المساحة فراغاً أمنياً رهيباً وانتشار التهريب والهجرة غير الشرعية ترجمه بروز

¹ بيتر كول ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 13 ، 14 .

¹ بيتر كول ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 13 ، 14 .

نزاعات وصراعات بين الحكومات الوطنية والحركات المتمردة المعارضة في دول الجوار الليبي ذات العلاقة بالسيطرة على السلطة وأزمات الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر.¹

بسبب تخومها الشرقية والجنوبية الواسعة المساحة ، وطبيعة حدودها الجغرافية القاسية ، فإن الأزمة الليبية امتدت تأثيراتها تجاه جميع دول المنطقة سواء الحدودية معها أو القريبة منها في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي ، ما يعني ضرورة اتخاذ سياسات واستراتيجيات قوية من طرف دول الجوار الإقليمي لأجل وقف التهديدات والأخطار الأمنية من ليبيا.

سمح التعديل الدستوري الأخير في الجزائر بتوظيف الجيش الوطني خارجيا وفق ما تمليه قرارات الأمم المتحدة القاضي بحفظ الأمن والسلم العالميين وذلك في سبيل حماية الأمن القومي الوطني وتحقيق الاستقرار داخل الجارة ليبيا وفي المجال الإقليمي المغاربي ، بينما يتضمن الجانب الآخر ضرورة تخصيص مساعدات مالية من طرف الدول المحيطة بليبيا بهدف دعم القبائل المحلية اقتصاديا واجتماعيا والتي تمتد في معظم دول المنطقة على غرار الطوارق والتبو الرحل حتى لا تكون في موقع استدراج وضعف من طرف الجماعات الإرهابية وجماعات التهريب ، إضافة إلى كسب تلك القبائل إلى جانب حكومات دول المنطقة وإشراكها في العمليات السياسية ، ما يؤدي حتما إلى تشكيل جدار صد منيع ضد مختلف التهديدات الأمنية.

المطلب الثاني : ليبيا بعد الحرب وخطر الفدرالية

اعتقدت القبائل الشرقية ببروز مرحلة جديدة بعد رحيل القذافي يميزها منح الأهمية اللازمة لإقليم برقة الذي يزخر بثروات طبيعية ضخمة ، بيد أن الواقع عرف تواصل تهميشها من طرف المجلس الانتقالي ومن بعده المؤتمر الوطني ، واستمرار ترجيح كفة طرابلس من حيث النقل المركزي والتمثيل السياسي.

¹ محمد السبيطي ، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية (الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، 2017) ، ص ص . 26 ، 27.

الفرع الأول : تراكمات الماضي

لم يتوحد القادة السياسيون إبان الكفاح ضد المستعمر الإيطالي بطريقة تمكنهم من الاتفاق حول الشكل العام للدولة الليبية ، فعند إقرار مفاوضات الاستقلال بقرار أممي انطلقا من العام 1948 ، حصلت خلافات عميقة حول شكل الدول بعد خروج المستعمر ، لينتصر في الأخير الشرق من خلال العمل بالنظام الفدرالي.¹

وبعد الاستقلال لم تكن ليبيا موحدة بدرجة قوية ، صحيح أن الحدود الجغرافية كانت واضحة المعالم ، لكن الاندماج والتلاحم السياسي الداخلي كان بشكل أو بآخر مفكك ، فقد أراد كل إقليم من الأقاليم الثلاث " طرابلس ، فزان ، برقة " بسط نفوذه وسيطرته على الدولة الليبية الفتية ،² وبعد دستور 1951 جرى توحيد الأقاليم الثلاث قانونيا فقط ، بيد أن الواقع سادته غياب وعي نخبوي مجتمعي بتلك الخطوة ما أدى لغياب تلاحم شعبي يجمع ليبيا إقليميا ، في حين شكل تولي الزعيم البرقاوي السنوسي مقاليد الحكم والمنتمي لمنطقة جغبوب الصحراوية التي تقرب الحدود المصرية بمثابة التخوف وإنذار لباقي المناطق من هيمنة وتفوق الشرق على الغرب والجنوب الليبي.³

¹ صادق حجال ، ليبيا وإشكالية بناء الدولة الأمة 1951 - 2017 (عمان : مركز الكتاب الأكاديمي ، 2019) ، ص . 166 .

² المرجع نفسه ، ص . 165 .

³ المرجع نفسه ، ص . 169 .

احتوى النظام الفدرالي الليبي على الكثير من العيوب حيث كان أشبه بدولة كبيرة داخلها أقاليم تسير في شكل دويلات صغيرة ، فكانت إجراءات التنقل بين كل إقليم مشددة لدرجة أن كل من يسافر يمر عبر حواجز التفتيش والتدقيق في الأمتعة ، مع تدوين أسماء المتقلين في سجلات خاصة وكأن الأمر يتعلق بسفر شخص من دولة إلى أخرى ، وقد اعتقد كل إقليم بحريته الكاملة في تسيير مناطقه الجغرافية بطريقة مستقلة* ، ما أسهم في اتساع الهوة بين طرابلس وبرقة.¹

وخلال السنوات الأخيرة من حكم الملك السنوسي قام بإلغاء النظام الاتحادي وعوضه بنظام مركزي وحدوي العام 1963 ، كما ألغى الإدارات الإقليمية الثلاث وعوضها بسلطة مركزية واحدة ، وقسمت ليبيا إلى 10 وحدات إدارية في شكل محافظات لكل واحد منها محافظ تعينه السلطة المركزية ، وبرر النظام الملكي قراره بقلة عدد سكان ليبيا وتجانسهم الكبير ، كما وصف النظام الفدرالي بتواجده فقط في الدول التي تعرف اختلاف اللغة والعادات الثقافية والاجتماعية ، الأمر الذي لا ينطبق على ليبيا.¹

* تاريخيا يعود مشكل الزعامة القبلية في ليبيا إلى العديد من العوامل التي جعلت كل إقليم يشعر بالكثير من الاستقلالية والرغبة في الخروج عن السلطة المركزية ، ابرز تلك الدوافع تتمثل في تواصل القبائل المحلية خلال نهاية العهد العثماني ودخول الاستعمار الإيطالي على الخط في نسج وإنتاج مجموعات من النخب السياسية دون أي تدخل أو تنسيق بل وبمعزل عن السلطة المركزية ، حيث أنتجت مختلف النخب أفكار حول شكل الدولة الجديد ، والذي حمل الطرح الفدرالي المنفصل للحملة عن الدولة الأم دون الرجوع إلى أي مشاورات أو تجاذبات مع السلطة الحاكمة ، فمثلا لم يتم رفع العلم العثماني في مدينة الكفرة جنوب البلاد إلا خلال سنة 1912 ، ما يمنح فكرة واضحة المعالم بأن القبائل الجنوبية لم تكن تشعر بذلك الولاء ، وفي صورة تعكس هوة واسعة المدى تضرب الوحدة الوطنية التي كانت تستعد لمواجهة الاحتلال الإيطالي. للمزيد انظر : المولدي الأحمر ، مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة ، جوان 2011 ، ص. 3.

¹ محمود شاکر، التاريخ المعاصر : بلاد المغرب العربي (بيروت : المكتب الإسلام ، ط 2 ، 1996) ، ص . 59.

¹ هنري حبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص . 86.

الفرع الثاني : التمييز بين الأقاليم الليبية خلال نظام القذافي

بعد توليه الحكم منح القذافي الأولوية في التنمية والثقل المركزي لطرابلس ، مقابل إهمال شبه تام للجنوب والشرق رغم غناهم بالموارد النفطية والغازية " ثلث مداخيل النفط مصدره بنغازي شرقا " ¹ ، ذلك الإهمال سببه تخوف القذافي من أن المتعاونين في انقلابه اغلبهم من برقة ، ما جعله ينظر للمنطقة من أنها قد تحمل أفعارا انقلابية مضادة مستقبلا ، ومن أجل تحصين نظامه وهيمنته قام بتطهير الضباط السنوسيين من القوات المسلحة الليبية لكون أتباع الملك السنوسي من الشرق " اسر شرقية من قبائل السعادي " ، كما عمل على تفكيك الطرق الصوفية ومصادرة الأراضي في الشرق وجعلها تحت ملكية الدولة ، ونقل المكاتب الحكومية من بنغازي إلى طرابلس العام 1977 ، وحول مؤسسات النفط والطيران إلى الغرب الليبي " سرت تحديدا " ² .

وعلى الرغم من أن إقليم برقة يعتبر موطن لما يقرب 48 مليار برميل من احتياطات النفط الليبي ، إلا أن التناقض يتمثل في كون المنطقة تعد الأفقر والأقل تنمية ³ ، وقد تمكن نظام القذافي من إخماد جميع المطالب الداعية من أجل تحقيق تنمية متساوية بسبب امتلاكه شبكة علاقات قوية مع زعماء القبائل التي تمتلك النفوذ والهيمنة ، الأمر الذي مكنه من تشكيل تحالفات تقوم باحتواء أي مطالب اجتماعية أو تنموية والتحكم في أي منطقة تهدف إلى الخروج عن سيطرة السلطة المركزية في طرابلس ، وذلك بتوزيع منح مالية من أجل حفظ الاستقرار الاجتماعي لفترات زمنية معينة ¹ .

تحليل ما سبق يدفع للقول بأن زعيم القبيلة في ليبيا تميز بخدمة مصالح المجموعات التي ينتمي إليها ومصلحه الضيقة ما خلق نوعا من الهوة بين الشعب وبين الوحدة الترابية للوطن ، فالقبائل التي تمتلك السلطة العليا قامت بخدمة مصالحها ، فقائدها امتك الحرية الكاملة في توزيع الريع الذي يأتيه من طرف السلطة المركزية بطرابلس ، كما لم ينقل المطالب التنموية والاجتماعية الحقيقية ، ما جسد البلاد ككل في شكل مؤسسة ودويلات صغيرة داخل ليبيا نفسها ، في حين ساد تنافس شديد بين مختلف القبائل

¹ عبد الستار حنينة ، حروب الميليشيات : ليبيا ما بعد القذافي (القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع ، ط 2 ، 2015) ، ص ص . 59 ، 60 .

² فريدريك ويري ، تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، سبتمبر 2012 ، ص ص . 5 ، 6 .

³ wolfgang pusztai ، **the end a contry–the breaj–up of libya ?** ، The opinions expressed herein are strictly personal and do not necessarily reflect the position of ISPI ، september 2016 ، p . 2 .

¹ صادق حجال ، مرجع سبق ذكره ، ص . 163 .

الليبية الشرقية والغربية ، بالرغم من وجود مجالس نيابية شعبية دعى إليها القذافي بدل الأحزاب السياسية تقوم برفع المطالب الشعبية ، إلا أن دورها بقى محدود ونسبة المشاركة فيها كانت ضئيلة.

الفرع الثالث : الشرق الليبي يحي مطالب الفدرالية

تطلع إقليم برقة * نحو النظام الفدرالي وبالتالي تحقيق جزء اكبر من الاستقلالية عن الإدارة المركزية في طرابلس ، أول معالم تلك الاستقلالية هو تأسيس المؤسسة الليبية للنفط والغاز التي تتولى بيع نفط الإقليم الشرقي للشركات الأجنبية ، كما عقد مؤتمر بنغازي في 6 مارس 2012 شارك فيه 3000 مندوبا، تم خلاله تأسيس مجلس برقة الانتقالي تحت رئاسة احمد الزبير السنونسي حفيد ابن شقيق الملك سنوسي الذي كان سجيناً إبان عهد النظام السابق.

وقد ضم المجلس جناح مسلح تحت تسمية جيش برقة برئاسة حميد الحاسي¹ ، ومكتب سياسي يستند على دستور 1951 ، ومكتب تنفيذي ، ووضعت حكومة لإدارة الإقليم تتكون من 24 حقيية ، كما قسم الإقليم إلى أربع محافظا متمثلة في طبرق ، بنغازي ، الجبل الأخضر واجدابيا رغم أن المجلس لم يفصح عنها بصورة رسمية.²

* يقع إقليم برقة في شمال شرق ليبيا ، يضم شريط ساحلي ضيق مع هضبة عالية تكسوها أشجار تعرف بالجبل الأخضر ، برقة أو الأراضي المنخفضة جنوب الجبل الأخضر هي بمثابة مناطق صحراوية باستثناء الواحات القليلة في الكفرة التي تعد أهم واحة. للمزيد انظر: هنري حبيب ، ترجمة شاكر ابراهيم ، ليبيا بين الماضي والحاضر (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، ط1 ، 1981) ، ص . 17 .

تصل مرتفعات إقليم برقة إلى 800 متر عن سطح البحر ، ومع ذلك يبدأ الانخفاض التدريجي نحو الجنوب بشكل متدرج حتى يتم الوصول للصحراء الليبية الكبرى الحجرية ثم الرملية ، إقليم برقة يعتبر اقل تأثراً بعوامل الصحراء القاسية من خلال استقبال الرياح الغربية الرطبة ما يمنح المنطقة أمطار أكثر تتراوح عادة بين 200 و 300 مليمتراً سنوياً ، ويقال التساقط كلما كان الاتجاه جنوباً ، وتمنح الأمطار مساحة استغلال زراعية تقدر بنحو 4 مليون هكتار ويعد الشعير أهم محصول زراعي للمنطقة ، إضافة إلى الصناعات الجلدية الصوفية. للمزيد انظر : جمال حمدان ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى : دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996) ، ص ص . 165.165

¹ فريديريك وبيري ، مرجع سبق ذكره ، ص . 6.

² إبراهيم العفاس ، ليبيا : إعلان الفدرالية في برقة..الخلفيات والتداعيات ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2 ديسمبر 2013 ، ص . 6

تلت مرحلة ما بعد القذافي استمرار تهيمش الإقليم الشرقي ، فمثلا تعيين السفراء في الدول الأجنبية حمل تجاهل شخصيات الشرق الليبي ومنح أولوية التعيين لطرابلس ، كما حرم طلاب التعليم العالي في جامعات إقليم برقة من المنح السنوية الممنوحة إلى الخارج ، في حين الخدمات الروتينية البسيطة مثل الحصول على جواز السفر لا تزال تتطلب رحلة شاقة إلى طرابلس ، في صورة تعكس بيروقراطية تخلق مزيدا من الإحباط لدى القبائل الشرقية.¹

وشملت التراكبات أيضا استعجال المجلس الانتقالي في تحويل مقره من مدينة بنغازي مهد الانتفاضة الشعبية نحو طرابلس الغرب ما اعتبر عودة للأوضاع التي سادت النظام السابق ،² وما فاقم الوضع هو توزيع المجلس الانتقالي لمقاعد المؤتمر الوطني في انتخابات 2012 بمعدل 60 مقعدا للشرق ، 40 للجنوب ، 100 مقعد لطرابلس ، مما يعني ضمنا العودة إلى الأسباب الحقيقية التي دفعت لقيام احتجاجات فيفري 2011.³

كما عرف إقليم برقة قلة الزيارات الرسمية من طرف المجلس الوطني ، وقد اكتفى المجلس بسياسات تهدئة مؤقتة بضخ علاوات مالية لكل من شارك في الحرب ضد القذافي ، لكن دون إيجاد حلول واقعية وفعالة للمشاكل الحقيقية التي يعاني منها الإقليم⁴ ، كما راودت قبائل الشرق الليبي شكوك كبيرة من أن تضحيات الثورة قد تذهب سدى ، حيث اتهم تركيبة المجلس الانتقالي باحتوائها شخصيات كانت سابقا من اشد الداعمين لنظام القذافي.

ووسط انتقادات من طرف شخصيات وطنية بخطوة الفدرالية والتي رآته تهديدا صريحا للوحدة الترابية الليبية ، كان لرئيس مجلس برقة احمد زبير رأي مختلف ، حيث اعتبر أن الفدرالية لا تعني الانفصال التام وهي تجسيد طموح إقليم بأكمله عانى ويلات التهميش منذ عقود ، في حين علق آخرون منهم صورة السفير الليبي الأسبق في المملكة المتحدة أن الإعلان يدخل من باب حرية التعبير ، وأوضح مبرزا " لم تشهد البلاد حريات مثل التي عرفتها بعد الثورة " ، ما يعني أنها موجة حماس قد تزول آثارها مع مرور الوقت.¹

¹ فريديريك وبيري ، مرجع سبق ذكره ، ص . 7 .

² إبراهيم العفاس ، مرجع سبق ذكره ، ص . 5 .

³ فريديريك وبيري ، ص . 7 .

⁴ إبراهيم العفاس ، ص . 5 .

¹ عبد الستار حنينة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 61 ، 62 .

بينما يرى الباحث أن وجهة نظر السفير الليبي الأسبق لدى الأمم المتحدة والذي رأى أن إعلان برقة الفدرالي هو بمثابة سحابة عابرة لا تكاد تلبث لتزول مع مرور الوقت تحمل الكثير من النقد ، ذلك أن مجرد الإعلان في حد ذاته هو بمثابة ضربة موجعة للوحدة الترابية الليبية في ظل وضع يسوده صراع داخلي ذو صبغة خارجية ، كما أن الثروات الطبيعية التي تزخر بها برقة تعد محركا رئيسيا لمطالبه ، حيث يرى الإقليم أنه عماد الاقتصاد الليبي * المبني أصلا على الربيع النفطي ، لكن استفادته تكاد تكون ضئيلة ، وبالرغم من سياسات شراء السلم الاجتماعي التي اعتمدها نظام القذافي ، ومن بعده المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني العام ، إلا أن الوضع السياسي والاجتماعي في الشرق الليبي يلوح بكثير من التأزم خاصة مع دخول أطراف أجنبية على خط الصراع ، منهم من دعم قرار برقة بسبب ما يمتلكه من مصالح نفطية وإستراتيجية داخل المنطقة على غرار مصر ، ومنهم من رفضه بحجة أن الإعلان الفدرالي في ليبيا يعتبر شان داخلي خاص في صورة الجزائر ، ولفهم الصورة جيدا والمصالح النفطية المتواجدة داخل إقليم برقة، ولفهم الفكرة جيدا توضح الخريطة التالية أهم الثروات الطبيعية في ليبيا والتي يحوز إقليم برقة جزء مهما منها وهو ما يوضح حجم التنافس والتكالب الدولي الإقليمي داخل ليبيا ككل ، وذلك من أجل حياة وكسب المزيد من المصالح الاقتصادية.

* يقع إقليم برقة ضمن ما يعرف بالهلال النفطي بين منطقتي سرت وبنغازي ، ويحوي ما نسبته 80 % من مجموع الإنتاج النفطي في ليبيا الذي يقدر حجمه بنحو 45 مليار برميل نفط و 52 تريليون م³ من الغاز الطبيعي ، و يعتبر كل من حقل السرير ، مسلة ، والنافورة من أكبر حقول النفط في المنطقة بنسبة 60 % من مجموع إنتاج ليبيا من النفط ، إضافة إلى أن مجمعات تكرير وتصدير النفط تتم عبر موانئ منطقة الهلال في صورة ميناء السدرة بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 400 ألف برميل يوميا ، ميناء رأس لانوف بطاقة إنتاج 220 ألف برميل يوميا و 13 صهريج لتخزين النفط بسعة 6.5 مليون برميل ، وميناء الزويتينة غرب بنغازي بمعدل 100 برميل يوميا ، وميناء البريقة بطاقة تكريرية تصل 120 برميل يوميا. للمزيد انظر : الهلال النفطي.. بؤرة الثروة الليبية الملتهبة ، 15 سبتمبر 2016 ، تم التصفح 22 أوت 2021 ، ساعة 16.30 ، منشور على : <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/9/15>

خريطة رقم (6) توزيع الثروات الطبيعية في ليبيا



المصدر :

تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، ليبيا والفدرالية : سياقات الماضي ومآلات المستقبل ، الدوحة ، 26 افريل 2012 ، ص. 2.

الفرع الرابع : تداعيات إعلان الفدرالية في برقة

1-التداعيات الداخلية

ساد تخوف شديد في ليبيا من أن يمتد الإعلان الفدرالي في برقة على باقي المناطق الوطنية ، ويخص ذلك بصورة مباشرة إقليم فزان الجنوبي التي يضم قبائل التبو ، الطوارق ، والامازيغ ، والذين يعانون من ضعف التمثيل داخل المؤتمر الوطني العام المنتخب العام 2012 ، واستمرار منح الأولوية المركزية لطرابلس ، ففي حالة غياب احتواء فعلي لمختلف المطالب الاجتماعية والثقافية لسكان الجنوب ، ومع الانفلات الأمني وانتشار السلاح بقوة في الأواسط المحلية ، من الممكن أن تتحول المطالب

المجتمعية إلى أهداف سياسية يبنى عليها نضال مؤسسات المجتمع المدني هناك ، وهو ما تجسد نوعا ما من خلال تأسيس تنظيمات رسمية مثل التجمع الوطني التباوي¹.

وبنظرة استشرافية حول ما يتوقع حدوثه في حال نجاح المطالب الفدرالية لإقليم برقة ، فإنها قد تتجسد في النقاط الثلاث التالية :

1 - احتمالية قيام صراع أو نزاع حدودي بين طرابلس وبرقة جزء منه يتجسد حاليا بين المنطقة الشرقية بزعامة الجنرال خليفة حفتر وحكومة طرابلس ، فكل طرف يحظى بدعم جهات إقليمية أخرى لها مصالح اقتصادية وإستراتيجية داخل ليبيا.

2 - مدى التزام قبائل برقة في حال تحقيق مسعى الفدرالية بالحدود المادية لمنطقتهم ، نظرا لاختلاط صلات القرابة بين الشرق والغرب ما يعني حدوث شرخ كبير في الوحدة الليبية.

3 - اضطراب الوضع الاقتصادي بسبب تأثر النشاطات التجارية للمواطنين مثل فرض رسوم جديدة عند دخول إقليم برقة ، أو منع دخول سلع وخروجها تجاه باقي المناطق الليبية.

ب-الإفرازات الخارجية

تعرف المناطق الحدودية مع ليبيا مشاكل اجتماعية وصعوبات بالغة في التنمية على غرار قبائل التشاد ، السودان ، دولة مصر ، ما ساد تخوف كبير من أن يمتد تأثير إعلان مجلس برقة الفدرالي على تلك المناطق ، فمطالب سكان القبائل الحدودية في الدول الأخرى هي بمثابة القنابل النائمة التي تحتاج من يترجمها لمطالب سياسية ، وقد يكون حدث إعلان برقة بمثابة هو تجسيد لذلك.

فمثلا يفوق التعداد السكاني لمصر 90 مليون نسمة ليكون الأعلى في المنطقة ، متجاوزا بأضعاف كثيرة التعداد السكاني في ليبيا 7.1 مليون نسمة " المنطقة الشرقية تحديدا تضم 1.7 مليون نسمة " ، ما يعني أن الكفة والنقل والتهديد الديموغرافي يميل لصالح مصر ، والأكثر من ذلك فقد ظهرت مطالبات مصرية منسوبة إلى رئيس الوزراء المصري هشام قنديل من طرف حسنين هيكل في تصريح لقناة الجزيرة القطرية بان عدة مناطق ليبية حدودية في الأصل هي مصرية ، الأمر الذي احدث خلافا في العلاقات

¹ فولفرام لاجر ، تصدعات الثورة الليبية : القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات وللبحوث الإستراتيجية ، ط . 1 ، 2014) ، ص . 41.

المصرية الليبية ، وإعلانه الفدرالية يكون إقليم برقة قد فتح بابا على نفسه في ظل أخطار عديدة تحدد وتطمع في خياراته ، في صورة التدخل المصري الصريح لأجل دعم الجنرال حفتر في عملية الكرامة وصراعه على السلطة مع حكومة طرابلس لأجل ضمان حليف نفطي استراتيجي مهم في الشرق الليبي.¹

أشار باري بوزان إلى مفهوم التخومية كأكثر المتغيرات تأثيرا في الديناميكيات الأمنية الإقليمية ضمن مركب الأمن الإقليمي ، فمبدأ الجوار يقوم بإنتاج ديناميكيات أمنية تكون في العادة عابرة للحدود ، فالتقارب الجغرافي يعني التأثير المتبادل لمفهوم الأمنة والتي تتضمن المكونات العسكرية والسياسية ، ووجود الأمن أو غيابه يرتبط بشكل كبير بالقرب الجغرافي والذي ينتج بدوره منافسة أمنية وسباقا نحو التسلح داخل نفس مركب الأمن الإقليمي.²

ولفهم طرح باري بوزان يبرز إعلان برقة الفدرالي والذي صاحبه مجموعة من التهديدات الأمنية داخل ليبيا ذات التأثير العميق على الجوار الجغرافي ضمن مركب امن شمال إفريقيا والمركب الأمني للساحل الإفريقي ، فقد عرفت تلك الدول تحوفا من إمكانية انتقال مختلف التهديدات الأمنية نحوها في ظل أزمات أمنية وسياسية داخلية تشهدها ، إضافة إلى تزايد عمليات التهريب عبر حدودها المشتركة البرية مع ليبيا مثل تهريب الأسلحة والمواد الغذائية المدعمة.

كما ترتبط القبائل الحدودية لمصر وليبيا بعلاقات قرابة ومصاهرة قوية ، نفس الأمر ينطبق على باقي الدول الأخرى المجاورة على غرار تونس فبسبب الهجمات الإرهابية داخل أراضيها ، شكل إعلان برقة بمثابة التوقيت غير المناسب في ظل وضع امني إقليمي معقد. أما التشاد التي عرفت حرب حدودية مع ليبيا كانت لا تزال تتخوف من إمكانية بروز حركات متمردة على حدودها مع طرابلس ، في حين تمكنت الجزائر منذ استقلالها السيطرة والتحكم في مطالب القبائل الجنوبية المحلية على غرار الطوارق في الجنوب الذين يشاركون في مختلف المؤسسات الرسمية المحلية ، ومنطقة القبائل التي يسود سكانها وعي كبير بضرورة الحفاظ على اللحمة والوحدة الوطنية رغم محاولات فاشلة وبأئسة من طرف بعض الأطراف الأجنبية من اجل زعزعة الهدوء والاستقرار.

¹ إبراهيم العفاس ، مرجع سبق ذكره ، ص . 7.

² عامر مصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص . 9.

خلاصة الفصل :

تحت غطاء الدفاع عن الحريات الإنسانية وبمباركة عربية ودعم أطلسي ، تمت الإطاحة بنظام القذافي بعد 42 سنة من الحكم عقب احتجاجات شعبية بدت عفوية وعرفت تغطية إعلامية حاشدة ومعرضة من طرف كبرى القنوات الغربية والعربية ، وقد تميز نظام القذافي بمواقفه الارتجالية المقاومة للهيمنة الغربية الليبرالية ، ما دفع بالأخيرة إلى دعم أي محاولة جادة من أجل تنحيته ، ولو تطلب ذلك طرق وأساليب تنافي الأعراف والمواثيق الدولية الإنسانية.

رحيل القذافي لم يكن النقطة التي سوف تدفع نحو استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا ، بل كانت بداية بروز مأزق امني متشابك ومعقد ، فالأسلحة انتشرت بشكل رهيب لدى فئة كبيرة من الليبيين والذين اعتبروها وسيلة حماية من مختلف الأخطار الأمنية ، كما تضاعفت أعداد الجماعات المسلحة في ظل سلطة ضعيفة ، فكل ميليشية عملت على التحكم والسيطرة في منطقة جغرافية معينة وفق حسابات إستراتيجية ونفطية بحتة ، في وضع جسد دولة فاشلة بدت غير قادرة على بسط سيطرتها على أراضيها.

عرى الفراغ الأمني حدود ليبيا ، فمع الإمكانيات الضعيفة المسخرة منذ عهد نظام القذافي كانت النتيجة الحتمية انهيار امني غير مسبوق على طول الحدود المادية ما سمح للجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة بالولوج السهل نحو ليبيا المغلوبة على أمرها ، كما تميزت الأوضاع الداخلية بعد الحرب بتواصل تهيمش المناطق الحدودية وغياب التنمية الاقتصادية وتجدد مطالب إقليم برقة الشرقي بتحقيق الاستقلال الفدرالي في تهديد صريح ضد للوحدة الترابية الوطنية.

ويتضاعف خطر الإعلان الفدرالي من خلال التأثيرات التي قد تمتد لباقي المناطق الليبية أولا على غرار إقليم فزان الجنوبي والذي قد تنتشج قبائله في الحذو حذو الإقليم الشرقي ، ومن تم بروز التأثيرات الخارجية نحو القبائل الحدودية القريبة من ليبيا ، فسكان تلك المناطق لهم مطالب اجتماعية واقتصادية مشابهة لمطالب إقليم برقة ، ما يعني أن الاضطرابات الأمنية في ليبيا لها تأثير واسع على المجال الجغرافي المجاور ضمن الديناميكيات الأمنية التي تسود مركب الأمن الإقليمي.

الفصل الثالث

خطة الفصل.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول : تضاعف خطر الهجمات الإرهابية داخل منطقة المغرب العربي

المطلب الأول : تاريخ المغرب العربي مع الإرهاب

المطلب الثاني : انتشار خطر الإرهاب في دول المغرب العربي

المطلب الثالث : الجرائم الإرهابية في دول المغرب العربي المترتبة عن انهيار النظام الأمني في ليبيا

المبحث الثاني : ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول : حجم الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المطلب الثاني : أسباب تزايد الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المبحث الثالث : تضاعف خطر الجريمة المنظمة

المطلب الأول : انكشاف الحدود الليبية ودوره في توسع الجريمة المنظمة

المطلب الثاني : توسع مظاهر الجريمة المنظمة داخل المغرب العربي بعد الانهيار الأمني في ليبيا

خاتمة الفصل.

تمهيد :

تجاوز مفهوم مركب الأمن الإقليمي مضمون المفهوم التقليدي للأمن ، وذلك بوضعه تحليلا حديثا تجاه مستجدات العلاقات الدولية يتماشى والتطور التكنولوجي الحاصل ، وتقوم افتراضات باري بوزان حول انتقال المفاهيم الأمنية من المستوى الوطني نحو المستوى عبر الإقليمي من خلال مختلف الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة ، والبارز هنا انتقال التهديدات الأمنية من ليبيا بعد سقوط نظام القذافي إلى وحدات المغرب العربي ، ما يعني أن الأمن والسلم المحلي لأي دولة داخل المركب الإقليمي مرتبط بشكل وثيق بما يحيط بها من تطورات أمنية في بقية دول نفس المركب.

ويشير باري بوزان أن الدول الضعيفة التي تمتلك حساسية شديدة تجاه مسائل للسيادة الوطنية وتعاني من انقسامات قومية حادة تكون أكثر هشاشة وأقل استقرار ، بل وتكون في فضاء مفتوح من أجل أن تتنافس داخلها القوى الخارجية¹ ، وكمثال على ذلك فقد زرعت سياسات نظام القذافي انقسامات حادة بسبب تفضيل قبائل معينة على حساب أخرى ، ما جعل الليبيين في وضع حساس تجاه مسائل السيادة والهوية الوطنية ، وهو ما قلل من التلاحم الوطني وسهل من مهمة إضعاف الدولة الليبية.

ويستعرض الفصل أيضا كيف تأثرت دول المغرب العربي بالإرهاب الدولي العابر للحدود بسبب الحدود المادية التي تجمعها مع ليبيا والتي استغلت من طرف الجماعات المتطرفة وقامت بعمليات اختراق واسعة في وضع خلق معالم واضحة للدولة الفاشلة ، كما أن الترابط الجغرافي والقبلي بين ليبيا وبقية دول المغرب العربي والساحل الإفريقي منح نتائج كارثية بخصوص انتشار التهديدات الأمنية الجديدة ، كما لا يمكن إغفال خطر الهجرة غير الشرعية التي تمر عبر ليبيا والتي سببت مشاكل أمنية وصحية لدول المغرب العربي ، بسبب خطورة مرور المهاجرين الأفارقة عبرها واتخاذ دولها كمنطقة كعبور من أجل الوصول إلى السواحل الأوروبية.

ومع سهولة اختراق الحدود الليبية أثرت مختلف عمليات التهريب على دول المغرب العربي وبشكل خاص تهريب الأسلحة من طرف الميليشيات المسلحة الليبية بعد سقوط نظام القذافي بالنظر لسهولة الاستيلاء عليها ، ومحاولة إيصالها إلى الجماعات إرهابية في المنطقة ومناطق الصراع في الساحل الإفريقي على غرار دولة مالي المثقلة أمنيا وجماعة بوكو حرام في نيجيريا.

¹ عامر مصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 3 ، 4.

بينما شكلت المساحات الواسعة للصحراء الليبية صعوبات بالغة في عمليات مراقبته الحدود البرية في ظل ارث لوجستي تقليدي ضعيف تركه النظام السابق فيما يتعلق بمراكز مراقبة الحدود وتتبع عمليات الهجرة والتهريب ، ليساهم ذلك في انتشار التهديدات الأمنية تجاه دول المغرب العربي ، ومع غياب مؤسسة أمنية ليبية قوية ومهيكله بلغت ليبيا مستويات خطيرة من عدم الاستقرار الذي اثر بدوه على المحيط الإقليمي.

المبحث الأول : تضاعف خطر الهجمات الإرهابية داخل منطقة المغرب العربي

خلف تدخل حلف الشمال الأطلسي ورحيل نظام القذافي فراغا أمنيا رهيبا وتدمير شبه كلي للبنية التحتية وانتقال ليبيا لمرحلة الفشل الدولاتي التي رافقها انتشار الفوضى والانفلات الأمني ، إلى جانب الانتشار العشوائي للسلاح بعد انكشاف مخازن أسلحة النظام السابق و التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية والميليشيات المحلية المتصارعة.

شكلت ليبيا الأرضية الخصبة للجماعات الإرهابية والتي حيث رأت في الفوضى فرصة للتوغل والانتشار ونقطة انطلاق لشن هجمات إرهابية في المحيط الإقليمي ، وفي هذا الاتجاه يبرز تنظيم الدولة الإسلامية داعش* الذي تكبد خسائر معتبرة في سوريا والعراق ، وأراد إيجاد بيئة أمنية مناسبة في دول أخرى من أجل إعادة إحياء نشاطه المتطرف وهو ما توفر داخل ليبيا ، الأمر نفسه انطبق على تنظيم

* دفع طول أمد الأزمة السورية إلى إرهاب تنظيم داعش ، وتحول طموحاته في إيجاد بيئة أمنية يكون فيها الانهيار الأمني السمة البارزة ، وقد رأى التنظيم في ليبيا الملاذ المناسب من أجل إعادة إحياء نفسه ولفت أنظار المجتمع الدولي خصوصا انه استهدف دولة نفطية تزخر بثروات بترولية ضخمة وتلقى اهتمام القوة العالمية ، ومن الناحية الإستراتيجية لم يكن هدف التنظيم من خلال نشاطه في ليبيا التمدد الداخلي فقط ، بل عمل على التمدد الخارجي تجاه كامل الشمال الإفريقي والتنسيق مع الجماعات المسلحة في الساحل الإفريقي ، كما رغب التنظيم في الامتداد الداخلي على المناطق الواقعة بحرا على غرار مصراتة وسرت بهدف البحث عن المناطق الحساسة التي تنشط من خلالها شبكات الهجرة ، وإمداد صفوفه بالمقاتلين القادمين من مناطق أخرى خارج ليبيا وبشكل مباشر مهاجري دول إفريقيا جنوب الصحراء ، كما حاول داعش السيطرة على الساحل الليبي بغرض التحكم في موانئ تصدير النفط ، وبسط نفوذه على جزء حيوي مهم من الاقتصاد الليبي. للمزيد انظر: كمال القصير، تنظيم الدولة بليبيا : تمدد عبر خيوط الأزمة السياسية ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 11 جوان 2015 ، ص. 3.

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، والذي عمل على بعث نفسه من جديد في منطقة المغرب العربي بعد مقتل زعيمه أسامة بن لادن.

المطلب الأول : تاريخ المغرب العربي مع الإرهاب

تعد الجزائر أكثر دول المغرب العربي تضررا من الإرهاب والعمليات المتطرفة في تسعينات القرن الماضي من خلال حرب أهلية راح ضحيتها آلاف المدنيين الأبرياء ، كما تأثرت تونس بظاهرة الإرهاب بسبب التضييق على الحركات الإسلامية المعتدلة منها والمتشددة إبان حكم بورقيبة ، ما خلف أفكار متطرفة دفعت إلى بروز أفعال إرهابية.

الفرع الثالث : تاريخ المغرب العربي مع الإرهاب

أولا : الجزائر أكثر دول المغرب العربي تضررا من الإرهاب

عرفت الجزائر عشية دامية ظهرت شرارتها الأولى عقب إلغاء الجيش لنتائج الانتخابات التشريعية جانفي 1992 ووقف المسار الانتخابي ، والذي كانت توحى مؤشرات باكتساح ساحق من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ عقب تقدمه الكبير خلال الدور الأول .

ابرز ذلك تخوفا من طرف القادة العسكريين آنذاك من أفكار الإسلاميين * والتي وصفت بالمتشددة ، ما أجبرهم على حصر نشاط الجبهة الإسلامية بشكل نهائي ، ليتبع ذلك بحرب أهلية دامت

* برز ذلك من خلال التحولات الاجتماعية التي أعقبت نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991 والتي حصلت فيها الجبهة الإسلامية على 188 مقعدا في البرلمان ما يعادل 26 % من مجموع الأصوات ، إضافة إلى الخروق التي ميزت نشاط مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي انساقت والتصريحات الخطيرة التي كانوا يطلقونها بان حياة الجزائريين ستعرف تشددا عند وصول نوابه إلى مقاعد البرلمان ، وهو ما دفع الجيش الجزائري إلى وقف مسار الانتخابات كون الدور الثاني كان بمثابة تحصيل حاصل في صالح الإسلاميين ، وقد صرح وقتها وزير الدفاع خالد نزار " قمنا بوقف المرحلة الثانية من الانتخابات ، وهو قرار ذو أخلاق سياسية ، وهو علاج لمرض كاد يفتك بالجزائر بسبب ممارسات الفيس " ، وقد أراد قادة الجيش وضع خطة مناسبة لإنقاذ البلاد من سيطرة الإسلاميين المتشددين ، وربما كان القادة العسكريين متخوفون من أن تكون الجزائر بمثابة أفغانستان المغرب العربي. للمزيد انظر : علي هارون ، مذكرات اللواء خالد نزار (باتنة : دار النشر شهاب ، 1999) ، ص ص . 208 ، 209.

عشرة سنوات كاملة بين النظام من جهة ، وبين جماعات مسلحة شعرت أنها تعرضت للظلم ومنعت من الوصول إلى الحكم بطريقة ديمقراطية من جهة أخرى.¹

خلفت العشرية السوداء تضاريا في الأرقام بين رواية السلطة الحاكمة وأرقام جمعيات المجتمع المدني ، بيد أن التقديرات التقريبية تشير أن 150 ألف شخص لقوا حتفهم إلى جانب زرع الخوف والفتنة بين أواسط الشعب الجزائري ، في حين بلغت الخسائر المادية ما يقرب 20 مليار دولار.²

وبعد نهاية العشرية السوداء ظهر الإرهاب الدولي المتمثل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي ، والذي خطط لإحياء نشاطه في دول المنطقة بتنفيذه عمليات إرهابية استهدف من خلالها الأمن القومي الجزائري .

ففي افريل 2003 اختطفت جماعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة 32 سائحا في الصحراء الجزائرية بين جنات واليزي ، كما شهد 24 جانفي 2007 انضواء الجماعة السلفية للقتال والدعوة تحت راية تنظيم القاعدة * ما شكل خطرا على الأمن القومي الجزائري³ ، وتحت قيادة عبد المالك دروكدال نفذ تنظيم القاعدة هجمات أخرى متفرقة داخل التراب الجزائري ، حيث تبني تفجير سيارة مفخخة أكتوبر 2006 في حي درقانة والرغاية شرقي الجزائر العاصمة ، والهجوم على حافلة نقل عمال أجنب تابع

¹ محمود ضياء الدين عيسى ، التنظيمات الإرهابية في الدول العربية .. وإجراءات مواجهتها ، مجلة أفاق عربية ، العدد 1 ، (مارس 2017) ، ص ص. 12 - 34.

² بوازدية جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص. 68.

* ينبثق تنظيم القاعدة في بلاد المغرب من الجماعة المسلحة **جيا GI** والتي تحولت في سبتمبر 1998 إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال **GSPC** ، واكتسبت شهرة واسعة بعد اختطاف 32 سائحا أوروبيا سنة 2003 ، كما قامت بتنفيذ عدد من الهجمات المتفرقة في دول المغرب العربي ، وفي سنة 2007 أعلن عبد المالك دوروكدال أمير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اعتماد تسمية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفق ضوابط وشروط تتماشى وعمليات القتال التي تنفذها على المستوى الدولي ، ليصبح التنظيم ضمن اللوائح السوداء لعديد دول العالم بما يشكله من أخطار على أمنها القومي ، ويقوم هيكل تنظيم القاعدة على الولاء للزعيم وفقا للمنطق القبلي ، كما يتحصل على التمويل من خلال طلب الفدية بعد القيام بعمليات الخطف في الصحراء الكبرى ، كما انخرط التنظيم في عمليات التجارة بالمخدرات التي مكنته من شراء أسلحة متطورة وشراء الرضا الاجتماعي لدى القبائل التي يجتاحها. للمزيد : خالط بشكيط ، التهديدات اللاتماتلية في منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، عدد 6 (جوان 2018) ، ص ص. 218 - 231.

³ حسام حمزة ، الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل ، التصورات واليات المواجهة ، مجلة سياسات عربية ، عدد 21 (جوان 2016) ، ص ص. 76 - 89.

لشركة النفط المختلطة الجزائرية الأمريكية براون اند روت كوندور " BRC " في بوشاوي غرب العاصمة ديسمبر 2006 ، وشهدت نفس السنة تنفيذ هجوم على قافلة تابعة للشركة الروسية " ستروي ترانسغار " .

ووجه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ضربة موجعة للسلطات الأمنية الجزائرية عندما قام بتفجير سيارة مفخخة قرب قصر الحكومة ومكتب التحقيقات الجنائية التابع لشرطة الجزائر العاصمة في مارس 2007 ما خلف مقتل 33 شخصا وإصابة 245 آخرين ، كما تبني التنظيم هجوما على المحكمة الدستورية في العاصمة أوت 2008 ، إضافة إلى تنفيذ هجمات انتحارية في بومرداس ، البويرة ، وتيزي وزو استهدفت الأجهزة الأمنية الرسمية.¹

إن العمليات الإرهابية التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة التسعينات لا يمكن معرفة حقائقها الكاملة وتفاصيلها الدقيقة إلا من خلال اعترافات صادقة ولموسة لمن شكلوا محور القرار آنذاك ، سواء من جانب النظام أو قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، في سبيل المحاسبة الحقيقية لمن كانت لهم يد في مختلف الجرائم التي راح ضحيتها مدنيين عزل لا ذنب لهم في الأزمة الأمنية والسياسية ، ومن جانب آخر يعد النموذج الجزائري من حيث حرية التعبير والديمقراطية السائدة مطلع التسعينات كواحد من الأمثلة التي يقتدى بها ، بل ومن الضروري الاستفادة منها من أجل بناء ديمقراطية حقيقية بين الفواعل والمؤسسات الوطنية الحالية.

ثانيا : تونس والفكر التطرفي

بعد إعلان التعددية مطلع الثمانينات خلال عهد الرئيس الراحل بورقيبة وما رفقها من أفكار متفتحة على الثقافات الغربية إضافة إلى الحرية المطلقة في اللباس والدين جعلت من تونس تعيش نموذج أوروبي محض ، بادرت الحركات الإسلامية في تونس إلى توسيع نشاطها من أجل الوصول إلى منصة الحكم ومنافسة الحركات الوطنية الأخرى ، لكن النظام التونسي قام بإقصاء كل ما يمثل الفكر الإسلامي بسبب تخوفه من أفكاره المتشددة والتي لا تمثل وفقه الفكر التحرري الذي تبناه بورقيبة ، ولعل التخوف مصدره أيضا التبعات الخارجية للحركات الإسلامية المسلحة خلال الحرب الباردة وفي مقدمتها الحركات الأفغانية.

¹ دروكدا..صانع المتفجرات يقود القاعدة في المغرب العربي ، 3 ماي 2020 ، تم التصفح 11 نوفمبر 2020 ، الساعة 15.30 ، منقول على الرابط التالي : almarije-paris.com/15057

كم قامت السلطات التونسية بقمع الحركات والأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي وعلى وجه الخصوص حركة النهضة الإسلامية وحركة الثورة الشعبية ، ما عجل بظهور الحجة وبروز حركات متطرفة مثل المقاومة المسلحة التونسية ، كما عرفت تونس بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي بداية سنة 2011 زيادة العمليات الإرهابية بسبب الفوضى الأمنية الناتجة عن سقوط نظام القذافي في ليبيا ، وتهريب الأسلحة و قدوم عناصر إرهابية من ليبيا نحو تونس استغلت ضعف المراقبة الحدودية بين البلدين ، وقد استهدف تلك الهجمات الإرهابية المنتجات السياحية الكبرى التي تمثل عماد الاقتصاد التونسي.

ثالثا : المملكة المغربية والإرهاب

ظهر الإرهاب في صورته الحديثة بالمغرب الأقصى من خلال تفجير فندق أسني بمراكش من طرف جماعة إرهابية العام 1994 ، وقد اتهمت المملكة المغربية وقتها الجزائر بتدبير وتخطيط تلك العملية وإلحاق الضرر بالسياحة المحلية ، ولم يراعي الأخير الأزمة السياسية والأمنية الخانقة التي كانت تمر بها الجزائر والتي كانت تتطلب مساعدة جيرانها بدل توجيه تهم باطلة لا تستند لأي دلائل قاطعة. كما بادرت السلطات المغربية إلى فرض التأشيرة على كل مواطن جزائري يرغب في السفر إليها ، لترد الجزائر بغلق الحدود البرية بين الدولتين والموصدة ليومنا هذا رغم دعوات رسمية من الجانب المغربي لأجل إعادة فتحها في وجه التبادل التجاري والاقتصادي ، إلا أن الجزائر لا تزال تتمسك بموقفها السيادي والذي يتطلب شروط خاصة من اجل عودة العلاقات إلى حالاتها الطبيعية.

وعرف المغرب أيضا صراعا بين النظام الملكي وحركة الشبيبة الإسلامية ، هذه الأخيرة وبعد زوالها تولدت عنها حركتين هي حركة العدل والإحسان وحركة الإصلاح والتجديد ، وبسبب التضيق على الحركات الإسلامية تم تأسيس حركة الشبيبة الإسلامية التي ضمت مقاتلي حرب أفغانستان تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب ، وقامت بعمليات مسلحة داخل التراب المغربي منها هجوم الدار البيضاء ماي 2003.¹

¹ باخوية دريس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 97 - 114.

المطلب الثاني : انتشار خطر الإرهاب في دول المغرب العربي

جعلت الأزمة الليبية من المغرب العربي في واجهة التهديدات الإرهابية ، فقد تمكن تنظيم داعش من بسط سيطرته على جزء واسع من الأراضي الليبية ، ومحاولة تصدير أنشطته نحو المحيط الإقليمي ، كما أصبحت ليبيا سوق واسع للأسلحة ، بل وإيصاله إلى جماعات إرهابية داخل المغرب العربي في ظل ضعف وهشاشة الحدود البرية الليبية.

الفرع الأول : النتائج الكارثية لتدخل الحلف الأطلسي

خلفت التدخلات الأجنبية باسم حماية الحقوق والحريات الإنسانية خلال العصر الحديث تدمير شبه كلي لبنية الدول التحتية التي تشهد التدخل وتوفير مسببات الانفلات الأمني الداخلي¹ ، فالدول الغربية تظهر أنها المنقذ والمخلص من الأنظمة الفاسدة والظالمة* ، بيد أن الواقع يعكس انتشار الفوضى بعد كل تدخل دولي ، ويعود حنين الشعوب للمرحلة السابقة بكل مساوئها ، وتصبح التبعية لدول التدخل بشكل واضح من أجل التحكم في الأوضاع الأمنية والاقتصادية ، ولعل الأمثلة كثيرة تعكس ذلك على غرار التدخل الأمريكي في الصومال ، العراق ، أفغانستان ، وتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا ، فكل التدخلات أنشئت بؤرا لجذب الجماعات الإرهابية وتغذية الفكر التطرفي الذي يجد البيئة الأمنية المناسبة لانتشاره.

كما ينجر عن التدخل الأجنبي غياب التوافق بين الأطراف الوطنية حول الأحق بقيادة المرحلة القادمة ، وتغذي الأطراف الخارجية الفتنة بين الفواعل المحلية حتى تبقى في تبعية مستمرة نحوها ، وحتى إن حصل التوافق فلن يدوم إلا شهورا معدودة مثلما حصل في العراق مع الحكومات المتعاقبة ، وفي ليبيا

¹ حسام حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 76 - 89.

* لم تكن التدخلات الغربية عبر التاريخ سواء من خلال دعم الانقلابات العسكرية الغير شرعية أو عبر التدخل لأغراض إنسانية في صلاح الشعوب والأمم ، بل أن جل التدخلات انحصرت في تحقيق أطماع اقتصادية وإقامة قواعد عسكرية ، فمثلا الانقلابات العسكرية الذي أدارته واشنطن في إيران العام 1953 ، غواتيمالا 1956 ، الشيلي سنة 1973، تعلقت كلها أساسا بأهداف اقتصادية لها علاقة بمصالح الشركات المتعددة الجنسيات ، ففي الحالة الإيرانية كانت الرغبة واضحة في تعطيل خطط التأميم الوطني ، والشيء نفسه انطبق على الشيلي ، ولم يختلف الأمر كثيرا في غواتيمالا بسبب معارضة واشنطن سياسيات الإصلاح الزراعي آنذاك. للمزيد انظر : جيمس بتراس ، ترجمة فاطمة نصر ، الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع ، (القاهرة : مكتب سطور للنشر ، 2012) ، ص ص. 111 ، 112.

مع حكومة الوفاق الوطني التي تعرف معارضة داخلية من طرف إقليم برقة الشرقي وزعيمه الجنرال حفتر.¹

شعرت واشنطن أن القذافي زعيم مزعج في إفريقيا ، وله تأثير بارز على زعماء القارة المغلوبون على أنفسهم فيما يتعلق بالأوضاع المالية الغير مرضية لدولهم ، ما يعني إمكانية تطبيق خطته ضد الامبريالية وشراء قرارات الدول الإفريقية من خلال المساعدات المالية والمنح والمشاريع التنموية ، فكان الحل تنفيذ إستراتيجية محكمة تماشيت وسياقات الربيع العربي ، حيث تركت الولايات المتحدة أوروبا تتصدر واجهة التدخل في مقابل ذلك تقود واشنطن التدخل من الخلف ، وبدعم عربي وصمت دولي تم القضاء على القذافي.

الفرع الثاني : ليبيا مركز تدريب الجماعات الإرهابية في المنطقة

شكلت ليبيا القاعدة التي يتم من خلالها تصدير العمليات الإرهابية نحو دول المغرب العربي ، وقد احتوت كل من مصراتة ، بنغازي ، والجبل الأخضر في الشرق على مراكز تدريب الجماعات الإرهابية ، كما اتسع ذلك ليشمل المناطق الصحراوية داخل ليبيا في ظل الضعف الذي أبان عنه تعامل السلطات الرسمية مع الجماعات المتشددة المسلحة² ، لتكون ليبيا البيئة الأمنية المناسبة لنشاط الإرهاب المسلح ونقطة ارتكاز لمختلف العمليات الإجرامية.³

والى جانب ذلك اعتبرت ليبيا المكان الخصب لانتشار الإرهاب الدولي ، فوفقا للمركز الليبي لدراسات الإرهاب فان 10 آلاف مقاتل تواجدوا داخل الأراضي الليبية العام 2017 ، هذا الرقم يمثل 70 % من مقاتلي داعش إجمالاً ، وقد عكس تصريح الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا هولاند خطورة الوضع في ليبيا بقوله " إن لم نفعل شيئاً لأجلها ، سوف يتسع للإرهاب في كل المنطقة "⁴.

¹ حسام حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 76 - 89.

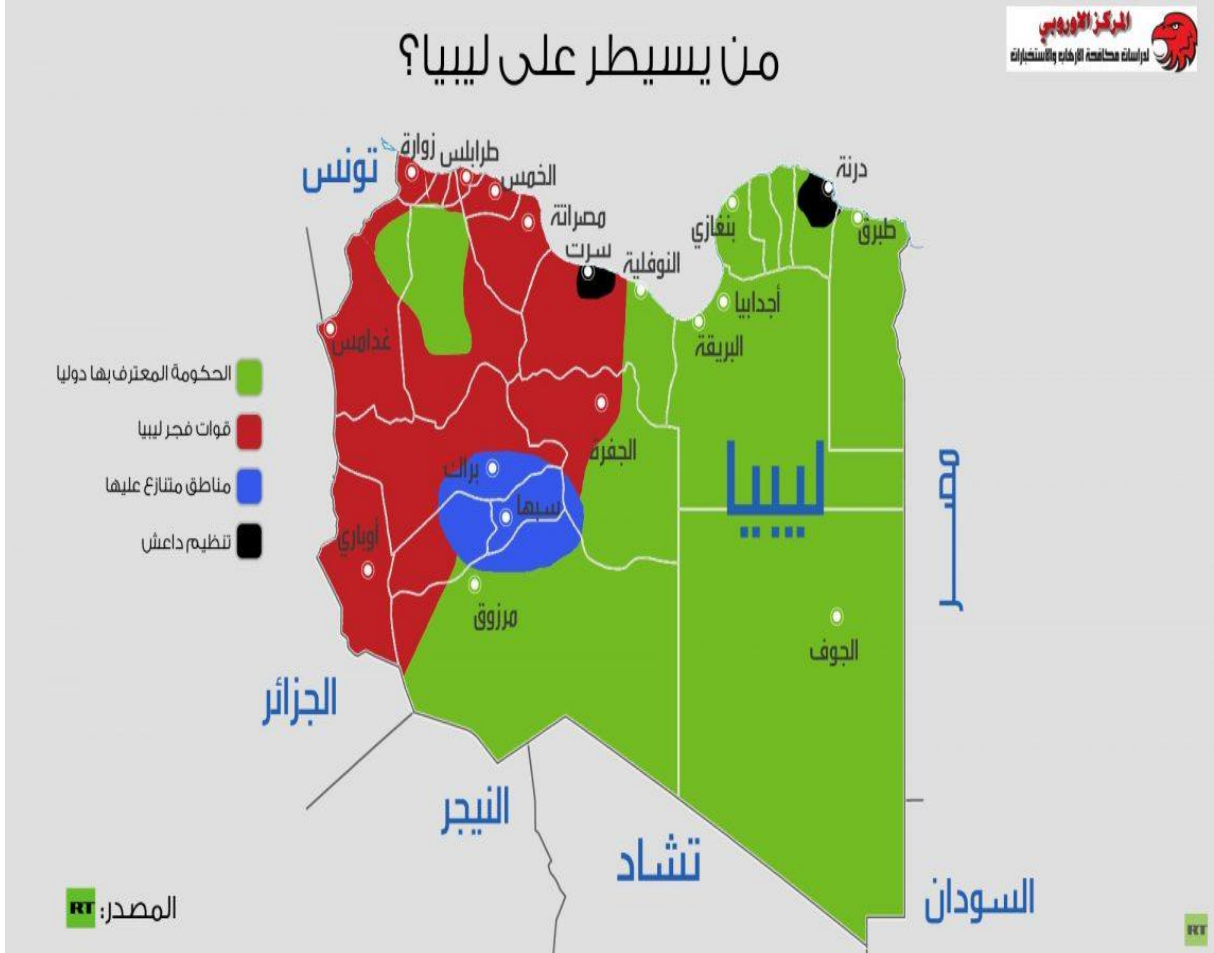
² فرحاتي عمر ، مباركة سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 48 - 66.

³ حادي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره . ص ص. 52 - 63.

⁴ بوكليخة عائشة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 174 - 188.

الفرع الثالث : الحدود الليبية الهشة ودورها في تضاعف خطر الإرهاب

خريطة رقم (7) : الحضور السياسي الرسمي والجهادي في ليبيا



المصدر :

خريطة الحضور الجهادي في ليبيا ، المركز الأوروبي لدراسات ومكافحة الإرهاب والاستخبارات ECCI ، 14 جانفي 2020 ، تم التصفح 20 نوفمبر 2020 ، ساعة 20.30 ، منقول على : <https://www.europarabct.com/-2>

تظهر الخريطة المعروضة حجم الصراع الدائر بين حكومة المؤتمر الوطني الرسمية المعترف بها دوليا ، وبين قوات فجر ليبيا التي يقودها اللواء خليفة حفتر ، إضافة إلى المد الإرهابي المتمثل في تنظيم داعش والذي لا يزال يسيطر على بعض الأجزاء في ليبيا ، دون إغفال وجود مناطق متنازع عليها بسبب خيرات الباطنية النفطية ، ليظهر ذلك حجم الصراع المعقد والمتشابك بين أطراف داخلية وأخرى خارجية استغللت الفراغ الأمني من أجل الانغماس في المشهد الليبي بغية تحقيق مصالح اقتصادية وإستراتيجية.

سهلت الحدود الليبية من مهمة توسع خطر الهجمات الإرهابية في المنطقة المغاربية ، وذلك بسبب غياب القدرات اللوجستية والعتاد و أجهزة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع اللازم عن معظم المراكز الحدودية ، ذلك الوضع ورثته ليبيا منذ نظام القذافي.

لكن علاقات النظام السابق مع القبائل الحدودية النافذة والقادرة على إخماد الأخطار التي تأتي عبر الحدود بفضل تفاعلاتها مع قبائل الدول الحدودية المجاورة ، والقدرة على توزيع الربيع النفطي ، مع تطبيق سياسات اغرائية لا يمكن لزعماء للقبائل مقاومتها ، جعل من غير الصعوبة الحد من خطر توسع الإرهاب.

وقد مكن اعتماد سكان القبائل على تجارة الحدود من اجل تأمين قوت عيشهم بتكوين شبكة علاقات مع عشائر الدول المجاورة من اجل تبادل الخدمات والسلع الأساسية الجماعات الإرهابية من أن تتدس ضمن القوافل التجارية حتى لا يتم التعرف عليها ، وهو ما شكل خطرا على الأمن القومي الليبي والمغاربي معا ، كما افتقرت الميليشيات التي أوكلت لها مهمة حماية البلدات الحدودية إلى التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات فيما بينها ، بل وغلب عليها طابع الصراع والتنافس وغياب التعاون مع الحكومة المركزية في طرابلس ، وهو ما سهل إغرائها واستدراجها من طرف الجماعات الإرهابية القادمة خارج الحدود ، ومع افتقاد وزارة الدفاع والداخلية للقوة اللازمة من اجل السيطرة على تلك الجماعات الإرهابية والميليشيات الخارجة عن القانون ، أصبحت الأخيرة تملو قوتها على هيبة الدولة نفسها.¹

¹ بيتر كول ، مرجع سبق ذكره ، ص. 1.

الفرع الرابع : ليبيا مصدر للأسلحة نحو الجماعات الإرهابية

سهلت الوضع الأمني في ليبيا من قدرة أي جماعة أو أي مواطن الاستحواذ على السلاح * ، كما أصبح تنظيم القاعدة وتنظيم داعش يخططون في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي وفق منظومة التسليح السريع ، والحصول على الصواريخ والمعدات العسكرية الثقيلة ، بعدما كانتا تمتلكان سابقا معدات بسيطة مثل المتفجرات والأسلحة الخفيفة¹ ، والملاحظ أن الجماعات الإرهابية في ليبيا انتقلت من العبور عبر الحدود وتنفيذ هجمات متفرقة إلى الطابع الحربي التقليدي الذي يهدف إلى التحكم في أجزاء من الدولة.

بلغ عدد مخازن السلاح العسكرية التي تركها نظام القذافي 87 مخزنا ، رافقها زيادة المعاملات التجارية التي يقوم بها رجال البدو في ظل وضع اقتصادي داخلي معقد ، ما سهل مهمة إيصال السلاح للجماعات الإرهابية داخل ليبيا أو خارجها من خلال انغماس تنظيمات إرهابية ضمن التبادلات التي تحدث على طول الحدود الليبية.

فعلى طول الحدود مع الجزائر البالغة 982 كلم فقد ليبيا السيطرة على معابرها الحدودية المؤدية لجارتها في الجنوب الغربي ، ب هيمنت عليها 14 كتيبة مسلحة من قبائل التبو ، كتائب ثوار غدامس ، وكتيبة التولي ، وهو ما يجسد تصاعد الخطر على الأمن القومي الجزائري ، كما وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة وبحجم 45 مليون قطعة ، وكانت أكثر الدول المستقبلة للسلاح مالي ، النيجر ، السودان ، نيجيريا ، تونس ، إفريقيا الوسطى.²

* بين 125 و 150 ألف ليبي اغلهم من الشباب حملوا السلاح من اجل الإطاحة بنظام القذافي ، لكن المعضلة التي واجهتها السلطات الليبية الجديدة هو الرفض الشعبي المطلق للتخلي عن الأسلحة بعد نهاية الحرب ، وقد عكس ذلك تصريح محلل عسكري غربي بقوله " أتينا ونحن نعتقد أن الميليشيات المسلحة ستتضوي تحت لواء الجيش الوطني الليبي ، الآن يبدو أن الجيش الوطني نفسه سينضوي تحت لواء الميليشيات ". للمزيد انظر : تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط ، المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ، 14 ديسمبر 2011 ، ص. 29.

¹ احمد إدريس ، تونس والمنطقة المتوسطة أمام التحديات الأمنية ، مجلة ورقات سياسية ، مركز الدراسات المتوسطة والدولية ، جوان 2016 ، ص ص. 1 - 8 .

² عبيد امجين ، انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا ، الدوحة ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 21 أكتوبر 2014 ، ص ص. 3 - 5.

بلغ عدد الميلشيات بعد نهاية الحرب في ليبيا 1600 ميليشية مسلحة ، في وقت كان عددها 18 كتيبة مسلحة مع بدء الحرب ، بينما امتلكت حوالي 60 مليون قطعة سلاح إلى غاية جوان 2019 وفق تصريح لإسماعيل شرقية مفوض السلم والأمن لدى الاتحاد الإفريقي ، شملت مضادات الطيران ، قذائف الهاون ، وصواريخ ارض جو.¹

والملاحظ أن سيطرت تنظيم داعش على بعض المناطق من ليبيا ، تماشت مع تطبيقه نظام العمل بأوامر وشريعة الله وفق توجهات معينة ، حيث صورت وسائل الإعلام الغربية والعربية مقاطع فيديو تظهر قطع اليد العلني أمام عامة الجماهير عند حالات السرقة ، الإعدام في الساحات العمومية فيما يخص حالات الزنى ، تحليل بعض المظاهر المحرمة في الدين الإسلامي مثل زواج المتعة عن طرق إرغام أهل المرأة على الموافقة وإلا يتم تصفيتهم ، حالات الجلد والرجم حتى الموت عند وقوع حوادث القتل ، في وضع يعكس تحدي سلطة الدولة وخرق القوانين والأعراف المجتمعية الليبية.

في حين يعتبر إقامة إمارة إسلامية في الصحراء الكبرى أهم هدف يصبو إليه تنظيم القاعدة ، عكس تنظيم داعش الذي يركز على السيطرة والتحكم في مناطق ذات كثافة سكانية عالية ومحاولة إخراجها عن سيطرة الدولة وهو ما حدث في ليبيا ، ويرافق ذلك تنظيم هجمات متواصلة من اجل زعزعة امن المنطقة واستقرارها.

¹ عبد الهادي ربيع ، 60 مليون قطعة .. ليبيا بوابة تهريب الأسلحة في إفريقيا ، 5 جوان 2019 ، تم التصفح 11 نوفمبر 2020 ، ساعة 10.00 ، منقول على : al-ain.com/article/arms-libya-benefit

المطلب الثالث : الجرائم الإرهابية في دول المغرب العربي المترتبة عن انهيار النظام الأمني في ليبيا

شكل انهيار النظام الأمني في ليبيا الفرصة المواتية لمختلف التنظيمات الإرهابية التي رأت في ليبيا المكان والبيئة المناسبة التي تؤويها من أجل تنفيذ هجمات إرهابية في المنطقة.

خريطة رقم (8) : الدول المتضررة من الهجمات الإرهابية المنطلقة من ليبيا



المصدر :

مارك كورتيس ، ترجمة حفصة جودة ، الصراع الغربي في ليبيا أطلق الإرهاب إلى 14 دولة ، 5 ماي 2019 ، تم التصفح 10 نوفمبر 2020 ، ساعة 16.30 ، منشور على : noonpost.com/content/27640

تبرز أهم الدول التي عانت من هجمات إرهابية كان قد انطلقت من ليبيا ، في وحدات المغرب العربي وبشكل خاص الجزائر وتونس ، إضافة إلى مصر شرقا ، و دول الساحل الإفريقي جنوبا بسبب

سهولة اختراق الحدود الصحراوية الشاسعة ، دول أوروبا جنوب المتوسط بعد انغماس الإرهابيين ضمن قوارب الهجرة غير الشرعية المنطلقة من ليبيا نحو دول الحوض الجنوبي المتوسطي ، وهو ما هدد الأمن القومي الأوروبي ككل.

الفرع الأول : الهجوم الإرهابي على مركب تيقنتورين الجزائري

يعد الهجوم على المركب الغازي الجزائري تيقنتورين احد اكبر الهجمات الإرهابية ذات العلاقة بالانهيار الأمني في ليبيا ، ففي 16 افريل 2013 تبنت جماعة الموقعون بالدماء الاعتداء على اكبر الأحواض الغازية في الجزائر في الجنوب الشرقي ، تلك العملية عدت نقلة نوعية تجاه التهديد الإرهابي على الأمن القومي الجزائري باستهدافها جانب حيوي مهم من الاقتصاد الوطني القائم أساسا على النفط والغاز ، وقد تصدى الجيش الجزائري لتلك العملية بقوة وحزم وقام بتحرير الرهائن وقضى على جميع الإرهابيين بأقل الأضرار المادية والبشرية الممكنة ، بيد أن الخسائر الاقتصادية كانت ظاهرة العيان حيث تقلص الإنتاج الغازي الجزائري إلى 4 % سنويا " المركب يمثل 18 % من صادرات الجزائر إلى الخارج ، و12 % من مجموع الإنتاج الوطني المحلي".¹

وعند القيام بتفسير العلاقة بين الهجوم الإرهابي على مركب تيقنتورين واختراق الحاجز الأمني الجزائري ، وبين التدهور الأمني في ليبيا ، يظهر أن الاعتداء المسلح ما كان ليحدث لولا تدفق الأسلحة الليبية بشكل عشوائي تجاه المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي ، حيث افرز الفراغ الأمني داخل ليبيا صدمات أمنية قوية عبر الحدود تجاه وحدات المركب الإقليمي لم تتمكن طرابلس من التصدي لها نظرا لجملة من العوامل أهمها :

- ضعف التحكم في الحدود البرية الشاسعة المساحة المترامية الأطراف.
- علو قدرة التنظيمات الإرهابية فوق قوة الدولة وسلطانها.
- غياب جيش وطني ليبي قوي قادر على دحر الأخطار الأمنية الخارجية.

¹ حسام حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 76 - 89.

الفرع الثاني : تونس اكبر متضرر من الفراغ الأمني في ليبيا

زعزع انهيار الدولة الليبية الاستقرار الأمني في تونس واثر على وضعها الاقتصادي بشكل مباشر ، فمعظم الأحداث الأمنية الدامية والهجمات الإرهابية بعد 2011 نفذها أو كانت ذات علاقة مع شباب تونسيون ينتمون لداعش تلقوا تدريبهم في ليبيا.

بلغت الأنشطة الإرهابية ذروتها في جبال الشعابني وما أطلق عليه معركة بن قدران مع ليبيا مارس 2016 عندما حاول أكثر من 100 مقاتل من تنظيم داعش السيطرة على تلك المدينة الحدودية مع ليبيا بهدف إنشاء إمارة تمتد إلى كافة أنحاء تونس ، وقد أعاد التفكير الجهادي إحياء نفسه بعد إطلاق سراح أكثر من 2500 سجين حكم عليهم سابقا بتهمة التطرف ، كما شهدت سفارة واشنطن في تونس هجمة إرهابية سبتمبر 2012 ، إضافة إلى مقتل النقابي التونسي شكري بلعيد فيفري 2013 ، ولا توجد أرقام دقيقة حول الترابط الجهادي بين تونس وليبيا ، إلا أن الخبير والمستشار الأمني حبيب الصياح أوضح أن 1500 تونسي غادروا تونس من أجل الانضمام إلى داعش في ليبيا ، لكن الكثير من الخبراء الأمنيين يرون أن الواقع الميداني يتجاوز تلك الأرقام بكثير.¹

وفي سنة 2015 نفذت جماعات إرهابية هجوما مسلحا على المتحف الوطني البارود خلف مقتل 21 شخصا ، تلاه هجوم على حافلة الأمن الرئاسي الوطني راح ضحيتها 12 عنصرا من رجال الأمن التونسي² ، وهجوم مدينة سوسة السياحية في نفس السنة على فندق امبريال بلاس وتحديدًا منتجع مرسى القنطاوي والذي أسفر عن 38 ضحية معظمهم من السياح البريطانيين وسياح من جنسيات أوروبية ، في حين منفذ تلك العملية كان على علاقة بتنظيم داعش الذي نمت في ليبيا.

بينما أكدت السلطات التونسية أن من قاموا بتنفيذ تلك العمليات تدريبوا في الأراضي الليبية ، وأن الشباب التونسي يقاوم إلى جانب تنظيم الدولة في ليبيا ، كما أن عمليات تهريب السلاح تتم بقوة نحو الحدود والأراضي التونسية³ ، والملاحظ أيضا أن الهجمات الإرهابية كانت تنطلق أيضا من جبال

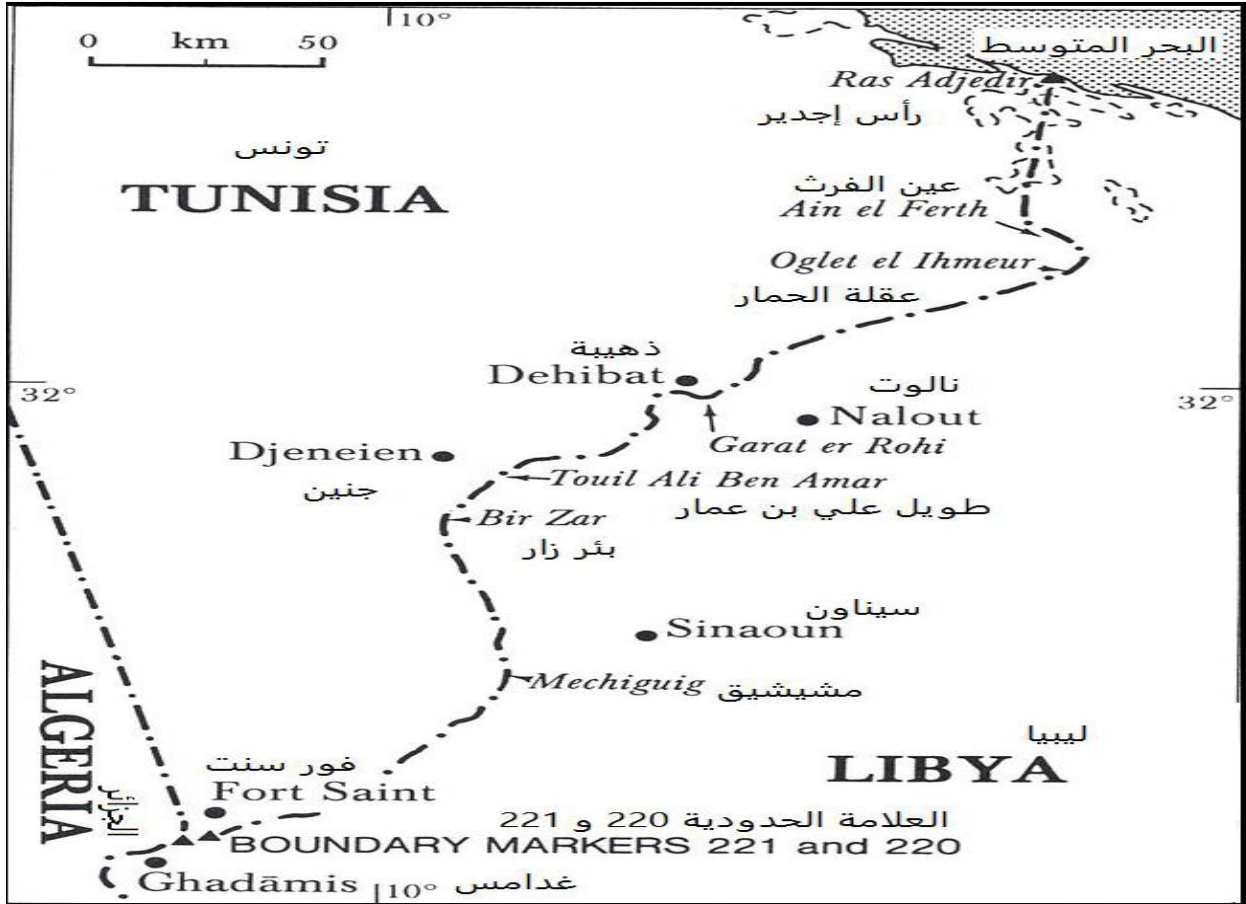
¹ Djallil Lounnas ، THE LIBYAN SECURITY CONTINUUM : THE IMPACT OF THE LIBYAN CRISIS ON THE NORTH AFRICAN/SAHELIAN REGIONAL SYSTEM ، Middle East and North Africa Regional Architecture October ، 2018 ، p p . 11 ، 12.

² حواء احمد المطردي ، الحدود التونسية الليبية : دراسة في الجغرافيا السياسية ، مجلة البحوث الأكاديمية ، العدد 13 (جانفي 2019) ، ص ص . 655 - 633 .

³ حواء احمد المطردي ، ص ص . 655 - 633 .

الشعابني والسمامة الحدودية مع الجزائر من طرف خلايا إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.¹

خريطة رقم (9) : الحدود الجغرافية بين تونس وليبيا



المصدر : حواء احمد المطردي ، الحدود التونسية الليبية : دراسة في الجغرافيا السياسية ، مجلة البحوث الأكاديمية ، العدد 13 ، جانفي 2019 ، ص ص . 633 - 655 .

تتميز الحدود البرية بين تونس وليبيا البالغ طولها 459 كلم بالتضاريس الوعرة الموزعة بين الجبال والسهول ، وحدود بحرية في منطقة رأس جدير التونسية ورأس تاجوراء من الجانب الليبي ، مع وجود جزر قرقنة ، وجربة ، وبتوات قريبة جدا من الحدود الليبية ، لتخلق تلك المكونات الجغرافية صعوبة في المراقبة والرصد حتى في الظروف الأمنية الطبيعية.

¹ شبح التطرف لا يزال يطارد بلاد المغرب العربي ، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثالث : المغرب الأقصى اقل دول المغرب العربي تضررا من الجرائم الإرهابية

تعد المملكة المغربية اقل دول المغرب العربي تعرضا لخطرا الهجمات الإرهابية ذات العلاقة بالانهيار الأمني في ليبيا مقارنة بالجزائر وتونس ، فقد المرتبة 67 دوليا من بين 167 الدول الأقل تأثرا بخطر الإرهاب سنة 2015 ، متراجعة ب 13 درجة بعدما احتل المرتبة 54 في تقرير سنة 2013 من بين 162 دولة شملها التصنيف " التصنيف يتم إعداده من طرف معهد الاقتصاد والسلام الدولي IEP عبر الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب start ومقره جامعة ميرلاند الأمريكية " *University of Maryland* " ، في حين احتلت المملكة المركز 40 سنة 2011 ، وبعد هذا الرقم محفزا جدا عند مقارنته مع تصنيف الجزائر ، تونس وليبيا ، والذين احتلوا المراكز 21 ، 46 ، 15 تواليا.

ورغم أن المحيط الإقليمي يعيش أجواء مكهربية بعد الحرب الليبية والحرب في مالي ، إلا أن المغرب يعتبر في وضع امن مقارنة ببقية دول المنطقة ، وذلك بعد المجهودات الكبيرة التي قامت بها الإدارة الملكية وفق إستراتيجية وطنية متعددة الأبعاد تجاه مكافحة الإرهاب ، والتي تشرف عليها وزارة الداخلية من خلال مراقبة التراب الوطني عبر جهاز المخابرات الداخلية والشرطة القضائية منذ سنة 2008 أي قبل اندلاع أحداث ما عرف بالربيع العربي والانقلاب العسكري في مالي.¹

¹ ربيع الجاي ، المغرب اقل الدول العربية تعرضا لهجمات الإرهاب ، 20 نوفمبر 2014 ، تم التصفح في 31 أكتوبر 2020 ، ساعة 19.00 ، منشور على : arabi21.com/story/790411/

المبحث الثاني : ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة حق من حقوق الإنسان التي حثت عليها الأديان السماوية بما فيها الدين الإسلامي ، ووثقتها المواثيق الدولية عبر القانون الذي يحكم كل دولة عند دخول شخص أجنبي في أراضيها ، وبسبب الهجرة تجمع الناس وتكونت حضارات مختلفة ، وعند مخالفة الأطر المشروعة التي تحكم قوانين الدول يتحول القيام بالهجرة إلى فعل غير قانوني أو غير شرعي.¹

وقد عرف القانون الجزائري الهجرة غير الشرعية بأنها " دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بدافع الاستقرار أو رغبة في الحصول على منصب عمل " ،² وتشكل الدول المتوسطية في شمال إفريقيا " الجزائر ، المغرب ، ليبيا ، وتونس " كمناطق عبور نحو الضفة الأوروبية سواء من طرف مواطنيها أو القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء ، وبسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تمر بها مجتمعات دول القرن الإفريقي تعد كل من إثيوبيا والصومال بدرجة خاصة دولا مصدرة للهجرة تجاه الخليج العربي، والدولة العبرية.

ويبرز هذا الجزاء من الدراسة كيفية تأثير الحرب الدائرة في ليبيا في تفاقم حجم الهجرة غير الشرعية على ليبيا نفسها وعلى منطقة المغرب العربي ككل ، فبسبب الحدود الهشة وضعف المراقبة الأمنية تمكن العديد من المهاجرين الأفارقة الوصول إلى ليبيا واتخاذها محطة عبور نحو أوروبا ، مستغلين انشغال السلطات الرسمية بتسوية الأزمات السياسية والأمنية المعقدة هناك. ويمثل تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو ليبيا بمثابة خطر على الأمن القومي المغاربي ، فالتهديد الأمني الذي يمس دولة واحدة يؤثر بالضرورة على الوحدات المتبقية في إطار التفاعلات عبر القومية الإقليمية ، ويمر المهاجرون غير الشرعيين في طريقهم إلى ليبيا بأخطار كبيرة تهدد حياتهم ، في الحوادث الأمنية والأمراض المعدية التي تنتشر بقوة في المجتمعات الإفريقية الفقيرة في ظل نقص الرعاية الصحية.

¹ حمدي شعبان ، الهجرة غير المشروعة " الضرورة والحاجة ، القاهرة ، مركز الإعلام الأمني ، 2016 ، ص. 4.
² بن لخضر محمد ، الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة وهران 2 : كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016 - 2017) ، ص. 17.

المطلب الأول : حجم الهجرة غير الشرعية في ليبيا

رغم أن ملف الهجرة غير الشرعية يهدد ليبيا منذ عقود طويلة إلا أن الظاهرة تفاقمت بشكل كبير بعد سقوط نظام القذافي ، وذلك بسبب تحكمه في ملف الهجرة عبر إغراء القادة الأفارقة في سبيل التضييق على المهاجرين ، و توظيف القبائل الحدودية ضمن مخطط يرمي إلى وقف تدفق المهاجرين ، وبعيد الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي ، كأهم المناطق التي تشكل مصدر المهاجرين تجاه ليبيا.

الفرع الأول : أرقام الهجرة غير الشرعية التي تمر عبر ليبيا

قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين أن نحو 207.000 ألف مهاجر عبروا البحر المتوسط إلى أوروبا العام 2014 ، في حين تجاوز معظم المهاجرين المتوسط انطلاقا من السواحل الليبية التي تعرف ضعفا في المراقبة ، تلك الأرقام عرفت ارتفاعا مقارنة بسنة 2011 والذي شهد عبور 70.000 مهاجر حوض المتوسط ، بينما شهد مطلع العام 2015 وصول 60 ألف مهاجر شواطئ أوروبا جنوب المتوسط ، ومع بداية 2016 قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا بنحو 100 ألف مهاجر وصلوا سواحل اليونان وإيطاليا خاصة ، والملاحظ أن $\frac{3}{4}$ من المهاجرين قد قدموا من ليبيا.¹

بينما أشارت منظمة الهجرة الدولية حول ليبيا أن الفترة بين 2017 و 2018 عرفت إنقاذ 7500 مهاجر في عرض البحر المتوسط من طرف البحرية الليبية مع إحصاء نحو 574432 مهاجر غير شرعي داخل ليبيا ، في حين قاربت جنسيات المهاجرين غير الشرعيين 40 جنسية معظمهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول عربية قريبة ليبيا ، مع تواجد 20500 مهاجر غير شرعي محتجزون في ليبيا العام 2017، بينما تمكنت منظمة الهجرة الدولية من إعادة 15 ألف مهاجر غير قانوني إلى بلدانهم.

وفيما يخص الأطفال القصر من المهاجرين غير الشرعيين فقد قارب عددهم 14 ألف طفل كانوا دون مرافقة ورعاية طبية ونفسية حتى ديسمبر 2017 ، كما تمكن 6500 مهاجر من الوصول إلى إيطاليا

¹ أمبارك إدريس طاهر الدغاري ، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها ، المجلة الليبية العالمية ، العدد 8 (جوان 2016) ، ص ص. 2 - 22.

قادمين من ليبيا سنة 2018 ، واختفى 3 آلاف مهاجر في عرض البحر المتوسط العام 2017¹ ، وبين العام 2016 و 2020 اعترضت قوارب مشتركة ايطالية وليبية 60 ألف مهاجر ، وخلال الفترة بين جانفي 2020 وسبتمبر من نفس السنة القي القبض على 8435 مهاجر غير شرعي في عرض المتوسط ، كما طردت ليبيا 5000 لاجئ مهاجر غير شرعي سنة 2020 بسبب خطر نقل أمراض معدية.²

وعند تحليل كل الأرقام المعروضة التي تخص حجم الهجرة غير الشرعية التي تمر على ليبيا منذ قرابة عشرية كاملة يظهر جليا أن النظام الليبي السابق وبالرغم ما يقال حول مساوئه والجدل الدائر حول الحريات السياسية والإنسانية التي ميزته ، إلا انه تمكن من التحكم في الهجرة غير الشرعية بسبب شبكة العلاقات المعقدة التي امتلكها سواء مع القبائل الحدودية أو مع القادة الأفارقة في سبيل تكوين جدار صد عازل ضد المهاجرين غير الشرعيين ، والغريب في ذلك هو أن ليبيا خلال عهد الجماهيرية لم تمتلك جيش قوي قادر على وقف المهاجرين ، بيد أن ذكاء القذافي وسياساته تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء مكنته من تحقيق نتائج ممتازة فيما يتعلق بملف الهجرة ، والتي لم تعرف أرقام ووفيات مرتفعة.

¹ محمد حسن عامر ، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا في أرقام ، 1 جوان 2018 ، تم التصفح 29 نوفمبر ، ساعة 16.00 ، منقول على : 2020: elwatannews.com/news/details/3483535

² ديانا الطحاوي ، ليبيا أدلة جديدة تشير إلى أن اللاجئين والمهاجرين محاصرون في حلقة مفرغة مروعة من الانتهاكات ، 24 سبتمبر 2020 ، تم التصفح 14 ديسمبر 2020 ، ساعة 18.00 ، للمزيد انظر : amnesty.org/ar/latest/news/2020/09

الفرع الثاني : مصدر المهاجرين غير الشرعيين القادمين نحو ليبيا

* تتطلق خطوط تهريب المهاجرين غير الشرعيين من دول إفريقيا جنوب الصحراء مرورا بليبيا ووصولاً نحو أوروبا ، وينقسم المهاجرون الوافدين إلى ليبيا إلى ثلاث أصناف ، فمنهم من جاء لأجل لقمة العيش والاشتغال في أعمال شاقة ، الصنف الثاني هدفه الهروب نحو أوروبا ، أما الثالث دخل ليبيا من أجل أغراض أخرى قد تكون إرهابية.

* موقع ليبيا يعد مميّزا جدا بين منطقة المشرق والمغرب العربي ، انه همزة الوصل بين البحر المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء ، فليبيا ومنذ أزمنة خلت كانت منطقة عبور القوافل التي تأتي من دول إفريقية قريبة وحتى البعيدة منها في شكل رحلات شاقة محملة ببضائع الجنوب من العاج والذهب وريش النعام ومختلف الأعشاب الطيبة التقليدية ، وكانت طرق القوافل تمتد وتتبع أقاليم المراعي والآبار الرئيسية متجهة إلى مناطق الرعي الرئيس نحو السواحل الشمالية ، ويعد نطاق الشمال مختلفا تماما عن نطاق السافانا وسط وجنوب الصحراء خاصة في التشاد والنيجر والسنغال وغيرها من الدول ، هذا الاختلاف في الإنتاج الرعوي الفلاحي خلق نوعا من انتعاش حركة القوافل ، فالشمال يجلب السلع الأوروبية ، والجنوب بحاجة ماسة إليها ما خلق التبادل بين الجهتين ، وقد بلغت التبادلات التجارية ذروتها في القرن التاسع عشر برعاية وحماية حكام الواحات من الأتراك مقابل دفع الضرائب إبان الحكم العثماني ، حيث كانت تخترق الأراضي الليبية حتى مسافات 2000 كلم ، لكن ومع التوسع الاستعماري وتملك الأخير للأرض قل ذلك وتحول الاتجاه نحو الطرق البحرية مثل قناة السويس التي سهلت التجارة من شرق إفريقيا وجنوب غربي آسيا ، ومع ثورة الفاتح سبتمبر 1969 قامت الجماهيرية بإعادة مختلف القطع الزراعية إلى أصحابها مع وجود توسع واضح في شبكات الطرق وتدعيم عمليات الاستصلاح. للمزيد انظر : محمد إبراهيم حسن ، دراسات في جغرافيا ليبيا والوطن العربي (بن غازي : منشورات جامعة بن غازي ، 1972) ، ص ص. 63 - 65.

أ - القرن الإفريقي : هم المهاجرون القادمون من دول الصومال ، إثيوبيا ، واريتريا ، وكينيا ، الذين يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ** ، حيث يتجمعون في منطقة كسلا وجنوب كردفان في السودان ، ويقوم مهربون سودانيون بإيصالهم إلى دارفور بتكلفة تصل 80 دولار ثم نحو المناطق الحدودية الليبية باستعمال شاحنات في رحلة قد تستغرق أسبوعا كاملا بتكلفة 1450 دولار ، ليدخلون بتقديم رشاوى لحراس الحدود ، بعدها يقطعون طريقهم لمدينة الكفرة أين يصادفون مهربين ليبيين متواطئين مع مليشيات مسلحة يدفعون لهم المال لأجل حمايتهم حتى الوصول إلى الساحل البحري.

ب - الساحل الإفريقي : يعد أكبر مصدر للهجرة غير الشرعية نحو ليبيا نظرا للقرب الجغرافي ، وتشمل المهاجرين القادمين من النيجر ، مالي ، بوركينا فاسو ، حيث يتجمعون في اغاديس شمال النيجر ، ويتم تهريبهم من طرف طوارق القاعدة في بلاد المغرب العربي تجاه الجنوب الليبي عبر رحلات برية مرورا بالصحراء الكبرى ، وتستغرق الرحلة في العادة حتى شهر واحد بتكلفة تصل 300 دولار أمريكي.

ج - المغرب العربي : هي بمثابة منطقة عبور إلى دول أوروبا جنوب المتوسط ، فيتم المرور عبر المناطق الصحراوية الوعرة " الجزائر " والتضاريس المعقدة " تونس " ، في حين تشهد ليبيا أرقام هجرة قياسية منذ انهيار النظام الأمني وانكشاف الحدود سنة 2011.¹

** عانى قرابة 5.5 مليون شخص العام 2017 من انعدام الغذاء بسبب النزاع القائم في جنوب السودان أي أكثر من نصف سكان البلاد ، ويلاحظ أيضا أن انخفاض قيمة الجنيه السوداني إلى دولار واحد سنة 2015 كان له اثر اقتصادي وخيم على ظروف المعيشة ، في حين قلص نزاع جوبا العام 2016 من حجم المساعدات الإنسانية الدولية ومنع المنظمات الدولية من تحقيق أهدافها ، ولم تسلم الثروة الحيوانية التي شكلت هدفا لمختلف الجماعات المسلحة ، حيث وصلت الخسارة المالية لنحو 1.4 مليار دولار أمريكي بين 2014 و 2016 ، كما ارتفعت الأسعار وصعد التضخم إلى 836 % سنة 2016 ، وفي سنة 2019 ما يعادل 239 مليون شخص من سكان إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل 57 % أصبحوا غير قادرين على توفير ما يحتاجونه من الغذاء ولا يقدرّون على تحمل النفقات الصحية ، وبلغ معدل انتشار سوء التغذية في شرق إفريقيا سنة 2018 نسبة 30.8 % ما يعادل 133 مليون شخص و 22.8 % بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء في نفس السنة أي 239 مليون شخص ، ويتضح أن زيادة النزاعات المسلحة وأعمال العنف وارتفاع معدلات الفقر وتواصل موجات الجفاف وتعطل الإنتاج الزراعي من أهم المسببات التي تجعل سكان جنوب وشرق إفريقيا يفكرون في الهجرة نحو دول أخرى تكون فيها الظروف المعيشية . للمزيد انظر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي يخص سنوات 2017 ، 2018 ، 2019.

¹ الحسين الشيخ العلوي ، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا : معاناة إنسانية برسم التسعير ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 11 ماي 2015 ، ص. 5.

خريطة رقم (10) : مسار المهاجرين غير الشرعيين تجاه ليبيا



المصدر : هند عبد الحميد ، ذل العزيز.. قصص مروعة من استغلال اللاجئين في ليبيا ، 9 أكتوبر 2017 ، تم التصفح 1 جانفي 2021 ، ساعة 16.30 ، منقول على :

[/https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2017/10/9](https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2017/10/9)

المطلب الثاني : أسباب تزايد الهجرة غير الشرعية في ليبيا

دفع إهمال التنمية في القبائل الحدودية الليبية منذ عهد نظام القذافي إلى تزايد حدة الهجرة غير الشرعية ، إضافة إلى اتساع مساحة الصحراء والحدود الليبية في حد ذاتها ، والتي تساعد المهاجرين على الهروب من نقاط المراقبة الرئيسية.

الفرع الأول : انكشاف الحدود البرية والبحرية مع الاضطرابات الأمنية

1- تحكم نظام القذافي بملف الهجرة غير النظامية

تمكن القذافي من إدارة الحدود البرية والبحرية بالشكل الذي يسمح له الحد من خطر الهجرة غير الشرعية ، فكانت الأجهزة الأمنية تسير وفق أوامره وتوجيهاته ، وعلى الرغم من أن ذلك المنطق يتسم بكثير العشوائية إلا أنه منح نتائج ميدانية مريحة في المناطق والمعابر الحدودية خاصة فيما يتعلق بقابلية التنبؤ واكتشاف مصادر الخطر والتهديد.¹

كما يعود تحكم النظام الليبي في ملف الهجرة إلى إغراء نظام القذافي حكام دول الساحل والصحراء أكبر الوحدات المصدرة للمهاجرين بالمال ، مقابل التضيق على مناطق عبور المهاجرين انطلاقاً من دولهم ، كما امتلك النظام الليبي علاقات قوية مع ميليشيات تهريب البشر داخل وخارج ليبيا ، في حين تعتمد احتكار استعمال وسائل الاتصال الحديثة التي كانت تمنح فقط عبر موافقة جهاز الأمن الداخلي ، ما عطل التواصل بين جماعات تهريب المهاجرين داخل وخارج ليبيا .

كما اعتمد نظام القذافي على التعاون الثنائي مع إيطاليا أكبر متضرر من الهجرة عبر ليبيا والتي تمس بأمنه القومي والاجتماعي ، وذلك من خلال إمداده بأربع بسفن بحرية لخفر السواحل ، مروحيات متطورة ، طائرات استطلاع بحرية ، 30 آلية عسكرية ، كما تمكنت سياسات القذافي من ابتزاز الاتحاد الأوروبي وإجباره على تقديم مساعدات مادية في ظل اقتناع تام بأنه يمتلك من العلاقات ما يؤهله للتقليل بشكل كبير من خطر الهجرة غير النظامية تجاه دولهم.² جسد القذافي نفسه كمصدر الإشعاع الوحيد للفكر والثقافة والتنمية والنهضة ، وحاول ترسيخ فكرة

¹ بيتر كول ، مرجع سبق ذكره ، ص. 4.

² الحسين الشيخ العلوي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 4.

أن الشعب ملك له ، وان أي شيء يتم منحه من طرف الحاكم هو الهدية التي يقدمها القائد الأعظم ، وقد تمكن من إغراء القبائل المحلية عن طريق منحها أموالا طائلة وإسكات مطالبها المتمثلة في التنمية وخلق مشاريع اقتصادية ، كما أن المناطق التي لم تستعد من تلك المنح لم يكن بمقدورها الاحتجاج كون النظام عرف كيف يكسب القبائل ذات التأثير القوي ، فالأخيرة وبسبب ثقلها وشبكة تفاعلاتها مع قبائل الدول المجاورة تمكنت من إخماد حركات الهجرة غير الشرعية على طول الحدود الليبية ، ما خلق نوعا من الهدوء المؤقت كان قد بدأ يزول تدريجيا مع رحيل القذافي.

ب- غياب جيش وطني وانكشاف الحدود بعد الحرب

مباشرة بعد نهاية الحرب انكشفت الحدود الجنوبية الليبية على مصرعيها في وجه المهاجرين غير الشرعيين ، فحسب عضو مجلس النواب عن منطقة الجنوب السيد علي السعيدي فإنه منذ سنة 2011 تحولت ليبيا لوحدة فاشلة في ظل غياب جيش قادر على التصدي للاختراقات التي تحدث عبر الحدود ، فالمليشيات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق لم تمتلك القدرات اللوجستية الكافية وحتى دورياتها القليلة لا يمكنها فحص كل الجوازات عبر المعابر الحدودية التي تفتقر للتكنولوجيا اللازمة ويغلب عليها الطابع التقليدي.¹

كما ساهم مشكل قبائل التبو ، الطوارق ، والامازيغ الذين يقطنون الصحراء الكبرى الذين يمتلكون صلات قرابة وامتدادات عائلية مع قبائل صحراوية أخرى تابعة لدول أخرى في تقاوم حجم الهجرة غير الشرعية ، فهم لا يعترفون بالحدود المادية ، ما يجعلهم يقومون برحلات مستمرة ، الأمر الذي يستغله منظمو الهجرات غير الشرعية ويجلبون معهم المهاجرين بشكل غير قانوني.²

على الرغم من أن الحكومات المتعاقبة بعد نهاية الحرب في ليبيا امتلكت الرغبة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو التقليل منها إلا أن ذلك لم يكن كافيا ، فمختلف القوى الفاعلة على الحدود الليبية خرجت عن سيطرة السلطات الليبية بل وأصبحت أقوى منها ، عكس النظام السابق الذي ربط

¹ سوزان الغيطاني ، علي السعيدي : ليبيا بلد مفتوح على مصراعيه لدخول المهاجرين ، 31 اوت 2020 ، تم التصفح

25 ديسمبر 2020 ، ساعة 13.00 ، للمزيد اطلع : <https://www.afrigatenews.net/article/>

² الحدود الليبية - ممرات مشرعة أمام المتطرفين والمهربين ، تم التصفح 12 نوفمبر 2020 ، ساعة 15.00 ، للمزيد انظر _ :

<https://www.dw.com/ar/a-17135777>

علاقات متشابكة قوية مع القبائل الجنوبية ، دون إغفال غياب منظومة قوانين تحكم قوات الحدود الليبية في مواجهة الجماعات المسلحة التي تقوم بعمليات التهريب.

الفرع الثاني : إهمال التنمية في المناطق الحدودية

واصلت السلطات الليبية الجديدة بعد نهاية الحرب على نظام القذافي تهيمش المناطق الحدودية ، وتقليل الزيارات الرسمية تجاه القبائل الحدودية النائية ، كما أن المشاريع التنموية منحت وفق حسابات مبنية على المصلحة الجهوية ولم تكن قائمة على العدل والمساواة ، لتظل تلك المناطق تعيش في وضع تغيب فيه ضروريا الحياة ، ما ولد شعورا بأنهم غير معنيين بالمسائل والأخطار التي تهم الأمن القومي الليبي.

فلم يشعر سكان القبائل الحدودية أنهم مهمين في عملية تأمين الحدود رغم درايتهم الدقيقة بجغرافيا المنطقة القاسية ، لذلك لم يتم التعاون والتنسيق اللازم وتبادل المعلومات بينها وبين السلطة المركزية في طرابلس ، وهو ما فتح الباب أمام الشباب من أجل الاعتماد على أنفسهم في كسب المال من خلال تهريب البشر نحو الساحل الليبي بعد إدخالهم عبر الحدود ، ومن تم تحقيق مكاسب مالية مريحة تعوضهم غياب تنمية حقيقية.¹

الفرع الثالث : اتساع رقعة الصحراء الليبية

شكلت مساحة الصحراء الليبية الكبيرة المترامية الأطراف صعوبة بالغة بالنسبة للسلطات الليبية الجديدة في مراقبتها ، ومحاولة الحد من قوافل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء أو من الدول الحدودية المجاورة ، وتعد ليبيا دولة طبيعية بامتياز ولا تميل في الحقيقة لكونها دولة سياسية ، فهي من صنع الجغرافيا ، أي دولة طبيعية في المعنى السلبي للكلمة بجنيها مخاطر من موقعها المتوسطي والإفريقي المميز ، تلك المساحات الصحراوية بمثابة نقطة ضعف بالنسبة لها ، ولعل ذلك يبرز التكاليف الاستعماري عليها منذ الحماية العثمانية ، مرورا بالاستعمار الإيطالي ، وصولا

¹ بيتر كول ، مرجع سبق ذكره ، ص. 4.

للحملات الغربية بعد الانتفاضة الشعبية مطلع 2011 ، والتي حملت أهدافا إستراتيجية واقتصادية بدرجة أولى.¹

كما تتميز الصحراء الليبية بكونها هضبة كبيرة واسعة الأطراف يتخللها عدد من المجموعات الجبلية ، وأعلى قمة فيها هي جبل اميكوسي بارتفاع 3400 متر ، تلك الجبال تشكل حدودا طبيعية بحد ذاتها ، حيث تلعب دور حماية المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ، وفي الجنوب الشرقي توجد مرتفعات انيدي واردي ذات علو 2000 متر فوق سطح البحر ، أما في الشرق تتمركز جبال ممتدة ترتفع إلى نحو 1726 متر في صورة جبل خسو ، وجبال العوينات ذات علو 1907 متر.²

المبحث الثالث : تضاعف خطر الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة كأخطر التهديدات الأمنية التي افرزها الوضع المضطرب في ليبيا تجاه مركب الأمن الإقليمي المغاربي ، ويبرز تهريب السلاح الليبي إلى الدول الإفريقية التي تشهد توترات أمنية كأبرز صور الجريمة المنظمة * مثل جماعة بوكو حرام في نيجريا ، درافور وإقليم جوبا في السودان ، الجماعات المتطرفة في مالي والجزائر وتونس ، تلك الأسلحة مصدرها ليبيا ونظام القذافي الذي وضعها في أماكن مكشوفة ما سهل الاستيلاء عليها من طرف تنظيمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي تجني أرباحا طائلة جراء تسويقها ، كما نشطت تجارة المخدرات التي تمر بين الدول الإفريقية وتصل لدول المغرب العربي كأحد مخلفات الفراغ الأمني ليبيا بسبب سهولة اختراق حدودها البرية ، بينما تظهر

¹ جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 101 ، 102.

² عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط 2 ، 1971) ، ص. 60.

* أكد تقرير **World Atlas of Illicit Flows** الخاص بالانتربول ومركز **RHIPTO** أن مداخيل 40 ألف عنصر من حركة طالبان الأفغانية العام 2017 تراوحت بين 75 و95 مليون دولار جنتها من خلال ضرائب غير قانونية خاصة فيما يتعلق بتجارة المخدرات ، وحتى منتصف العام 2017 تحصل تنظيم داعش على مبلغ 10 مليون دولار شهريا ، في حين كسب تنظيم تحرير الشام في سوريا 15 مليون دولار ، وجماعة الإسلام في الساحل التي انبثقت عن تنظيم القاعدة تحصلت على 35 مليون دولار جراء عمليات الاختطاف والابتزاز والقتل والمخدرات ، أما جماعة بوكو حرام فقد بلغت مداخيلها 10 مليون دولار من الضرائب والسطور على المصارف والاختطاف ودفعت الفدية خلال سنة 2017. للمزيد انظر : الجريمة المنظمة تغذي النزعات الكبرى والإرهاب في العالم ، 1 جانفي 2018 ، تم التصفح 7 جانفي 2022 ، ساعة 16.30 ، منشور : على <https://www.interpol.int/ar/1/1/2018/10>

التحالفات المعلنة بين الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة من أجل تحقيق أرباح مالية ، ما يشكل خطرا على الأمن القومي للمغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي ككل.

وترتبط معظم أنشطة الجريمة المنظمة في المغرب العربي بغسيل الأموال التي تتم من خلال التسلل إلى المؤسسات المشروعة وتمويل الأموال المكتسبة من أنشطة الجريمة المنظمة عبر أساليب مختلفة ، كما أن جزء من تلك الأموال هدفه تمويل النشاطات والجرائم الإرهابية.

المطلب الأول : انكشاف الحدود الليبية ودوره في توسع الجريمة المنظمة

شكلت مخلفات الانهيار الأمني في ليبيا وسهولة اختراق الحدود البرية والاضطرابات السياسية المتوالية في تونس اختلالات أمنية خطيرة انعكست بصورة سلبية على الأمن القومي للدول المغاربية.

الفرع الأول : نبذة موجزة عن الجريمة المنظمة

لا تعد الجريمة المنظمة بالظاهرة الجديدة ، فتنظيمات المثلث الصينية والياكوزا اليابانية تمتلك تاريخ حافل ونماذج خطيرة مع الإجرام منذ قرون طويلة " القرن 17 تحديدا " ، وقد تميزت تلك التنظيمات بأنشطتها المحلية فقط ، لكنها اكتسبت طابعا دوليا خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، ويرجع ذلك لجملة من الأسباب أبرزها تحرير التجارة الدولية وارتباط الاقتصادات العالمية بشكل وثيق ، إلى جانب اختفاء الحدود بين الدول " الاتحاد الأوروبي نموذجا " ما سهل من الطابع الدولي للجريمة المنظمة.¹

ويمكن القول أن انهيار سلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول بسبب الحروب الأهلية أو النزعات الدولية ، جعل من الجريمة المنظمة تجد المناخ مناسباً لأجل تكثيف أنشطتها الغير مشروعة " الانهيار الأمني في ليبيا ، الحرب في مالي " ، في حين دفعت ثورة حقل الاتصالات وظهور شبكة الانترنت وما رافقها من توسع شبكات التواصل الاجتماعي ، وسهولة تداول الأموال عبر نطاق واسع من العالم ، إلى تجاوز الحيز الضيق والتقليدي للجريمة المنظمة غير أبهة بالحدود الجغرافية التي وضعها الإنسان.²

¹ احمد فاروق زاهر ، الجريمة المنظمة : ماهيتها ، خصائصها ، أركانها ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، 2007 ، ص 4.

² مايا خاطر ، ياسر الحويش ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، وسبل مكافحتها ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد 3 (2011) ، ص ص. 509 - 526.

أشار المشرع الجزائري إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود في المادة 176 من قانون العقوبات ، وعرفها " جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته أو عدد أعضائه تشكل بغرض الإعداد للجنايات أو ارتكابها ضد الأشخاص أو الأملاك ، تكون جمعية الأشرار التي تنشأ بمجرد التصميم المشترك على العمل " ¹ ، كما خلصت الجمعية الدولية لقانون العقوبات خلال مؤتمرها السادس المنعقد في بودابست المجرية العام 1999 إلى تعريف شامل للجريمة المنظمة ورأتها " أنشطة مرتكبة من طرف منظمات محترفة ومهيكلة ، تلك المنظمات تميل نحو الإجرام ، ولا ينطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها ، كما أنها تقوم بجرائم كبرى من أجل الربح المالي أو لتوسيع سلطاتها بهدف التأثير الاقتصادي أو استغلال الأشخاص" ².

وتتميز الجريمة المنظمة بمجموعة خصائص تساهم في تحقيق أهدافها على غرار تنظيمها الهيكلي الذي يهدف إلى إخفاء رؤساء التنظيمات بواسطة تقسيم ذكي ، العمل الجماعي من خلال خطط دقيقة واستراتيجيات واضحة ، الاستمرارية بحيث أنها لا ترتبط بعنصر أو شخص معين ، كما أنها تتخطى في أهدافها الحدود الوطنية للدولة بغرض تحقيق أرباح مالية مضاعفة ، في حين تعد كل من الرشوة والتهديد والعنف والخطف احد ابرز الأساليب المعتمدة في تنظيمات الجريمة المنظمة ، ³ ويعد كل الاتجار بالبشر ، غسل الأموال ، تجارة المخدرات ، الاتجار غير المشروع بالأسلحة ، إضافة إلى جرائم الاختطاف كأحد ابرز صور الجريمة المنظمة.

الفرع الثاني : سهولة اختراق الحدود الليبية

يصل مجموع طول الحدود البرية الليبية إلى 4500 كلم ما يتطلب إمكانيات معتبرة من أجل حمايتها كليا ، الشيء الذي لا يتوفر في ليبيا التي تعاني من مشاكل واضطرابات أمنية حادة ، والملاحظ أن الحدود الرسمية لا معنى لها واقعا في نظر تلك القبائل الحدودية في ظل الروابط القبلية وصلات القرابة التي تجمعها مع قبائل الدول الأخرى ، كما أن الطبيعة الجغرافية لا تساعد على الفصل بين القبائل.

¹ عباسي ، محمد الحبيب ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016/2017) ، ص . 5.

² احمد فاروق زاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص . 10.

³ مايا خاطر ، ياسر الحويش ، ص ص . 509 - 526.

ويعد التهريب النشاط رقم واحد للكثير من سكان تلك المناطق إذا نظرنا إلى ضعف التنمية المحلية منذ عقود طويلة ، ما يحتم عليها اللجوء إلى نشاطات تجارية غير مشروعة هي طبيعية وقانونية في نظرهم ، بيد أنها لا تخدم الاقتصاد الليبي ، كما أن تحكم الميليشيات المحلية في المعابر الحدودية بمثابة نقطة ضعف كونها تتميز بنقص الخبرة والتجربة ، إضافة إلى أن الحدود الليبية تتميز بغياب أنظمة الرقابة والدفاع الإلكتروني المرتبط بالتكنولوجيا الحديثة بسبب الإرث التقليدي الذي خلفه نظام القذافي ، ما يعني صعوبة تحديد أسماء المسبوقين قضائياً.¹

ويخلق عدم تسوية مشكلة الجنسية بالنسبة للثبو والطورق واعتبارهم أجنب نوعاً من الامتعاظ وعدم الرضا خاصة وأن بإمكانهم المساهمة في وقف عمليات التهريب نظراً لمعرفة الدقيقة بجغرافيا الصحراء الليبية ، فالسيطرة على المعابر الحدودية لن تتم إلا من خلال تكليف أفراد المجتمع المحلي بتلك المهمة وإعطاءهم الأهمية اللازمة.²

المطلب الثاني : توسع مظاهر الجريمة المنظمة داخل المغرب العربي بعد الانهيار الأمني في ليبيا

عرف الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها توسعاً واضحاً في الإقليم المغاربي عقب الاضطرابات ومخلفات الفراغ الأمني داخل ليبيا ، حيث انتشر تهريب المخدرات ، تهري البشر والسلع والأسلحة بمختلف أنواعها وهو ما شكل خطراً على الأمن القومي لدول المنطقة ، خصوصاً وأن ليبيا أصبحت مركز انطلاق مختلف الأنشطة لمحظورة.

الفرع الأول : تهريب المخدرات

قدر الأمين الأممي السابق بان كي مون قيمة الكوكايين التي تعبر دول غرب القارة الإفريقية تقدر بنحو 1.25 مليار دولار سنوياً ، وبذلك تعد الحدود التي تفصل المغرب العربي عن غرب إفريقيا بمثابة منطقة عبور من أجل تصديرها نحو أوروبا في ظل الفراغ الأمني في ليبيا ، وظهور نشيط لشبكات التهريب في كل دولة وبدعم من طرف فواعل محلية تعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من العائدات المالية ، ولعل حادثة البوشي الشهيرة في الجزائر والتي كانت تهدف إلى إغراق الجزائر بنحو 701 كلغ

¹ مراد أصلان ، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا ، اسطنبول ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، 2020 ، ص ص . 145 ، 147.

² Wolfram Lacher ، **Libya's Fractious South and Regional Instability** ، Security Assessment in North Africa ، Small Arms Survey ، february 2014 ، p p . 1 – 7.

من الكوكابين تظهر حجم التواطئ القائم بين شبكات تهريب المخدرات من جهة ، وبين جهات محلية أرادت إغراق البلاد بكمية معتبرة من المخدرات.¹

والملاحظ أن كميات كبيرة من المخدرات تصل من دول أمريكا الجنوبية وفي مقدمتها بوليفيا ، البيرو ، كولومبيا ، يتم نقلها عبر الطرق البرية لدول المنطقة في صورة موريتانيا ، الجزائر ، المغرب في ظل مخلفات الفراغ الأمني الرهيب الذي تعاني منه ليبيا ، والتدخل الفرنسي في دولة مالي والتي تعد امتدادا مترابط مع الصحراء الكبرى المغاربية ، ما يعكس تأثير مركب الأمن المغاربي الأخيرة بأي أحداث أمنية في الساحل الإفريقي.

ويعتبر المغرب من أكبر منتجي القنب في العالم ومورد رئيسي للسوق الأوروبي ، كما انه يوفر دخلا ضخما لشبكات التهريب المغربية نفسها والأوروبية أيضا ، وهو مصدر رزق المجتمعات الريفية في المغرب ، حيث أن أزيد من 1 مليون و750 ألف شخص يعتمد عليها كمصدر دخل رئيسي ، ولعل ذلك وجب ربطه دوما مع الفراغ الأمني في ليبيا وقيام شبكات التهريب بتسويقه أولا في المنطقة ثم تصديره دوليا ، وخاصة إذا عملنا حجم انشغال حكومات المنطقة المغاربية بمواجهة نتائج الانفلات الأمني في ليبيا " تحركات الجزائر وتونس " ، إضافة إلى حل المشاكل والأزمات السياسية الداخلية.²

ويقوم مهربو المخدرات بعبور الحدود الصحراوية الليبية بعيدا عن نقاط العبور الرئيسية المعروفة ، حيث يعملون بشكل منظم ويتحركون ضمن جماعات مسلحة ، ورغم تواجد المعابر الحدودية إلا أنها لا تقوم بدور فعال في وقف عمليات التهريب بسبب غياب التنسيق مع السلطات المركزية في طرابلس ، والعائدات المالية الكبيرة التي تجنيها جراء سماحها بمرور جماعات التهريب.³

¹ سامي بخوش ، وفاء بوراس ، المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 5 ، العدد 1 (جانفي 2020) ، ص ص. 201 - 221 .

² Jihane Ben Yahia and authaurs ، **Transnational Organized Crime and Political Actors in the Maghreb and Sahel** ، Regional Program Political Dialogue South Mediterranean ، January 2019 ، p p. 2.3.

³ Enhancing Operational Land Border Security Cooperation in the Sahelo-Saharan Region ، **Crime & Trafficking in the Sahelo-Saharan Region : Trends & Routes** ، Tripoli Liby ، 4 - 5 September 2013 ، p . 8 .

الفرع الثاني : تهريب الأسلحة

ساهم الفراغ الأمني داخل ليبيا في قيام الميليشيات المسلحة بنهب مخزون الأسلحة الذي خلفه نظام القذافي ، ومن تم القيام بعمليات تهريب واسعة على الحدود مع الجزائر وتونس* ، لتصبح الحدود الليبية نقاط مكهربة وخطر محقق تتدفق من خلاله مختلف أنواع الأسلحة ، وهو ما دفع كل من الجيش الجزائري والتونسي إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة قصد مجابهة تلك التهديدات الأمنية.¹

غيرت الحرب في ليبيا أنماط تهريب الأسلحة بشكل جذري في منطقة شمال إفريقيا ، فليبيا خلال النظام السابق امتلكت أسلحة بكميات معتبرة وقامت بتخزينها في أماكن مكشوفة ودون رقابة صارمة ، بيد أن علاقات نظام القذافي مع القبائل واعتماده على الربيع النفطي في سياساته المحلية مكنته من التحكم في المخزونات الدفاعية ، لكن مرحلة ما بعد القذافي عرفت سيطرت الميليشيات على مخزون السلاح مما أوجع الفوضى واغرق ليبيا والمنطقة ككل.

وبسبب الأزمة الاقتصادية التي أعقبت الحرب كان الليبيون يهدفون إلى مقايضة الأسلحة والبنادق والذخيرة بالطعام والوقود على طول الحدود مع الدول المجاورة ، وتضاعفت المشكلة بعد دخول جماعات إرهابية على الخط من خلال استغلال سكان وقبائل الحدود على تهريب الأسلحة نحو دول أخرى.²

وتتم عمليات التهريب عبر الحدود الليبية من خلال معبر رأس الجدير التونسي أو عبر عمق الجنوب الليبي ، وتضم الأسلحة الثقيلة المحمولة على الكتف وأنظمة الدفاع الجوي، ويعتقد أن الجماعات

* فضمن نظرية مركب الأمن الإقليمي ينتج التقارب الجغرافي التأثير المتبادل لمفهوم الامننة التي تضم مكونات عسكرية وسياسية في جوهرها ، فحالة الأمن أو غيابه لها علاقة مباشرة مع القرب الجغرافي بين الدول والذي ينتج بدوره التوازن وسباق التسلح والمنافسة الأمنية ، وعليه تواجد وحدات دولية متقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة وتكوين مركب الأمن الإقليمي، هذا الأخير تميزه علاقات أمنية كثيفة أكثر من دول أخرى تتباعد جغرافيا . للمزيد انظر : عامر مصباح ، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن (الجزائر: دار الكتاب الحديث ، 2012)، ص.9

وعند ربط افتراضات باري بوزان مع ما يحدث داخل المركب الإقليمي للمغرب العربي ، يظهر أن ليبيا صدرت ديناميكيات أمنية خطيرة تجاه الدول التي تقربها جغرافيا في صورة تونس والجزائر ودول الساحل الإفريقي على غرار تهريب الأسلحة ، الإرهاب ، الهجرة غير شرعية بصفة كثيفة ضمن مركب الأمن الإقليمي ، إضافة إلى منافسة أمنية شديدة بين الجيش الجزائري والجماعات الإرهابية في المنطقة بسبب تهديدها للأمن الوطني.

¹ سامي بخوش ، وفاء بوراس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 201- 221 .

² Jihane Ben Yahia and authours ، Ibid ، p . 3.

الإرهابية الناشطة غرب تونس قد استندت على أسلحة و متفجرات ليبية في تنفيذ عملياتها على المنتجات السياحية الكبرى التي تمثل عماد الاقتصاد التونسي.¹

وتشهد الحدود الليبية التونسية تبادل تجاري يشكل دخلا مهما للكثير من العائلات خاصة في المناطق التي تحظى بدعم ضئيل من طرف الدولة ، ولفهم الفكرة جيدا فان تلك العمليات قابلها تغافل متعمد من طرف سلطات البلدين قبل 2011 لكونها شملت بشكل خاص المواد الغذائية الأساسية والوقود ، لكن العشرية الأخيرة تحول الاهتمام إلى وقف تلك التبادلات الغير قانونية في ظل تطورها لتشمل تجارة الأسلحة² ، وتجاه الجزائر تتم عمليات تهريب الأسلحة بطرق غير قانونية عبر المعبر الجنوبي الشرقي ، ففي العام 2014 ضبط الجيش الجزائري عدد من مخابئ الأسلحة على الحدود مع ليبيا كانت موجهة للتراب الوطني إلى جماعات إرهابية متطرفة.

الفرع الثالث : تهريب السلع

أنعش الوضع الأمني في ليبيا التجارة غير المشروعة في كل من واد سوف وتمنراست الجزائرية قرب الحدود مع ليبيا ، وقد وصلت عمليات التهريب إلى أعلى مستوياتها العام 2014 بالرغم من نشر آلاف الجنود الجزائريين على طول الحدود الجنوبية الشرقية³ ، ويعود السبب إلى ضعف الرقابة على الحدود البرية من الجانب الليبي مع نقص المواد الغذائية في ليبيا بالتوازي مع الأزمة الاقتصادية الخانقة وكثرة الطلب على السلع الأساسية والبنزين والعمل على مقايضتهم بالأسلحة.⁴

ويقود ذلك لتصريح احد المهريين في المنطقة المغاربية بان الشمال يقوم على الاقتصاد الرسمي بينما يتعامل الجنوب بالاقتصاد غير الرسمي، ووفقا لصحيفة الغارديان البريطانية يرى احد السكان المحليين بجنوب الجزائر بان الوضع الحالي لم يستفد منه سوى رؤساء التهريب الذين ترجع أصولهم إلى

¹ Querine Hanlon ، Matthew M. Herbert ، **BORDER SECURITY CHALLENGES IN THE GRAND MAGHREB** ، Washington ، **United States Institute of Peace** ، 2015 ، p.27

² Jihane Ben Yahia and authours ، p 4 .

³ Querine Hanlon and Matthew M. Herbert ، ibid ، p.27 .

⁴ Ibid ، p . 9.

الطوارق ، ما يعني أن مختلف عمليات التهريب تضر بسكان المنطقة من حيث خلق ندرة في السلع الأساسية داخل المناطق الجنوبية ، إضافة إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني.¹

وتتضاعف مشكلة الحدود التونسية الليبية مع التهريب في أن 90.2 % من قاطني سكان مدينة بن قردان التونسية و 89.6 % من سكان بلدة الذهبية الحدودية مع ليبيا يعتبرون التهريب موردا رئيسيا وهم ضد غلق الحدود ، بل ويدعمون التجارة غير المشروعة بوصفها مورد حيوي في ظل صعوبات توفير الوظائف ، كما يصفون أنشطتهم بغير الخطرة على الأمن القومي التونسي.²

تشكل عمليات التهريب جزء معتبر من الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وذلك بسبب العلاقات القبلية التي تربط المناطق الحدودية الجزائرية مع نظيراتها مع قبائل الدول المجاورة في صورة مالي ، النيجر ، ليبيا ، موريتانيا ، وهو ما يعد عبئا على الاقتصاد الوطني ويكبده خسائر مالية معتبرة بسبب التجارة غير الشرعية والتداولات المالية التي تتم خارج القطاع الرسمي ودون إحصائيات رسمية ودقيقة ، بيد أن الحلول في مواجهة الوضع يكمن في محاولة إصدار مراسيم تنظيمية وقوانين فعالة من أجل إدخال تلك التبادلات ضمن الطابع الرسمي وإنعاش التجارة الرسمية عبر الحدود ودعم الاقتصاد الوطني ، ومن تم إدخال المواد التي تقل في السوق الوطنية التي مصدرها دول الساحل الإفريقي بدل جلبها بأموال طائلة من دول أوروبية أو آسيوية على غرار الفواكه الاستوائية ، أو تصدير المنتجات التي يتفوق فيها الاقتصاد الوطني وتحقيق أرباح مالية معتبرة ، لان القضاء نهائيا على عمليات التهريب أمر صعب للغاية قياسا بان القبائل الحدودية لا تعترف أصلا بالحدود المادية الرسمية.

¹ ibid ، p p . 19 ، 20

² Katherine Pollock ، Frederic Wehrey ، **The Tunisian–Libyan Border : Security Aspirations and Socioeconomic Realities** ، carnegie endowment for international peace ، 21 August 2018 ، p p .1 ، 2.

الفرع الرابع : تهريب البشر

تتم عمليات تهريب البشر في منطقة المغرب العربي من خلال شبكات مختصة ، حيث يعبر المهاجرون عبر مالي وليبيا ، بينما يتجه عدد قليل منهم عبر موريتانيا والنيجر مع استغلال الفراغ الأمني في غاو المالية وعلى طول الحدود الليبية ثم يتدفقون عبر تمناست وادار ، ويكلف المهاجر الواحد ما بين 36 إلى 50 دولار مقابل عبور الحدود.¹

ومن اجل الدفاع عن الأرباح المالية يمكن لجماعات التهريب اعتماد أي طرق من اجل الاستمرار في أنشطتها ، ولعل ابرز تلك الوسائل هو التحالف مع الجماعات الإرهابية * المتطرفة² مقابل تسهيل مرورها عبر الصحراء الليبية ، إضافة إلى استعمال مختلف أنواع الأسلحة في سبيل مواصلة طريقها إلى السواحل الليبية ، فالعروض المالية الممنوحة لها من طرف المهاجرين الأفارقة لا تقاوم وتمكنها من تحدي دول بأكملها في سبيل مواصلة أعمالها غير قانونية.

¹ Querine Hanlon and Matthew M. Herbert ، Ibid ، p. 23.

* بالرغم من وجود العديد من الاختلافات بين الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية ، إلا أن الكثير من الباحثين توجه نحو التأكيد بان العمل الإرهابي يعد أصلا جزء من الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، والحقيقة تثبت أن كلا من الإرهاب والجريمة المنظمة تجمعهما الكثير من التفاعلات المشتركة ، وعليه تتسم العلاقات بين الشبكات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في العادة بالكثير من التغيير والتحول قياسا بالتغيرات الحاصلة في البيئة اللتين يتواجدان فيهما والتي تفرض شروط ذلك التفاعل ، كما توصف العلاقة إن وجدت بأنها سريعة الزوال ضمن سياق نهاية المصلحة المشتركة.

وتوجد إمكانية تعاون بين المنظمات الإرهابية والإجرامية من اجل تحقيق أهداف مشتركة خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والمعرفة حول عمليات التهريب ، غسل الأموال ، تبادل التكنولوجيات الحديثة والاتصالات ، تزوير الوثائق ، وقد يحدث أن تتم بينهم عمليات مشتركة أو حتى تبادل معلومات استخباراتية. للمزيد انظر : فريدم أونوها ، جيرالد إزيريم ، غرب إفريقيا : الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 24 جويلية 2013 ، ص. 4 .

خلاصة الفصل :

انعكس الفراغ الأمني الذي عرفته ليبيا في بروز تهديدات أمنية عبر إقليمية نحو منطقة المغرب العربي ، ففي ظل تقارب جغرافي وتداخل قبلي وثقافي وفشل امني على طول الحدود البرية ، لم يكن باستطاعة ليبيا مجابهة التحديات الأمنية التي أثرت على دول المغرب العربي بشكل مباشر ، وتبرز الجزائر وتونس الدولتين الحدوديتين مع ليبيا كأول وحدتين تجرعتا النتائج الوخيمة الناجمة عن الانهيار الأمني في ليبيا.

يعد الإرهاب الدولي العابر للحدود كأخطر التهديدات الأمنية الناتجة عن الفشل الدولتي في ليبيا ، حيث تمكن تنظيم داعش الإرهابي من السيطرة على أجزاء مهمة من البلاد ، بل ورغب في توسيع أعماله المتطرفة نحو الدول المجاورة ، وإذا سلمنا أن الجزائر وبفضل جيشها المهيكل على كافة الأصعدة تصدت بشكل حازم لطموحات التنظيمات الإرهابية القادمة من ليبيا ، فان تونس وبفعل مخلفات الأزمة السياسية بعد سقوط نظام بن علي وما أعقبها من أزمة اقتصادية معقدة ، تمكن تنظيم داعش من القيام بهجمات على مناطق حيوية مهمة داخلها بفضل أسلحة ليبية ما اثر على اقتصادها السياحي .

كما برزت الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا والتي استقطبت مهاجرين أفارقة وليبيين أنفسهم قدموا إليها من دول إفريقيا جنوب الصحراء ، الشئ الذي اثر على دول المنطقة بسبب الأعداد الهائلة من المهاجرين ، واحتمالية نقلهم أمراض معدية من دولهم ، إضافة إلى صعوبة إرجاعهم إلى وطنهم الأم.

بينما تظهر صور الجريمة في تهريب الأسلحة عبر شبكات منظمة تمكنت من الاستحواذ على مخزون أسلحة نظام القذافي ومن تم محاولة ألحاقها بالجماعات الإرهابية المتطرفة في المنطقة مستعينة بالقبائل الحدودية ومستغلة تهميشها التتموي وإغراءها بمنح مالية ضخمة مقابل المساعدة في عبور جغرافيا الصحراء الشاسعة والطرق الوعرة ، في حين اثر تهريب السلع على وحدات المغرب العربي وما خلفه من نتائج سلبية على اقتصادياتها ، وقد مس التهريب بدرجة أولى المواد الأساسية المدعمة محليا على غرار الوقود والمواد الغذائية ، وتتضاعف خطورة الوضع في أن قوافل التهريب تعرف في العادة انغماس عناصر إرهابية إجرامية تحاول تحقيق اهدافها المتطرفة بشتى الطرق والوسائل .

الفصل الرابع

خطة الفصل.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول : انعكاسات التهديدات الأمنية في ليبيا على الساحل الإفريقي ودول أوروبا جنوب المتوسط

المطلب الأول : نتائج التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من ليبيا على الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : مخلفات الانهيار الأمني في ليبيا على دول أوروبا جنوب المتوسط

المبحث الثاني : إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول : الإستراتيجية الليبية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الثاني : الإستراتيجية الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

المبحث الثالث : الإستراتيجية الدولية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من ليبيا

المطلب الأول : الإستراتيجية الأوروبية

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمريكية

المطلب الثالث : السياسة الروسية تجاه الاضطرابات الأمنية في ليبيا

المطلب الرابع : دور الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار الأمني داخل ليبيا

خاتمة الفصل.

تمهيد :

لم تكن التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من ليبيا تحتمل البقاء داخل رقعتها الجغرافية ، بل تحولت وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي وبسبب ضعف الحدود البرية إلى أخطار أمنية تخترق حدود الدول المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي ، كما توسعت آثارها كذلك لتشمل دول أوروبا جنوب المتوسط ، فمع القرب الجغرافي أصبحت أوروبا مجالا واسعا للآلاف المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء عبر ليبيا.

وقد كان من الطبيعي أن تبذل ليبيا جهودا واسعة من أجل التصدي للتهديدات الأمنية عبر تنفيذ استراتيجيات داخلية وتنسيق السياسات مع السلطات الرسمية للدول المجاورة ، كما عملت الدول الأوروبية ضمن خطط وبرامج تعاونية من أجل احتواء تلك التهديدات الأمنية بواسطة التنسيق الإقليمي مع دول الجوار، فعلى سبيل المثال تبني مبادرة 5 + 5 من أجل تعزيز الجهود مع الدول المغاربية ، تبني مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط بهدف دعم ليبيا ضد التهديدات الأمنية ، والتأكيد بأن نتائج مؤتمر برلين هي المفتاح في سبيل وقف إطلاق النار بين الليبيين وخروج المرتزقة الأجانب من البلاد وتحقيق الأمن والاستقرار .

وإذا كانت الإستراتيجية الأمريكية تجاه الوضع الأمني في ليبيا قد قامت على أسلوب حذر خلال السنوات الأخيرة بسبب رغبة واشنطن ترك الدور الأكبر للحليف الأوروبي ، فإن روسيا لا ترى أي مانع في الانغماس داخل المشهد الليبي وتقديم المساعدة للمعارضة الليبية قياسا بمصالح اقتصادية حيوية ، كما أنها تحاول لعب دور مثالي تجاه الأزمة الأمنية هناك من خلال مشاركتها في مؤتمرات دولية تخص ليبيا ، وعند الحديث عند دور الأمم المتحدة يتضح أن معظم القرارات الصادرة عنها ليست بالإلزامية ، بل من الممكن تجاوزها وعدم التقيد بها.

المبحث الأول : انعكاسات التهديدات الأمنية في ليبيا على الساحل الإفريقي ودول أوروبا جنوب

المتوسط

دافعت نظرية مركب الأمن الإقليمي " **Regional Security Complex Theory** " عن المستوى الإقليمي في تحليل العلاقات الأمنية بين الدول ، وأبرزت بلأن أي اضطراب أو خلل امني في دولة ما يؤثر بالضرورة على محيطها الإقليمي ، ذلك الاضطراب يخترق حدود الدولة الوطنية نحو مسافات لا يمكن توقعها ، وكمثال على ذلك فقد امتدت مخلفات الأزمة الأمنية الليبية إلى الضفة المتوسطية الأوروبية ، صحيح أن دول المتوسط لا تترايط حدوديا مع إقليم المغرب العربي ، بيد أن القرب الجغرافي بين القارتين الإفريقية والأوروبية والعامل التاريخي الاستعماري أرسل إشارات واضحة بأن دول أوروبا جنوب المتوسط ستعاني من تدفقات معتبرة من المهاجرين غير الشرعيين الذين استغلوا الفراغ الأمني في ليبيا واتخذوها كمحطة عبور تجاه أوروبا.

والظاهر أن إحدى الصدمات الأمنية جراء الانفلات الأمني في ليبيا هو تضرر منطقة الساحل الإفريقي على غرار دولة مالي والتي كانت تعرف صراعا بين الحكومة المحلية وحركة ازواد ، توازى ذلك مع تزويد أطراف الصراع هناك بمختلف أنواع الأسلحة القادمة من ليبيا ما اثر بدوره على المنطقة ككل من خلال بروز تهديدات أمنية أخرى في صورة الهجرة غير الشرعية ، الإرهاب الدولي العابر للقارات ، أزمة لاجئين حادة تجرع نتائجها المحيط المجاور ككل.¹

المطلب الأول : نتائج التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من ليبيا على الساحل الإفريقي

تعاني معظم دول الساحل الإفريقي من مستويات متدنية من التنمية ، الأمن الغذائي لا يكاد يتوفر ، بروز حركات إرهابية متمردة مثل تنظيم بوكو حرام ، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وتنظيم داعش ، ليشكل الفراغ الأمني في ليبيا عبئا مضاعفا على حكومات دول المنطقة حيث ارتفعت معدلات الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ونحو أوروبا ، تضاعف تجارة المخدرات ، وتزايدت العمليات الإرهابية ذات العلاقة بالفشل الدولاتي في ليبيا.

¹ عامر مصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 25 ، 26 .

الفرع الأول : الخصائص العامة لمنطقة الساحل الإفريقي

جغرافيا يقع امتداد الساحل الإفريقي على مسافات طويلة تقطع المحيط الأطلسي غربا حتى البحر

الأحمر شرقا بمساحة 3 مليون كم² ، بينما مناخ المنطقة جاف جنوبا ويميل إلى الكثير من الجفاف شمالا مع تواجد أمطار موسمية فجائية ، و يبلغ عدد دول الساحل الإفريقي 12 دولة متمثلة في جنوب موريتانيا، شمال السنغال ، غامبيا ، مالي ، النيجر ، التشاد ، شمال بوركينافاسو، نيجيريا ، وسط وجنوب السودان ، اريتريا ، إثيوبيا ، جيبوتي ، بينما تدمج دراسات أخرى جنوب الجزائر وليبيا.¹

ويمثل الساحل الإفريقي 5.5 % من مجموع سكان العالم " تجاوز 400 مليون نسمة العام 2020 " وتتميز المنطقة بنمو سكاني مرتفع وغير منظم مع ارتفاع الخصوبة بمعدل 2.5 % سنوياً ، ويتوزع عدد سكان الساحل بين 4.6 م/ن في موريتانيا ، 20.3 م/ن في مالي ، 20.9 م/ن في بوركينافاسو ، 24.2 م/ن في النيجر ، 16.4 م/ن في التشاد ، و نيجريا كأكبر دولة من حيث السكان سكانا في القارة ككل بتعداد يصل 206.1 م/ن ، 43.8 م/ن في السودان ، 3.5 م/ن في اريتريا ، في حين عدد سكان الجزائر يقدر بنحو 43.8 م/ن ، أما السنغال فيبلغ عدد سكانها 16.7 م/ن.²

¹ كريم مصلوح ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2014) ، ص . 10 .

² UNFPA ، **Demography ، Peace and Security in the Sahel** ، West and Central Africa Regional Office Immeuble Wolle Ndiaye ، p .8.

خريطة رقم (11) : دول الساحل الإفريقي



المصدر :

UNFPA ، **Demography ، Peace and Security in the Sahel** ، West and Central Africa Regional Office Immeuble Wolle Ndiaye ، p .8.

الملاحظ من خلال خريطة دول الساحل الإفريقي أن الأخيرة تقطع القارة من شرقها إلى غربها وهو ما يعكس قيمة إستراتيجية كبيرة ومكانة مهمة في حسابات القوى العالمية ، الشيء الذي تجلّى في الحركات الاستعمارية التي عرفتها المنطقة على مر عقود طويلة ، إضافة إلى التكاليف الحاصل حاليا في سبيل الحصول على ثرواتها الطبيعية ونيل امتيازات اقتصادية.

ويعرف الساحل الإفريقي بأنه منطقة قوس أزمت بالنظر إلى مختلف الاضطرابات الأمنية التي تحدث بشكل مستمر داخل وحداته ، كما انه الخط الفاصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء ،

حيث يمثل الشريط الذي يحد المغرب العربي وبلاد السودان ¹، ويعد الساحل الإفريقي من أفقر المناطق في العالم رغم توفره على موارد حيوية كبرى ، إضافة إلى معاناته من أزمات الغذاء وسوء التغذية وانعدام الامن.

وتشهد المنطقة تقلبات مناخية قاسية ، فالمناخ لا يمكن التنبؤ به خاصة كميات الامطار المتساقطة ما يؤدي عادة الى فيضانات كارثية ، ولا تزال حالات الجفاف تستمر لفترات زمنية طويلة ما يعني تدهور الأراضي الصالحة للزراعة ما يهدد حياة غالبية السكان التي تعتمد على المنتوجات الزراعية من اجل توفير لقمة العيش ، والملاحظ أيضا قلة فرص عمل وان وجدت فالأجور تكون زهيدة وغير كافية لتغطية متطلبات الحياة اليومية ، تلك التراكمات تدفع جزء مهم من سكان المنطقة إلى الهجرة تجاه دول شمال افريقيا ومن تم نحو اوروبا ولو بطرق غير مشروعة.²

الفرع الثاني : الميزات الأمنية لدول الساحل الإفريقي

1 - الفشل الدولاتي

تتميز الدول الفاشلة بالعجز على توفير الاحتياجات الضرورية لمواطنيها ، كما أن هناك احتمالية كبيرة لوقوع السلطة بين أيدي جماعات مسلحة أو متطرفة تخترق حدود الدولة ، ما يعني بروز صراعات المسلحة والدخول في نفق امني مظلم يخلف عادة نتائج وانعكاسات إقليمية خطيرة ، وبعد نهاية الحروب تبرز مشاكل اللاجئين المنتشرين على طول حدود الدولة الفاشلة بسبب نتائج المظالم الاجتماعية ، ولعل الأمثلة كثيرة على ذلك مثل الحرب الأهلية الرواندية بين الهوتو والتوتسي مطلع تسعينات القرن الماضي ، المثال الليبي ومخلفات التدخل الدولي ودخول ليبيا حيز الدول الفاشلة بل أنها أصبحت ملاذاً أمنياً لعصابات تهريب المخدرات والسلاح والجماعات الإرهابية.³

¹ عادل زقاغ ، سفيان منصوري ، الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، عدد 7 (جويلية 2014) ، ص ص. 96 -120.

² United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) ، **The Sahel CONVERGING CHALLENGES** ، January 2016 ، p 1.

³ مارتن غريفيش ، تيري اوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ط 1، 2002) ، ص . 222.

ويشكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي مجالا وحقلا خصبا من اجل انتشار التهديدات الأمنية وهو وما ينطبق على دول الساحل الإفريقي ، كما أن غياب ديمقراطية حقيقية وتزايد الانقلابات العسكرية ، وارتفاع معدلات الفقر وغياب تنمية اقتصادية حقيقة وما رافق ذلك من توسع حالات الظلم واللا عدل ، دفع بعض الأطراف المحلية إلى حمل السلاح والقيام بحركات مناهضة ضد الحكومات الوطنية من اجل الدفاع عن حقوقها ، ليتجلى في الأخير ما يعرف بالفشل الدولاتي.¹

وبالنظر إلى مختلف الحروب الأهلية والنزاعات الثانية التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي خلال العقود السابقة وما رافق ذلك من الانتشار العشوائي لمختلف أنواع الأسلحة وظهور جماعات مسلحة متطرفة على غرار بوكور حرام في نيجيريا وتنظيم داعش والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي توغلت داخل بعض دول الساحل مثل مالي ، فقد أسهم ذلك في امتلاك الأفراد قدرات عالية على تنفيذ هجمات منظمة وفتح الباب لاندماجهم في حركات التمرد والجماعات المسلحة ، ويضاف لكل هذا ضعف الأجهزة الأمنية في دول الساحل الإفريقي التي أنهكتها الفشل الدولاتي ، وافتقارها إلى الإمكانيات اللوجستية اللازمة وضعف تكوين الجيوش الوطنية ، ولعل ذلك يفسر كثرة الانقلابات العسكرية ، سهولة التدخلات الأجنبية ، ما يعني خلق بيئة أمنية ضعيفة وهشة.

وتوصف الأنظمة الحاكمة بالتقليدية والمتهالكة * ، بمعنى أنها تسير وفق أفكار وتوجهات تأكل عليها الزمن فلم تعد تسائر التطورات الحديثة خاصة التكنولوجية منها إضافة لخدمتها مصالح دول غربية ، تلك الأخيرة هي الناهي والأمر داخلها ، وقد تجلى ذلك في عدم القدرة على حل النزاعات

¹ حسام حمزة ، الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل ، التصورات واليات المواجهة ، مجلة سياسات عربية ، عدد 21 (جوان 2016) ، ص ص . 76 - 89.

* تنتشر مشاكل الحكم بقوة داخل دول الساحل الإفريقي ويميزها العنف السياسي وعمليات التصفية الجسدية في ظل التوفر السهل والجاهز للأسلحة الصغيرة والخفيفة ، وتتميز عموما بكثرة الانقلابات العسكرية ، إضافة إلى نظام التوريث وإيهام الشعوب بأن تلك الأنظمة أمر محتوم وحل وحيد ضد الأخطار الأجنبية المحدقة ، بينما الحقيقة تظهر بأن لب الصراع ضد الحكومات هو صراع كسب مزيد من الموارد بالأساس وليس صراع من اجل الحكم في حد ذاته وخدمة الشعوب الوطنية، وذلك بسبب حرمان الأقليات العرقية من الثروات المتاحة في دولها. للمزيد انظر: نبيل زكاوي ، معضلة الأمن في إفريقيا : هياكل الأزمة وفرص الإصلاح ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 19 أكتوبر 2021 ، ص. 5.

المحلية بصورة سليمة ومنتزنة على غرار أزمة دارفور التي انتهت بتقسيم السودان ، نزاع الطوارق في مالي والنيجر المستمر ، الصراعات العرقية في دولة موريتانيا.¹

دفع النزاع في شمال شرق نيجيريا إلى نزوح ما يقرب 1 مليون شخص داخل البلاد وهروب حوالي 10 آلاف شخص نحو دول النيجر ، تشاد ، الكاميرون المجاورة ، كما أن الأخيرة يتعرض سكانها من المناطق الحدودية مع نيجيريا إلى نزوح داخلي حاد بسبب انعدام الأمن وبروز حركات انفصالية مسلحة ، ويبرز كذلك الوضع غير المستقر في شمال مالي والذي دفع لنزوح 133 ألف لاجئ يتوزعون على موريتانيا ، النيجر وبوركينا فاسو و 80 ألف نازح داخلي ، إضافة إلى النزاع الديني في جمهورية إفريقيا الوسطى والذي خلف 240 ألف لاجئ و 40 ألف لاجئ آخرين فرو نحو نيجيريا ، وتواجه المنطقة أيضا انخفاضاً في معدلات التغذية وتوفير الأمن الغذائي ما يفرض ضغوطات اجتماعية على شعوب المنطقة ، ويجعلها تفر إلى أوروبا عبر بوابة الهجرة غير الشرعية.²

2 - النزاعات الاثنية

تسبب تعدد الثقافات المحلية والأعراق والأديان داخل منطقة الساحل الإفريقي في أزمة هوية حادة تجلت مظاهرها في عدم شعور جزء من الفواعل الوطنية بالانتماء إلى الدولة الأم وبروز حالة اغتراب داخل الدولة نفسها .

¹ عمرانى كروسه ، الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية ، مجلة الديمقراطية ، عدد 34 (افريل 2009) ، ص.ص. 128 - 136.

² تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، الساحل : دعوة لتقديم معونة إنسانية ، نيويورك ، فيفري 2015 ، ص.ص. 3.

إضافة إلى أن الأنظمة الحاكمة عادة ما تفضل منح الأولوية لبعض القبائل على حساب أخرى سواء من حيث التنمية أو من حيث التعيينات في المناصب الحساسة داخل الدولة¹ " تهيمش طوارق* النيجر ومطالبتهم بجزء من الأرباح المالية الخاصة بتصدير مادة اليورانيوم".

قام الاستعماري الأوروبي بتقسيم الدول الإفريقية دون الأخذ بالاعتبار الاثنيات والعرقيات المترابطة جغرافيا، وفصل بين مناطق تحمل قبائل وأعراق مختلطة ما شكل صدمة وتفكك النسيج الاجتماعي لدول المنطقة ، وتتضاعف المشكلة في أن القبائل المحلية لا تعترف بالحدود المادية بل تقوم بتنقلات مستمرة داخل مناطق جغرافية واسعة المساحة ، ما ينجر عن ذلك انسياق جماعات تهريب المخدرات والسلاح والجماعات الإرهابية ضمنها ، الشيء الذي يهدد الأمن القومي لدول الساحل الإفريقي.²

¹ عربي بومدين ، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي : دراسة في الأسباب وتحديات البناء ، مجلة قراءات افريقية ، عدد 28 (افريل 2016) ، ص. 22 - 31.

* عاش سكان الطوارق طيلة قرون سابقة في منطقة المغرب العربي والساحل والصحراء ، كما توزعوا في سهل ازواك و صحراء تينيري في النيجر بتعداد 700 ألف نسمة ، إضافة إلى تعداد يضم 1 مليون نسمة في منطقة ازواد وادرار ايفوغاس شمال مالي ، تلك المساحات الشاسعة شكلت مجال تحرك الطوارق والبحث عن سبل العيش دون الاعتراف بأي حدود مادية تقف في طريقهم ، بيد أن الاستعمار الغربي والفرنسي بشكل خاص ولضمان مصالحه في المنطقة قام بإنشاء كيانات سياسية في شكل دول على غرار دولة بوركينا فاسو ، النيجر ، التشاد ، فأضحى الطوارق محشورين بين مساحة جغرافية ضيقة وحيز محدد ، وقد دفع ذلك لبروز نوع من الاحتقان حول ذلك التقسيم الذي قيد تحركهم بل ولم تكن هناك أي مشاورات مع أعيانهم وقادتهم ، كما عانى الطوارق من التهميش وغياب الاندماج بعد استقلال دول المنطقة مطلع ستينات القرن الماضي ، حيث لم يتم إشراكهم في المؤسسات الرسمية ولا استشارتهم في القرارات القومية الحساسة ، ما أدى لقيام حركات مناهضة لتلك المظالم أبرزها حركة تحرير الايبير وزواك بالنيجر التي قامت العام 1991 ، الحركات الموحدة لتحرير ازواد في مالي سنة 1992.

وبعد التصييق المتواصل على مطالبهم الاجتماعية وحرقاتهم توجه الطوارق نحو ليبيا والتي احتضنهم داخلها نظام القذافي وشجعهم وادمجهم داخل كتائبه وقام بتسليحهم ، وبعد سقوط النظام الليبي عاد الطوارق إلى دولهم ودخلوا في صدمات مع الجيش المالي خلال الربع الأول من سنة 2011 حتى النصف الأول من 2012 وسيطروا على أجزاء من شمال البلاد وأعلنوا استقلال إقليم ازواد. للمزيد انظر : محمد الأمين ولد الكتاب ، التداخيات الأمنية والإنسانية لازمة شمال مالي على الصعيد المغربي ، ندوة المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17 - 18 فيفري 2013 ، ص ص . 2 ، 3 .

² قلاع الضروس سمير ، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا : دراسة جيوسياسية ، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية ، مجلد 6 ، عدد 2 (2020) ، ص ص . 335 - 355.

الفرع الثالث : تأثير الفراغ الأمني في ليبيا على منطقة الساحل الإفريقي

1- الانتشار العشوائي للأسلحة

سيطرت الميليشيات على أسلحة نظام القذافي بسبب سهولة عمليات تخزينها ، فمثلا تمكنت جماعات الطوارق من التحكم في كميات معتبرة من الأسلحة بغرض الدفاع عن مطالبها بتحقيق جمهورية مستقلة ، لتهيئ الظروف الأمنية في ليبيا العوامل المناسبة من اجل اندلاع الأزمة في دولة مالي.¹

نشرت صحيفة صندااي تايمز البريطانية " **The Sunday Times** " تسرييا لتقرير أعده جهاز الاستخبارات البريطاني " **Secret Intelligence Service** " يبرز فيه أن جماعة بوكو حرام المسلحة في نيجيريا تمكنت من تهريب أسلحة وتأمين طريق من ليبيا نحو نيجيريا عبر دولة تشاد الحدودية ، وتشمل الأسلحة صواريخ ارض جو ، قذائف هاون ، مدافع مضادات للطيران ، بينما تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة تحرير ازواد من السيطرة على شمال مالي بفضل السلاح الليبي ، وفي الجنوب الجزائري تسببت الأسلحة القادمة من ليبيا في تنفيذ الهجوم الإرهابي على حقل تيغنتورين الغازي ما خلف نتائج اقتصادية وأمنية وخيمة على الأمن القومي الوطني.²

كما كشف تقرير أعده فريق يتكون من خمس خبراء لدى الأمم المتحدة عن أدلة واضحة حول خروج أسلحة من ليبيا بعد العام 2011 في عمليات تهريب نحو مناطق نائية في الساحل الإفريقي ، وأشار أيضا إلى أهم المعابر والمسالك التي يقطعها مهربو السلاح والمتمثلة في شمال النيجر وغرب دولة تشاد التي تعرف ضعفا في الرقابة الأمنية ، وقد مكن السلاح الليبي حركة السيليكا وهي أقلية مسلمة في إفريقيا الوسطى من تنفيذ انقلابها في مارس 2013 ، إلى جانب اعتبار إقليم دارفور في السودان كأكثر المناطق التي وصلها السلاح الليبي نظرا لقرب المسافة بين السودان وليبيا وضعف نقاط التفتيش البرية.³

¹ عربي بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص. 30.

² عبيد ايميغن ، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 ، ص. 4.

³ عبيد ايميغن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 6 ، 7.

2 - توسع تجارة المخدرات

بسبب ضعف الرقابة الأمنية وانشغال الحكومات الوطنية بحل المشاكل والأزمات السياسية

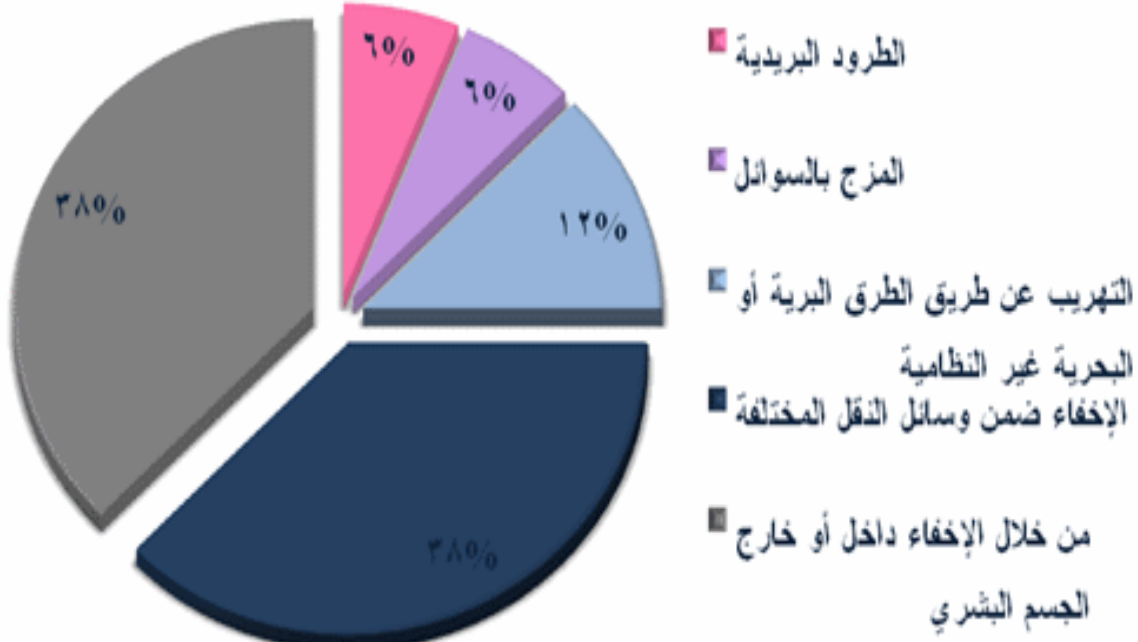
المتتالية ، أصبح الساحل الإفريقي نقطة التقاء أهم ثلاث طرق تعتمد عليها شبكات تهريب المخدرات * العابرة للقارات والمتمثلة في المخدرات القادمة من قارة آسيا وخاصة من أفغانستان ، المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية التي تمر عبر السواحل الغربية لإفريقيا ، وأخيرا المخدرات والهروين الذي ينتج محليا في بعض دول غرب إفريقيا ، ولا يمكن الحديث عن تجارة المخدرات دون الإشارة إلى الكميات الضخمة التي تأتي من المملكة المغربية ، والتي وجدت كل الظروف مواتية من اجل تسويق منتوجها في الساحل الإفريقي في ظل هشاشة البيئة الأمنية والوضع غير المستقر في ليبيا ومالي.

ويتضاعف خطر تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي بسبب المحفزات المالية الضخمة التي تجنيها شبكات التهريب ما ساهم في تشكيل تحالفات بينها وبين التنظيمات الإرهابية في صورة تنظيم بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، فالجماعات الإرهابية تعتمد على مداخل تهريب المخدرات من اجل تعزيز صفوفها بالمقاتلين والأسلحة وتوسعة أنشطتها المتطرفة ، إلى جانب عقد تحالفات مع الميليشيات المسلحة الليبية وتميرير المخدرات من خلال المساحات الشاسعة في أقصى إقليم فزان الجنوبي ، وإغراء العاملين في قطاع حرس الحدود بمنح مالية على غرار قبائل أولاد سليمان والزوايبس مع إمكانية توظيف العارفين بالصحراء واشتغالهم إلى جانبها في ظل معرفتهم الدقيقة بأهم الطرق والمسالك الحدودية غير مراقبة من الطرف الليبي.¹

* تعتمد شبكات التهريب على حيل وطرق ذكية بغرض إخفاء كميات معتبر من المخدرات عند المرور عبر المعابر الحدودية من خلال إخفاءها في وسائل النقل داخل المحركات ، أو في السيارات أو الشاحنات ، الإخفاء الجسدي في أماكن حساسة من الجسم ، البلع عن طريق الفم ، وضع المخدرات في الأحذية ، الإخفاء لدى الأطفال تجنبا للشبهات والشكوك عند المرور عبر المعابر الحدودية ، المزج مع السوائل الأخرى ، الإخفاء داخل طرود البريد ، وضع المخدرات وإخفاءها ضمن البضائع التي تنقل على الاحمره والجمال ، إخفاء المخدرات داخل الفواكه على غرار فاكهة الرمان ، التهريب داخل لمبات النيون ، التهريب داخل السجاد. للمزيد انظر : تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، المنامة ، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال ، 2011 ، ص . 14 .

¹ حسام حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 81 .

شكل رقم (1) : الوسائل التي تعتمد عليها الشبكات الإجرامية في عمليات تهريب المخدرات



المصدر :

تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال ، المنامة ، 2011 ، ص. 14.

يوضح الشكل أهم الوسائل الذي تعتمد عليها الشبكات الاجرامية في عمليات تهريب المخدرات ويشمل ذلك منطقة الساحل الإفريقي ، منطقة شمال إفريقيا ، والشرق الأوسط ، والملاحظ أن الإخفاء داخل الجسم البشري يحوز النسبة الأكبر من عمليات التهريب ، إضافة إلى الاعتماد على وسائل النقل ، ما يعني تحدي كبير لحراس الحدود من أجل التحكم ووقف تلك العمليات الغير قانونية.

ويتولى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تمرير مادة الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية عبر وسط وغرب ليبيا، في حين الهيروين القادم من أفغانستان والذي يمر عبر إيران ، اليمن في قارة آسيا، والصومال في القرن الإفريقي تقوم بإيصاله عصابات تهريب مسلحة من دار السلام بتنزانيا وكينيا نحو إقليم دارفور الذي يشهد توترات أمنية بصفة مستمرة ، بينما تتولى قبائل وميليشيات مسلحة من قبائل

التبو والزاوية إيصاله إلى مدينة الكفرة والواحات ، لتتسلمه الجماعات الإرهابية في ليبيا والتي بدورها تهربه تجاه أوروبا عبر موانئ اجاديبيا ودرنه.¹

3 - الإرهاب الدولي العابر للقارات

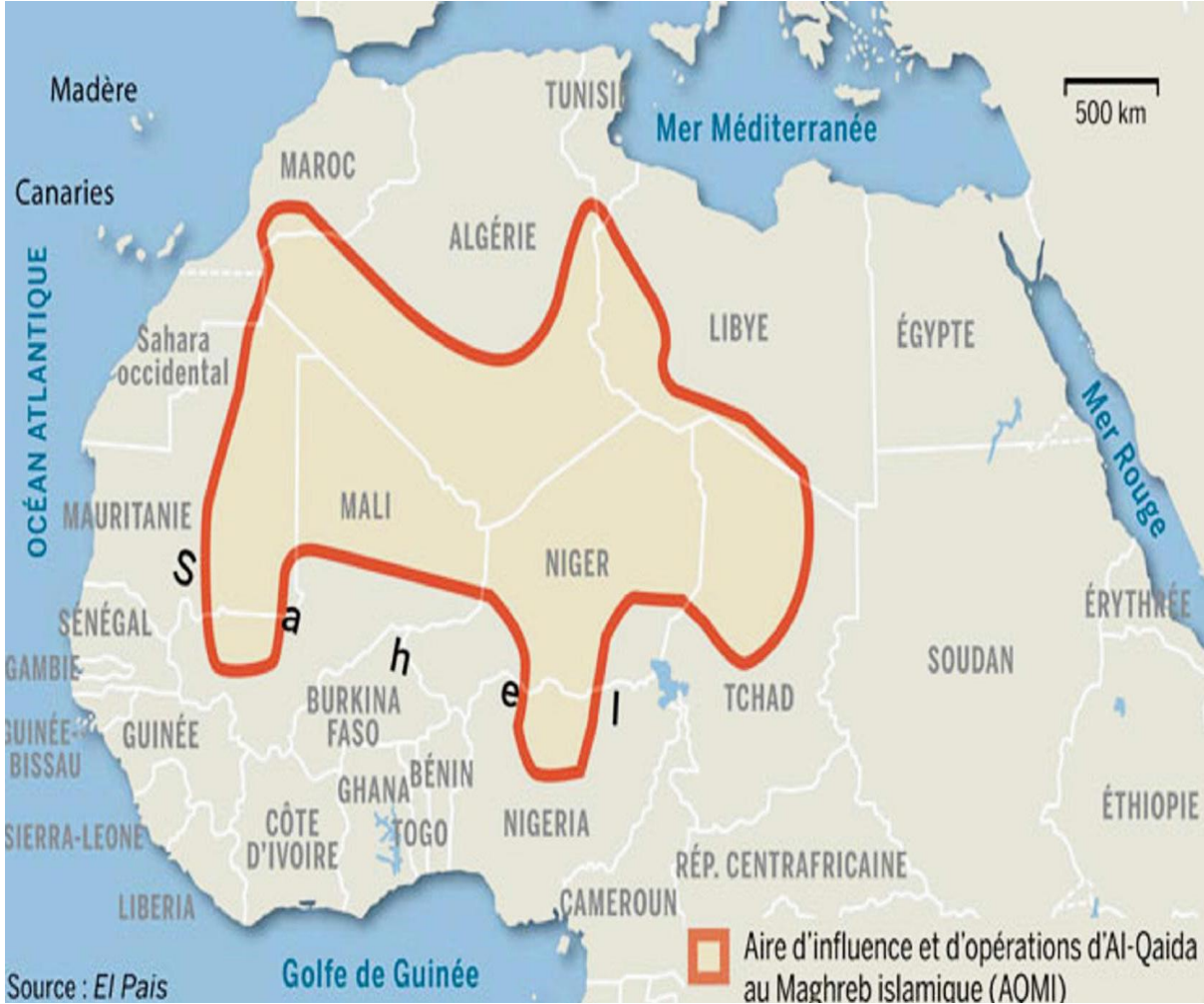
واجهت دول الساحل الإفريقي تهديدا خطيرا يتمثل في عودة آلاف المقاتلين المرتزقة من ليبيا نحو دولهم الأصلية الذين نشطوا ضمن فيها جماعات إرهابية متطرفة ، وهو ما يعني إمكانية استغلالهم من طرف التنظيمات الإرهابية الأخرى المتواجدة في الساحل في صورة حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا المرتبطة بتنظيم القاعدة ، فعلى سبيل المثال يتواجد ما لا يقل عن 3000 مرتزقة سوداني يقاتلون في ليبيا لصالح الجيش الوطني الليبي ، مع تزايد المخاوف من أنهم سيميلون أكثر من أي وقت مضى لتقديم خدماتهم للجماعات المسلحة في منطقة الساحل خلال الفترة القادمة.²

ويمثل الشكل التالي خريطة توسع مراكز أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، والملاحظ أنها تتوسع غربا نحو السنغال ، موريتانيا والمغرب ، في حين التوسع العمودي يكون تجاه النيجر ومالي مع استغلال الضعف الأمني من أجل كسب مزيد من التجنيد الشعبي ، إضافة إلى توسيع النشاط في ليبيا ودولة التشاد.

¹ الحسين الشيخ العلوي ، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي ، 31 أوت 2015 ، تم التصفح 13 مارس 2022 ، ساعة 18.00 ، منقول على : <https://studies.aljazeera.net/en/node/3935>

² Ahmet Berat conkar ، **DEVELOPMENT AND SECURITY CHALLENGES IN THE SAHEL REGION** ، MEDITERRANEAN AND MIDDLE EAST SPECIAL GROUP (GSM) ، December 2020 ، p 1.

خريطة رقم (12) : مراكز أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي



المصدر :

Laurence Aida Ammour ، Centre Politique de Sécurité ، Genève ، « **Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord** » ، No 2012 ، p .3.

اتخذت المعارضة التشادية من الأراضي الليبية نقطة انطلاق نشاطها ضد النظام الحاكم من خلال اتحاد قوى المقاومة وهي حركة تمرد كانت قد أوقفت القتال مع الحكومة العام 2009 ، وشارك ذات

التنظيم في هجوم سرايا الدفاع عن بنغازي ضد الجيش الوطني الليبي شهر مارس 2017¹ ، إلى جانب حركات التمرد السوداني التي تحارب حكومة دارفور بزعامة اركو مناوي حيث تمكنت من نقل قواتها إلى الداخل الليبي من أجل أن تقاوم إلى جانب قوات حفتر ، وهو ما يوضح حجم التفاعل والتأثير الذي أفرزه الوضع الأمني في ليبيا تجاه جيرانها من دول الساحل الإفريقي.²

4 - ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية

بعد استقلال دول إفريقيا والساحل رسم المستعمر حدودا دون مراعاة التماسك الاجتماعي والعرقى بين القبائل ، ليستحيل التحكم في عمليات الهجرة التي تخص المجتمعات الرعوية في المنطقة في سبيل الوصول إلى أماكن العيش التي تتوفر على المياه وتقل فيها معدلات التصحر .

وعلى هذا الأساس أضفى بروتوكول " West African States Community of

Economic الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الهجرة طابعا قانونيا رسميا ، بحيث يحق لمواطني الدول الأعضاء في المنظمة دخول أراضي أية دولة عضو أخرى والإقامة فيها دون وقوع أي متبعات قضائية ، في حين الجانب السلبي من ذلك هو أن إقليم بكامله يمكنه التنقل والسفر والاستقرار في منطقة أخرى ما يخلق نتائج ديموغرافية سلبية على دول غرب القارة ، إضافة إلى الآثار العكسية للهجرة في حالة وجود اختلالات أمنية لا يمكن التحكم فيها.³

وحتى اندلاع الحرب في ليبيا شكلت الجالية السودانية والتشادية ومهاجري دولة النيجر جزءا مهما من تعداد سكان ليبيا ، حيث بلغت أعدادهم على التوالي 2 مليون شخص ، بين 300 إلى 500 ألف نسمة ، و 211 ألف مهاجر⁴ " سمح القذافي للمواطنين الأفارقة بدخول ليبيا دون تأشيرة " ، لكن وبعد نهاية الحرب وتعدد الأوضاع الأمنية شكلت عودة المغتربين والعمالة نحو بلدانهم الأصلية مشكلة عويصة من حيث استقبالهم وتوفير فرص العمل التي كانوا يحوزونها في ليبيا ، في حين فضل عدد معتبر منهم البقاء في ليبيا والعمل ضمن أنشطة غير مشروعة خاصة الإرهاب وتهريب السلاح داخل شبكات منظمة.

¹ أميرة عبد الحليم ، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي ، 26 مارس 2018 ، تم التصفح 28 ديسمبر 2021 ، ساعة 21.00 ، منقول على : <https://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx>

² السنوسي بسيكري ، الأزمة الليبية وتداعياتها على السودان ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 نوفمبر 2017 ، ص. 4.

³ Ahmet Berat conkar ، ibid ، p p. 2-5.

⁴ أميرة عبد الحليم ، مرجع سبق ذكره.

وتتميز المعابر التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون القادمون من دول الساحل الإفريقي في رحلتهم نحو ليبيا بالكثير من الخطورة ، من خلال المساحات الواسعة من الصحاري القاسية وإمكانية فقدان الطريق والضياع وبالتالي انتظار الموت الحتمي ، احتمالية التصفية سواء من طرف حراس الحدود الليبية أو السلطات الأمنية للدول الإفريقية الأخرى ، أما الخطر الأكبر يكمن في استغلال المهاجرين من طرف المهربين أثناء رحلتهم على طول المسافة إلى البحر المتوسط ، فقد أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 70% من المهاجرين الذين قابلتهم تم توظيفهم ضمن أعمال غير قانونية على غرار تهريب السلاح والمخدرات من أجل تحقيق عائدات مالية ضخمة¹ ، وتجنبي شبكات الهجرة والتنظيمات الجهادية المتطرفة في منطقة الساحل بين 500 و 700 مليون دولار أمريكي سنويا.²

المطلب الثاني : مخلفات الانهيار الأمني في ليبيا على دول أوروبا جنوب المتوسط

عكست الأزمة الليبية تهديدات أمنية خطيرة عبر المتوسط أثرت على الأمن القومي لدول الحوض أبرزها تدفقات المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى ليبيا باتجاه أوروبا ، وخطر تنفيذ عمليات إرهابية ضد العواصم الأوروبية.

الفرع الأول : الأهمية الإستراتيجية للمتوسط

يتوسط البحر المتوسط ثلاث قارات كاملة وهي إفريقيا ، آسيا ، وأوروبا ، ويقع بين خطي عرض 46 درجة شمالا ، وخطي طول 50.5 درجة غربا و 36 درجة شرقا ، في حين يبلغ طوله من الشرق إلى الغرب 3540 كلم ، أما عرضه من الشمال حتى الجنوب هو 970 كلم ، ويحظى المتوسط بأهمية إستراتيجية لا نظير لها ، حيث يرتبط مع المحيط الأطلسي غربا عبر مضيق جبل طارق ، كما يتربط مع البحر الأسود من الشمال الشرقي من خلال مضيق البوسفور ، ومع البحر الأحمر عبر قناة السويس ، إلى جانب ارتباطه مع نقاط تجارية مهمة في صورة قناة صقلية المتوسطية والمضايق التركية،³ و تبلغ مساحة المتوسط 2.9 مليون كم² ، ويضم 20 دولة متمثلة في الجزائر ، المغرب ، تونس ، مصر ، تركيا ،

¹ Ahmet Berat conkar ، ibid ، p p . 4 ، 5.

² الحسين الشيخ العلوي ، مرجع سبق ذكره.

³ صبرينة جعفر ، التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر ، اسطنبول ، المعهد المصري للدراسات ،

5 أوت ، 2021 ، ص. 4.

ليبيا ، اليونان ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، قبرص ، فرنسا ، إيطاليا ، سلوفينيا ، إسبانيا ، مالطة ، البوسنة والهرسك ، تركيا ، ألبانيا.¹

وصف سبيكمان * " Nicholas J. Spykman " البحر المتوسط بأنموذج الثقافة الذي انتشر لاحقاً في أعماق اليابسة ، ثم توسع نحو بقية المناطق التي كان يستحيل الوصول لها لولا تواجد طرقه البحرية ، كما تظهر أهمية المتوسط كما وصفها سبيكمان في كونه ساعد على توسع الثقافات والحضارات ، وبرز انه البحر الداخلي الذي يتميز بوحدة المصير السياسي فهو يرتبط مع بعض ، ويخص ذلك ارتباط الدول المتقاربة بحريا بدرجة أولى.²

ويعتبر المتوسط مركز التجارة العالمية وواحد من اكبر النقاط الجغرافية الإستراتيجية ، ما جعل العديد من الحروب والغزوات تقام داخله ، على غرار الغزو الاسباني لمنطقة شمال إفريقيا التي نجم عليها احتلال السواحل الجزائرية ، أما حالياً يبرز صراع اقتصادي واستراتيجي بسبب ممراته المهمة واحتواءه على النفط والغاز الطبيعي الذي اكتشف منتصف القرن الماضي ، إضافة إلى امتلاك دوله خيرات طبيعية لا تعد ولا تحصى.³

¹ فخر الدين الطون ، خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط : مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا ، تقرير إدارة الاتصال بالجمهورية التركية ، أنقرة ، 2020 ، ص. 6.

* جعل العالم الأمريكي سبيكمان الساسة والقادة عبر العالم يدركون ما للعامل الجغرافي من أهمية ، فقد وصف الجغرافيا بالمصدر الوفير والمضئ في موضوع الأمن والتي تتم من خلال دراسة أهمية موقع دولة معينة بالنسبة لبقية دول العالم ، كما انتقد أساليب واستراتيجيات الجيو سياسيين الأوائل وأكد بأنها غير الدقيقة وغير واقعية عندما لم يمنحوا الجغرافيا الأهمية اللازمة ، ترجمت أعمال سبيكمان إلى سلسلة مقالات تهدف لوصف العلاقة بين الجغرافيا والسياسة الخارجية في مجلة العلوم السياسية الأمريكية بين عامي 1938 و 1939 ، ودعى سبيكمان الولايات المتحدة في كتاباته إلى الاعتماد على المساحات الشاسعة من المحيط الأطلسي والمحيط الهادي في سبيل توفير إمدادات المواد الخام من أجل أن تتحرر من التبعية للدول الأخرى ، وعموماً تتدرج افتراضات سبيكمان في التأكيد على أهمية الجغرافيا ضمن موضوع الأمن ، ومكانة التحليل الجيوسياسي في صياغة السياسات الأمنية. للمزيد انظر :

Helen R. Nicholl ، **The Geography of the Peace** (New York : Yale University. Institute of International Studies Harcourt Brace and Company ، 1944) ، p p . ix ، x.

² الكسندر دوغين ، ترجمة عماد حاتم ، أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي (بيروت : دار الكتاب الجديدة المتحدة ، ط 1 ، 2004) ، ص 108.

³ فخر الدين الطون ، مرجع سبق ذكره ، ص. 6.

وفي تقرير نشره العام 2010 أشار " United States Geological Survey " مركز المسح الجيولوجي الأمريكي إلى تواجد 3.45 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و 1.7 مليار برميل من النفط في المنطقة البحرية التي تقع بين فلسطين والدولة العبرية وقبرص ، لبنان ، وسوريا بما يعرف بحوض ليفيathan افروديت ، إضافة إلى 1.8 مليار برميل من النفط و 6.3 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و 6 مليار برميل من احتياطي الغاز الطبيعي السائل في حوض دلتا النيل ، و 8 مليار برميل يحيط بجزيرة قبرص ، في حين إجمالي احتياطي شرقي المتوسط فقط هو 30 مليار برميل من النفط بما يعادل 1.5 تريليون دولار.¹

الفرع الثاني : الهجرة غير القانونية عبر المتوسط

تعتبر دول أوروبا جنوب المتوسط اكبر المتضررين من الوضع الأمني المتدهور في ليبيا ، وقد تجلى ذلك في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية من طرف المهاجرين القادمين من ليبيا في رحلات محفوفة بالمخاطر تنتهي اغلبها بالضياع في عرض المتوسط أو الوقوع في قبضة حراس سواحل الدول الأوروبية.²

ارتفعت معدلات الهجرة نحو أوروبا إلى 250 % بين 2011 و 2015 مقارنة بالعقد الأول من الألفية الجديدة ، كما دخل 50 ألف مهاجر غير شرعي أوروبا العام 2015 منهم 30 ألف مهاجر في إيطاليا³، وقد عبر 750 ألف مهاجر غير شرعي نحو دولة إيطاليا العام 2013⁴ ، في حين شكل ذلك الرقم نسبة 96 % مهاجر قدموا من ليبيا ، ويبلغ معدل المهاجرين الذين يصلون إيطاليا وحدها 500 مهاجر يوميا ، كما عبر 140 ألف مهاجر إلى أوروبا العام 2014 نسبة معتبرة منهم من ليبيا وتونس ، وغرق 500 مهاجر العام 2015 و 3400 مهاجر العام 2014 ، ويعد الممر الغربي بين المغرب واسبانيا ، الممر الأوسط ، والممر الشرقي لكأهم طرق عبور المهاجرين عبر المتوسط.

¹ فخر الدين الطون ، مرجع سبق ذكره ، ص . 10.

² كريستوفر شيفيس ، بينجامين فيشمان ، ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط ، نيويورك ، مؤسسة راند ، 2017 ، ص. 9.

³ Sigvart Nordhov Fredriksen ، Zenonas Tziarras ، **THE LIBYA CONFLICT AND ITS SECURITY IMPLICATIONS FOR THE BROADER REGION** ، Oslo ، Peace Research Institute ، 2020 ، p. 18.

⁴ بوكليخة عائشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 181.

والملاحظ أن معظم المهاجرين الذين وصلوا أوروبا العام 2016 مصدرهم ليبيا بمجموع 180 مهاجر ، وأحصت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 45 ألف لاجئ داخل الأراضي الليبية نزحوا من الدول الإفريقية المجاورة بسبب النزاعات والصراعات العسكرية¹ ، وخلال العام 2020 عبر أكثر من 17 ألف مهاجر عرض المتوسط مصدرهم تونس وليبيا نحو الشواطئ الأوروبية هلك منهم أكثر من 300 شخص ، لكن عدد المهاجرين كان منخفضا نوعا ما سنة 2019 عندما تجاوز 5 آلاف مهاجر ، وشهد السداسي الأول من 2020 إعادة 7 آلاف مهاجر من طرف حراس السواحل الليبيين كانوا يستعدون لعبور المتوسط.²

والى جانب العوامل المعروفة التي سببت ارتفاع معدلات الهجرة ، قام نظام القذافي بابتزاز الاتحاد الأوروبي بتعطيل حركات الهجرة غير الشرعية مقابل ضمان مواقف سياسية معينة تخدم مصالحه في المحيط الإقليمي ، لكن بعد رحيله وسيطرة الميليشيات المسلحة على الوضع العام في ليبيا نشطت عصابات تهريب البشر بقوة عبر قوارب الموت التي تفنقر لأدنى شروط السلامة.³

ويعد ارتفاع معدلات البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد المجتمعات الأوروبية بسبب الهجرة غير الشرعية ، فالمهاجرون وبسبب وضعهم الصعب يقبلون العمل في أي ظروف كانت وبأجور زهيدة مهددين بذلك فرص عمل مواطني دول أوروبا ما يعني بروز مشاكل اقتصادية أخرى وضغوطات على الحكومات المحلية ، كما يظهر مشكل التمييز العنصري لدى المسلمين المهاجرين نحو أوروبا خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 ، حيث ارتفع مستوى الشحن الإعلامي ضد المسلمين مع إصدار قوانين عنصرية تمييزية لا تخدم مصالحهم ، إضافة إلى إمكانية الإخلال بالنمو الديمغرافي ، وبرزت أقلية مهاجرة تطالب بحقوق متزايدة داخل الدول الأوروبية.

ويساهم المهاجرون غير الشرعيون في تفاقم ظاهرة البيوت القصدية وأحياء الصفيح مثلما هو حاصل في العديد من المدن الإيطالية والإسبانية التي تعرف مستويات هجرة قياسية مع ظهور عادات

¹ Branislav Stanicek ، **Libya : Geopolitics of protracted civil war in the western Mediterranean** ، European Parliamentary Research Service ، April ، 2020 ، p . 1.

² أمينة عثمانديكوفيتش ، تأثير النزاعات والأوبئة على أزمة الهجرة في منطقة البحر المتوسط ، 23 سبتمبر 2020 ، تم التصفح 21 مارس 2022 ، ساعة 15.00 ، منقول على : <https://trendsresearch.org/ar/insight>

³ حسام حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 3.

غير معروفة كثيرا في صورة التسكع والتسول ، مخاطر الزواج السوري في بعض دول أوروبا ، فالمرأة تمتلك حق منح البقاء والإقامة للمهاجر في حالة الزواج به ، بيد أن حالات الطلاق تظهر لاحقا بمجرد قضاء المهاجر لمصلحته ، ما يعني شرح اجتماعي وتفكك اسري يهدد تماسك المجتمعات الغربية. كما تتخوف مجتمعات أوروبا من إمكانية نقل المهاجرين للأمراض المعدية مثل الايدز، التهاب الكبد الوبائي، خاصة و أن المهاجرين لا يمتلكون مصاريف العلاج اللازمة ، وفي حالات عديدة يتم العثور على حالات مرضية معدية لدى معسكرات الاعتقال في ليبيا من طرف مهاجرين قادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ، وبعد تفجيرات مدريد 2004 ولندن 2005 أصبح ينظر للهجرة غير الشرعية بمثابة خطر يهدد الأمن القومي للدول الأوروبية ، وعكس ذلك تصريح وزير خارجية ايطاليا العام 2004 بان " الهجوم على سواحلنا عملية منظمة من طرف مجموعات إجرامية تستغل الناس في هذه الشؤون الحقيرة " ¹.

الفرع الثالث : الإرهاب يهدد دول أوروبا جنوب المتوسط

نقل تنظيم داعش نشاطه من سوريا والعراق نحو ليبيا مستغلا الفراغ -الأمني الذي خلفه سقوط نظام القذافي ، إضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي والذي أحيى نشاطه ترافقا مع أزمات السياسية وأمنية داخلية حادة عاشتها دول المنطقة ، ليسود تخوف حاد من طرف دول أوروبا شمال المتوسط من إمكانية استهداف عواصمها بواسطة هجمات إرهابية مثلما كان حصل سابقا ² ، خاصة أن امن ليبيا جزء لا يتجزأ من امن المتوسط في ظل ترابطي جغرافي واستراتيجي وثيق ³.

وفي تصريح للرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا هولاند رأى فيه " إذا لم نعمل شيئا فيما يتعلق بليبيا فان الإرهاب سوف ينتشر في المنطقة بأسرها " ، كما حذر وزير الدفاع الفرنسي الأسبق جون درين بان ليبيا " أصبحت مركزا مهما للجماعات الإرهابية ، وإمدادات السلاح وتقديم الدعم لكل الحركات المتمردة في المنطقة " ، وتهدد العمليات الإرهابية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا مصالح دول أوروبا ، والحديث بدرجة أولى عن المصالح النفطية ، كما أن الإرهاب هو بمثابة مشكلة أمنية معقدة ومصدر عدم

¹ أمبارك ادريس طاهر الدغاري ، مخاطر الهجرة الغير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها ، المجلة الليبية العالمية ، العدد 8 ، (جوان 2016) ، ص ص. 1 - 22.

² كريستوفر شيفيس ، بينجامين فيشمان ، مرجع سبق ذكره ، ص. 4.

³ حجازي محمد السعيد ، الأبعاد الجيواستراتيجية لازمة الليبية وامن الدائرة المتوسطية ، اسطنبول ، المعد المصري للدراسات ، 19 نوفمبر ، 2021 ، ص . 16.

استقرار الأنظمة السياسية لدول جنوب المتوسط ، وأمثلة ذلك هجمات مدريد وباريس اللتين أضرتا باستقرار وامن دول المتوسط الغربي،¹ كما دفع تفشي ظاهرة الإرهاب في البحر المتوسط لتحويل المنطقة إلى نقطة اضطراب دولي ما خلف صراع الوكالات بين القوى الإقليمية الكبرى²، وقد طورت الجماعات المتطرفة في المنطقة من قدراتها الحربية والعسكرية ما يعني إمكانية تسجيل هجمات إرهابية على دول أوروبا جنوب المتوسط.³

وأصبحت إيطاليا مركز تصدير العمليات الإرهابية نحو دول الاتحاد الأوروبي المجاورة ، ففي 2020 تبنى تنظيم داعش تنفيذ عمل إرهابي على مدينة نيس الفرنسية ، بينما منفذ الهجوم وهو تونسي " العويساوي " كان قد وصل فرنسا قادما من إيطاليا عبر سواحل لامبيدوزا ، وهجوم برلين في 19 ديسمبر سنة 2016 الذي وصل منفذها نحو ألمانيا قادما من الأراضي الإيطالية العام 2011 ، ويمكن القول أن الجهاديين المتطرفين يأتون من كل من ليبيا وتونس ومن تم يعبرون مراكز التفشي الكبرى في إيطاليا والولوج إلى دول الاتحاد الأوروبي بهدف تنفيذ عمليات إرهابية.⁴

ويؤكد كاميرون كولكون الذي شغل سابقا كمحلل في إطار مكافحة الإرهاب ضمن الحكومة البريطانية بان مختلف الهجمات التي توسعت في أوروبا والأسلحة المنتشرة هناك كانت فعلا ذات مصدر ليبي وتحديدا من كتائب البتار التابعة لتنظيم داعش ، فمثلا التقى سلمان منفذ هجوم مدينة مانشستر البريطانية بعدد من أعضاء كتائب البتار عدة مرات في مدينة صبراتة الليبية " الهجوم استهدف حفل موسيقي وخلف مقتل 22 شخص وإصابة 64 آخرين في ماي 2017 ".⁵

¹ أمينة حلال ، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ط 1 ، 2021) ، ص ص . 71 ، 72 .

² حجازي محمد السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص . 2 .

³ المرجع نفسه ، ص . 8 .

⁴ محمود موسى ، عبور امن : كيف تحولت إيطاليا إلى محطة لتصدير الإرهابيين نحو أوروبا ؟ 27 نوفمبر 2021 ، تم التصفح 22 افريل 2022 ، ساعة 20.00 ، منقول على : <https://ewc-center.com/2020/11/27/>

⁵ ماركس كورتييس ، ترجمة حفصة جودة ، اثر التدخل الخارجي في ليبيا وانتشار الجماعات الإرهابية في 14 دولة ، 14 ماي 2019 ، تم التصفح 7 ماي 2022 ، ساعة 13.00 ، منقول على :

<https://www.elsiyasa-online.com/2019/05/14.html>

المبحث الثاني : إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

أرغم الوضع الأمني المتدهور في ليبيا السلطات الرسمية على اتخاذ تدابير وإجراءات ضرورية من أجل إعادة الأمن والاستقرار ومجابهة الأخطار الأمنية التي أضرت بليبيا أولا ومن ثم المحيط الإقليمي المجاور ، وذلك من خلال محاولة لم الشمل الوطني وتحقيق مصالح وطنية واتفاق سياسي يمكن ليبيا من استرجاع قوتها ، فرض القانون وجعل العدالة مستقلة كشرط من أجل تحقيق الأمن ، تنمية المناطق الحدودية وإصلاح قطاع الحدود الذي أصبح عرضة للاختراق من طرف الجماعات الإرهابية ، جماعات تهريب السلاح ، والمهاجرين غير الشرعيين ، في حين تمحورت سياسات الدول الإقليمية عبر تشديد الرقابة على حدودها مع ليبيا ، وتنسيق التعاون مع طرابلس بهدف قطع الطريق أمام الانتشار الواسع للتهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول : الإستراتيجية الليبية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

قادت السلطات الجديدة في ليبيا طيلة عشرية كاملة مجموعة مبادرات وطنية ، الهدف منها إصلاح قطاع الأمن ومحاولة تكوين قاعدة صلبة من شأنها إعادة الاستقرار والتقليص من حجم الأخطار الأمنية التي انتشرت بشكل رهيب داخل التراب الليبي.

الفرع الأول : الاتفاق السياسي والمصالحة الوطنية

تعمل المصالحة الوطنية على تضميد الجراح ونسيان الماضي وتوحيد الرؤى الوطنية وإعادة إحياء ثقة وحدات النظام الدولي تجاه الدولة ، وقد بذلت السلطات الليبية جهودا معتبرة من أجل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية ترافقها قناعة تامة من طرف الفواعل المحلية بضرورة تغييب المصلحة العليا للبلاد على حساب المصالح الضيقة الشخصية ، وضرورة القبول بتشكيل حكومة وحدة تجمع كل المكونات الوطنية ، إلى جانب انتخاب رئيس جمهورية بطريقة ديمقراطية يكون قادرا على لم الشمل الوطني وإصلاح مخلفات الأزمة الأمنية ، مع تضميد جراح الحساسيات التاريخية القائمة منذ عقود طويلة.¹

¹ احمد سعيد نوفل وآخرون ، الأزمة الليبية إلى أين ، الأردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، مارس 2017 ، ص ص. 17 ، 18.

وينجر عن المصالحة الوطنية أيضا محاصرة الفكرة المتطرف والتضييق على الجماعات الإرهابية ، مع ضمان عودة الثقة بين المكونات المحلية بغض النظر عن اختلافاتهم حول الكيفية اللازمة لتنفيذ السياسات الوطنية ، بيد أن ذلك يتطلب تقديم تنازلات ورفض العنف بين القبائل التي تلعب صمام أمان يحمي الأسس والقيم الوطنية الاجتماعية الأصيلة ، ومن قلب المصالحة الوطنية تنبثق نتيجة حتمية تتلخص في الحفاظ على الوحدة الترابية ، فالمجتمع الليبي يتميز بتجانس ديموغرافي وديني لا يتوفر لدى العديد من الدول الأخرى.¹

ويتعلق الحل السياسي بتفعيل الرقابة الشعبية ولغة المحاسبة مع تجسيد دور حقيقي للمجتمع المدني من جمعيات ونقابات وأحزاب سياسية ، ليتحقق رضا شعبي وهدوء اجتماعي يدفع لتحقيق الأمن والاستقرار،² فعقب تمزق المؤسسات الرسمية في ليبيا تبلورت العديد من الجهود السياسية من أجل محاولة الإصلاح وتحقيق اتفاق بين الأطراف المتصارعة ، ومن بينها اتفاق ديسمبر 2015 التي تم فيه تقسيم السلطة بين الفرقاء الليبيين،³ وفي فيفري 2020 انتخبت سلطة تنفيذية موحدة تهدف لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب الآجال ، وهو الآمال المعلقة من طرف الشعب الليبي لوقف الصراع المسلح مع خليفة حفتر قائد المنطقة الشرقية ، ومنذ أكتوبر 2020 وبرعاية الأمم المتحدة تشهد ليبيا وقف إطلاق النار بالرغم من وجود انتهاكات من طرف قوات خليفة حفتر ، وبعض الميليشيات المدعومة من طرف جهات أجنبية ، إلى جانب بعض القبائل المحلية التي تحوز الأسلحة.⁴

وكنموذج ناجح يعكس دور المصالحة الوطنية في استرجاع قوة الدولة وسيطرتها على أراضيها ، يظهر قانون المصالحة والوئام المدني في الجزائر مطلع الألفية الجديدة كواحد من انجح الخطط السلمية التي مكنت من تجاوز عشوية كاملة من الحرب واللا امن تسبب فيها الإرهاب الدموي ، والذي اضعف هياكل ومؤسسات الجمهورية الجزائرية ، فقد مكن قانون الصلح من اندماج أصحاب النوايا الحسنة الراغبين في الاندماج والعودة نحو الحياة الطبيعية في المجتمع ، والذين قاموا بترك أسلحتهم وأنشطتهم

¹ احمد سعيد نوفل وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 17 ، 18.

² السنوسي بسيكري ، ليبيا : التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 5 ماي 2013 ، ص. 8.

³ ساسكيا فان جنوجتن ، محاربة تنظيم داعش في ليبيا ، أبو ظبي ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، افريل 2016، ص. 6.

⁴ أسية إبراهيم ، تقرير أممي : حظر الأسلحة في ليبيا غير فعال تماما ، 18 مارس 2021 ، تم التصفح 11 مارس 2022 ،

ساعة 11.00 ، منقول على : <https://www.aa.com.tr>

المتطرفة ، في حين من رفضوا ترك السلاح وفضلوا مواصلة محاربة الدولة ورموزها ، تمت تصفيتهم من طرف الجيش الجزائري في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار ، ومن تم التفكير في المراحل والخطط التنموية المستقبلية.

الفرع الثاني: وقف الانتشار العشوائي للأسلحة والكتائب المسلحة

قدر المجلس الوطني الانتقالي الليبي أن مرحلة ما بعد الحرب عرفت امتلاك 125 ألف شخص إلى 150 ألف شخص لمختلف أنواع الأسلحة استخدمت لتحرير بلادهم مما أسموه بالظلم الاجتماعي ، وبعد عشرية كاملة أوضح تقرير عن الأمم المتحدة صدر في فيفري 2021 انتشار ما يقرب 29 مليون قطعة سلاح داخل الأراضي الليبية وقعت الآلاف منها في أيدي جماعات مسلحة.¹

وفي نوفمبر 2021 اعد فريق خبراء تابع للأمم المتحدة تقريرا نشرته وكالة الأنباء الفرنسية حول الجماعات المسلحة في ليبيا ، أكدت أن الأخيرة لا تزال تستطير على القسم الأكبر من الأسلحة ، بيد أنها تستفيد من خطة تفاهم مع الحكومة الليبية ، بمعنى حيازتها على السلاح بشكل مبرر ، وهو جزء من إستراتيجية تعتمد عليها ليبيا من اجل احتواء الكم الهائل من مخزون الأسلحة.²

ومن اجل وقف ذلك عملت السلطات الليبية على استيعاب واحتواء كتائب الثوار الذين حاربوا النظام الليبي السابق ، والسيطرة والتحكم في الكتائب المسلحة التي انتشرت بشكل عشوائي والعمل على دمجها في الأجهزة الرسمية للدولة سواء الجيش الوطني ، الشرطة ، قوات حرس الحدود البرية والبحرية ، وبالتالي تجنب اندماجها داخل الجماعات الإرهابية المتطرفة³ ، إضافة إلى معرفة أعداد الكتائب المسلحة ومجموع أسلحتها ، ما يؤدي لاحقا إلى تحقيق استقرار امني يمكن من التحكم في مختلف التهديدات الأمنية داخل التراب الليبي.

¹ تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط ، المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ، 14 ديسمبر 2011 ، ص. 29.

² تقرير أممي : تراجع انتهاكات حظر الأسلحة واستمرار وجود مرتزقة في ليبيا ، 1 ديسمبر 2021 ، تم التصفح 5 جانفي 2022 ، ساعة 16.00 ، منقول على : [/https://www.france24.com/ar](https://www.france24.com/ar)

³ زهير حامدي ، ثلاث سنوات على الثورة الليبية : التحديات والمالات ، مجلة سياسات عربية ، عدد 7 (مارس 2014) ، ص ص . 88 - 95.

ويعتبر بناء جيش وطني قوي وجهاز شرطة بمثابة اللبنة الأولى من أجل تصحيح الاختلالات الأمنية وتحقيق نقلة نوعية من حالة الفوضى إلى وضع السلم والأمان¹ ، ولا يمكن تحقيق مصالحة وطنية في بيئة تسيطر عليها الميلشيات ، ما يحتم على مؤيدي النظام السابق ضرورة بناء السلم وان ذلك يتفوق على حسنات الحرب،² مع ضرورة صياغة قانون يتيح توفير تعويضات مالية محفزة.³

الفرع الثالث : إصلاح نظام القضاء

من بين النقاط الرئيسية التي ركزت عليها الحكومة الليبية من أجل تطوير النظام القضائي وجعله فعالا وقادرا على تأدية مهامه بكل شفافية هو إنشاء آليات فعالة تمكن من حمالة رجال الأمن في ليبيا ، رجال الشرطة القضائية ، المحققين الجنائيين ، المحامين ، الشهود ، تامين شروط المحاكمات في صورة النيابة العامة ، المحاكم ، من اجل ضمان جو عادل سليم يمكن من إصدار أحكام بطريقة قانونية بحثة ، مع عدم اعتماد الاعترافات التي تأخذ عند التعذيب كأدلة في المحاكمات⁴ ، وقد عملت السلطات الليبية كذلك على ضمان التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان على غرار جرائم القتال غير المشروع ، التعذيب والمعاملة السيئة التي تخص المهاجرين واللاجئين وإخضاع كل مسؤول عنها لمحاكمات عادلة في جو مستقل وامن.⁵

يعد نجاح النظام القضاء بمثابة الهيكل الأساسي الذي يقوم عليه العدل والمساواة داخل الدول ، فذلك يعني القدرة الكاملة على فرض السلم ومجابهة الأخطار الأمنية ، ويصبح العقاب الصارم هو جزاء مرتكبي الأفعال الخارجة عن القانون مثل امتلاك أسلحة دون رخصة من طرف السلطات الرسمية ، جرائم القتل العشوائي الغير مبرر ، وتسليط أقصى العقوبات على المنتمين إلى جماعات التهريب والجريمة المنظمة والمخدرات ، ليعم بذلك نوع من الهدوء والاستقرار يلبي تطلعات الشعوب في المجال القضائي ،

¹ تقرير منظمة فريدريش ايبرت ، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها ، برلين ، 2015 ، ص . 16.

² إبراهيم شرقية ، إعادة أعمار ليبيا : تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية الدوحة ، مركز بروكنجر ، ديسمبر 2013 ، ص. 14.

³ المرجع نفسه ، ص. 20

⁴ تقرير منظمة العفو الدولية ، ليبيا سيادة القانون أم حكم الميلشيات ؟ ، بريطانيا ، 2012 ، ص . 67.

⁵ تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين ، تحديات أمام القضاء الليبي ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين ، سويسرا ، ص. 98.

ومن تم التطلع إلى التخلص من التهديدات الأمنية " النموذج الليبي " التي تشكل خطرا على أمنها القومي.

الفرع الرابع : القضاء على الجماعات الإرهابية

أشارت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية " The New York Times " في إحدى تقاريرها بأن نشاط تنظيم داعش الإرهابي أراد تحقيق أهداف تتخطى الإقليم الليبي من خلال زيادة وتيرة التجنيد وضم عناصر من غرب إفريقيا وجنوب الصحراء والدخول في تحالفات مع تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة والمرابطون وبوكو حرام وانفصالي الطوارق من اجل تحقيق أهداف عبر إقليمية إستراتيجية ، والملاحظ أن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وبقية التنظيمات الإرهابية لا تقل خطورة عن بقية التهديدات الأمنية الأخرى خاصة عند قتل الأبرياء وعدم احترام مؤسسات الدولة ، ومع تسترّها خلف الإسلام وإغواء المجندين ، تعد الحرب على الإرهاب بمثابة الدفاع عن الإسلام ونبذ العنف والكرهية وحماية المنطقة الإقليمية ككل.¹

الفرع الخامس : إصلاح قطاع الحدود

تستمر حدود ليبيا في كونها عرضة للاختراق والتهريب وعبور المهاجرين غير الشرعيين و الجماعات الإرهابية ما يشكل خطرا على الأمن القومي الليبي ، ولمواجهة تلك التحديات تصبو الحكومة الليبية إلى توفير استثمارات مالية ضخمة وتحسين منصات الاستخبارات والاستطلاع نظرا لحالة التخلف التي تعاني منها مختلف الهياكل الحدودية منذ عقود طويلة.²

كما تصبو السلطات الليبية إلى إصلاح النظام الإداري الذي يتعلق بالحدود الليبية وتقويته بتوفير المعدات اللوجستية اللازمة ، دون إغفال معالجة الحوافز التي تجنيها المجتمعات الحدودية المحلية جراء التجارة عبر الحدود ، وتعويض ذلك عبر توفير التنمية المحلية الاجتماعية والاقتصادية التي تم إهمالها منذ نظام القذافي ، والإمام بمطالب سكان الطوارق والتبو والامازيغ ، على غرار مشكل الجنسية التي

¹ ساسكيا فان جنوجتن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص . 4 ، 5.

² كريستفوس شيفيس ، جيفري مارتيني ، مرجع سبق ذكره ، ص . 84.

تعاني منه القبائل الحدودية المعيقة لاندماجها في المجتمع الليبي ، والعمل على توفير حقوقها المدنية والاجتماعية.

وتعني التنمية الحدودية أيضا توفير فرص العمل بطريقة عادلة وإزالة قانون فرض ضرائب على سكان الجنوب من طرف شرطة الحدود ، وتوفير التعليم لجميع القبائل بما أنهم من أبناء الوطن الليبي وبصفتهم مواطنين يمتلكون جميع الحقوق ، ويمكن اعتبار أن منح إقليم فزان الجنوبي القيمة اللازمة يضمن تعاونه من السلطات الليبية من أجل التضييق والإبلاغ عن الأخطار الأمنية التي تعبر الحدود الليبية في صورة التهريب ، الإرهاب والهجرة غير الشرعية.¹

المطلب الثاني : الإستراتيجية الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

يعني التقارب الجغرافي حسب باري بوزان التقارب في التأثير المتبادل بالنسبة للعلاقات الأمنية المتضمنة المكونات العسكرية والسياسية بدرجة أولى ، فالأمن والوضع الذي يتميز بغيابه يرتبط بالقرب الجغرافي والذي يقوم بتصدير أساليب أمنية معينة في صورة المنافسة الأمنية " تسابق دول إقليم شمال إفريقيا نحو التسلح بسبب التخوف من الوضع الأمني الهش في المنطقة في صورة زيادة التسلح في الجزائر، مصر والمغرب " ، سباق التسلح والبعض من التهديدات الأمنية " الوضع الأمني المتدهور في ليبيا منذ عقد كامل اثر عبر بروز مجموعة تهديدات أمنية تجاه المركب الإقليمي الذي تنتمي إليه ودول الساحل الإفريقي " ، تلك الوحدات المتقاربة جغرافيا تشكل مركب الأمن الإقليمي والذي يترجم في أن التباعد الجغرافي ينتج علاقات أمنية اقل كثافة من دول تكون متقاربة جغرافيا.²

ولا يمكن إغفال دور الدول المحيطة بليبيا في سبيل تنسيق الجهود السياسية والعسكرية من أجل تقليص حجم التهديدات الأمنية ، بيد أن ذلك يرتبط أولا بقوة تلك الدول ، إضافة إلى طبيعة المصالح والعلاقات التي تربطها مع ليبيا والفواعل المحلية المهمة هناك ، وهنا يتضح أن دولا التزمت بالدعم غير مشروط والحيادي في سبيل مساعدة ليبيا ضد مختلف التهديدات الأمنية والحديث هنا عن الجزائر ، بينما أيدت دول أخرى طرفا محليا على حساب آخر في صورة دولة مصر خدمة لمصالحها الإستراتيجية في

¹ بيتر كول ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 23 ، 24.

² عامر مصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص. 9.

إقليم برقة الشرقي ، في حين اتخذت دول أخرى من الساحل الإفريقي تنسيق الجهود الأمنية مع طرابلس من اجل تضيق الخناق على الجماعات الإرهابية التي تهدد أمنها القومي.

الفرع الأول : الإستراتيجية المغربية

تعتبر الجزائر امن واستقرار ليبيا جزء حيوي من الأمن القومي الجزائري ، وقد تجسد ذلك في القيام بجهود دبلوماسية وعسكرية معتبرة جبارة من اجل التصدي لمختلف التهديدات الأمنية القادمة من طرابلس ، وتوفير إمكانيات لوجستية مهمة على حدودها الجنوبية الشرقية من اجل تشكيل جدار صد ضد الأخطار الأمنية ، ما مكنها من تحقيق نجاحات ملموسة في هذا الشأن.

قام الجيش الجزائري بإنشاء قاعدة عسكرية في ولاية تمنراست من اجل مراقبة الحدود الجنوبية ورصد أي تحركات غير شرعية¹ ، وعندما عرفت ليبيا ذروة الانفلات الأمني وسيطرة التنظيمات الإرهابية على بعض أجزائها ، رفعت الجزائر ميزانياتها العسكرية إلى 20 مليار دولار العام 2014 ما يمثل 15 % من مجموع الميزانية العامة للبلاد ، وكمقارنة لم تتجاوز الميزانية العسكرية المخصصة لسنة 2022 حجم 15 مليون دولار بالنظر لتحسن الأوضاع الأمنية داخل ليبيا ولو بشكل نسبي.

كما قادت الجزائر اجتماعات أمنية على مستوى وزراء خارجية دول المغرب العربي فحواها متابعة وتنسيق السياسات في بلدان الجوار ضمن إطار متعدد الأطراف ، مع عقد لقاءات سياسية رفيعة المستوى في العاصمة الجزائرية وطرابلس هدفها وضع خطة مشتركة في إطار مكافحة الإرهاب،² كما تبذل الجزائر جهودا سياسية ملموسة في صورة دعوة الفواعل المحلية إلى التفاوض في سبيل تشكيل حكومة وحدة ، إضافة إلى دمج العمل الدبلوماسي مع الدعم المادي الإنساني تجاه القبائل الحدودية جنوب غرب ليبيا ، على غرار تقديم مساعدات غذائية العام 2014 في خضم صراع التبو وقبائل الطوارق من اجل

¹ محمد السببلي ، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية (الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، 2017) ، ص ص. 13 ، 14.

² مسالي ليلي ، حمدوش رياض ، توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية بين متطلبات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية ، مجلة المعيار ، مجلد 26 ، عدد 64 (2022) ، ص . 1022 - 1035.

تمكينها من مقاومة إغراءات شبكات التهريب والجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة ، وشبكات التجارة غير المشروعة بالأسلحة.¹

وتعتقد الجزائر أن توحيد وجهات النظر بين الجيش الليبي وحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا من شأنه قيام سلطة سياسية قوية تمنع احتكار امتلاك السلاح وتصد تدفقه نحو الجزائر بشكل خاص ودول الإقليم عامة ² ، فالتوجه الجزائري يقوم على تحقيق مصالح وطنية حقيقة في ليبيا والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وزيادة اللحمة بين أبناء الشعب الواحد ، إلى جانب التصالح مع الشرائح التي كانت تساند نظام القذافي كونها تمتلك الخبرة اللازمة خاصة في المجال العسكري ، وبالتالي إمداد السلطات الجديدة بالخبرة اللازمة من أجل التصدي للتهديدات الأمنية.³

ما يمكن ملاحظته أن الجزائر لا تهدف إلى حلول استرجالية بشكل انفرادي فيما يتعلق بالملف الأمني الليبي ، بل هدفها التوصل إلى حلول توافقية من خلال التشاور مع بقية دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي والدول الإقليمية الكبرى بهدف التوصل إلى نتائج تخدم مصلحة الشعب الليبي بدرجة أولى ، فرغم أن الجزائر لها القدرة المالية والنقل الدبلوماسي الكبير في المنطقة خاصة مع تعافيتها من أزماتها الاقتصادية والسياسية ما يمكنها من اتخاذ قرار انفرادية ، إلا أنها ترى الجلوس على طاولة التفاوض والحوار هو المفتاح في سبيل استرجاع ليبيا لأمنها وبالتالي تحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية ككل.

وتمتلك الجزائر باع محترم بخصوص التوسط في سبيل حل الأزمات والصراعات الدولية ، والأمثلة عديدة على غرار اتفاق الجزائر بين العراق وإيران العام 1975 وتسوية مشكلة الحدود ، اتفاق الجزائر الشهير بين إثيوبيا واريتريا مطلع الألفية الجديدة والذي أنهى حربا دامية بين الدولتين ، اتفاق السلم والمصالحة الجزائر 2015 بين الأطراف العسكرية والسياسية المالية ، اتفاق الجزائر بين الفصائل الفلسطينية العام 2022 من أجل توحيد الصفوف وتقوية الجبهة الداخلية ضد العدو الصهيوني ، ويعكس

¹ ياسمينة أبو زهور ، عملية السلام في ليبيا : ما الذي يهيم منطقة المغرب بعد عشر سنوات على الإطاحة بالقذافي ، 19 أوت 2021 ، تم التصفح 21 مارس 2022 ، ساعة 14.30 ، منقول على :

[/https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/08/25/](https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/08/25/)

² عبد الكريم هشام ، الأزمة الليبية والمسارات الجديدة للإستراتيجية الأمنية والدبلوماسية الجزائرية ، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية ، المجلد الثاني ، العدد الثامن (سبتمبر 2020) ، ص ص. 80 - 91.

³ محمد السبيطي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 18.

ذلك حجم الدور الذي تلعبه الجزائر في الملف الليبي وان على الليبيون أنفسهم وضع الثقة الكاملة في القيادة السياسية الجزائرية من اجل المساعدة على تحقيق الوحدة وحل المشاكل الأمنية.

ولا تبدو تونس في منأى عن تبعات التهديدات الأمنية القادمة من ليبيا ، فلطالما حذرت من خطورة انتقال الجماعات الإرهابية من ليبيا واختراق حدودها في ظل توسع السلفيين داخل أراضيها " يتجاوزون 3 آلاف وفق الشرطة التونسية وينتمون إلى الفكر المتشدد " والذي يلقي تخوف منقطع النظير من طرف السلطات الرسمية من إمكانية عقده تحالفات مع جماعات متطرفة في بيئات قريبة مجاورة¹، وبالرغم من الجهود التي تقوم بها تونس لأجل تفعيل إستراتيجية واضحة المعالم هدفها إيجاد حلول واقعية تجاه الأزمة في ليبيا والمشاكل الأمنية هناك من خلال استقبال أكثر من 2 مليون نازح ليبي على أراضيها مع اندلاع الأحداث في ليبيا العام 2011 ، عقد اجتماعات تشاورية مع مسؤولين ليبيين ولقاءات دولية ، إلا أن ذلك لم يمكنها من تحقيق نتائج ملموسة فهي لا تمتلك الثقل الدبلوماسي والعسكري الذي تحوزه كل من مصر والجزائر في المنطقة،² إضافة إلى أزماتها السياسية والاقتصادية المتوالية منذ عشرية كاملة.

والملاحظ في منطقة المغرب العربي تضرر دولة موريتانيا ولو بشكل غير مباشر من الفراغ الأمني في ليبيا وما خلفه من بروز تهديدات أمنية على كافة المحيط الإقليمي ، ويرجع ذلك إلى الترابط بين القبائل المختلفة في المنطقة والتي تقوم بتنقلات مستمرة ما يعني ضمناً إمكانية تهريب السلاح ، خطر تنفيذ هجمات إرهابية ، الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها ، وعليه قامت نواكشوط بضربات استباقية تقيها من التهديدات الأمنية التي خلفها سقوط نظام القذافي ، حيث أنشئت منظومة تعاون إقليمي ذات صبغة عسكرية من خلال خط موريتانيا ، مالي ، التشاد ، وبوركينا فاسو بهدف تحديد المسؤوليات اللازمة جراء الانفلات الأمني ، كما رفعت حجم الإنفاق العسكري في ميزانياتها العامة " الميزانية العسكرية المخصصة لسنة 2013 بلغت 150 مليون دولار نظراً للوضع العام الأمني المضطرب في المنطقة ".³

¹ بن صيام بونوار ، مرجع سبق ذكره ، ص. 187.

² محمد السبيطي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 22.

³ بن صيام بونوار ، ص ص . 179 - 181.

الفرع الثاني : التوجه المصري تجاه الأوضاع الأمنية المضطربة في ليبيا

تتظر مصر لليبيا في ظل ثلاث أولويات إستراتيجية :

أولا : أن الوضع الليبي يشكل خطرا على الأمن القومي المصري ومن تم يؤثر على الأمن القومي للمنطقة ككل بصفته فضاء جغرافي خصب لانتشار الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية ، التجارة غير المشروعة بالمخدرات ، التهريب غير القانوني للسلع والبضائع.

ثانيا : يتعلق بضرورة تقديم القاهرة الدعم المادي والمعنوي في ظل لزوم قيام مؤسسة سياسية قوية قادرة على محاربة التهديدات الأمنية الجديدة.

ثالثا : لا ترى مصر مانعا في تقديم دعم عسكري علني لطرف معين يتمكن من فرض السيطرة

والأمن في ليبيا، وهنا الحديث عن العلاقة القوية بين السلطة الرسمية المصرية والمشير خليفة حفتر.¹

من هذا المنطلق دعمت مصر إعادة بناء جيش ليبي وفق أسس حديثة ودعمه بالمعدات والأسلحة ، فقد أشارت مصادر إعلامية غربية أن القاهرة قدمت دعما عسكريا مهما للجيش الليبي وهو ما نفاه الموقف الرسمي المصري ، الذي وصف الدعم بالبسيط في ظل ضعف الجيش الليبي ، بيد أن مصادر فرنسية أكدت تقديم ثمانية طائرات من نوع ميغ 21 ، وعشر طائرات هيلكوبتر قتالية.

أما سياسيا تبنت مصر إستراتيجية تقوم على إيجاد حلول ملموسة عبر مشاركتها في مؤتمر دولي يخص أصدقاء ليبيا في روما مارس 2014 ، ومؤتمر مدريد للأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا شهر سبتمبر 2014 ، وهنا جمعت مصر بين مختلف الاتجاهات بمساندتها عملية الكرامة التي تبناها الجيش الليبي مع العمل على توحيد توجه إقليمي واحد مع تونس والجزائر بهدف وضع أسس متينة للتسوية الداخلية تسهم في وقف التهديدات الأمنية² ، كما طرحت مبادرة في جوان 2020 بواسطة رئيسها عبد الفتاح السيسي تضمنت إعلان دستوري ، تفكيك الميليشيات ، وقف إطلاق النار ، تشكيل قيادة موحدة ، انسحاب جميع القوات الأجنبية من التراب الليبي ، بينما شملت الأهداف غير المعلنة محاولة إنقاذ خليفة

¹ الدور المصري في ليبيا : الخيارات والمخاطر ، مارس 2015 ، تم التصفح 12 أوت 2021 ، ساعة 18.00 ، منقول على :

<https://studies.aljazeera.net/en/node/3842>

² محمد السبيطي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 23 ، 24.

حفتر في ظل تقدم ميداني عسكري ملحوظ لقوات حكومة الوفاق ، لكن ذلك الطرح رفض مغاربيا ، وعدم قبوله من طرف حكومة الوفاق الوطني.¹

عموما يتسم التوجه الجزائري والمصري والتونسي تجاه الأزمة في ليبيا بالغير المنسجم قليلا بل انه يشهد نوعا من التنافس الغير مباشر بين الجزائر ومصر العربية بشكل خاص بالنظر لنقل الدولتين في مركب امن شمال إفريقيا ، فإذا كانت مصر تدعم علنا قائد المنطقة الشرقية في صراعه للسيطرة على كافة الإقليم الليبي قياسا بأهداف برغماتية اقتصادية خاصة تراها سببا مباشرا وراء ذلك الدعم ، فان الجزائر تعمل على تفعيل وتكريس مبدأ الحياد بين الأطراف المحلية وتدعم الحل السياسي دون أي تدخل خارجي.

جعل ذلك الفواعل الليبية ترى في الجزائر صاحبة الدور المهم في سبيل إيجاد حل للأزمة ووقف التهديدات الأمنية ، أما الدور التونسي فهو جد ضعيف مقارنة بالقوة الإقليمية الجزائرية والمصرية في قيادة الدور تجاه القضايا الأمنية ، لتركز على تأمين حدودها وحماية أمنها القومي من أي تهديدات إرهابية تضر بأمنها السياحي الذي يشكل عماد الاقتصاد الوطني ، مع مواكبة أية مبادرات إقليمية من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي والأمني داخل ليبيا.

الفرع الثالث : إستراتيجية دول الساحل الإفريقي الحدودية مع ليبيا في مواجهة التهديدات الأمنية التالي

راهننت التشاد عبر رئيسها إدريس ديبي على دعم قائد عملية الكرامة الجنرال خليفة حفتر في عملياتها ضد الإرهاب ومحاولة فرض الأمن والاستقرار ، حيث ترى قدرته على مواجهة المعارضة التشادية المسلحة التي تنطلق أنشطتها من الجنوب الليبي القريب من التشاد ، وقد تجسد ذلك في استقبال الرئيس ديبي لحفتر ثلاث مرات خلال الفترة بين 2014 إلى 2016 ، وعملت تلك اللقاء على تجسيد إستراتيجية نجامينا من اجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة عبر تنسيق عسكري ضد الجماعات

¹ عبد النور بن عنتر ، الدول المغاربية والأزمة الليبية : توافق في التصورات وتضارب في الأداء ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2020 ، ص. 6.

الإرهابية ، التعاون الأمني بين البلدين ، إضافة إلى تحديد مدى خطورة شن هجمات على التشاد في ظل تنامي وتوسع أنشطة تنظيم القاعدة وتنظيم داعش في منطقة الساحل الإفريقي.¹

بينما عمل السودان على تسوية الخلافات الحدودية الأمنية مع ليبيا من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات مع حكومة طرابلس هدفها تجنب استغلال الفراغ الأمني على طول الحدود بين البلدين من طرف المعارضة السودانية في دارفور ، كما أن الخرطوم وكغيرها من دول الساحل الإفريقي تخوف من إمكانية عودة المرتزقة الأفارقة إلى دولهم الأصلية والمشاركة في أعمال عدائية ضد حكومات دولهم بعد زوال نظام القذافي الذي جندهم ومنحهم مغريات مالية ضخمة ، ورأى السودان أن حكومة الوفاق المنبثقة من اتفاقية الصخيرات العام 2015 هي القادرة على مواجهة التحديات الأمنية ودحرها ومنع توسعها نحو الجوار الإقليمي ، ولعل دعم الخرطوم لحكومة الوفاق مرده تخوفها من توظيف المعارضة السودانية ضدها من طرف خليفة حفتر ، والخشية من عبور متمردين عبر الحدود الليبية من أجل القيام بأعمال عدائية ضدها ، وقد تجسد ذلك بالمشاركة في اجتماع دول الجوار بالعاصمة الجزائرية في 8 ماي 2017 بهدف طرح وجهات نظر فيما يتعلق بالأوضاع داخل ليبيا.²

في حين عملت النيجر على ربط علاقات قوية مع ليبيا من أجل احتواء التهديدات الأمنية ، ففي 7 سبتمبر 2016 وصل عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي نيامي لأجل عقد اجتماعات متتالية مع رئيس دولة النيجر يوسفو تركزت فحواها حول ضبط الحدود ، مكافحة الإرهاب ، دعم العلاقات الأمنية بين البلدين ، إضافة إلى مهام دول الجوار ومنظمة الاتحاد الإفريقي في حل المشاكل الأمنية داخل ليبيا ، مع ضرورة تضامن نيامي مع طرابلس في حربها ضد الإرهاب والجماعات المسلحة ، كما عقد اجتماع بين فايز السراج رئيس حكومة الوفاق ورئيس النيجر بنيويورك في 25 سبتمبر 2016 تضمن بحث عمليات تأمين الحدود بين البلدين والتسريع بمكافحة ملف الهجرة غير الشرعية عبر معالجة أسبابها الحقيقية في الدول المصدرة لها والمتمثلة أساسا في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.

ووجب الإشارة أن دول الساحل الحدودية مع ليبيا تبذل جهودا معتبرة من أجل احتواء التهديدات الأمنية الجديدة في صورة عقد اجتماعات ولقاءات دورية ، مثل الاتفاق الأمني جوان 2018 بين

¹ محمد السبيطي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 26.

² المرجع نفسه ، ص. 28 ، 29.

السودان ، ليبيا ، التشاد ، والنيجر بهدف مراقبة الحدود المشتركة وتعزيز التعاون في مجال الأمن ، الاجتماع الوزاري في الخرطوم أوت 2018 حول تعزيز مراقبة الحدود المشتركة بين الدول الأربعة ، ثم اجتماع الخرطوم أيضا في 29 نوفمبر 2018 بغرض تنويع كل الجهود السابقة.¹

الفرع الرابع : دور الاتحاد الإفريقي في احتواء التهديدات الأمنية الجديدة

عمل الاتحاد الإفريقي على إيجاد حلول فعالة للآزمة الأمنية في ليبيا تمكن من وضع حد للتهديدات الأمنية التي تشكل خطرا على المحيط الإقليمي المجاور ككل ، وقد تمثلت تلك الجهود في اجتماع لجنة رفيدة المستوى نوفمبر 2016 بهدف حل أزمة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وتنسيق التعاون مع الأمم المتحدة والجامعة العربية ودول جوار ليبيا ، كما رأى الاتحاد ضرورة أن يكون الوفاق الوطني جامعا في إطار تصالحي من غير إقصاء أي طرف وعقد حوارات تشاورية دون النظر للحساسيات التاريخية.

ورفض الاتحاد الإفريقي الحل العسكري تحت أي شكل من الأشكال واعتبره تدخلا غير مقبولا في شؤون دول إفريقيا ، في حين حملت قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في نيامي جويلية 2017 الحث على تسريع جهود التفاوض بين أطراف الصراع الليبي والتوصل لاتفاق سلام من خلال عقد اجتماع بين خليفة حفتر وفائز السراج ، إضافة إلى مجمل الفواعل الوطنية خاصة القبائل المحلية دون إقصاء أي طرف.²

آمن الاتحاد الإفريقي بشدة بان المشاكل الأمنية في القارة تتطلب حولا افريقية خالصة تتولد من البيئات المحلية ، فالآزمة الليبية والتهديدات الأمنية تلزمها حلول من داخل ليبيا نفسها عبر عقد لقاءات تشاورية توافقية يتفق على نتائجها الليبيون دون أي أملاءات خارجية ، في إشارة واضحة إلى نبد التدخلات الأجنبية التي تهدف إلى تحقيق مصالحهم اقتصادية دون مصلحة الشعب الليبي ، كما يرى الاتحاد أن الحلول الوطنية يلزمها أيضا تطوير آليات سياسية حقيقية والعمل الديمقراطي مع وضع أسس

¹ محمد عمران كشادة ، تشاد والنيجر والأزمة الليبية ما بين استقلال القرار السياسي والارتهان للضغط الفرنسية ، 17 جانفي 2019 ، تم التصفح 11 ماي 2022 ، ساعة 18.00 ، منقول على : <https://www.csds-center.com/article>

² أميرة محمد عبد الحليم ، هل باستطاعة الاتحاد الإفريقي قيادة عملية تسوية في ليبيا ؟ 14 ديسمبر 2017 ، تم التصفح 15 ماي 2022 ، ساعة 21.30 ، منقول على : [#https://acpss.ahram.org.eg/News/16488.aspx](https://acpss.ahram.org.eg/News/16488.aspx)

لمؤسسات سياسية وأمنية قوية قادرة على التصدي للتهديدات الأمنية ، وتقليص التنافس حول المقدرات الطبيعية بين الفواعل الوطنية.

المبحث الثالث : الإستراتيجية الدولية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من ليبيا

لم يكن باستطاعة ليبيا مواجهة نتائج الانهيار الأمني بمفردها ، بل تطلب ذلك تنسيق الجهود مع المنظمات والقوى الإقليمية والدولية ، وتبرز دول أوروبا جنوب المتوسط كأكبر المتضررين من الوضع الأمني في ليبيا ، بارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية وزيادة خطر الهجمات الإرهابية ، وهو ما ألزمها إعادة تفعيل مبادرات تصب في سبيل توحيد الجهود ضد ما يشكل خطرا على أمنها القومي.

كما يظهر جليا تراجع الدور الأمريكي تجاه التطورات الأمنية في ليبيا قياسا برغبة صانع القرار في واشنطن ترك القيادة للحليف الأوروبي كشكل من أشكال القيادة من الخلف ، في حين برز الدور الروسي بمساندة قائد المنطقة الشرقية خليفة حفتر وفق حسابات اقتصادية وإستراتيجية ، بينما عكست قرارات الأمم المتحدة توجهها مفاده أنها لعبة واضحة في أيدي صناع القرار الغربيين ، حيث تظل قراراتها وخطاباتها حول ليبيا غير ملزمة على غرار نتائج مؤتمر برلين ، ما يعني أن تحقيق الاستقرار والأمن مرتبط بشكل مباشر بإرادة الليبيين أنفسهم " النموذج الجزائري نهاية التسعينات وتفعيل خيار المصالحة " ، ومدى قدرتهم على تخطي الحساسيات التاريخية بين الأقاليم الثلاث ، والتي إن تمكنوا من تجاوزها سوف ينقلون بلادهم نحو مرحلة البناء والتقدم.

المطلب الأول : الإستراتيجية الأوروبية

عملت الدول الأوروبية على نسج سياسات مشتركة مع السلطات الليبية ودعم إصلاح القطاع الأمني ، فقد أرغم غياب الأمن في ليبيا دول وأجهزة الاتحاد الأوروبي مساعدة ليبيا من أجل مواجهة التحديات الأمنية وبشكل خاص الهجرة غير الشرعية ، حيث لم تتمكن طرابلس من التصدي للتدفق البشري الهائل القادم من إفريقيا جنوب الصحراء ، واستغلال شبكات الهجرة ضعف الحدود البرية والقيام بتهريب مئات البشر يوميا عبر ليبيا تجاه دول أوروبا جنوب المتوسط.¹

¹ Roberta Maggi ، **BUILDING SECURITY : HOW EUROPEANS CAN HELP REFORM LIBYA** ، Berlin ، European Council on Foreign Relations ، February ، 2022 ، p . 1.

تظهر مجموعة 5 + 5 * والمتمثلة في خمس دول أوروبية جنوب المتوسط هي اسبانيا ، ايطاليا ، فرنسا، مالطا والبرتغال ، توازيها خمسة دول أخرى مجسدة في دول الاتحاد المغاربي ، كمنتدى مهم من اجل تنسيق الخطط الأمنية البحرية والتعاون ضد أخطار الهجرة الشرعية وباقي التهديدات الأخرى عبر وزراء الدفاع ، وقد شهدت المجموعة اجتماع مالطة 2012 جمعت خلالها وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى انساق جدول أعمالها وبداية الأزمة الليبية ، وقد خلص الاجتماع على ضرورة توفير جميع الإمكانيات من أجل التصدي للأسباب الحقيقية التي تقف وراء نقشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في عرض المتوسط.¹

كما أعلن الاتحاد الأوروبي سنة 2015 إطلاق عملية صوفيا في المياه المتوسطية قرب السواحل الليبية "*Operation Sophia*" ، والتي تنقسم إلى شقين أولهما جمع المعلومات اللازمة عن شبكات التهريب التي تعمل في السواحل الليبية والتي تعد نقطة انطلاق مهربي البشر والقيام بإجراءات التعرف على المركبات ومصادرتها والتخلص منها من طرف السفن البحرية الأوروبية ، أما الشق الثاني يتم فيه التدخل والهجوم على المهربين قبل الوصول إلى السواحل الإيطالية ، مع تدمير القوارب وإنقاذ المهاجرين .

* تعد مبادرة 5 + 5 بمثابة منتدى إقليمي يجمع خمسة دول جنوب المتوسط متمثلة في فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا ، البرتغال ، مالطة ، وخمسة أخرى في الضفة الأخرى تضم تونس ، الجزائر ، المغرب ، ليبيا ، موريتانيا ، ورغم أن أول مقترح لتأسيس المشروع كان فرنسيا عبر الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران العام 1983 ، إلا أن التجسيد الفعلي كان خلال اجتماع وزراء الخارجية العام 1990 في روما الإيطالية أين تم الاتفاق على توسيع الحوار والمشاورات السياسية بين الضفتين والتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وبعد توقف دام عشرية كاملة بسبب الأحداث المتسارعة الذي عرفها النظام الدولي عاد المشروع للظهور من جديد العام 2011 خلال اجتماع لشبونة والذي عرف توسع مجالات المبادرة لتشمل الدفاع والهجرة والتعليم والنقل ، تلاه اجتماع تونس سنة 2003 بحضور رؤساء الدول واعتبر بمثابة نقطة انطلاق جديدة للمبادرة بعد إشراك أطراف إقليمية أخرى في صورة الاتحاد الأوروبي والاتحاد من اجل المتوسط مع التوسع في مجالات التعاون على غرار الطاقات المتجددة ، و ضرورة العمل على معالجة التهديدات المشتركة التي تلقي بظلاله على الضفة المتوسطية. للمزيد انظر :

Le Dialogue 5+5 ، Institut Européen de la Méditerranée ، lu 25 aout 2020، 15.00 ، sur :

<https://medthink5plus5.org/le-dialogue-55/>

¹ كتاب زهية ، مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الاورو مغاربية ، مجلة صوت القانون ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، افريل 2018 ، ص ص . 52 - 70 .

وقد رفضت الحكومة الليبية رفضا قاطعا دخول السفن الأوروبية إلى مياهها الإقليمية كنوع من السيادة الوطنية ورفض التدخل الأجنبي ، ومن ابرز نتائج مهمة صوفيا إنقاذ حوالي 29 ألف شخص خلال 20 عملية قامت بها ، تصفية 344 قارب خاص بمهربي البشر، مقاضاة 101 مهرب يعملون بصفة دورية على نقل المهاجرين تجاه السواحل الأوروبية ،¹ وبعد زيادة عمليات الهجرة غير الشرعية بشكل اكبر خلال الفترة بين 2013 و 2015 اقر الاتحاد الأوروبي في ماي 2015 التحرك بالبوارج البحرية ضد المهاجرين ومهربي البشر والتعامل معهم كخطر إرهابي يهدد الأمن القومي لدولهم² ، مع زيادة التمويل المالي للفرق التي تقوم بمعاملات المراقبة وحماية سواحل المتوسط والرفع من عدد السفن والطائرات والمروحيات العسكرية في المياه المتوسطية ، في حين تساعد البعثة العسكرية الأوروبية البحرية في المياه المتوسطية " EUNAFVOR MED " ومقرها روما منذ جوان 2015 على التخلص من السفن التي يعتمد عليها مهربي الاتجار بالبشر ، وتساهم بصورة غير مباشرة في تقليص حجم الهجرة غير الشرعية من ليبيا.³

وفي سنة 2016 أفاد تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي بان إصلاح قطاع الأمن بليبيا وحده يتطلب 100 مليون يورو يشمل قطاع حرس الحدود ، الشرطة ، والجيش⁴ ، كما اقر الحلف الأطلسي خلال قمة وارسو جوان 2016 تقديم الدعم الكافي من اجل بناء الإمكانيات اللازمة في عرض المتوسط لمحاربة الإرهاب وملاحقة الخارجين عن القانون⁵ ، وهو ما تجسد بمنح فرنسا دعما عسكريا معتبرا لخليفة حفتر قائد المنطقة الشرقية بهدف القضاء على الجماعات الإرهابية والتفكير المتطرف مع ضمان مصالح اقتصادية أخرى ، في حين انفتحت إيطاليا ما قيمته 32.6 مليون يورو بين سنة 2017 و 2022 دعما لحفر السواحل الليبي في إطار التصدي للهجرة غير الشرعية.

والملاحظ أن السياسات الأوروبية لاقت انتقادات لاذعة من طرف المنظمات الإنسانية الدولية بسبب فظاعة المعاملات من طرف الميليشيات التي مولتها إيطاليا على وجه الخصوص ، بل واعتبرت

¹ بوزيد ضاوية ، مهربي البشر والاستراتيجيات الأمنية لمكافحتها : مهمة صوفيا الأوروبية وانعكاساتها على العلاقات الليبية الإيطالية ، مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية ، المجلد 2 ، العدد 2 (2018) ، ص ص . 129 - 145.

² احمد إدريس ، مرجع سبق ذكره ، ص . 4.

³ ساسكيا فان جنوجتن ، محاربة تنظيم داعش في ليبيا ، أبو ظبي ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، افريل 2016 ، ص. 7.

⁴ جيمس بلاك وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص. 11.

⁵ المرجع نفسه ، ص . 19.

مخالفة للقانون ، إضافة إلى أن قيام أوروبا بمعالجة نتائج الدمار الأمني في ليبيا دون القيام بدراسة ومعالجة الأسباب التي تدفع نحو زيادة التهديدات الأمنية هناك ، يعني أن جميع الجهود الدولية قد لا تجدي نفعاً في تحقيق نتائج ملموسة.

وبات مؤتمر برلين * بمثابة القاعدة الصلبة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي ضمن إستراتيجية مكافحة التهديدات الأمنية وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية ، إضافة إلى عمليات مراقبة الأسلحة التي تتم بصفة دورية ، وقد أوضح وزير خارجية إيطاليا لويجي دي مايو أن مؤتمر برلين جاء بغرض مكافحة تهريب الأسلحة ، وقد حصلت ألمانيا على تعهد واضح من وزراء خارجية الدول المعنية بالأزمة الليبية خلال اجتماع ميونخ 2022 حول مدى احترام حضر الأسلحة ، بيد أن رئيس الأمم المتحدة انطونيو غوتيريس " António Manuel de Oliveira Guterres " ابرز أن قرارات مؤتمر برلين احترمت لفترة وجيزة فقط ثم وقع خرقها ، ويخص بالذكر هنا وقف إطلاق النار وحظر الأسلحة.¹

* جمع مؤتمر برلين المنعقد في 19 جانفي 2020 بدعوة من المستشارية الألمانية انجلينا ماركل حكومات دول الجزائر ، الصين، مصر، فرنسا، ألمانيا ، إيطاليا ، روسيا ، تركيا ، الإمارات ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ممثلي منظمة الاتحاد الإفريقي ، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية وبحضور رئيس حكومة الوفاق فايز السراج وقائد المنطقة الشرقية خليفة حفتر ، أبدى المشاركون تخوفهم من التدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية والانتشار العشوائي للأسلحة في ليبيا ، ما يعني توفير أرضية خصبة للمهربين والتنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة ، وأشار مؤتمر برلين أن الأوضاع في ليبيا سمحت ببروز تهديدات أمنية جديدة أثرت على الجوار الإقليمي وفي مقدمتها تسجيل مستويات قياسية من الهجرة غير القانونية ، وحرص المؤتمر على التزام الأمم المتحدة بتوحيد الجهود الدولية من أجل تحقيق حل سلمي في ليبيا ، والتوصل إلى مصالحة وطنية بموجب اتفاق الصخيرات العام 2015 ، مع دعم جهود الوساطة والعمل على وقف دائم لإطلاق النار والذي لن يتحقق سوى بعد تفكيك الشبكات المسلحة ، كما عارض المؤتمر العمليات الجوية واعتبرها انتهاكا صريحا للسيادة الليبية ، ودعى لقيام رجال فنية ترأب وقف إطلاق النار تكون من طرف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL ، ولا يمكن تحقيق استقرار داخل ليبيا إلا عند امتلاك جيش وجهاز شرطة قوي ، وهنا وجب على الدول المشاركة في مؤتمر برلين سواء الإقليمية أو الدولية دعم الأجهزة الأمنية في ليبيا حتى تمتلك القدرة على احتكار القوة. للمزيد انظر :

The Berlin Conference on Libya ، CONFERENCE CONCLUSIONS ، presse and

informationsamt der bundesregierung ، 19 January 2020 ، p p . 1 – 9.

¹ مهمة جديدة في ليبيا .. هل تتمكن أوروبا من فرض حظر الأسلحة ؟ 18 فيفري 2020 ، تم التصفح 6 جويلية 2022 ، ساعة

18.30 ، منقول على : <https://www.dw.com/ar>

وبرؤية تحليلية للنتائج الأمنية التي تضر بمصالح دول أوروبا تقع ليبيا في منطقة نفوذ فرنسا وبالأخص ، مالي ، التشاد ومالي والذين يشكلون أعضاء أساسيين ضمن مشروع باريس من اجل مكافحة الإرهاب ، فالاستقرار الأمني داخل ليبيا وقدرتها على التصدي للتهديدات الأمنية هو ضرورة ملحة لفرنسا من اجل عدم تغذية الاضطرابات الاجتماعية والطائفية الخامة مؤقتا داخل تلك الدول ، في ظل وقوع أحداث أمنية خطيرة هناك على غرار مقتل الرئيس التشادي ادريس ديبي في 20 افريل 2020 ، وتصفية 16 عسكري في ماي 2020 غرب النيجر من طرف عناصر تابعة للقاعدة.¹

وتبرز مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط " the Union for the Mediterranean " * كوسيلة عملت من خلالها ليبيا على تنسيق الجهود الإقليمية في سبيل التصدي للتهديدات الأمنية ، ففي البيان الختامي الصادر عن المنتدى الإقليمي السادس لوزراء خارجية دول الاتحاد من اجل المتوسط المنعقد في 29 نوفمبر 2021 بمدينة برشلونة بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء ، أكد أن إجراء انتخابات رئاسية تليها انتخابات برلمانية هو مفتاح الحل من اجل إعادة الاستقرار في ليبيا ، والحل السياسي وفق قرارات مجلس الأمن 2570 و 2571 يمكن ليبيا من حماية أراضيها ويحفظ امن شعبها ، إضافة إلى وقف إطلاق النار الذي نص عليه مؤتمر برلين في 2020 وانسحاب القوات الأجنبية والمليشيات المسلحة.¹

¹ بهاء محمود ، التحركات الأوروبية تجاه ليبيا " الأهداف والنتائج " ، اسطنبول ، 14 جوان 2021 ، ص. 3.
* تبلورت فكرة الاتحاد من اجل المتوسط خلال اجتماع روما في العشرين من ديسمبر 2007 والذي ضم رئيس فرنسا ساركوزي ، رئيس وزراء اسبانيا ثاباتيرو ، رئيس وزراء ايطاليا برودي ، تناول ذلك الاجتماع البرنامج الكامل للاتحاد واهم الأهداف الساعي إلى تحقيقها ، ثم تجسد الاتحاد المتوسطي بشكل رسمي في اجتماع الاتحاد الأوروبي ببروكسل خلال الفترة بين 13 و 14 مارس 2008 وضم أعضاء دول الاتحاد الأوروبي تقابلها دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وسط جهود حثيثة قام بها الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي من اجل إقناع شركائه بالموافقة على مشروع الاتحاد ، وقام الاتحاد من اجل المتوسط على مجموعة أهداف ومبادئ أهمها تحقيق الأمن والاستقرار بين ضفتي المتوسط ، الشراكة المتكافئة على أساس فرص رابح رابح بين دول الضفة المتوسطية ، اعتبار منطقة المتوسط مكان ثقافي وحضاري أصيل ينبغي الاستفادة منه والبناء عليه من اجل الوصول لمراحل متقدمة من التقدم والازدهار. للمزيد انظر : مريم زكري ، الاتحاد من اجل المتوسط سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية ، مجلة اكاديمك ، العدد السادس ، (جوان 2017) ، ص ص . 125 - 140.

¹ الاتحاد من اجل المتوسط يؤكد دعمه للجهود الدولية لصالح العملية السياسية في ليبيا ، 30 نوفمبر 2021 ، تم التصفح 15 جويلية 2022 ، ساعة 16.30 ، منقول على : <https://www.youm7.com/story/2021/11/30//5559147>

كما تجلى الموقف الأوروبي أيضا في بيان وزراء خارجية كل من ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، خلال اجتماع طرابلس 25 مارس 2021 والذي ركز على التعاون في قضايا الأمن والإرهاب والهجرة بشكل خاص ، إلى جانب قيام كل من ماريو دراجي وكيرياكوس وميتوتاكس رئيسا وزراء إيطاليا واليونان على التوالي بزيارة طرابلس في 6 افريل 2021 من اجل تنسيق العمل مع السلطة الليبية حول مكافحة الاتجار بالبشر في عرض المتوسط ، مع تعداد الأسباب الرئيسية للهجرة غير القانونية في صورة ضعف التعليم والصحة في اغلب دول إفريقيا جنوب الصحراء.¹

ورغم كل الجهود المذكورة توجد بعض المخاوف من أن دول الاتحاد الأوروبي غير قادرة تماما على معالجة الاضطرابات الأمنية داخل ليبيا قياسا بظروف ومعطيات خاصة تتعلق أساسا بالجانب المالي ، ففي هذا السياق يشكك " **German Institute for International and Security Affairs**" المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في قدرات أوروبا على كبح التهديدات الأمنية القادمة من ليبيا خاصة فيما يتعلق بحظر السلاح ، فيرى أن تلك القدرة مرتبطة بتوفير قدرات مالية ضخمة وهو الذي لا يحوز عليه الاتحاد حاليا قياسا بالظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دوله بالتوازي مع مخلفات الأزمة الصحية العالمية.²

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمريكية

رحب الكونجرس الأمريكي " **U.S.Congress** " بمقتل القذافي وتشكيل المجلس الانتقالي ، بيد أن التخوف بدا واضحا تجاه موضوع انتشار السلاح والانفلات الأمني " مقتل السفير الأمريكي العام 2012 في مدينة بنغازي " ، وما زاد الأوضاع تعقيدا هو ظهور تنظيم الدولة في المغرب العربي وسيطرته على جزء مهم من الأراضي الليبية العام 2014.¹

اعتبرت التدخل والمساعدة الأمريكية الميدانية في ليبيا محدودة للغاية نوعا ما خلال الفترة التي تلت سقوط نظام القذافي ، بل أنها منحت الدور للحليف الأوروبي من اجل القيام بدور اكبر داخل الأراضي

¹ بهاء محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص. 2.

² مهمة جديدة في ليبيا .. هل تتمكن أوروبا من فرض حظر الأسلحة ؟ ، مرجع سبق ذكره.

¹ Christopher M Blanchard ، **Congressional Research Service** ، **Libya : Conflict ، Transition ، and U.S. Policy** ، 13 April 2020 ، p p. 23 ، 24.

الليبية ، ويرجع ذلك إلى ضغط الرأي العام الأمريكي من التورط الدائم لواشنطن في القضايا والحروب العالمية ، إضافة إلى الرغبة في تسويق صورة مختلفة كطرف يتسم بالحكمة ، وإزالة الصورة الكلاسيكية التي سوقت لقوة عظمى مدمرة تعمل دائما على تحقيق مصالحها الإستراتيجية.

وخلال سنة 2013 طلب رئيس الوزراء الليبي علي زيدان من الدول الغربية مساعدة بلاده على

تدريب قوات الجيش وفق طرق حديثة تمكنهم من فرض الأمن والاستقرار ، وهو ما وافقت عليه قمة مجموعة الثمانية المنعقدة في جوان 2013 " **Group of Eight** " ، فعلى سبيل المثال منحت الولايات المتحدة تدريباً لحوالي 8000 جندي ليبي في دولة بلغاريا.¹

وبعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مدينة سرت الساحلية العام 2015 وطموحاته في التوسع جنوب ليبيا وغربها ، قام المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق بعملية عسكرية ضخمة أطلق عليها اسم البنيان المرصوص خلفت القضاء على التنظيم في سرت ، في حين كانت المشاركة الأمريكية جد محدودة من خلال طائرات دون طيار والتي حققت أهدافاً ضد مواقع محددة لتنظيم داعش ، كما شهد العام 2016 قيام القيادة الأمريكية المشتركة أفريكوم " **USAFRICOM** " بعمليات عسكرية ضد الجماعات الإرهاب في ليبيا خاصة المناطق الجنوبية المتمثلة في الجفرة واوباري مع تفعيل عمليات تجسس الغرض منها كشف العمليات المسلحة المتوقعة التي تضر بأمن ليبيا ، وأوقفت القوات العسكرية الأمريكية في أعالي البحر المتوسط سفينة مورنينغ غلوري " **Morning Glory** " العام 2014 والتي كانت تحمل شحنة من النفط بطرق غير قانونية عقب سيطرة مجموعات مسلحة على الموانئ النفطية في الساحل الليبي.

لاحقا بدت واشنطن عبر رئيسها السابق دونالد ترامب اقل جرأة تجاه الأوضاع الأمنية في ليبيا ، فقد رأى أن ليبيا ليست أولوية ولو خلال تلك الفترة الزمنية ، وعكس ذلك تصريحه عقب لقاءه رئيس وزراء إيطاليا منتصف العام 2017 والذي طلب من الولايات المتحدة دعماً أكبر تجاه استقرار الأوضاع بليبيا حيث أشار بأنه " لا يرى ليبيا أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية ، وان مهمة الأخيرة لا تنحصر فقط في ليبيا بل تشمل العديد من المناطق حول العالم ".

بيد أن العام 2018 عرف تحولا طفيفا في السياسة الأمريكية بعد دعوة أعضاء من الكونغرس إلى القيام بدور أكبر في ليبيا وشمال إفريقيا بشكل عام ، فغياب الهدوء والاستقرار الأمني داخل ليبيا يناقض الطرح الأمريكي الذي تبنته بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 بمحاربة الجماعات الإرهابية عبر العالم ،

¹ كريستوفر شيفس ، جيفري مارتيني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 81 ، 82.

وقد تجلت تلك الرؤيا في الزيارة المهمة التي قام بها قائد قوات الافريكوم الجنرال توماس ولدهاوسر " **AFRICOM Commander General Thomas Waldhauser** " إلى العاصمة طرابلس ماي 2018 من اجل تبادل وجهات النظر مع القادة الليبيين ، إضافة إلى تطمينهم من أن واشنطن حليف استراتيجي مهم في مكافحة الإرهاب ، وفرض الأمن داخل ليبيا.¹

ومن جهة أخرى ترى واشنطن أن نجاح المصالحة الوطنية التي تتبناها الأمم المتحدة في ليبيا بعد مؤتمر برلين يعني تحقيق الاستقرار الأمني الذي بدوره يساعد على خلق شراكة متبادلة أمنية واقتصادية بينها وبين وطرابلس ، بينما فشل ذلك يعني ضرورة تبني صانع القرار الأمريكي توجهات معقدة من اجل فرض الهدوء داخل ليبيا في ظل غياب حكومة وطنية منتخبة² ، كما يعتقد جزء من الأمريكيين أن تقديم الدعم العسكري للحكومة الليبية يحمل الكثير من التحفظات في إطار التوجه الذي يرى أن القوات الليبية لا تمثل للمعايير العسكرية الدولية ، إضافة إلى إمكانية وقوع تلك الأسلحة في أيدي ميليشيات مسلحة أخرى ما يعني تعقد الأوضاع الأمنية ، فعليه تتطلب المساعدة والتنسيق الأمريكي تجاه ليبيا دعما من طرف الحليف الأوروبي ومساندة الحلف الأطلسي للقوات الليبية عن طريق تقديم الخبرة اللازمة خصوصا فيما يتعلق بالدعم الميداني ضد الجماعات المتطرفة.³

لم يعد المشرع الأمريكي يجد تلك السهولة في اتخاذ أي قرار يخص التدخل العسكري لبلاده تجاه دولة أخرى بغرض حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية ، فبسبب مخلفات الحروب السابقة على المجتمع الأمريكي نفسه من حيث الخسائر البشرية للعائلات الأمريكية التي فقدت الآلاف من أفرادها على غرار الحرب في العراق 2003 ، الحرب في أفغانستان 2001 وقبله الغزو الأمريكي للكويت 1991 ، ثم التدخل الأمريكي في الصومال 1993 وغيرها من الحروب ، والخسائر المالية الفادحة للخزينة الأمريكية مع مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 والتي ألفت بظلالها على صانع القرار الأمريكي.

¹ محمد جمعة الحلبيوس ، ليبيا وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، 2 جانفي 2019 ، تم التصفح 5 أوت 2022 ، ساعة 22.30 ، منقول على :

<https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/1951-2018-12-31-12-18-50>

² Christopher M. Blanchard ، ibid ، p. 24.

³ كريستوفر شيفس ، جيفري مارتيبي ، مرجع سبق ذكره ، ص . 82.

تراكم تلك الأسباب جعل من الإدارة الأمريكية تفقد الشرعية المعنوية من المجتمع الأمريكي الذي أصبح يعارض عمليات الغزو الخارجي من خلال ضغط منظمات المجتمع المدني ضد أي قرار يصدره البينتاغون يتعلق بالسماح للقوات العسكرية بالتدخل لدى دول أخرى تهدد أمنه القومي ، وقد تجسد ذلك في التردد الكبير الذي صاحب الرغبة في التدخل العسكري تجاه الأحداث في سوريا ضمن سياق ما اطلق عليه بالربيع العربي.

المطلب الثالث : السياسة الروسية تجاه الاضطرابات الأمنية في ليبيا

أصبحت ليبيا مسرحا للحرب بالوكالة تلعب فيه موسكو دورا مهما في ظل تراجع طفيف للدور الأمريكي في المنطقة ، فقد عمل بوتين على جعل روسيا بمثابة صانع قرار مهم في مختلف الأحداث والتطورات الأمنية المتتالية في ليبيا¹ ، وهي صورة تعكس الكثير من النضج الذي أصبحت تتسم بها السياسة الخارجية الروسية وفق مخرجات ما عرف بالربيع العربي ، والذي إن لم تعترف به في بادئ الأمر واعتبرته صنعة غربية مدبرة بامتياز ، إلا أنها باشرت لاحقا عمليات تواصل مع البيئات العربية الجديدة ، قياسا بمصالح اقتصادية وإستراتيجية أرادت الحفاظ عليها.²

برزت روسيا علاقة قوية مع خليفة حفتر قائد المنطقة الشرقية وكأنه نوع من رد فعل حول ما تقوم بعض الدول الغربية بدعم حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج ، ففي 2015 تواصل الكرملين " Kremlin " مع خليفة حفتر والذي وعدا بدوره بمنح مزايا اقتصادية لا تكاد تحلم بها موسكو في حالة دعمه من اجل السيطرة على طرابلس ، وقام حفتر بجولات في روسيا بين 2016 و2017 ، قابل ذلك نقل عشرات جنوده لأجل تلقي العلاج بروسيا ، بينما أشارت تقارير قدمتها مجلة " *Moscow Times* " موسكو تايمز الروسية في جانفي 2020 إلى تواجد مدربين عسكريين وخبراء روس إلى جانب قوات حفتر ، إضافة إلى مرتزقة قدموا من دمشق نحو بنغازي في موقع الظفرة الجوية ضمن ساحات المعركة من اجل السيطرة على طرابلس والتي سببت مشاكل كبيرة لقوات حكومة الوفاق الوطني ، كما زودت موسكو قوات

¹ Anna Borshchevskaya ، **Russia's Growing Interests in Libya** ، The Washington Institut ، 24 Jan ، 2020 ، p . 1.

² يوسف محمد الصواني ، المغرب العربي زمن الربيع العربي : السياقات الكونية وإعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية والمحلية الدوحة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17 18 فيفري 2013 ، ص. 5.

حفتر بقدرات تشويش الطائرات بدون طيار ، بينما تعتقد القوات العسكرية الأمريكية وفق رويترز أن قوات حفتر استخدمت أنظمة دفاع روسية لإسقاط طائرات أمريكية بدون طيار .

وقد سعت موسكو أيضا إلى تقريب الصورة بين المشير خليفة حفتر وفايز السراج من أجل وقف إطلاق النار في اجتماع موسكو شهر جانفي 2020 ، ورغم أن تلك الخطوة فشلت إلا أنها أظهرت مدى مواكبة روسيا الجهود الدبلوماسية الدولية ، كما شاركت روسيا في مؤتمر برلين جانفي 2020 بهدف إيجاد حل سياسي للزمة الليبية وتمكين ليبيا من التصدي للتهديدات.¹

ويعد مشاركة موسكو في محادثات برلين بمثابة تعزيز وتلميع صورتها أمام المجتمع الدولي في ظل تراجع الدور الأمريكي الذي أنهكته المشاكل الاقتصادية بشكل خاص جراء أزمة كورونا العالمية ، فموسكو معتادة على الانغماس في مختلف النزاعات العالمية التي يطول أمد حلها ، وتهدف من وراء ذلك إلى الوصول نحو الموارد النفطية اللازمة وتحقيق أهداف إستراتيجية ، ولعل المثال السوري خير دليل على ذلك إضافة إلى منافسة أوروبا في اقتسام الموارد داخل الأراضي الليبية.

تاريخيا لا مانع لموسكو في التورط في حروب ونزاعات تخدم مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية ، ولا مشكلة لها في تجرع خسائر بشرية معتبرة لتحقيق أهدافها القومية ، يندرج ذلك في إطار العقيدة الخارجية للسياسة الروسية ضمن أولويات محددة تتجلى أهم مظاهرها في :

أولا : الرد على الضغوطات الأمريكية التي تعمل على حصار الدرب الروسي بضم دول قريبة جغرافيا منها إلى حلف الناتو في إطار حملة التوسع شرقا ، وشعور موسكو بان واشنطن عدو تاريخي أزلي .

ثانيا : توسع الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق وضم دول جديدة إلى هيكله ، يفرض على روسيا إيجاد مناطق حيوية أخرى تتيح لها الخروج من الخناق المفروض عليها .

ثالثا : عدم رغبة روسيا العودة إلى مرحلة الضعف الشديد التي تزامنت وسقوط الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات .

¹ Anna Borshchevskaya ، ibid ، p . 1 ، 2 .

بيد أن ذلك التورط والتدخل يحمل في بداياته محاولات دبلوماسية تكون في العادة فاشلة لأجل مجابهة القوى الكبرى على غرار الفشل في منع التدخل الغربي في ليبيا ، ما أرغمها لاحقا على التدخل ضمن قوات سرية ومساعدة قائد المنطقة الشرقية في ليبيا لأغراض إستراتيجية اقتصادية بحتة ، المثال السوري لا يبدو مختلفا كثيرا من خلال الدعم السياسي ، تلاه تدخل عسكري.

المطلب الرابع : دور الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار الأمني داخل ليبيا

في ظل الحروب والنزاعات التي شهدتها العالم منذ النصف الثاني من القرن 20 ، تساؤلات عدة طرحت حول دور هيئة الأمم المتحدة في تلك الأحداث بوصفها أعلى سلطة في النظام الدولي مهمتها حفظ الأمن والسلم العالميين ومحاولة حل النزاعات بطرق سلمية ، كما يظهر التساؤل آخر حول إمكانية القيام بدورها الكامل وفق المبادئ التي قامت لأجلها بعيدا عن ضغوطات القوى الكبرى ، في إطار سعي كل طرف إلى تحقيق مصالحه الخاصة بعيدا عن الرؤية السلمية والمثالية التي تدافع عليها الأمم المتحدة في مختلف خطاباتها إبان التجمعات الرسمية.

تبنّت الأمم المتحدة نهجين رئيسيين في إطار سعيها لتحقيق الأمن والسلم الدوليين ، الأول ذو طابع وقائي بحت يكون عبر تعطيل الدوافع التي تقود للحروب والنزاعات ، مع توفير الجو الدولي الملائم من أجل خلق بيئة يكون قوامها التعاون والتفاهم وربط علاقات دبلوماسية مبنية على الحوار بين الأمم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، في حين التوجه الثاني مادي ملموس قامت بها أكثر من مرة منذ تأسيسها يقوم على التدخل العسكري المباشر في إطار قوات حفظ سلام أممية بواسطة إصدار قرار أممي يتم المصادقة عليه من طرف أعضاء الجمعية العامة وبموافقة مجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة ، والهدف من وراء ذلك وقف إراقة الدماء والتقليل من الخسائر البشرية.¹

ورغم أن قرار تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا كان بمباركة وموافقة أممية رسمية خلفت من وراء ذلك خسائر بشرية ومادية معتبرة تجلت في تدمير البنية التحتية لدولة ليبيا ، وعدم مراعاة الجانب الإنساني عند مقتل القذافي ، إلا أن نفس الهيئة بدت تدعو في خطاباتها إلى تحقيق الأمن والسلم الذي

¹ ادريس الكريني ، المخاطر الدولية الجديدة ومستقبل السلم والأمن الدوليين ، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، عدد 12 (2008) ، ص ص. 2 - 18.

سلبته من الليبيين أنفسهم ، بعد أن سمح قرارها بتدخل غربي مدبر ذو أهداف برغماتية لا يفيد الشعب الليبي بتاتا.

وتقوم إستراتيجية الأمم المتحدة في ليبيا على تحقيق السلام داخل الأراضي الليبية بصفقتها المنبع الأول للتهديدات الأمنية الجديدة التي أثرت على جوارها الإقليمي ، فحوى تلك الخطة هو الانسحاب التدريجي المنظم للمرتزقة والمقاتلين ومختلف القوات الأجنبية من التراب الليبي بواسطة التشاور مع المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية وفي مقدمتها الاتحاد الإفريقي ، مع العمل على وقف إطلاق النار بين الفرقاء الليبيين ، ومحاولة إزالة الألغام والمتفجرات.

التوجه الآخر الذي جسده الأمم المتحدة نحو ليبيا هو تكوين لجنة دولية منبثقة عن مؤتمر برلين تكون ذات رئاسة مشتركة بين كل من الأمم المتحدة ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، تركيا ، إيرلندا الشمالية، والاتحاد الإفريقي ، يتكون جدول أعمالها من تسريع جهود السلام داخل ليبيا والقضاء على مسببات التهديدات الأمنية المنبثقة منها من خلال تسهيل جهود نزع السلاح حتى لا تستحوذ عليه الجماعات الإرهابية ، مع تحقيق مطلب انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب المهدة لدول الجوار الإقليمي.¹

جهود الأمم المتحدة السياسية أيضا الغرض منها التوصل لحل سياسي توافقي يمكن ليبيا من الخروج إلى مرحلة الأمن والاستقرار عبر العمل على التوصل إلى تاريخ محدد لانتخابات رئاسية تكون اللبنة والقاعدة الصلبة التي يستند عليها الليبيون في عملهم المؤسساتي الديمقراطي ، وهذا ما تجلى في الاجتماع الافتراضي الذي ضم الجامعة العربية ، الأمم المتحدة ، وألمانيا في 15 مارس 2021 بغرض تنسيق الجهود الدولية تجاه ليبيا.¹

يمكن اعتبار دور الأمم المتحدة بمثابة انعكاس تام لمصالح القوى الكبرى في فرض أو محاولة تمرير حل سياسي امني فيما يخص المشهد الليبي ، فرغم أن الأمم المتحدة تجسد ظاهريا سعيها لإيجاد حل يمكن الفرقاء الليبيين من طي الخلافات السياسية جانبا وتغليب المصلحة الوطنية ، إلا أن ذلك يعد فعليا ضمن مخططات القوى الغربية التي لا تكاد تقرض ضغوطاتها على أعلى هيئة دولية .

¹ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، 20 ماي 2022 ، ص ص. 5 ، 6.

¹ المرجع نفسه ، ص. 6.

فالتاريخ يثبت أنها كانت ولا تزال لعبة في أيدي من يتحكمون في دواليب النظام الدولي ، لتظل عاجزة على فرض قرارات أممية تلزم بها الدول عند اندلاع حروب ونزاعات مسلحة .

والأمثلة عديدة حول ذلك على غرار الحرب الإسرائيلية على لبنان 2008 ، تسريع فرض قرار تدخل أطلسي بعد ضغط غربي بشكل سريع بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا ، عدم القدرة على فرض تدخل خارجي في سوريا بسبب الضغوطات الروسية ، السكوت الدائم عند كل حملة إرهابية إسرائيلية على قطاع غزة.

وتتفاي الكيفية التي قتل القذافي المبادئ الإنسانية والقوانين الدولية ، وما خلفه ذلك من احتقان داخلي لا تزال تبعاتها تنتشر في ليبيا حتى الوقت الحالي ، ويعد ذلك دليلا قاطعا على أن هيئة الأمم دمية تحركها توجهات الإدارات الغربية ، لتكون النتيجة بكونها لا تشكل الحلقة المفقودة في المشهد الليبي .

بل أن تحقيق الاستقرار الأمني والهدوء والمصالحة الوطنية يرتبط أساسا بإرادة الليبيين أنفسهم ومدى قدرتهم على تجاوز الحساسيات التاريخية في الماضي نحو إخراج بلادهم من واقع سياسي وامني جد معقد.

خلاصة الفصل :

يتضح جليا أن الحل في استرجاع الأمن والاستقرار والقدرة على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي أرهقت دول الجوار الإقليمي في يد الليبيين أنفسهم ، فهم القادرون على تصحيح الأوضاع الحالية وجعل البلاد تعود لمرحلة ما قبل 2011 التي سادها الأمن والأمان.

ذلك التوجه يتطلب التضحية بالمصالح الشخصية التي تخص الفواعل الرئيسية في ليبيا ، وتناسي الحساسيات التاريخية بين الأقاليم الثلاثة والتي كانت شبه خامدة إبان حكم القذافي .

من الواجب أيضا ألا ينتظر الليبيون أن يأتي الحل من قبل الأطراف الأجنبية التي لا تهتم بمصالح الشعب الليبي ، فعبر التاريخ لم يفلح بل لم يرد العالم الغربي الخير أبدا للزمات التي عصفت بالدول العربية.

إن الاقتداء بالمثال الجزائري الذي نجحت قيادته في تحقيق المصالحة الوطنية وتخطي مرحلة العنف ، وعودة الهدوء والسلم في كامل ربوع الوطن من الممكن أن يفيد الدولة الليبية ، حيث أن تلك التجربة من الواجب دراستها ومحاولة إسقاطها على ليبيا وفق خصوصيات المجتمع والثقافة المحلية.

على الليبيون رفض التدخل الخارجي في السياسات الوطنية والعمل على تحقيق العدل والمساواة بين كافة الأقاليم الوطنية حتى لا يتولد الاحتقان وتقوم الصراعات وبالتالي العودة نحو حالة الفوضى واللامن .

بينما تقوية اللحمة الداخلية وتكريس الولاء للوطن بدل القبيلة يجعل من ليبيا تمتلك قاعدة صلبة تمكنها من المرور نحو مرحلة البناء وإعادة الأعمار ، مع ضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب الغربية المفيدة ، وتكوين جيش والشرطة على أعلى مستوى ووفق طرق حديثة.

خاتمة واستنتاجات

- عانت ليبيا من انهيار البنية التحتية وفقدان الأمن وسيطرة الميليشيات المسلحة على المناطق الحيوية في البلاد مع رغبة كل طرف داخلي بسط نفوذه وسلطته وتغليب مصلحته الشخصية على المصلحة الوطنية العليا، وقد انجر عن ذلك هوة واضحة بين الشرق الغرب والجنوب الليبي خاصة مع تداخل أطراف إقليمية ودولية ترغب في كسب مصالح اقتصادية.
- ترجمت الدراسة عبر نموذج واقعي نظرية مركب الأمن الإقليمي والطرح التي دافع عنها باري بوزان عندما تسببت الفوضى الأمنية داخل ليبيا بعد سقوط نظام القذافي ومخلفات تدخل حلف الناتو في تضرر البيئة الأمنية لدول الجوار الإقليمي المغربي.
- تجلت نتائج تلك الفوضى في انتشار التهديدات الأمنية الجديدة داخل منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي ودول أوروبا جنوب المتوسط ، ولعل أبرزها توسع تجارة الأسلحة ، الجريمة المنظمة مثل الاختطاف ، الاتجار بالبشر ، تهريب السلع ، ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا انطلاقا من دول إفريقيا جنوب الصحراء من اجل الوصول إلى أوروبا.
- يعد القرب الجغرافي والتداخل الهوياتي والثقافي والبعد التاريخي احد العوامل والشروط التي قامت عليها نظرية مركب الأمن الإقليمي عندما تتوسع وتنتشر التهديدات والأخطار الأمنية بين الدول وهو ما تجسد عبر النموذج الليبي عندما توسعت التهديدات الأمنية خارج حدودها البرية نحو المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.
- تعد كل من الجزائر وتونس اكبر الدول المغاربية المتضررة من الفراغ الأمني في ليبيا قياسا بالحدود البرية التي تربطها معها ، تجلى ذلك في ارتفاع حجم الهجمات الإرهابية على المواقع والمنتجعات السياحية في تونس ذات العلاقة بتنظيم داعش الذي توسع في ليبيا ، تهريب الأسلحة نحو الجماعات الإرهابية ، تهريب السلع بسبب سهولة اختراق الحدود البرية ، بينما عانت الجزائر واعتبرت حدودها الجنوبية الشرقية بمثابة نقاط ملغمة مكنت بعض الجماعات الإرهابية عبورها وتوصيل الأسلحة نحو عناصر إرهابية ، ما ساهم في بعض الخروقات الأمنية مثل الهجوم على الحقل الغازي تيغنتورين.
- جسدت استراتيجيات وسياسات دول الجوار الإقليمي بعد برغماتي واضح في طريقة تعاملها مع الأزمة الأمنية في ليبيا والتهديدات القادمة من هناك ، حيث تبنت كل دولة مسعى مختلف سواء عبر مساندة حكومة الوفاق أو دعم قائد المنطقة الشرقية وفق حسابات معينة ، بينما يعد الموقف الجزائري تجاه

التطورات الأمنية في ليبيا بالثابت الذي لم يتغير منذ اندلاع الاضطرابات مطلع 2011 وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ليبيا وحق الشعب الليبي الشقيق في تقرير مصيره بيده.

- تجلت سياسات القوى الكبرى تجاه الأوضاع في ليبيا في التعاون مع طرابلس " الاتحاد الأوروبي المتضرر من الهجرة غير الشرعية " مساندة طرف على حساب آخر " روسيا " بينما يسود الموقف الأمريكي الكثير من الشد والجدب قياسا بتجارب سابقة مرت بها واشنطن تجاه العديد من القضايا والأزمات الدولية " عدم رغبة واشنطن في تجرع مزيد من الخسائر المالية التي تصاحب عادة تدخلاتها الخارجية".

- رأيت الدراسة ضرورة تقليص الهوة بين الغرب ، الشرق والجنوب الليبي من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، العدالة في التمثيل النيابي على مستوى المجالس الانتخابية المحلية من اجل القضاء على الحساسيات التاريخية ، تجسيد المساواة بين جميع القبائل المحلية في الأهمية والقيمة المعنوية والرسمية من اجل تعزيز اللحمة الوطنية وبالتالي تكوين جدار منيع ضد مختلف الأخطار الأمنية الخارجية.

- ينظر الباحث إلى أن منح الأهمية القصوى للقبائل الحدودية يعد ضروريا حتى تكون في غنى عن الحوافز المالية التي تعرض عليها من طرف شبكات التهريب ، وتكون قادرة على المساعدة في حماية الحدود البرية ضد عمليات التهريب والتعاون مع السلطات الرسمية.

- محاولة احتواء المطالب الفدرالية الخاصة بإقليم برقة الشرقي لأنها سوف تؤدي حتما لنتائج لا يحمد عقباها ، من حيث تفتيت الوحدة الترابية والسيادة الوطنية ، وبروز مخاوف من أن تحذو مناطق ليبية أخرى و قبائل حدودية خارج ليبيا نفس التوجهات والأهداف ما يعني تشتت الوحدة الوطنية وسهولة حدوث اختراقات خارجية.

- التجارب الوطنية الناجحة في تحقيق المصالحة الوطنية تظهر أن النموذج الجزائري نهاية تسعينات قد حقق أهدافه ومبتغاه في راب الصدع وتحقيق الوحدة الوطنية ، عندما فتح النظام الباب أمام من لديهم رغبة صادقة في الاندماج داخل المجتمع والعودة إلى الحياة الطبيعية ، وهنا الحديث عن العناصر الإرهابية التي تم إغوائها من طرف جماعات متطرفة ، مع وضع ضوابط حول الاندماج في الحياة السياسية ، والتعويض المادي للمتضررين من الأعمال الإرهابية حتى تمنح الحقوق لمستحقيها ، ويظهر

كل ذلك ضرورة قيام ليبيا بمحاولة التنسيق الجدي مع السلطات الجزائرية من أجل إسقاط النموذج الجزائري على الواقع الميداني الليبي وفق ما يتلاءم وميزات البيئة المحلية.

- المثال الآخر يظهر النموذج الألماني عندما توحدت الألمانيتين مع سقوط جدار برلين 1989 ، حيث أن الحسابات والحساسيات التاريخية بين الشرق الألماني وغربه تم تناسيها بمجرد هدم الجدار العازل ، لتبدأ عمليات البناء والنهوض بالقطاع الهيكلي القاعدي والاقتصادي دون إقصاء أي طرف ، بشرط توفر معيار الكفاءة والمهارة اللازمة من أجل خدمة الوطن.

- أن تعمل دولة ليبيا على التنسيق الكثيف مع القوى الإقليمية ذات التوجه المعتدل والحديث هنا على الجزائر ، التي تقوم سياساتها الخارجية على رفض التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول ، خصوصا مع عودة دبلوماسيتها الخارجية إلى أعلى المستويات خلال السنوات الأخيرة.

- رغم الصعوبة في التنبؤ بمستقبل التهديدات الأمنية والوضع الأمني داخل ليبيا ، إلا أن المعطيات تشير إلى استمرار الغموض والتعقيد على الأقل على المدى المتوسط والقريب ، بسبب رغبة كل طرف محلي فرض رأيه وتحقيق مصالحه الخاصة ، إضافة إلى تداخل أطراف أجنبية فاعلة تريد فرض أهدافها داخل ليبيا من خلال الحرب بالوكالة ، في صورة دعم اللواء خليفة حفتر قائد الإقليم الشرقي ، ومساندة أخرى حكومة الوفاق الوطني ، وهو ما يعني استمرار الصراع الذي يتجرع مرارته الشعب الليبي ، كما أن ذلك يسهل من استمرار أثار التهديدات الأمنية ، في ظل غياب سلطة وطنية موحدة وجيش قوي مهيكّل يستطيع القيام بمهمة المواجهة والتصدي لعمليات الهجرة غير الشرعية ، الجريمة المنظمة والإرهاب المتطرف.

الملاحق

الملاحق :

ملحق رقم 1 : وثيقة مؤتمر برلين

المصدر : 55 بندا يرسمون مستقبل ليبيا.. نص البيان الختامي لمؤتمر برلين ، 21 جانفي 2020 ،
تم التصفح 26 نوفمبر 2020 ، منقول على : <https://www.aa.com.tr/ar/1708775>

انعقد المؤتمر في 19 جانفي 2020 بالعاصمة الألمانية برلين ، وقد وقع على بيانه الختامي المكون من 55 بندا دولة ومنظمة إلى جانب طرفي الأزمة الليبية ، شارك في المؤتمر كل من الولايات المتحدة ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، تركيا ، الصين ، روسيا ، مصر ، الإمارات ، الجزائر ، الكونغو ، الأمم المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، جامعة الدول العربية ، الاتحاد الإفريقي.

بنود مؤتمر برلين :

- 1- نؤكد من جديد التزامنا القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ونؤكد أن العملية السياسية التي تقودها ليبيا والليبيين هي وحدها القادرة على إنهاء الصراع وتحقيق السلام الدائم.
- 2 - لا يزال الصراع في ليبيا، وعدم الاستقرار في البلاد، والتدخلات الخارجية، والانقسامات المؤسسية، وانتشار عدد كبير من الأسلحة غير الخاضعة للرقابة ، والاقتصاد القائم على النهب، مصادر تهدد السلم والأمن الدوليين، عبر توفير أرض خصبة لعمل المهربين، والجماعات المسلحة، والمنظمات الإرهابية. ونحن ملتزمون بدعم الليبيين في معالجة تلك القضايا المتعلقة بإدارة الدولة والأمن.

3 - شاركنا في "عملية (مؤتمر برلين) لدعم خطة النقاط الثلاث المقدمة من غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، إلى مجلس الأمن، والرامية إلى مساعدة الأمم المتحدة في توحيد المجتمع الدولي تجاه دعم الحل السلمي للأزمة في ليبيا. فلا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا.

4- نلتزم بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية لليبيا ونحث جميع الجهات الدولية الفاعلة على اتخاذ الموقف ذاته.

5- ندرك الدور المركزي للأمم المتحدة في تسهيل عملية سياسية شاملة ومصالحة داخل ليبيا، بناء على الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015 (اتفاق الصخيرات) ومؤسساتها، وقرار مجلس الأمن رقم 2259 للعام 2015، وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة، والمبادئ المنفق عليها في باريس وباليرمو وأبوظبي.

6- نرحب بتنظيم الاتحاد الإفريقي لمنتدى المصالحة في ربيع عام 2020.

7- ندعم بشكل كامل المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وغسان سلامة. ونؤكد أن الحل الدائم في ليبيا يتطلب مقاربة شاملة تعالج الجوانب المختلفة للأزمة.

عملية وقف إطلاق النار

8 - نرحب بالتخفيف الملحوظ في حدة العنف منذ 12 يناير/ كانون الثاني الجاري، والمفاوضات التي أجريت في موسكو في 13 يناير، وكذلك جميع المبادرات الدولية الأخرى التي تهدف إلى تمهيد الطريق نحو اتفاق لوقف إطلاق النار. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها من أجل وقف الأعمال القتالية ووقف التصعيد ووقف إطلاق النار بشكل دائم ومستمر.

9 - نؤكد مجدداً على المهمة الحيوية للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (في ليبيا)، وندعو إلى اتخاذ خطوات موثوقة وقابلة للتحقق ومتسلسلة، نحو تفكيك الجماعات المسلحة والمليشيات من قبل جميع الأطراف وفقاً للمادة 34 من اتفاق الصخيرات وقراري مجلس الأمن رقمي 2420 و2486.

10- ندعو إلى إعادة نشر الأسلحة الثقيلة والمدفعية والمركبات الجوية (في ليبيا) وتجميعها.

11- ندعو إلى إنهاء جميع النشاطات العسكرية من قبل أطراف النزاع، أو من خلال دعمهم المباشر لها، في جميع أنحاء ليبيا بدءاً من بداية عملية وقف إطلاق النار.

12- ندعو إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة (بين أطراف النزاع)، مثل تبادل الأسرى ورفات الضحايا.

13- ندعو إلى عملية شاملة لنزع سلاح الجماعات المسلحة والمليشيات في ليبيا وإدماج الأفراد المناسبين في مؤسسات الدولة المدنية والأمنية والعسكرية، وندعو الأمم المتحدة إلى المساعدة في هذه العملية.

14 - نؤكد على الحاجة إلى مكافحة الإرهاب بكل الوسائل ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وندعو جميع الأطراف إلى الانفصال عن الجماعات الإرهابية المدرجة على قائمة الأمم المتحدة.

15- ندعو إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2368 والقرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بـ (داعش) وتنظيم القاعدة والأفراد والجماعات والكيانات المعنية، لا سيما الأحكام المتعلقة بحظر السفر وتجميد الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية للأفراد والكيانات المعنية، دون أي تأجيل.

16- ندعو الأمم المتحدة إلى تسهيل مفاوضات وقف إطلاق النار بين الأطراف، من خلال الإنشاء الفوري للجان فنية لرصد تنفيذ وقف إطلاق النار والتحقق منه.

17- نناشد مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات مناسبة على أولئك الذين يتبين أنهم ينتهكون اتفاق وقف إطلاق النار وإنفاذها من قبل الدول الأعضاء في المجلس.

18- ندعو الدول الأعضاء (في مجلس الأمن) إلى الالتزام بدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيا تماشيا مع قرار مجلس الأمن رقم 2486 لعام 2019، ودعم البعثة بالمعدات والأفراد اللازمين لضمان فعالية دعم وقف إطلاق النار.

حظر الأسلحة

19- نلتزم بالاحترام والتنفيذ الكاملين لحظر الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970 لعام 2011، وقرارات المجلس اللاحقة، بما في ذلك نقل الأسلحة من ليبيا، ونطالب جميع الجهات الدولية الفاعلة أن تتخذ الخطوة ذاتها.

20- ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن أي أنشطة تؤدي إلى تفاقم الصراع أو تتعارض مع قرار حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو وقف إطلاق النار، بما في ذلك التمويل العسكري أو تجنيد المرتزقة.

21- نكرر دعوتنا لوقف أي دعم للأفراد أو الجماعات المصنفة إرهابية بموجب قرارات الأمم المتحدة، ونؤكد على ضرورة محاسبة جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية.

22- نلتزم في حدود قدراتنا، بالجهود المبذولة لتعزيز آليات المراقبة الحالية من قبل الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والدولية المختصة، بما في ذلك المراقبة البحرية والجوية والبرية، إضافة إلى توفير موارد إضافية، لاسيما صور الأقمار الصناعية.

23- نلتزم بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولجنتها المنشأة عملاً بالقرار 1970 لعام 2011، وفريق الخبراء التابع لها والمكون عملاً بالقرار 1973 للعام نفسه، بشأن الانتهاكات المحتملة لقرار حظر الأسلحة، بما في ذلك من تبادل للمعلومات الاستخباراتية، وندعو جميع المنظمات الدولية إلى الحدو حدونا.

24- ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تطبيق وإنفاذ عقوبات مجلس الأمن، ضد أولئك الذين يتبين أنهم ينتهكون حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن أو وقف إطلاق النار، اعتباراً من هذا اليوم (19 يناير) فصاعداً.

العودة للعملية السياسية

25- ندعم الاتفاق السياسي الليبي كإطار عملي للحل السياسي في ليبيا. كما ندعو إلى إنشاء مجلس رئاسي فعال وتشكيل حكومة ليبية واحدة موحدة وشاملة وفعالة يصدق عليها مجلس النواب.

26- نحث جميع الأطراف الليبية على استئناف العملية السياسية الشاملة التي تقودها وتمتلكها ليبيا، تحت رعاية البعثة الأممية في ليبيا والانخراط فيها بطريقة بناءة، ما يمهد الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية، تقوم بتنظيمها لجنة انتخابات وطنية عليا مستقلة وفعالة.

27- نشجع المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للنساء والشباب في جميع الأنشطة المتعلقة بالتحول الديمقراطي في ليبيا وحل النزاعات وبناء السلام.

28- نحث جميع الجهات الفاعلة على استعادة واحترام ووحدة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية وغيرها من مؤسسات الدولة الليبية.

29- ندعو إلى توزيع عادل ومنصف وشفاف لموارد الثروة بين مختلف المناطق الجغرافية الليبية، من خلال اللامركزية ودعم البلديات.

30 - ندعو مجلس الأمن الدولي والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي إلى التحرك ضد المخربين الليبيين في العملية السياسية، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

31- نحث جميع الأطراف الليبية على زيادة مشاركتها في جهود الوساطة والمصالحة بين مجتمعات فزان (جنوب غرب) المحلية ودعمها، من أجل إعادة بناء النسيج الاجتماعي في منطقة مهملة منذ فترة طويلة.

32- نؤكد الدور الهام للبلدان المجاورة في عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا.

33- نلتزم باستخدام جميع الاتصالات الثنائية لحث جميع الأطراف الليبية على الدخول في وقف إطلاق النار والانخراط في العملية السياسية الليبية تحت رعاية البعثة الأممية.

34- نلتزم بقبول ودعم نتائج هذه العملية السياسية الليبية.

إصلاحات القطاع الأمني

35- ندعو إلى استعادة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة.

36- نؤيد تشكيل قوات أمن وشرطة وقوات عسكرية ليبية موحدة تحت سلطة مدنية مركزية، بناء على محادثات القاهرة ومخرجاتها.

إصلاحات القطاع الاقتصادي والمالي

37- نؤكد على أهمية استعادة واحترام وحماية النزاهة والوحدة والحكم القانوني لجميع المؤسسات السيادية الليبية، لاسيما البنك المركزي الليبي، وهيئة الاستثمار الليبية، وشركة النفط الوطنية، وديوان المحاسبة.

38- نلتزم، بناء على طلب من السلطات الليبية وعملاً بمبادئ الملكية الوطنية، بتقديم المساعدة التقنية لتحسين معايير الشفافية والمساءلة والفعالية، وجعل هذه المؤسسات متوافقة مع المعايير الدولية، بما في

ذلك عمليات التدقيق، والسماح بحوار ليبي داخلي يحضره ممثلون عن مؤسسات الدولة بشأن التظلمات المتعلقة بتوزيع إيرادات ليبيا.

39- نؤكد على أن المؤسسة الوطنية للنفط هي شركة النفط المستقلة والشرعية الوحيدة في ليبيا، تماشياً مع قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2259 لعام 2015 وقرار 2441 لعام 2018.

ونحث جميع الأطراف على مواصلة ضمان أمن منشآتها والامتناع عن أي أعمال عدائية ضد جميع المنشآت النفطية والبنية التحتية. ونرفض أي محاولة لإتلاف البنية التحتية النفطية الليبية، وأي استغلال غير مشروع لمواردها من الطاقة، التي تخص الشعب الليبي، من خلال بيع أو شراء النفط الخام الليبي ومشتقاته خارج سيطرة شركة النفط الوطنية. وندعو إلى التوزيع العادل والشفاف لإيرادات النفط.

40 - ندعم الحوار الاقتصادي مع ممثلي المؤسسات المالية والاقتصادية الليبية، ونشجع على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. ولتسهيل هذا الحوار، نؤيد إنشاء لجنة اقتصادية شاملة تتكون من خبراء ومسؤولين ليبيين تعكس التنوع المؤسسي والجغرافي للبلاد.

41 - نؤيد تمكين بلديات ليبيا ونحث السلطات المركزية على الالتزام الكامل بتوفير المخصصات المالية اللازمة لدعم الحكم المحلي، لاسيما في الجنوب.

42- نشجع على إنشاء آلية لإعادة الإعمار في ليبيا تدعم التنمية وإعادة الإعمار في جميع المناطق تحت رعاية حكومة جديدة وموحدة تمارس سلطتها على جميع الأراضي الليبية، لتطوير المناطق المتأثرة بشدة مع إعطاء الأولوية لمشاريع إعادة الإعمار في مدن بنغازي ودرنة ومرزوق وصبحا وسرت وطرابلس.

43 - نذكر بأن مجلس الأمن قام بتجميد أصول هيئة الاستثمار الليبي، بهدف الحفاظ عليها لصالح الشعب الليبي. ونؤكد الحاجة إلى مراجعة مالية للمؤسسات المالية والاقتصادية الليبية لدعم جهود إعادة توحيدها، ومساعدة السلطات الليبية ذات الصلة على تعزيز سلامة ووحدة هيئة الاستثمار.

احترام القوانين الإنسانية وحقوق الإنسان

44 - نحث جميع الأطراف في ليبيا على الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المطارات، لضمان وصول المساعدات الطبية، ووصول مراقبي حقوق الإنسان وموظفي المساعدة الإنسانية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية السكان المدنيين، بمن فيهم النازحون داخليا والمهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء والسجناء.

45 - يعد الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في أداء النظام القضائي الوطني، بما في ذلك في السجون، أحد العوامل المساهمة في حالة حقوق الإنسان الإنسانية المتقلبة والخطيرة. وندعو إلى متابعة السلطات الليبية لفحص جميع المحتجزين والسجناء الخاضعين لوزارة العدل والشرطة القضائية من أجل تعزيز عمل المؤسسات القضائية والإفراج عن المحتجزين بصورة غير قانونية أو تعسفية.

46 - نحث جميع الأطراف على وضع حد لممارسة الاحتجاز التعسفي ونطالب السلطات الليبية على وضع إجراءات بديلة للاحتجاز، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع شديدة الخطورة، وإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء تدريجيا مع تعديل التشريعات الليبية المتعلقة بالهجرة واللجوء لتتناسب مع القانون الدولي والمعايير والمبادئ المعترف بها دوليا.

47- نؤكد على ضرورة مساءلة جميع الذين انتهكوا أحكام القانون الدولي، بما في ذلك الاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين، والهجمات على المناطق السكنية المكتظة بالسكان، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختطاف والاختفاء القسري، والعنف الجنسي القائم على التفرقة بين الجنسين، والتعذيب وسوء المعاملة والاتجار بالبشر والعنف ضد المهاجرين واللاجئين وإساءة معاملتهم.

48 - نحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، والتي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، بما في ذلك من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

49- نلتزم بدعم عمل المؤسسات الليبية لتوثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

50- نشجع السلطات الليبية على المضي قدماً في تعزيز عمل مؤسسات العدالة الانتقالية، بما في ذلك مبادرات المقاضاة والتعويضات وتقصي الحقائق والإصلاح المؤسسي، والتي ينبغي أن تتماشى مع المعايير والمبادئ المعترف بها دولياً.

مراحل المتابعة

51- ندعو الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في ليبيا ورئيس عملية (مؤتمر) برلين لإبلاغ الليبيين بنتيجة هذه العملية والمؤتمر.

نرحب بأن رئيس الوزراء (فائز) السراج واللواء (المتقاعد خليفة) حفر قد رشحا ممثلهما في اللجنة العسكرية 5 + 5 التي اقترحتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. ومن أجل السماح بإجراء محادثات جوهرية وجادة في لجنة 5 + 5 ، يعلن جميع المشاركين في المؤتمر أنهم سوف يمتنعون عن أي عمليات انتشار عسكرية أو عمليات عسكرية أخرى طالما يتم احترام الهدنة.

52- نعرب عن دعمنا الكامل لتفعيل هذه المخرجات المعلنة من قبل الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا.

53- نتفق على أن مؤتمر برلين حول ليبيا هو خطوة مهمة في عملية أوسع نطاقاً بقيادة ليبية تهدف إلى وضع نهاية حاسمة للأزمة الليبية من خلال معالجة شاملة للدوافع الكامنة وراء الصراع.

54- اتفقنا على إنشاء لجنة متابعة دولية تتألف من جميع الدول والمنظمات الدولية التي شاركت في مؤتمر برلين حول ليبيا من أجل الحفاظ على التنسيق عقب المؤتمر، وتحت رعاية الأمم المتحدة، وسوف تجتمع اللجنة على مستويين:

الأول : جلسة عامة واحدة على مستوى كبار المسؤولين، تجتمع شهرياً مع رئيسها من بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا، إضافة إلى رئيس مشارك بالتناوب. وستكون اللجنة مسؤولة عن تتبع التقدم المحرز لمخرجات المؤتمر، وممارسة الضغط عند الضرورة. وفي نهاية كل جلسة، سيتم تقديم مذكرة بالإنجازات أو الالتزامات.

الثاني : أربعة فرق تقنية عاملة : تعقد اجتماعات مغلقة مع الخبراء مرتين شهريا خلال مراحل التنفيذ الأولى. وسيقود كل مجموعة ممثل للأمم المتحدة. وفي الجلسات المغلقة، سيقوم المشاركون بمعالجة العقبات التي تعترض عمليات التنفيذ، وتبادل المعلومات ذات الصلة ، والتنسيق دون المساس بولاية مجلس الأمن.

55- سنوجه انتباه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا للنظر فيها، وندعو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة والبعثة الأممية هناك لدعم تنفيذ الالتزامات التي تم لتعهد بها في إطار مؤتمر برلين.

ملحق رقم 2 : البيان الختامي لسكان إقليم برقة

المصدر : قادة برقة يتمسكون بإعلانها "إقليما فدراليا" في تحد جديد لسلطات طرابلس ، 18 افريل 2012 ، تم التصفح 18 مارس 2022 منقول ، على :
[-https://www.france24.com/ar/20120418](https://www.france24.com/ar/20120418)

في 6 مارس 2012 أعلنت شخصيات من قبائل الشرق الليبي منطقة برقة إقليما فدراليا برئاسة احمد السنونسي ، كما طالبت بالعودة للدستور الملكي وتقسيم البلاد لثلاث مقاطعات فدرالية ، وقد نص الإعلان على النقاط الرئيسية التالية :

1 - إن النظام الاتحادي الوطني الفيدرالي هو خيار الإقليم كشكل للدولة الليبية الموحدة في ظل دولة مدنية دستورية شريعته الإسلام من قران وسنة صحيحة.

2 - تأسيس مجلس إقليم برقة الانتقالي برئاسة الشيخ احمد الزبير احمد الشريف السنونسي لإدارة شؤون الإقليم والدفاع عن حقوق سكانه في ظل مؤسسات السلطة الانتقالية المؤقتة القائمة حاليا ، واعتبارها رمزا لوحدة البلاد وممثلها الشرعي في المحافل الدولية.

3 - اعتماد دستور الاستقلال الصادر عام 1951 كمنطلق مع إضافة التعديلات وفق ما تقتضيه ظروف ليبيا الراهنة ، والتأكيد على شرعية إغائه القهرية من سلطة انقلابية وعدم شرعية تعديله عام 1963 للمخالفات الدستورية الواضحة.

4 - تجديد رفض الإعلان الدستوري وتوزيع مقاعد المؤتمر الوطني وقانون الانتخابات وكافة القوانين والقرارات التي تتعارض مع صفة السلطة القائمة كسلطة انتقالية.

5 - التمسك بقيم ومبادئ ثورة 17 فيري من شفافية وحماية لكافة حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والمساواة.

6- العمل على تفعيل القضاء وحمايته.

7- يقرر المؤتمر دعهم الكامل لبناء الجيش والمؤسسات الأمنية ودعم الثوار وتنظيم حماية الأمن والاستقرار في الإقليم وفي جميع ربوع ليبيا.

8 - يؤكد المؤتمر أن أضرار النظام المنهار وأتباعه وأعدائه بكل ما تحمل هذه الكلمات من معنى لن يكون لهم أي دور في هذا المشروع.

الثلاثاء الموافق 6 مارس 2012 بنغازي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- باللغة العربية :

قائمة المصادر :

- القران الكريم

قائمة المراجع :

ا - معاجم وموسوعات

1 - الجابري ، محمد. موسوعة دول العالم : حقائق وأرقام . القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ط . 1 ، 2000 .

2 - زية ، شيفه. معجم زاد الطلاب. بيروت : دار الراتب الجامعية ، دون سنة نشر.

3 - عبد الفتاح ، عبد الكافي إسماعيل. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية . دون مكان نشر، دون دار نشر، 2005.

4 - الكيالي ، عبد الوهاب. موسوعة السياسية . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1985.

5 - المعجم الوجيز . القاهرة : مجمع اللغة العربية ، 1989 .

6- قلاتي ، إبراهيم. قاموس الهدى. عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر ، دون سنة نشر.

ب - كتب

1 - اتزو ، سون. فن الحرب. حلب : دار الكتاب العربي ، ط. 1 ، 2001.

2 - اتيين ، برونو. عبد القادر الجزائري. بيروت : دار الفاربي ، 1995.

3 - اندري ، جوليان شارل. تاريخ إفريقيا الشمالية. كاليفورنيا : مؤسسة تاوالت الثقافية ، 2011.

4 - ايليتش بروشين ، نيكولاي، تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين. بيروت : دار الكتاب المتحدة ، ط . 2 ، 2001.

- 5 - البار ، أمير و بسكري ، منير . مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، ط . 1 ، 2014 .
- 6 - بازامة ، محمد مصطفى . ليبيا : هذا الاسم في جذوره التاريخية . بيروت : مؤسسة تاوالت الثقافية ، 1975 .
- 7 - بتراس ، جيمس . الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع . القاهرة : مكتبة سطور للنشر ، 2012 .
- 8 - بخوش ، صبيحة . اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 ، 2007 . عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010 .
- 9 - برجاس ، حافظ . الصراع الدولي على النفط العربي . بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، ط.1 ، 2000 .
- 10 - البرغوتي ، عبد اللطيف محمود . التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي . طرابلس : كلية التربية ، 1967 .
- 11 - بلعيد ، حماش . الحكمة في الفلسفة . الجزائر العاصمة : دار الحكمة ، 2009 .
- 12 - بلكا ، الياس و حراز ، محمد . إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي : المغرب نموذجا . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط . 1 ، 2014 .
- 13 - بن حليم ، مصطفى احمد . صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي . قلوب : مطابع الأهرام التجارية ، 1992 .
- 14 - بن عيسى ، محسن بن العجمي . الأمن والتنمية . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط.1 ، 2011 .
- 15 - بيلس ، جون و سميث ، ستيفن . عولمة السياسات العالمية . أبو ظبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .

- 16 - زاهر ، احمد فاروق . الجريمة المنظمة : ماهيتها ، خصائصها ، أركانها . المنصورة : مركز الدراسات والبحوث ، 2007 .
- 16 - تشموسكي ، نعوم . الدول الفاشلة . بيروت : دار الكتاب العربي ، 2007 .
- 17 - تشموسكي . نعوم . الهيمنة أم البقاء : السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم . بيروت : دار الكتاب العربي ، 2004 .
- 18 - النتل ، احمد يوسف . الإرهاب في العالمين العربي والغربي . عمان : دائرة المطبوعات والنشر ، ط . 1 ، 1998 .
- 19 - التميمي ، عبد المالك خلف . الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي - دراسة تاريخية مقارنة . الكويت : المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب ، 1983 .
- 20 - الجوجري ، عادل . برنارد لويس ، سيف الشرق الأوسط ، مهندس سايكس بيكو 2 . بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2013 .
- 21 - حاتم ، لطفي . موضوعات في الفكر السياسي المعاصر . دون مكان نشر ، دون دار نشر ، ط . 1 ، 2010 .
- 22 - حبيب ، هنري . ليبيا بين الماضي والحاضر . طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، ط . 1 ، 1981 .
- 23 - حتيتة ، عبد الستار . حروب الميليشيات : ليبيا ما بعد القذافي . القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع ، ط . 2 ، 2015 .
- 24 - حجال ، صادق . ليبيا وإشكالية بناء الدولة الأمة 1951 - 2017 . عمان : مركز الكتاب الأكاديمي ، 2019 .
- 25 - حسن ، محمد إبراهيم . دراسات في جغرافيا ليبيا والوطن العربي . بن غازي : منشورات جامعة بن غازي ، 1972 .

- 26 - حلال ، أمينة . التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي . الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ط . 1 ، 2021).
- 27 - حمدان ، جمال . الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى : دراسة في الجغرافيا السياسية . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996.
- 28 - الحمصي ، محمد حسن . تفسير القران الكريم وبيان أسباب النزول . الرياض : دار الرشيد للتوزيع ، دون سنة نشر .
- 29 - حميدو ، كمال الجغرافيا السياسية للتنظيمات الجهادية . الدوحة : لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية ، 2019.
- 30 - خدوري ، مجيد . ليبيا الحديثة : دراسة في تطورها السياسي . بيروت : دار الثقافة ، 1966.
- دوغين ، الكسندر . أسس الجيوبولتيكا ، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي . بيروت : دار الكتاب المتحدة ، 2004.
- 31 - روسو ، جان جاك . العقد الاجتماعي . القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2012.
- 32 - روسي ، اتوري . ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 . الإسكندرية : الدار العربية للكتاب ، 1974.
- 33 - السبيطلي ، محمد . الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية . الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، 2017.
- 34 - سعد ، شاكر و الحرفش ، خالد بن عبد العزيز . مفاهيم أمنية . الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ط . 1 ، 2010.
- 35 - سلطان ، جاسم . جيوبولتيك : عندما تتحدث الجغرافيا . بيروت : دار تمكين للأبحاث والنشر ، 2013.

- 36 - سولت ، جيرمي . تفتيت الشرق الأوسط . دمشق : دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008.
- 37 - شاكر ، محمود. ليبيا. القاهرة : دار الكتب العلمية ، ط. 1 ، 1972.
- 38 - شاكر، محمود. التاريخ المعاصر : بلاد المغرب العربي . بيروت : المكتب الإسلام ، ط . 2 ، 1996.
- 39 - شنغ ، آن. تاريخ الفكر الصيني. بيروت : دار النهضة ، ط. 1 ، 2012.
- 40 - طريح شرف ، عبد العزيز. جغرافية ليبيا . الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط . 2 ، 1971 .
- 41 - طشطوش ، هايل عبد المولى. الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. عمان : دار الحامد ، ط . 1 ، 2012.
- 42 - عايد ، حسن عبد الله. دور الثقافة في التنمية والأمن. الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2001.
- 43 - عبد العليم ، مصطفى كمال. دراسات في تاريخ ليبيا القديم. بنغازي : المطبعة الأهلية ، 1966.
- 44 - عدلان ، عطية. النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام. القاهرة : دار اليسر ، 2011.
- 45 - العقاد ، صلاح . ليبيا المعاصرة . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1970.
- 46 - العكش ، منير. أميركا والإبادات الجماعية . بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، ط . 1 ، 2002 .
- 47 - علوش، ناجي. الوطن العربي : الجغرافية الطبيعية والبشرية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط . 1 ، 1986.
- 48 - عوة ، جهاد. الصراع الدولي مفاهيم وقضايا . القاهرة : دار الهدى للتوزيع والنشر ، ط . 1 ، 2005.

- 49 - غريفيش ، مارتن و اوكالاهان ، تيري . المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية . دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ط . 1 ، 2002 .
- 50 - فرانكل ، جوزيف . العلاقات الدولية . جدة : مطبوعات تهامة ، ط . 2 ، 1984 .
- 51 - الفيلاي ، مصطفى . المغرب العربي الكبير : نداء المستقبل . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .
- 52 - القذافي ، معمر . الكتاب الأخضر . طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1978 .
- 53 - قروش ، محمد . دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي 2001-2017 . برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ط . 1 ، 2018 .
- 54 - قروش ، محمد . تنفيذ السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي : المجالات الواسعة والانعكاسات . برلين : المركز الديمقراطي العربي ، ط . 1 ، 2018 .
- 55 - قسوم ، سليم . الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دون سنة نشر .
- 56 - لآخر ، فولفرام ، تصدعات الثورة الليبية : القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط . 1 ، 2014 .
- 57 - لوكورتوا ، اندري . جزائر الخمسينات ، شهادة قس . الجزائر العاصمة : لزهاري لبتير للنشر ، 2013 .
- 58 - محمود ، مصطفى نادية . الثورات العربية في النظام الدولي . القاهرة : دار البشير للثقافة ، ط . 1 ، 2014 .
- 59 - مراد ، علي عباس . الأمن والأمن القومي . الجزائر العاصمة : ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط . 1 ، 2017 .

- 60 - مروان ، محمد عمر. معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا. القاهرة : دار الكتب الوطنية ، ط 1 ، 2008.
- 61 - مصباح ، عامر. المنظورات الجديدة في بناء الأمن. الجزائر العاصمة : دار الكتاب الحديث ، 2013.
- 62 - مصلوح ، كريم . الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2014.
- 63 - المنياوي ، رمزي . رجل من جهنم . بيروت : دار الكتاب العربي ، 2012 .
- 64 - ميكياڤلي، نيقولا . الأمير. القاهرة : مكتبة ابرسيينا ، 2004.
- 65 - مبارك ، هشام عبد العزيز . ماهية الاتجار بالبشر . المنامة : مركز الإعلام الأمني ، 2009.
- 66 - هارون ، علي . مذكرات اللواء خالد نزار . باتنة : دار النشر شهاب ، دون سنة نشر .
- 67 - الهزايمة ، محمد عوض. قضايا دولية : تركة قرض مضى وحمولة قرن أتى . عمان : المكتبة الوطنية ، ط 1 ، 2005.
- 68 - هوبز ، توماس.اللفياتان : الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة . أبو ظبي : دار الفارابي ، ط 1 ، 2011.

ج - دراسات

- 1 - الأحمر ، المولدي . مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة ، جوان 2011.
- 2-أحميدة ، علي عبد اللطيف. دولة ما بعد الاستعمار والتحولت الاجتماعية في ليبيا ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، 2012.
- 3 - البالي ، نعيمة. الخيارات التنموية في دول المغرب العربي..تكامل أم تعارض ، ندوة المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17- 18 فيفري 2013.

- 4-الريس ، احمد محمد هشام .الإعلام والهجرة غير الشرعية ، المؤتمر العلمي الرابع ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، افريل 2017.
- 5- بلاك ، جيمس وآخرون. مياه مضطربة : لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، كاليفورنيا ، مؤسسة راند للأبحاث والتطوير، 2017.
- 6 - بن عنتر، عبد النور. الدول المغاربية والأزمة الليبية : توافق في التصورات وتضارب في الأداء ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2020.
- 7 - بن مشري ، عبد الحليم. التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي ، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17- 18 فيفري 2013.
- 8 - بنت ، الشياخي خيرة. واقع الشباب المغربي ودوره في الثورة وما بعدها ، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17-18 فيفري 2013.
- 9 - جعفر، صبرينة. التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر ، اسطنبول ، المعهد المصري للدراسات ، 5 أوت 2021.
- 10 - زاهر، احمد فاروق. الجريمة المنظمة : ماهيتها ، خصائصها ، أركانها ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، 2007.
- 11 - زكاوي ، نبيل . معضلة الأمن في إفريقيا : هياكل الأزمة وفرص الإصلاح ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 19 أكتوبر 2021.
- 12 - السعيد ، حجازي محمد. الأبعاد الجيواستراتيجية لازمة الليبية وامن الدائرة المتوسطة ، اسطنبول ، المعهد المصري للدراسات ، 19 نوفمبر، 2021.
- 13- شرقية ، إبراهيم.إعادة أعمار ليبيا : تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية ، الدوحة ، مركز بروكنجر ، ديسمبر 2013.
- 14 - شعبان ، حمدي . الهجرة غير المشروعة " الضرورة والحاجة ، القاهرة ، مركز الإعلام الأمني، دون سنة نشر.

- 15 - شوايل ، عاشور.تداعيات الربيع العربي امنيا على ليبيا : واقع ورؤية ، مركز كارنغي للشرق الأوسط ، جانفي 2014 .
- 16 - شيفيس ، كريستوفر و بينجامين ، فيشمان. ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط ، نيويورك ، مؤسسة راند ، 2017 .
- 17 - شيفيس ، كريستوفر و مارتيني ، جيفري. ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل ، مؤسسة راند ، 2014.
- 18 - الصواني ، يوسف محمد.المغرب العربي زمن الربيع العربي : السياقات الكونية وإعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية والمحلية ، الدوحة ، ندوة المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17 ، 18 فيفري 2013.
- 19 - علي عبد اللطيف احميدة ، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق ، بيروت ، دراسة الأمم المتحدة لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، 2020.
- 20 - فان جنوجتن ، ساسكيا. محاربة تنظيم داعش في ليبيا ، أبو ظبي ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، افريل 2016.
- 21 - كول ، بيتر. فوضى خطوط الحدود ؟ تامين حدود ليبيا ، بيروت ، مركز كارنغي للشرق الأوسط ، 2012.
- 22 - لآخر ، ولفرام وكول ، بيتر. السياسة بوسائل أخرى : المصالح المتضاربة في القطاع الأمني الليبي ، جنيف ، معهد الدراسات الدولية والتنمية مشروع التقييم الأمني في شمال إفريقيا ، 2014.
- 22 - ماكوين ، برايان. بعد السقوط : ازدياد الجماعات المسلحة في ليبيا ، سويسرا ، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ، أكتوبر 2012 .
- 23 - محمود ، بهاء. التحركات الأوروبية تجاه ليبيا " الأهداف والنتائج " ، اسطنبول ، 14 جوان 2021.

- 23 - المغربي، زهير ونجيب ، الحصادي. التحول الديمقراطي في ليبيا : تحديات ومآلات الفرص ، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، طرابلس ، دون سنة نشر.
- 24 - موراي ، ريببكا. زعزعة الاستقرار في جنوب ليبيا ، جنيف ، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ، تقييم الأمن في شمال إفريقيا ، 2015.
- 25 - ميلز ، روبن والهاشمي ، فاطمة. اقليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : أراض غنية ومجتمعات مهمشة ، الدوحة ، مركز بروكنجز ، 2018.
- 26 - نوفل ، احمد سعيد وآخرون . الأزمة الليبية إلى أين ؟ ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 13 ، مارس 2017.
- 27 - ولد الكتاب ، محمد الأمين . التداعيات الأمنية والإنسانية لازمة شمال مالي على الصعيد المغربي ، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 17 - 18 فيفري 2013 .
- 28 - ويربي ، فريدريك . تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا ، مركز كارنغي للشرق الأوسط ، سبتمبر 2012.

د - مجلات

- 1 - إبراهيم ، حادي. الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري ، مجلة المعيار ، المجلد 9 ، عدد 4 (ديسمبر 2018).
- 2 - إدريس ، احمد. تونس والمنطقة المتوسطة أمام التحديات الأمنية ، مجلة ورقات سياسية ، مركز الدراسات المتوسطة والدولية ، (جوان 2016).
- 3 - إدريس ، أمبارك و طاهر ، الدغاري . مخاطر الهجرة الغير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها ، المجلة الليبية العالمية ، العدد 8 ، (جوان 2016).

- 4 - الماضي، احمد عبد الله . منديل ناظر ، احمد ، الهجرة الدولية : دراسة في إطار القانون الدولي العام ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، السنة 1 ، المجلد 1 ، العدد 3 ، الجزء 1.
- 5 - باخوية ، إدريس. جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي ، مجلة وفاته السياسة والقانون ، العدد 21 (جوان 2014).
- 6 - بخوش ، مصطفى. منطقة الساحل الإفريقي..الواقع والتحديات ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، عدد 64 ، (2013).
- 7 - بخوش ، سامي وبوراس ، وفاء. المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 5 ، العدد 1 (جانفي 2020).
- 8 - بركات ، عبد الله عزت . ظاهرة غسل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية.
- 9 - بشكيط ، خالط. التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، عدد 6 (جوان 2018).
- 10 - بوستي ، توفيق. مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية ، مجلة دراسات إستراتيجية ، (12 مارس 2019).
- 11 - بوستي ، توفيق. مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية ، مجلة دراسات إستراتيجية ، (فيفري 2019).
- 12 - بوكليخة ، عائشة. الدول الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط : الحالة الليبية نموذجا ، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية ، العدد 2 (ديسمبر 2017).
- 13 - بومدين ، عربي. أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي : دراسة في الأسباب وتحديات البناء ، مجلة قراءات افريقية ، عدد 28 (افريل 2016).
- 14 - بومدين ، وسيلة. الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، العدد الثالث ، (أكتوبر 2018).

- 15 - حامدي ، زهير. ثلاث سنوات على الثورة الليبية : التحديات والمالات ، مجلة سياسات عربية ، عدد 7 (مارس 2014).
- 16 - حافظ، سحر مصطفى . الهجرة غير الشرعية : المفهوم الحجم و المواجهة التشريعية ، مجلة هرمس ، المجلد الثاني ، العدد 2 ، 2013
- 17 - حدرياش ، لوهاب . تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 4 ، (نوفمبر 2017).
- 18 - حمزة ، حسام . الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل ، التصورات واليات المواجهة ، مجلة سياسات عربية ، عدد 21 (جوان 2016).
- 19 - خاطر ، مايا والحويش ، ياسر . الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ، وسبل مكافحتها ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد 3 (2011).
- 20 - الخفاجي ، مصطفى فاضل كريم. فلسفة القانون عند أرسطو ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، مجلد 4 ، عدد 2، دون سنة نشر.
- 21 - سمغوني ، زكرياء . صبرينة ، العيفاوي. صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، دراسة تحليلية لنصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحتها ، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، مجلد 2 ، عدد 14.
- 22 - الدغاري ، أمبارك إدريس طاهر. مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها ، المجلة الليبية العالمية ، العدد 8 (جوان 2016).
- 23 - زروقي ، الميلود. جغرافيا المغرب العربي ، مجلة جغرافيا المغرب ، الجزء الأول (2014).
- 24 - زقاغ ، عادل و منصوري ، سفيان. الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، عدد 7 (جويلية 2014).
- 25 - زكري ، مريم. الاتحاد من اجل المتوسط سياسة ومبادرة أوروبية تجاه المنطقة العربية ، مجلة اكاديمك ، العدد السادس، (جوان 2017).

- 26 - زهية ، كتاب .مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الاورو مغاربية ، مجلة صوت القانون ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، (افريل 2018) .
- 27 - سبع ، سداد مولود. عدم الاستقرار السياسي في ليبيا : دراسة في العوامل الداخلية والخارجية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 6 ، العدد 1 (2017) .
- 28 - شرابي ، عبد العزيز . اتحاد المغرب العربي : الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد 5 (2008) .
- 29 - شوادة ، رضا. تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد 5 (جوان 2018) .
- 30 - الشيخ ، محمد عبد الحفيظ . التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة : ليبيا نموذجا ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مجلد 1 ، عدد 2 (ديسمبر 2018) .
- 31 - الصادق ، جارية. تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 8 (جانفي 2014) .
- 32 - صالح ، غانم محمد. مفهوم العدالة في التراث الغربي القديم ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 53 (2017) .
- 33 - صالح ، صالح . التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 2 (2003) .
- 34 - ضاوية ، بوزيد . مهربي البشر والاستراتيجيات الأمنية لمكافحتها : مهمة صوفيا الأوروبية وانعكاساتها على العلاقات الليبية الايطالية ، مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية ، المجلد 2 ، العدد 2 (2018) .
- 35 - ضياء الدين عيسى ، محمود. التنظيمات الإرهابية في الدول العربية .. وإجراءات مواجهتها ، مجلة أفاق عربية ، العدد 1 ، (مارس 2017) .

- 36 - عبد الحفيظ ، علاء.الأمن القومي المفهوم والأبعاد ، مجلة دراسات سياسية ، (11 مارس 2020).
- 37 - عبيد منى ، حسين. أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات دولية ، العدد 51 ، (فيفري 2011).
- 38 - عقل ، زياد. عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ، مجلة سياسة دولية ، مجلد 46 ، عدد 184 (افريل 2011).
- 39 - عمر ، فرحاتي وسليمانى، مباركة. التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 5 ، (جانفي 2016).
- 40 - غربي ، محمد وإبراهيم ، قلواز . تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 7 (جويلية 2014).
- 41 - عبو ، عبد الله علي ، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، مجلة الشريعة والقانون ، عدد 65 ، السنة الثلاثون ، افريل 2016 .
- 42 -عرب ، سعيدة . مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في القانون الدولي ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ، العدد 2 ، ديسمبر 2017.
- 43 -علواش ، فريد. جريمة غسل الأموال ، المراحل والأسباب ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12 ، نوفمبر 2007 .
- 44 - فرحات ، محمد فايز. السلوك الصيني الروسي إزاء الربيع العربي : قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية ، مجلة سياسات عربية ، العدد 1 (مارس 2013).
- 45 - قاسم حسين ، احمد. نظريات العلاقات الدولية : التخصص والتنوع ، مجلة سياسات عربية ، العدد 20 ، (2016).
- 46 - قلاع الضروس ، سمير. منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا : دراسة جيوسياسية ، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية ، مجلد 6 ، عدد 2 (2020).

- 47- كربولة ، عمرانل . السائل الإفركل وءءءل الإرهاب والءماعات السلفللة ، مءلة الءلمقراطللة ، عءء 34 (افركل 2009) .
- 48 - الكركنل ، اءركس . المءاطر الءولللة الءءءلة ومسلقبل السلم والأمن الءوللكن ، مءلة الءارسلل اللسلراللءللة ، عءء 12 (2008) .
- 49 - كعسلس ، ءلءة . الرلبع العربل بلك الللرة والفلوضل ، مءلة المسنقبل العربل ، عءء 421 (ماركس 2014) .
- 50 - الكلالنل ، مءءء ءمالم . ءصور الءولة المءالللة بلك أفلاطون وشلشرون ، مءلة أوراق كلاسلكللة ، العءء 11 (2012) .
- 51 - مسالل ، للكل وءمءوش ، رلاض . ءوءهال السلسلة الءارءللة الءزائللة ءءاه الأزملة الللبللة بلك مءلبلال الءور الإقللمل والءءءللال الأمنللة ، مءللة المعلار ، مءلء 26 ، عءء 64 (2022) .
- 52 - المشاقبله ، عاهء مسلم . البعء السلسلل للعللال العربللة-الصلنللة وآفالها المسنقبللة ، مءلة العلوم اللناسللة والءءماعللة ، عءء 41 ، ملءق 1 (2014) .
- 53 - المءرءل ، ءواء اءمء . الءءوء الءونسللة الللبللة : ءراسة فل الءءرافلا السلسلسللة ، مءلة البءول الأكاءلمللة ، العءء 13 (ءانفل 2019) .
- 54 - الهاءل ، لرباع . المءءل اللءناءل للءكامل الإقلصاءل المءاربل كأةاء للءءلقل أهءاف الءنلمللة الإقلصاءللة ، المءلة الءزائللة للعلللة والسلسلسللات الإقلصاءللة ، العءء 6 (2015) .
- 55 - هشام ، عبء الكركم . الأزملة الللبللة والمسارل الءءءلة للسلراللءللة الأمنللة والءبلوماسللة الءزائللة ، مءلة الءرسلل اللسلراللءللة والعلسكرللة ، المءلء الءانل ، العءء الءامن (سلءمبر 2020) .

ك - أطروحات

- 1 - بن تقي ، نور الهدى. إشكالية بناء الدولية في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012 - 2016 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2016 - 2017.
- 2 - بوازدية ، جمال. الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب ، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012-2013.
- 3 - بونقطة ، محمد مسعود. البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014-2015.
- 4 - بونوار ، بن صيام. المشكلة الأمنية في المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015 - 2016.
- 5 - بن لخضر ، محمد . الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة وهران 2 : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016 - 2017 ، ص 17.
- 6 - شلوفي ، عمير. التضخم والنمو الاقتصادي : تقدير عتبة التضخم ، دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980 - 2014 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 2017-2018.
- 7 - صاغور ، هشام. اثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية : دراسة في ضوء مقارنتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة محمد خيضر : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017 - 2018.
- 8 - عباسي ، محمد الحبيب. الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة أبي بكر بلقايد : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016/2017.

9 - مباركي ، دليلة . غسيل الأموال ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2007 - 2008 .

ق- تقارير

- 1 - العفو الدولية ، بريطانيا ، ليبيا سيادة القانون أم حكم الميليشيات ؟ 2012 .
- 2 - الشيخ العلوي ، الحسين . الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا : معاناة إنسانية برسم التسعير ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 11 ماي 2015 .
- 3 - الطون ، فخر الدين . خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط : مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا ، أنقرة ، تقرير إدارة الاتصال بالجمهورية التركية ، 2020 .
- 4 - العفاس ، إبراهيم . ليبيا : إعلان الفدرالية في برقة..الخلفيات والتداعيات ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2 ديسمبر 2013.
- 5 - القصير ، كمال . تنظيم الدولة بليبيا : تمدد عبر خيوط الأزمة السياسية ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 11 جوان 2015.
- 5 - أونوها ، فريدوم . إيزريم ، جيرالد . غرب إفريقيا : الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 24 جويلية 2013.
- 6 - اللجنة الدولية للحقوقيين ، تحديات أمام القضاء الليبي ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين . سويسرا .
- 7 - المعهد الوطني الديمقراطي ، السعي لتحقيق الأمن : استطلاع للرأي العام في ليبيا ، واشنطن ، 2013.
- 8 - بسيكري ، السنوسي . الأزمة الليبية وتداعياتها على السودان ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 نوفمبر 2017 .
- 9 - بسيكري ، السنوسي . ليبيا : التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 5 ماي 2013 .

- 10 - تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني ، مجلة مسارات ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ماي 2012.
- 11- صندوق النقد العربي ، تقرير آفاق لاقتصاد العربي ، افريل 2019
- 12 - كلاع ، شريفة. البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية اتجاه إفريقيا ، الخرطوم ، مركز البحوث والدراسات ، تقرير مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني ، نوفمبر 2017.
- 13 - ماكوين، برايان. الجماعات المسلحة في ليبيا : التصنيفات والأدوار ، تقرير الملاحظات البحثية لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة ، العدد 18 ، جنيف ، جوان 2016 .
- 14 -مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط ، المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ، 14 ديسمبر 2011 .
- 15 - مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط ، المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ، 14 ديسمبر 2011 .
- 16 - مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال ، المنامة ، 2011 .
- 17- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال ، المنامة ، 2011.
- 18 - مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ليبيا والفدرالية : سياقات الماضي ومآلات المستقبل ، 26 افريل 2012 .
- 19 - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ليبيا : خارطة طريق لتعزيز حقوق الإنسان واستعادة حكم القانون .
- 20 - صندوق النقد العربي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، 2018.

- 21 - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNO ، استخدام الانترنت في أغراض إرهابية ، نيويورك ، جوان 2013.
- 22 - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، الساحل : دعوة لتقديم معونة إنسانية ، نيويورك ، فيفري 2015 .
- 23 - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ، نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي ، الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي ، القاهرة ، 2017.
- 24 - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي يخص سنوات 2017 ، 2018 ، 2019.
- 25 - منظمة فريدريش ايبرت ، الجماعات الإسلامية في ليبيا : حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها ، 2015.
- 26 - منظمة فريدريش ايبرت ، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها ، برلين ، 2015 .
- 27- المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، الفقر والفقراء في المغرب العربي ، تونس ، ورقة مرجعية الندوة العلمية الدولية ، نوفمبر 2015 .
- 28 - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017.
- 29 - مركز دمشق للبحوث والدراسات ، انسحاب الدوري الأمريكي إقليمي وسوريا " مظاهره أسبابه تحدياته والأفق المحتملة " ، 2016 .
- 30 - أصلان ، مراد. إصلاح القطاع الأمني في ليبيا ، اسطنبول ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، 2020.
- 31 - الأمين العام للأمم المتحدة حول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، 20 ماي 2022 .
- 32 - التقييم الأمني لمنطقة شمال إفريقيا ، البحث عن الاستقرار : التصورات حول الأمن والعدالة والأسلحة النارية في ليبيا ، العدد 1 ، جوان 2015.

33 - تقرير الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان والاتجار بالبشر ، نيويورك ، جنيف ، 2014 .

34 - تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا ، 2014.

و- محاضرات

1 - قلالة ، محمد سليم . النظام السياسي الروماني بوليبوس ، شيشرون ، سينيكا ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي ، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية ، السنة أولى ليسانس ، 2014.

ثانيا - باللغة الأجنبية :

- اللغة الانجليزية

ا- كتب

1- Nicholl ، Helen R. **The Geography of the Peace** . New York : Yale

University ، Institute of International Studies Harcourt Brace and Company ، 1944.

ب - مجلات

1- Charles ، David and others .**Théories de la sécurité.in:politique étrangère** ، n 2- 68 année (2003).

2- Hasan ، Hama Hawre. **State Security ، Societal Security ، and Human Security** ، Jadavpur Journal of International Relations ، n 21 (2017).

3- Macías ،Orozco and Fernando ، Andrés. **The Fall of Gaddafi Through CNN and Fox News :The Spectacular Enemy Vision According to Edelman Murray** ، Universidad Autónoma de Manizales ، vol 26 ، no 46 (2019).

4- McDonald ، Matt . **Securitisation and the Construction of Security** ، European Journal of International Relations (2008).

5- Tsai ، Yu-tai . **THE EMERGENCE OF HUMAN SECURITY : A CONSTRUCTIVIST VIEW** ، International Journal of Peace Studies ، Volume 14 ، Number 2 (2009).

ج - دراسات وتقارير

1- Asfura – Heim ، Patricio. **The Tuareg : A Nation Without Borders ?** ، A CNA Strategic Studies Conference Report ، May 2013.

2- Basar ، Eray. **Unsecured Libyan Weapons – Regional Impact and Possible Threats** ، Comprehensive Information on Complex Issues ، November 2012.

3- Ben Yahia ، Jihane and authaurs. **Transnational Organized Crime and Political Actors in the Maghreb and Sahel** ، Regional Program Political Dialogue South Mediterranean ، January 2019.

4- Blanchard ،Christopher M. **Congressional Research Service ، Libya : Conflict ، Transition ، and U.S. Policy** ، 13 April 2020.

5- Borshchevskaya ، Anna. **Russia’s Growing Interests in Libya** ، The Washington Institut ، 24 Jan ، 2020.

6- BOURRAT ، Flavien and DJAFFAR ، Nawel. **RUSSIAN REINVESTMENT IN THE MAGHREB INTERSECTING ISSUES AND PERCE** ، Paris ، INSTITUT DE RECHERCHE STRATEGIQUE DE L’ecole milotaire IRSEM ، 28 February ، 2020.

7- Caveltly ، Myriam Dunn and Balzacq ،Thierry. **Libéralisme : a Theoretical and Empirical Assessment** ، Routledge (13 Jul 2016).

8- Combaz ، Emilie. **Key actors Helpdesk Research Report** ، GSDRC ، dynamics and issues of Libyan political economy ، 27 April 2014.

11- **committed to democracy and unity : public opinion survey in libya** ، National democratic institute ، march 2014.

12- conkar ، Ahmet Berat. **DEVELOPMENT AND SECURITY CHALLENGES IN THE SAHEL REGION** ، MEDITERRANEAN AND MIDDLE EAST SPECIAL GROUP (GSM) ، December 2020.

13- **Demography ، Peace and Security in the Sahel** ، UNFPA ، West and Central Africa Regional Office Immeuble Wolle Ndiaye.

14- **DIPLOMATIC SECURITY** ، Report to Congressional Addressees ، United States Government Accountability Office ، September 2017.

15 -Dubey ، Himanshu. **AFRICA's GROWING FOREIGN MILITARY BASES A Race for Regional Superpower ?** ، CENTRE FOR SECURITY STUDIES | JSIA ، JANUARY ، 2021.

16 – Eaton ، Tim And others . Middle East and North Africa Programme ،**The Development of Libyan Armed Groups Since 2014** ، March 2020.

17- Elhaj ، Rihab and Tonki ، Hannah. **United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs** ، Civilians suffer from the use of explosive weapons in Libya ، September 2015 .

18 – Fredriksen ، Sigvart Nordhov and Tziarras ، Zenonas Sigvart.**THE LIBYA CONFLICT AND ITS SECURITY IMPLICATIONS FOR THE BROADER REGION** ، Oslo ، Zenonas. Peace Research Institute ، 2020.

19– Gersovitz ، Mark and Kriger ،Norma. **What Is a Civil War ? A Critical Review of Its Definition and (Econometric) Consequences** ، at International Monetary Fund on August 6 ، 2013.

20 – Haász ، Veronika. **Human rights and political challenges in Libya** ، New york ، United Nations Organization ، 9 November ، 2018.

21 – Hanlon ، Querine and Herbert ، Matthew M. **BORDER SECURITY CHALLENGES IN THE GRAND MAGHREB** ، Washington ، **United States Institute of Peace** ، 2015.

22– Heim ، Patricio Asfura . **The Tuareg : A Nation Without Borders ?** ، A CNA Strategic Studies Conference Report ، May 2013.

23 – Human Rights Watch ، **Death of a Dictator ، Bloody Vengeance in Sirte** ، United States ،2012.

24 – Insct institute for national security and conterterrorism syracuse university ، **Lybya in conflit** ، MacNaughton Hall ، 2012.

25– Lacher ، Wolfram. **Libya’s Fractious South and Regional Instability** ، Security Assessment in North Africa ، Small Arms Survey ، february 2014.

26 – **LIBYA 2019 HUMAN RIGHTS REPORT**، UNITED States Department of State ، Bureau of Democracy ، Human Rights and Labor ، Country Reports on Human Rights Practices for 2019 .

27 – LIBYA :THE DAY MILITIAS SHOT AT PROTESTERS ، London ، Amnesty international ، November 2013 .

28 – Lounnas ، Djallil. **THE LIBYAN SECURITY CONTINUUM : THE IMPACT OF THE LIBYAN CRISIS ON THE NORTH AFRICAN/SAHELIAN REGIONAL SYSTEM** ، Middle East and North Africa Regional Architecture October ، 2018.

29– Maggi ، Roberta. **BUILDING SECURITY : HOW EUROPEANS CAN HELP REFORM LIBYA** ، ، Berlin ، European Council on Foreign Relations February ، 2022.

30 – mangan ، Fiona and murtaugh ، Christina.**security and justice in postrevokution Libya** ، Washington ، united states institute of peace ، 2014.

31 – pusztai ، wolfgang . **the end a contry–the breaj–up of libya ?** ، The opinions expressed herein are strictly personal and do not necessarily reflect the position of ISPI ، september 2016.

32 – Pollock ، Katherine and Wehrey ، Frederic . **carnegie endowment for international peace** ، The Tunisian–Libyan Border : Security Aspirations and Socioeconomic Realities ، 21 August 2018.

33– Qsiyer ، Kamal . **Dynamics of the Maghreb's Geopolitics in 2014** ، Report aljazeera center for studie ، 27 january 2015.

34– rondeaux ، Candace and sterman ، david. **twenty first century proxy warf are** ، onfpnorting strategic innovation in multipolar world since the 2011 nato intervention ، New America ، february 2019.

35– Sizer ، Lydia . **Libya’s Terrorism Challenge** ، Washington ، The Middle East Institute ، October ، 2017.

36– Stanicek ، Branislav. **Libya : Geopolitics of protracted civil war in the western Mediterranean** ، European Parliamentary Research Service ، April ، 2020.

37– Tackling coronavirus covid-19 contributing to a global effort ، **COVID-19 CRISIS RESPONSE IN MENA COUNTRIES** © OECD 2020 ، updated 06 november.

38– **The Berlin Conference on Libya** ، **CONFERENCE CONCLUSIONS** ، presse and informationsamt der bundesregierung ، 19 January 2020.

39– **The Sahel CONVERGING CHALLENGES** ، **United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)** ، January 2016.

40– Trauthig ، Inga Kristina. **Islamic State in Libya : From Force to Farce ?** ، ICSR King’s College London ، 2020.

41– **United Nations Development Programme** ، Instability and Insecurity in Libya ، September 2015.

42– Van Waas ، Laura. **The Stateless Tebu of Libya ?** ، Tilburg Law School Legal Studies Research Paper Series ، 2013.

43– VARVELL، ARTURO. **THE ROLE OF TRIBAL DYNAMICS IN THE LIBYAN FUTURE** ، ISPI Research Fellow ، May 2013.

- اللغة الفرنسية

1 - مجلات

1- Balzacq ، Thierry. **La sécurité : définitions ، secteurs et niveaux d'analyse** ، Régions et sécurité ، Volume 4 ، Cambridge (2003- 2004) .

ب - تقارير ودراسات

1- Aida Ammour ، Laurence. **Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord** ، « Centre Politique de Sécurité ، No 2012. »

ثالثا - مواقع الكترونية :

- اللغة العربية

1 - إبراهيم ، آسية . **تقرير أممي : حظر الأسلحة في ليبيا غير فعال تماما** ، 18 مارس 2021 ، تم التصفح 11 مارس 2022 ، ساعة 11.00 ، منقول على : [/https://www.aa.com.tr/](https://www.aa.com.tr/)

2 - أبو زهور ، ياسمينة. **عملية السلام في ليبيا : ما الذي يهيم منطقة المغرب بعد عشر سنوات على الإطاحة بالقدافي** ، 19 أوت 2021 ، تم التصفح 21 مارس 2022 ، ساعة 14.30 ، منقول على : [/https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/08/25/](https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/08/25/)

3 - الأحمد ، شاهر. **تجميد أرصدة القذافي يكشف ثروته** ، 10 مارس 2011 ، تم التصفح 7 جوان 2021 ، ساعة 19.45 ،

انظر : <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/10/>

4 - الجاي ، ربيع . **المغرب أقل الدول العربية تعرضا لهجمات الإرهاب** ، 20 نوفمبر 2014 ، تم التصفح في 31 أكتوبر 2020 ، ساعة 19.00 ، منشور على : arabi21.com/story/790411/

5 - حداد ، سعيد . أي دور للجيش الليبي في الثورة على نظام القذافي ؟ ، 1 مارس 2011 ، تم التصفح 2 جوان 2021 ، ساعة 16.00 ، انظر :

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011721194753437105.html#1>

6 - حسين ، خليل . قراءة في وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2006 ، 20 فيفري 2008 ، تم التصفح 18 مارس 2021 ، ساعة 19.30 ، منقول على :

<http://drkhalilhusein.blogspot.com/2008/02/2006.html>

7 - الحلبيوس ، محمد جمعة . ليبيا وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، 2 جانفي 2019 ، تم التصفح 5 أوت 2022 ، ساعة 22.30 ، منقول على :

<https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/1951-2018-12-31-12-18-50>

8 - حمداني ، زهير . روسيا تطور علاقاتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والسلاح ، 27 افريل 2017 ، تم التصفح 9 جويلية 2019 ، ساعة 10.00 ، منشور على :

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/27/>

9 - حويشة ، حسان والهام بوتلجي . تعذيب القذافي وقتله جريمة لا تغتفر ، 22 أكتوبر 2011 ، تم التصفح 18 نوفمبر 2011 ، ساعة 14.00 ، للمزيد :

<https://www.echoroukonline.com//2011/10/22>

10 - الخطيب ، أنور . اجتماع الدوحة : دعم مالي للثوار وتمسك برحيل القذافي ، 14 افريل 2011 ، تم التصفح 28 مارس 2020 ، ساعة 15.30 ، منشور على :

<https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-04-14-1.1420798>

11 - الخميسي احمد . انتقادات لمنع تصدير التمور في ليبيا ، 16 افريل 2018 ، تم التصفح 21 ماي 2020 ، ساعة 9.00 ، للمزيد انظر : <https://www.alaraby.co.uk/>

12 - دغراش ، كريمة . المغرب العربي.. شعوب تحت خط الفقر ، 23 ديسمبر 2020 ، تم التصفح 20 افريل 2021 ، ساعة 20.00 ، انظر :

<https://www.annaharar.com/arabic/politics/arabi-world/almaghreb-alarabi/22122020074835745>

13 - ربيع ، عبد الهادي . 60 مليون قطعة .. ليبيا بوابة تهريب الأسلحة في إفريقيا ، 5 جوان 2019 ، تم التصفح 11 نوفمبر 2020 ، ساعة 10.00 ، منقول على :

al-ain.com/article/arms-libya-benefit

14 - أبو زهور، ياسمينة. عملية السلام في ليبيا : ما الذي يهيم منطقة المغرب بعد عشر سنوات على الإطاحة بالقدافي ، 19 أوت 2021 ، تم التصفح 21 مارس 2022 ، ساعة 14.30 ، منقول على :
[/https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/08/25](https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/08/25)

15 - السيد ، علاء الدين. ثلاثة وعشرون كيانا مسلحا منتشرة في ليبيا ، اين ينتشرون ولمن يدينون بالولاء ؟ ، 18 فيفري 2015، ساعة 17.30 ، تم التصفح 27 ديسمبر 2019 ،

للمزيد : <https://www.sasapost.com/libyan-militias>

16 - الشرقي ، محمد . الصناعة في المغرب العربي .. خطوة الألف ميل ، 31 ماي 2017 ، تم التصفح 20 مارس 2021 ، ساعة 17.30 ، منقول على :

<https://raseef22.net/article/1849> -

17 - الصعيدي، احمد. خريطة القبائل الليبية .. الرقم الصعب في المعادلة السياسية لحل الأزمات ، 29 مارس 2019 ، تم التصفح 18 ماي 2021 ، ساعة 23.30 ، منقول على :

<https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country>

18 - الطاهر ، محمد. كيف اختفى موسى الصدر ، 31 أوت 2016 ، تم التصفح 30 أكتوبر 2019 ، ساعة 23.30 ، انظر : <https://arabic.rt.com/news/838920>

19 - الطاهري ، نور الدين. بلدان المغرب العربي : الخصائص الطبيعية البشرية والاقتصادية ، تم التصفح 14 جويلية 2019 ، ساعة 19.30 ، انظر :

ekldata.com/xuugnSzXLfNDRPEucWEXvUg6xQY.ppsx

- 20 - الطحاوي، ديانا. ليبيا أدلة جديدة تشير إلى أن اللاجئين والمهاجرين محاصرون في حلقة مفرغة مروعة من الانتهاكات ، 24 سبتمبر 2020 ، تم التصفح 14 ديسمبر 2020 ، 24 سبتمبر 2020 ،
انظر <https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2020/09/libya-new-evidence-shows-refugees-and-migrants-trapped-in-horrific-cycle-of-abuses/>
- 20 - تشاكرابورتى ، انونديتا. الخطر المزدوج للمثلث الذهبي والهلال الذهبي للهند ، 31 جانفي 2021 ،
تم التصفح 10 جانفي 2022 ، منقول على : <https://smtcenter.net/archives/slider/>
- 21 - عادل ، جارش. النظرية الواقعية ، هل مازالت نظرية سيدة أم لا لتفسير الظاهرة الدولية ؟ 18 أكتوبر 2016 ، تم التصفح 6 مارس 2019 ، ساعة 20.00 ،
منقول على : <https://democraticac.de/?p=38772>
- 22 - عامر ، محمد حسن . الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا في أرقام ، 1 جوان 2018 ، تم التصفح 29 نوفمبر 2020 ، الساعة 16.00 ، انظر : elwatannews.com/news/details/3483535
- 23 - عبد الحليم ، أميرة . الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي ، 26 مارس 2018 ، تم التصفح 28 ديسمبر 2021 ، ساعة 21.00 ، منقول على :
<https://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx>
- 24 - عبد الحليم ، أميرة محمد . هل باستطاعة الاتحاد الإفريقي قيادة عملية تسوية في ليبيا ؟ 14 ديسمبر 2017 ، تم التصفح 15 ماي 2022 ، ساعة 21.30 ، منقول على :
[#https://acpss.ahram.org.eg/News/16488.aspx](https://acpss.ahram.org.eg/News/16488.aspx)
- 25 - عبد الحميد ، هند. نل العزيز.. قصص مروعة من استغلال اللاجئين في ليبيا ،
9 أكتوبر 2017 ، تم التصفح 1 جانفي 2021 ، ساعة 16.30 ، منقول على :
[/https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2017/10/9](https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2017/10/9)

26 - عبد الصمد ، ندى . القذافي والحرب الأهلية في لبنان ، 10 مارس 2011 ، تم التصفح 29 أكتوبر 2019 ، ساعة 21.00 ، انظر :

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110310_qaddafi_lebanon

27 - عثمانديكوفيتش ، أمينة . تأثير النزاعات والأوبئة على أزمة الهجرة في منطقة البحر المتوسط ، 23 سبتمبر 2020 ، تم التصفح 21 مارس 2022 ، ساعة 15.00 ، منقول على :

[/https://trendsresearch.org/ar/insight](https://trendsresearch.org/ar/insight)

28 - العلوي ، الحسين الشيخ . منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي ، 31 أوت 2015 ، تم التصفح 13 مارس 2022 ، ساعة 18.00 ، منقول على :

<https://studies.aljazeera.net/en/node/3935>

29 - عميرة ، عائد . كورونا في المغرب العربي.. فرصة لتطوير القطاع الصحي ؟ ، 8 افريل 2020 ، تم التصفح 20 افريل 2021 ، ساعة 14.30 ، منشور على :

<https://www.noonpost.com/content/36618>

30 - الغيطاني، سوزان. علي السعيدى : ليبيا بلد مفتوح على مصراعيه لدخول المهاجرين ، 31 اوت 2020 ، تم التصفح 25 ديسمبر 2020 ، ساعة 13.00 ، اطلع :

<https://www.afrigatenews.net/article/>

31 - كريم ، الدين محمد . البطالة في موريتانيا تشخيص للأسباب وتوصيات للحل ، 6 ديسمبر 2019 ، تم التصفح 30 مارس 2021 ، ساعة 23.00 ، منقول على :

<https://alakhbar.info/?q=node/21826>

32 - كشادة ، محمد عمران . تشاد والنيجر والأزمة الليبية ما بين استقلال القرار السياسي والارتهان للضغوط الفرنسية ، 17 جانفي 2019 ، تم التصفح 11 ماي 2022 ، ساعة 18.00 ، منقول على :

<https://www.csd-center.com/article>

33 - كورتيس ، ماركس. ترجمة حفصة جودة ، اثر التدخل الخارجي في ليبيا وانتشار الجماعات الإرهابية في 14 دولة ، 14 ماي 2019 ، ساعة 16.30 ، تم التصفح 7 ماي 2022 ، منقول على :

<https://www.elsiyasa-online.com/2019/05/14.html>

34 - المختاري ، محمد. البطالة في موريتانيا جرح لا يندمل ، 6 سبتمبر 2017 ، تم التصفح 3

جويلية 2019 ، ساعة 13.30 ، للمزيد طالع : <http://mubasher.aljazeera.net/blog-post/>

35 - مريم ، شوفي. التصور الأمني لمدرسة كوينهاغن ، 20-1-2014 ، تم التصفح 24

فيفري 2019 ، ساعة 11.00 ، منقول على :

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=396778>

36 - موسى ، محمود . عبور امن : كيف تحولت ايطاليا إلى محطة لتصدير الإرهابيين نحو أوروبا ؟

27 نوفمبر 2021 ، تم التصفح 22 افريل 2022 ، ساعة 20.00 ، منقول على :

<https://ewc-center.com/2020/11/27/>

37 - نجيب ، عمر. سقوط الأقنعة : الجوانب الخفية لحركة التحول في منطقة الشرق الأوسط ، 29

افريل 2011 ، تم التصفح 27 مارس 2020 ، ساعة 19.00 ، انظر:

<https://www.alalamtv.net/news/568201>

38 - وبالا ، لوكا . إفريقيا في حقبة ما بعد الفذافي ، وجهة نظر أفريقية ، 28 نوفمبر 2011 ، تم

التصفح 1 افريل 2020 ، ساعة 22.00 ، انظر:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/11/2011112811345274349.html>

39 - ويربي، فريدريك. إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا : التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن ، 24

سبتمبر 2014 ، تم التصفح 24 ماي 2020 ، ساعة 18.30 ، انظر:

<https://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943>

40 - ياسين ، حنين. شعوب تتجرع الفقر.. ما الذي يعيق استغلال ثروات المغرب العربي ، 20 افريل

2019 ، تم التصفح 28 مارس 2021 ، ساعة 18.30 ،

منقول على : <https://alkhaleejonline.net/?>

41 - الأمم المتحدة : 12.4 مليون لاجئ سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي ، 13 فيفري 2021 ، تم التصفح 28 فيفري 2021 ، ساعة 9.00 ، منقول على :

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/2/13>

42 - جائحة كوفيد 19 وتأثيرها على الأغذية والزراعة ، تم التصفح 1 مارس 2021 ، ساعة 8.30 ، منقول على :

<http://www.fao.org/2019-ncov/q-and-a/impact-on-food-and-agriculture/ar>

43 - روسيا تندد بالاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء الغربية وتعتبره انتهاكا للقانون الدولي ، 11 ديسمبر 2020 ، تم التصفح 21 مارس 2021 ، ساعة 9.00 ، منقول على :

<https://www.france24.com/ar-20201211/>

44 - السفير الروسي لدى الرباط موقف روسيا تجاه قضية الصحراء الغربية مبني ولم يتغير ، 9 ديسمبر 2020 ، تم التصفح 20 مارس 2021 ، ساعة 15.00 ، انظر :

<https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201209/203745.html>

45 - ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر ، 10 فيفري 2019 ، تم التصفح 28 أوت 2019 ، ساعة 21.30 ، منقول على : <https://www.elkhabar.com/press/article/150401>

46 - أعلى وادني معدلات البطالة في العالم العربي ، 19 جويلية 2018 ، تم التصفح 4 سبتمبر 2019 ، ساعة 12.00 ، انظر : <https://arabic.rt.com/rtonline/graphic/958282->

47 - غياب التامين الصحي والبطالة والتسرب من التعليم..هذا ما يعاني منه 75 % من الشباب في المغرب ، 10 أوت 2018 ، تم التصفح 4 سبتمبر 2019 ، ساعة 14.30 ، للمزيد :

[/arabicpost.net/politics/2018/08/10](http://arabicpost.net/politics/2018/08/10)

48 - 15.4 % معدل البطالة في تونس خلال الربع الثاني ، 19 أوت 2018 ، تم التصفح 15 سبتمبر 2019 ، ساعة 23.00 ، انظر :

<https://aawsat.com/home/article/1367016/154->

49 - صراع اللغات في المغرب العربي ، 8 أوت 2016 ، تم التصفح 29 جوان 2019 ، للمزيد انظر:
<https://www.aljazeera.net/news/cultureandart>

50 - عدد سكان المغرب العربي شمال إفريقيا بين 1950 و 2020 ، 25 مارس 2020 ، تم التصفح 21 افريل 2021 ، ساعة 9.30 ، انظر :
<https://www.youtube.com/watch?v=de8eqFB8rzE>

51 - المغرب يخطط لخفض نسبة الأمية إلى 10 % ، 8 جانفي 2018 ، تم التصفح 4 ماي 2019 ، ساعة 11.30 ، انظر :
<https://www.alaraby.co.uk/society/2018/1/8>

52 - نسبة الأمية في الجزائر 12.33 % ، جريدة الخبر 7 جانفي 2017 ، تم التصفح 28 ديسمبر 2018 ، ساعة 15.30 ، انظر :
<https://www.elkhabar.com/press/article/>

53 - موريتانيا نسبة الأمية بلغت نحو 40 % من السكان في بلد المليون شاعر ، قناة الحرة الإخبارية ، تم التصفح 28 افريل 2019 ، ساعة 16.00 ، منشور على :
<https://www.alhurra.com/a/muritania-literacy/322286.html>

54 - نسبة الأمية في تونس تبلغ 19 % ، 12 سبتمبر 2018 ، تم التصفح 25 ديسمبر 2018 ، ساعة 18.00 ، منشور على :
<http://www.alchourouk.com/article/>

55 - انفوغراف..الاقتصاد الليبي..ثروات طبيعية هائلة ، 12 أوت 2018 ، تم التصفح 14 فيفري 2019 ، ساعة 22.00 ، انظر:
<https://al-ain.com/article/libyan-economy-enormous-natural-wealth>

56 - تعرف على آخر إحصائيات التعداد السكاني في ليبيا ، 10 مارس 2018 ، تم التصفح 2 جانفي 2019 ، ساعة 16.45 ، للمزيد انظر :
<https://www.afrigatenews.net/article/>

57 - السكان في ليبيا ، جانفي 2019 ، تم التصفح 11 مارس 2019 ، ساعة 15.30 ، للمزيد اطلع :
<https://fanack.com/ar/libya/population/>

58- الوثيقة الخضراء الكبرى ، تم التصفح 25 ماس 2020 ، ساعة 19.45 ، انظر :

<https://context.reverso.net/>

- 59 - المقريف : لهذه الأسباب كان الحسن الثاني يكره القذافي ويناصبه العداء ، 29 ديسمبر 2019 ، تم التصفح 27 مارس 2020 ، ساعة 20.00 ، انظر :
<https://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2019/12/29>
- 60 - من خناقات القمة العربية .. عندما قال الملك السعودي للقذافي لا تتناول على أسيادك ، 28 مارس 2015 ، تم التصفح 15 سبتمبر 2019 ، ساعة 16.30 ، انظر :
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/03/28/687398.html>
- 61 - ابرز الجماعات المسلحة في ليبيا ، 17 نوفمبر 2013 ، تم التصفح 15 ماي 2010 ، ساعة 18.45 ، منشور على : <https://www.youtube.com/watch?v=yP3tUp3PFj8>
- 62 - الهلال النفطي.. بؤرة الثروة الليبية الملتهبة ، 15 سبتمبر 2016 ، تم التصفح 22 أوت 2021 ، ساعة 16.30 ، منشور على :
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/9/15>
- 63 - دروكداال ..صانع المتفجرات يقود القاعدة في المغرب العربي ، 3 ماي 2020 ، تم التصفح 11 نوفمبر 2020 ، الساعة 15.30 ، منقول على الرابط التالي : almarijie-paris.com/15057
- 64 - خريطة الحضور الجهادي في ليبيا ، المركز الأوروبي لدراسات ومكافحة الإرهاب والاستخبارات ECCI ، 14 جانفي 2020 ، ساعة 20.30 ، تم التصفح 20 نوفمبر 2020 ، منقول على :
<https://www.europarabct.com/-2>
- 65 - الحدود الليبية-ممرات مشرعة أمام المنظرين والمهربين ، تم التصفح 12 نوفمبر 2020 ، ساعة 15.00 ، انظر :
<https://www.dw.com/ar/a/17135777->
- 66 - الجريمة المنظمة تغذي النزعات الكبرى والإرهاب في العالم ، 1 جانفي 2018 ، تم التصفح 7 جانفي 2022 ، ساعة 16.30 ، منشور على : <https://www.interpol.int/ar/1/1/2018/10>

67 - تقرير أممي : تراجع انتهاكات حظر الأسلحة واستمرار وجود مرتزقة في ليبيا ، 1 ديسمبر 2021 ، تم التصفح 5 جانفي 2022 ، ساعة 16.00 ، منقول على :

[/https://www.france24.com/ar](https://www.france24.com/ar)

68 - الدور المصري في ليبيا : الخيارات والمخاطر ، مارس 2015 ، تم التصفح 12 أوت 2021 ، ساعة 18.00 ، منقول على : <https://studies.aljazeera.net/en/node/3842>

69- الاتحاد من أجل المتوسط يؤكد دعمه للجهود الدولية لصالح العملية السياسية في ليبيا ، 30 نوفمبر 2021 ، تم التصفح 15 جويلية 2022 ، ساعة 16.30 ، منقول على : <https://www.youm7.com/story/2021/11/30//5559147>

70 - مهمة جديدة في ليبيا ..هل تتمكن أوروبا من فرض حظر الأسلحة ؟ 18 فيفري 2020 ، تم التصفح 6 جويلية 2022 ، ساعة 18.30 ، منقول على : [/https://www.dw.com/ar](https://www.dw.com/ar)

71 - الجريمة المنظمة ، 26 مارس 2016 ، تم التصفح 26 ديسمبر 2021 ، منقول على : <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/3/27/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9>

-اللغة الأجنبية

1- Dan glazebrook ، **Libya ، Africa ، and AFRICOM : An Ongoing Disaster** ، 18 june 2012 ، 3 April 2020 : <https://zcomm.org/zmagazine/libya-africa-and-africom-an-ongoing-disaster-by-dan-glazebrook/>

2- **Le Dialogue 5+5** ، Institut Européen de la Méditerranée ، lu 25 aout 2020 ، 15.00 ، sur : <https://medthink5plus5.org/le-dialogue-55>

الفهرس العام

الصفحة	العنوان :
-	شكر وعرفان :
-	الإهداء :
-	خطة الدراسة :
أ - ي	مقدمة :
12	الفصل الأول : دراسة نظرية مفاهيمية
13	تمهيد :
16	المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة
18	المطلب الأول : مفهوم الأمن
28	المطلب الثاني : نظرة عامة حول التهديدات الأمنية
48	المطلب الثالث : مدرسة كوبنهاغن " نظرية مركب الأمن الإقليمي "
50	المطلب الرابع : الفشل الدولاتي في ليبيا
53	المطلب الخامس : التصورات الجديدة لمفهوم الأمن
61	المبحث الثاني : مقومات دول المغرب العربي
62	المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي
71	المطلب الثاني : اقتصاد المغرب العربي بين المقومات والعوائق
79	المطلب الثالث : المقومات الثقافية ، البشرية والاجتماعية لدول المغرب العربي
88	المبحث الثالث : البعد التاريخي ومقومات الدولة الليبية
89	المطلب الأول : الميزات الطبيعية والمكانة الجيوبولتيكية

93	المطلب الثاني : ليبيا بين الملكية و الجماهيرية
105	المطلب الثالث : الميزات الاقتصادية ، الاجتماعية ، والثقافية لليبيا
110	خاتمة الفصل :
112	الفصل الثاني : انعكاسات سقوط نظام القذافي في تدهور الأوضاع الأمنية داخل ليبيا
113	تمهيد :
116	المبحث الأول : الأزمات الأمنية الكبرى في ليبيا.
117	المطلب الأول : دوافع ووقائع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا
127	المطلب الثاني : التحول الميداني والتدخل الأطلسي في ليبيا
136	المطلب الثالث : نتائج تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا
139	المبحث الثاني : انتشار السلاح والجماعات المسلحة
140	المطلب الأول : فوضى حيازة الأسلحة
143	المطلب الثاني : بروز الجماعات المسلحة
149	المطلب الثالث : ملامح الانفلات الأمني في ليبيا
157	المبحث الثالث : فقدان السيطرة على الحدود و بروز خطر التقسيم الفدرالي
158	المطلب الأول : هشاشة الحدود الليبية
163	المطلب الثاني : ليبيا بعد الحرب وخطر الفدرالية
173	خاتمة الفصل :
175	الفصل الثالث : الوضع الأمني في ليبيا ودوره في انتشار التهديدات الأمنية الجديدة داخل منطقة المغرب العربي

176	تمهيد :
177	المبحث الأول : تضاعف خطر الهجمات الإرهابية داخل منطقة المغرب العربي
178	المطلب الأول : تاريخ المغرب العربي مع الإرهاب
182	المطلب الثاني : انتشار خطر الإرهاب في دول المغرب العربي
188	المطلب الثالث : الجرائم الإرهابية في دول المغرب العربي المترتبة عن انهيار النظام الأمني في ليبيا
193	المبحث الثاني : ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية
194	المطلب الأول : حجم الهجرة غير الشرعية في ليبيا
199	المطلب الثاني : أسباب تزايد الهجرة غير الشرعية في ليبيا
202	المبحث الثالث : تضاعف خطر الجريمة المنظمة
203	المطلب الأول : انكشاف الحدود الليبية ودوره في توسع الجريمة المنظمة
205	المطلب الثاني : توسع مظاهر الجريمة المنظمة داخل المغرب العربي بعد الانهيار الأمني في ليبيا
211	خاتمة الفصل :
213	الفصل الرابع : انعكاسات التهديدات الأمنية في ليبيا على الساحل الإفريقي ودول أوروبا جنوب المتوسط وإستراتيجيات التصدي لها
214	تمهيد :
215	المبحث الأول : انعكاسات التهديدات الأمنية في ليبيا على الساحل الإفريقي ودول أوروبا جنوب المتوسط
215	المطلب الأول : نتائج التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من ليبيا على الساحل الإفريقي
228	المطلب الثاني : مخلفات الانهيار الأمني في ليبيا على دول أوروبا جنوب المتوسط

234	المبحث الثاني : إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة
234	المطلب الأول : الإستراتيجية الليبية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة
239	المطلب الثاني : الإستراتيجية الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة
247	المبحث الثالث : الإستراتيجية الدولية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من ليبيا
247	المطلب الأول : الإستراتيجية الأوروبية
252	المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمريكية
255	المطلب الثالث : السياسة الروسية تجاه الاضطرابات الأمنية في ليبيا
257	المطلب الرابع : دور الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار الأمني داخل ليبيا
260	خاتمة الفصل :
262	خاتمة واستنتاجات :
266	الملاحق :
277	قائمة المراجع :
313	الفهرس العام :
318	فهرس الخرائط ، الأشكال والجداول :
321	الملخص :

فهرس الخرائط ، الأشكال

والجداول

١- فهرس الخرائط :

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
63	الوحدات السياسية المشكلة للمغرب العربي	خريطة رقم (1)
90	دولة ليبيا طبيعيا	خريطة رقم (2)
107	أهم القبائل المحلية في ليبيا	خريطة رقم (3)
134	أهم القواعد العسكرية في القارة الإفريقية	خريطة رقم (4)
161	الاتحادات السياسية المشكلة لقبائل الطوارق في الساحل الإفريقي	خريطة رقم (5)
170	توزيع الثروات الطبيعية في ليبيا	خريطة رقم (6)
184	الحضور السياسي الرسمي والجهادي في ليبيا	خريطة رقم (7)
188	الدول المتضررة من الهجمات الإرهابية المنطلقة من ليبيا	خريطة رقم (8)
191	الحدود الجغرافية بين تونس وليبيا	خريطة رقم (9)
198	مسار المهاجرين غير الشرعيين تجاه ليبيا	خريطة رقم (10)
217	دول الساحل الإفريقي تت	خريطة رقم (11)
226	مراكز أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	خريطة رقم (12)

ب- فهرس الجداول :

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجداول
131	نماذج عن بعض التدخلات العسكرية الغربية " الأمريكية "	جدول رقم (1)
156	الوضع العام لحقوق الإنسان في ليبيا خلال سنة 2019	جدول رقم (2)

ج- فهرس الأشكال :

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
224	الوسائل التي تعتمد عليها الشبكات الإجرامية في عمليات تهريب المخدرات	شكل رقم (1)

المخلص

ملخص :

خلفت الفوضى الأمنية في ليبيا بعد سقوط القذافي ونتائج التدخل الحلف الأطلسي تداعيات خطيرة على المحيط الإقليمي المغاربي ، في تجسيد صريح لنموذج من نماذج نظرية مركب الأمن الإقليمي التي دافع عنها باري بوزان وزميله أول ويفر ، فحدث أي اضطراب أو خلل أمني داخل دولة معينة هو بالضرورة تهديد مباشر لبقية دول الإقليم الذي تنتمي إليه تلك الوحدة ، وقد شكل كل من الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية ، الجريمة المنظمة كأبرز التهديدات الأمنية التي ألقّت بظلالها على الأمن القومي لدول المغرب العربي.

وبسبب ما تحويه ليبيا من خيرات وثروات طبيعية ضخمة ومع موقع ها الجغرافي والاستراتيجي المميز فان معالجة تلك الاضطرابات الأمنية يسودها حسابات وتوجهات برغماتية بحتة سواء من طرف كبرى الفواعل الإقليمية أو الدولي ، بينما تقتضي الإستراتيجية المحلية في ليبيا ومن أجل التخلص من المأزق المعقد ومواجهة التحديات الأمنية التضحية بالمصالح الشخصية الضيقة والمضي قدما نحو مراحل متقدمة من المصالحة والوحدة بين جميع الأقاليم الوطنية ، مع الاستعانة بتجارب الدول الصديقة ذات التوجهات المعتدلة وفي مقدمتها الجزائر لأجل الاستفادة من تلك الخبرة وتكييفها وفق البيئة المحلية ، قياسا بان جارتها تتبنى توجهات دبلوماسية تتصف عمومها بخدمة مصالح الشعب الليبي.

Abstract :

The security chaos in the postElGaddafi regime period and as a result of the Atlantic intervention in Libya, left serious repercussions on the Maghreb regional system. In fact, it is an explicit embodiment of "regional security complex" theory defended by Barry Buzan and Ole Weaver, and which states that any disturbance or security defect within a particular country is necessarily a direct threat for the whole region. Terrorism, illegal immigration, and organized crime have all constituted the most prominent security threats over the national security of the Maghreb countries in the afore- mentioned period.

Actually, Libya contains a huge bulk of natural resources and wealth, in addition to its favourable geographical and strategic location, which led regional and world powers to intervene in the country, on the argument of solving the various security problems. However, these interventions are principally guided by their purely pragmatic calculations.

As a result, Libya still suffers from a complex impasse and faces dangerous security challenges, which require real sacrifices, and advanced stages of reconciliation, regions unity, learning from the experiences of other countries with moderate orientations like Algeria. This will be the best way to generate benefits in order to meet the Libyan people's aspirations.